المدخل إلى علم الاقتصاد

(الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية)

السنة: الأولى

منشورات جامعة دمشق
كلية الاقتصاد

المدخل إلى علم الاقتصاد
(الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية)

الدكتور
مصطفى العبد الله الكفري

الدكتور
غسان إبراهيم

جامعة دمشق

١٤٣٧ - ١٤٣٨هـ
٢٠١٦ - ٢٠١٧م

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفهرس

القسم الأول: الاقتصاد السياسي	**19**
الفصل الأول – علم الاقتصاد (المفاهيم الأساسية، تعريف علم الاقتصاد)	**19**
المبحث الأول – المعرفة الاقتصادية:	20
1 – على المستوى الفردي	20
2– على المستوى القومي.	21
3– على المستوى الدولي.	21
المبحث الثاني – العلوم الاقتصادية:	23
✓ الاقتصاد الوصفي (التقريري).	24
✓ الاقتصاد المعياري (القياسي).	24
✓ الاقتصاد التحليلي أو النظرية الاقتصادية.	25
✓ الاقتصاد التطبيقي.	25
المبحث الثالث – تعريف علم الاقتصاد:	26
المبحث الرابع –علم الاقتصاد أحد فروع العلوم الإنسانية (الاجتماعية).	30
المبحث الخامس – الحاجات الإنسانية:	37
✓ المجموعة الأولى – حاجات مادية ضرورية.	39
✓ المجموعة الثانية – الحاجات الثانوية.	39
✓ المجموعة الثالثة – وهي حاجات الترف والبذخ.	40
✓ مستوى ظهور الحاجات الإنسانية.	43
الفصل الثاني (المشكلة الاقتصادية، التحليل الاقتصادي، القوانين الاقتصادية، منهج البحث في علم الاقتصاد)	**49**

المبحث الأول – المشكلة الاقتصادية:	49
• المشكلة الاقتصادية والموارد.	51
• أركان المشكلة الاقتصادية:	53
✓ الندرة.	53
✓ الاختيار (السلم التفصيلي).	54
المبحث الثاني – التحليل الاقتصادي Economic Analysis:	56
1 – معيار حجم الوحدة الاقتصادية Economic Unit:	56
✓ أ – التحليل الكلي "Macroeconomics".	57
✓ ب – التحليل الجزئي "Microeconomics".	57
2 – معيار الموضوعية:	58
✓ أ – الاقتصاد الموضوعي Positive Economics.	58
✓ ب – الاقتصاد المعياري Normative Economics.	59
3 – معيار الصياغة أو الأسلوب التحليلي:	59
✓ أ – التحليل الوصفي Verbal or Descriptive Analysis .	59
✓ ب– التحليل الرياضي "Mathematical Analysis".	60
✓ ج – التحليل القياسي Econometric Analysis.	60
✓ د – الأسلوب البياني Graphical Analysis.	61
المبحث الثالث – منهج البحث في علم الاقتصاد:	63
1– منهج التحليل والتركيب في علم الاقتصاد.	64
2 – منهج التجريد العلمي Abstraction في علم الاقتصاد.	64
3 – منهج الاستدلال (Inference) في علم الاقتصاد:	66

✓ الاستدلال الاستقـــرائي: وهو الوصول إلى أحكام عامة بتعميم أحكام خاصة.	66
ب–الاستدلال الاستنباطي: وهو استنتاج قضايا خاصة من قضايا عامة.	67
4 – استخدام النماذج الاقتصادية Economic Models.	68
المبحث الرابع – القوانين الاقتصادية:	69
1 – خصائص القوانين الاقتصادية:	71
✓ الطابع الموضوعي للقوانين الاقتصادية.	72
✓ دور الإنسان والقوانين الاقتصادية.	72
✓ دور الوعي في اكتشاف القوانين الاقتصادية واستخدامها.	72
✓ الصلة المباشرة بين السبب والنتيجة.	73
2 – أنواع القوانين الاقتصادية:	74
✓ القوانين الاقتصادية العامة (The General Economic Lows).	74
✓ ب–القوانين الاقتصادية الخاصة (النوعية) (The Specific Economic Laws).	74
✓ ج – القوانين الاقتصادية المشتركة (Common Economic Laws).	75
✓ د– القوانين الاقتصادية الناتجة عن تأثير البنية الفوقية.	76
3 – القانون الاقتصادي الأساسي.	76
الفصل الثالث – قوى الإنتاج الاجتماعية	**81**
المبحث الأول – القوى المنتجة:	83
1 – العمل Labor.	84
2 – موضوعات العمل.	87

3 – أدوات العمل.	83
المبحث الثاني – علاقات الإنتاج.	88
المبحث الثالث – أسلوب الإنتاج.	91
المبحث الرابع – قانون توافق علاقات الإنتاج مع قوى الإنتاج.	92
الفصل الرابع – عناصر الإنتاج في النظام الرأسمالي: (الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم المشروع الاقتصادي في الرأسمالية)	97
أولاً – العمل:	98
✓ طبيعة العمل وخواصه:	99
✓ السكان وقوة العمل:	102
ثانياً – رأس المال:	104
✓ أموال الإنتاج = رأس المال:	105
✓ رأس المال النقدي:	106
✓ جوهر الربح ومصدره:	109
✓ رأس المال الثابت ورأس المال المتغير:	110
الأول – رأس المال الدائم. الثاني - رأس المال المتداول.	111
ثالثاً – الطبيعة والموارد الطبيعية:	112
رابعاً – المنظم:	115
الأشكال القانونية للمشروع الاقتصادي:	**117**
✓ شركات الأشخاص:	118
✓ شركات الأموال "الشركات المساهمة":	118
أنواع المشروعات الاقتصادية:	**118**
✓ المشروع الصناعي	118
✓ المشروع التجاري	119

✓ المشروع الزراعي	119
الفصل الخامس **الإنتاج البضاعي ومراحل تطور الإنتاج الرأسمالي**	**121**
المبحث الأول – الإنتاج البضاعي.	122
المبحث الثاني – مراحل تطور الإنتاج الرأسمالي:	124
1– الإنتاج البسيط " التعاون البسيط ".	126
2– الإنتاج " المانفكتوري ".	126
3– الإنتاج الصناعي الكبير " الإنتاج الآلي ".	126
المبحث الثالث – المنافسة الحرة والرأسمالية الاحتكارية:	126
1– الرأسمالية ما قبل الاحتكارية (المنافسة الحرة).	127
2– الرأسمالية الاحتكارية.	130
الفصل السادس **الناتج الاجتماعي وتجديد الإنتاج في الرأسمالية (التراكم الرأسمالي)**	**137**
المبحث الأول – الرأسمال الاجتماعي والناتج الاجتماعي والإجمالي:	137
المبحث الثاني – تجديد الإنتاج:	139
1– تجديد الإنتاج البسيط:	140
2 – تجديد الإنتاج الموسع:	143
المبحث الثالث – القانون العام للتراكم الرأسمالي:	148
الفصل السابع **نظريات تفسير القيمة التبادلية وأشكالها**	**153**
المبحث الأول – القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية (خاصتا البضاعة).	153
المبحث الثاني – نظريات القيمة:	156
✓ نظرية المنفعة والمنفعة الحدية.	157

✓ نظرية "القيمة في العمل".	162
✓ النظرية الماركسية في القيمة.	163
المبحث الثالث- أشكال القيمة التبادلية:	165
1- الشكل البسيط للقيمة التبادلية.	166
2- الشكل الواسع للقيمة التبادلية.	167
3- الشكل العام للقيمة التبادلية.	169
4- الشكل النقدي للقيمة التبادلية.	171
المبحث رابع – قانون القيمة وعلاقة التناسب بين العمل الاجتماعي وقيمة البضائع وأسعارها.	173
المبحث الخامس- النقود "والمصارف":	174
1- وظائف النقود.	175
2- قانون التداول النقدي وكمية النقود الضرورية للتداول.	179
الفصل الثامن : آلية عمل الاقتصاد الرأسمالي	**187**
(تحول النقد إلى رأسمال، تحول قوة العمل إلى بضاعة، إنتاج القيمة الزائدة)	187
المبحث الأول – تحول قوة العمل إلى سلعة:	487
1- قيمة قوة العمل.	188
2- عوامل تخفيض قيمة قوة العمل.	189
المبحث الثاني – تحول النقد إلى رأسمال (المعادلة العامة لرأس المال):	190
1- التداول السلعي البسيط والتداول السلعي الرأسمالي.	191
– حركة رأس المال (الدورة العامة لرأس المال).	192
2- الدورة العامة لرأس المال .	194
3- رأس المال الثابت ورأس المال المتغير.	195

المبحث الثالث – إنتاج القيمة الزائدة في الرأسمالية:	196
✓ كتلة القيمة الزائدة ومعدلها.	197
✓ القيمة الزائدة المطلقة.	200
✓ القيمة الزائدة النسبية.	201
المبحث الرابع – السعر وآلية العرض والطلب.	203
القسم الثاني: تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية	**211**
الفصل التاسع – أساليب الإنتاج في الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية في مرحلة ما قبل الرأسمالية	**213**
المبحث الأول – النظام المشاعي البدائي	213
أولاً – المشاعية البدائية أول تشكيلة اجتماعية اقتصادية.	215
ثانياً – مراحل تطور النظام المشاعي البدائي.	217
ثالثاً – أسلوب الإنتاج في المشاعية البدائية.	220
رابعاً – ظهور الملكية الخاصة – المجتمع الطبقي والاستغلال الاجتماعي.	223
المبحث الثاني – نظام الرق والعبودية أو النظام العبودي	226
أولاً – تطور الإنتاج والقوى المنتجة:	229
ثانياً – الإنتاج والتوزيع في المجتمع العبودي:	232
رابعاً – التناقضات الرئيسة وانحلال النظام العبودي:	238
المبحث الثالث – النظـــام الإقطاعي	240
أولاً – نشوء النظام الإقطاعي وتكونه:	241
ثانياً – مراحل تطور النظام الإقطاعي:	242
ثالثاً – تحويل الفلاحين الأحرار إلى أقنان:	244
رابعاً – جوهر الاستغلال الإقطاعي:	246

خامساً – تناقضات النظام الإقطاعي وانحلاله:	249
1 – نتائج التحول إلى نظام الريع النقدي:	249
2 – تطور القوى المنتجة:	250
3 – ظهور الاقتصاد السلعي – النقدي:	251
ملحق حول نمط الإنتاج الآسيوي	254
الفصل العاشر – الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة	**259**
المبحث الأول – الأفكار والمشكلات الاقتصادية لدى الفراعنة:	263
1- نمط الإنتاج في النظام الفرعوني.	263
2- الملكية والتوزيع في المجتمع الفرعوني.	266
3- التجارة في العهد الفرعوني.	267
المبحث الثاني – الفكر الاقتصادي في اليونان القديم:	269
1- الأفكار الاقتصادية لدى أفلاطون:	272
✓ 1 – السياسة والمجتمع في فكر أفلاطون..	272
✓ 2- نظرة أفلاطون للملكية والنقود.	274
2- الأفكار الاقتصادية لدى أرسطو:	276
✓ آ – اختلاف أرسطو عن أفلاطون.	277
✓ ب- الرقيق، الملكية، القيمة والنقود في فكر أرسطو.	279
المبحث الثالث – الأفكار الاقتصادية في روما القديمة:	282
1 – التركيب الاجتماعي في روما القديمة.	284
2 – المفكرون الرومان (شيشرون، كاتون، فارون، كولوميلا) والاقتصاد	286
الفصل الحادي عشر **الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى**	**289**

المبحث الأول – الأفكار الاقتصادية في الإسلام (الامبرطورية العربية ــ الإسلامية)	289
أولاً – مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام:	289
1– مبدأ الملكية المزدوجة:	289
2– مبدأ الحرية الاقتصادية المحدودة:	290
3– مبدأ العدالة الاجتماعية:	290
ثانياً – ابن خلدون (1332–1406م): (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون)	292
ثالثاً – المقريزي (1364–1442):	295
المبحث الثاني – الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى الأوربية: تلاشي الإقطاعية ونشوء الرأسمالية	295
– توما الاكويني (1225–1274):	295
الفصل الثاني عشر – الأفكار الاقتصادية في العصور الحديثة الأوربية	**299**
المبحث الأول – تشكل الرأسمالية:	299
أولاً – المدرسة التجارية (المركانتيلية): البرجوازية التجارية	299
ثانياً– المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) – البرجوازية العقارية:	302
المبحث الثاني – الأفكار الاقتصادية في مرحلة انتصار الرأسمالية	308
أولاً – المدرسة التقليدية (الكلاسيكية): البرجوازية الصناعية:	308
1– وليم بيتي (1623–1663):	308
2– آدم سميث (1732–1790) – موضوع الاقتصاد السياسي عند سميث:	310
3– ديفيد ريكاردو (1772–1823)	319
ثانياً – المدرسة الاشتراكية:	331

الاشتراكية العلمية – كارل ماركس (1818–1883):	331
المبحث الثالث – الأفكار الاقتصادية التبريرية: مرحلة ما قبل الرأسمالية الاحتكارية	340
أولاً – المدرسة المالتوسية.. المدرسة التشاؤمية – روبرت مالتوس (1766–1836):	340
ثانياً – المدرسة الهامشية– مدرسة المنفعة الحدية/الهامشية:	342
المبحث الرابع – الأفكار الاقتصادية في مرحلة الإمبريالية ورأسمالية الدولة الاحتكارية	345
أولاً – المدرسة الكينزية: تدخل الدولة الاقتصادي – جون ميناردكينز (1883–1946):	345
✓ النظرية العامة	345
✓ السياسة التمويلية والنقدية	347
✓ السياسة التجارية الجديدة	349
ثانياً – المدرسة الكنزية الجديدة:	350
ثالثاً – المدرسة النقدية: مدرسة شيكاغو	354
رابعاً – المدرسة المؤسسية (جون كينيث غالبريث):	361
المراجع والمصادر 363	

مدخل إلى علم الاقتصاد

(الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية)

المقدمة:

لتوضيح النشاط الاقتصادي في المجتمع يمكن العودة إلى الرحلة اليومية التي يقطعها الفرد منذ الاستيقاظ في الصباح إلى أن يصل إلى مكان عمله. فلا بد للفرد من إعداد نفسه للخروج وهو يحتاج لذلك إلى العديد من السلع والمواد التي يستخدمها في طعامه أو في الاغتسال وارتداء الملابس. ولتناول الطعام يستعمل أدوات لتجهيزه ويستعمل أدوات أخرى لتناوله. ومصدر هذه المواد إما زراعي وإما صناعي تم تحويله. وفي الطريق إلى مكان عمله يستخدم إحدى وسائط النقل. وعندما يصل إلى مكان عمله يجده قائماً ومجهزاً بما هو لازم لممارسة نشاطه اليومي. خلال هذه الرحلة القصيرة نسبياً نجد أن الفرد قد استعمل أو استهلك الكثير من السلع والأدوات لتأمين حاجته.

ابتداء من هذه الرحلة الصباحية اليومية يمكن أن نتتبع رحلات أفراد آخرين ومجموعات أخرى من الأفراد، قاموا بالعمل وبذلوا الجهد في إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها الإنسان في رحلته اليومية. والهدف من النشاط الاقتصادي هو إنتاج الخيرات لتلبية حاجة الإنسان من المأكل والملبس والمأوى، لأن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من الغذاء والرداء والمسكن. ويوضح لنا هذا الأمر العلامة ابن خلدون في مقدمته الشهيرة كما يأتي: " لو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلاً فلا يحصل عليه إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري، وهب أنه يأكله حباً من غير علاج فهو أيضاً يحتاج في تحصيله حباً إلى أعمال أخرى أكثر

من هذه الزراعة والحصاد والدراس الذي يخرج الحب من غلاف السنبل ويحتاج كل واحد من هذه إلى آلات متعددة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير".[1] لذلك نلحظ أن قدرة الفرد الواحد على تأمين حاجاته من الغذاء والملبس والمأوى غير كافية، فلا بد من اجتماع الأفراد وتعاونهم فيحصلون بالتعاون على قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف، لذلك تبدو هنا ضرورة التعاون بين البشر لتحقيق مصالح الأفراد والمجتمع وتقديم الخدمات بأيسر السبل وأفضل الشروط. [2]

ولا يتم النشاط الاقتصادي في المجتمع بمعزل عن النشاطات الاجتماعية الأخرى، بل هو مرتبط بجوانب الحياة الأخرى. فالفلاح الذي يمارس نشاطاً اقتصادياً (ينتج القمح)، هو الفرد ذاته الذي يمارس نشاطاً اجتماعياً داخل أسرته، أو من خلال علاقته بجيرانه والأسر الأخرى في المجتمع، وهو الفرد نفسه الذي ينتمي إلى حزب سياسي ويمارس نشاطاً سياسياً في المجتمع، وقد يكون هو الفرد نفسه الذي يمارس نشاطاً فنياً عندما ينتسب إلى إحدى الفرق كهاوٍ للتمثيل مثلاً. لذلك يكون الفرد في انتمائه إلى فئة أو طبقة اجتماعية، هو نفسه الذي يمارس عملياً النشاط الاقتصادي والنشاط الاجتماعي والنشاط السياسي في هذه الفئة أو الطبقة.

تنقسم الظواهر التي يواجهها الإنسان في حياته إلى مجموعتين: [3]

الأولى – ظواهر طبيعية: لا تأثير للإنسان في هذه الظواهر الطبيعية؛ لأنه لا يشارك بصنعها لا من قريب و لا من بعيد، كل ما يمكن أن يفعله الإنسان هو

---

[1]– تاريخ ابن خلدون "مقدمة ابن خلدون" المجلد الأول –دار البيان– ص43.

[2] – انظر، د. مصطفى العبد الله، علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، 1993. مقرر لطلاب السنة الأولى في كلية الشريعة – جامعة دمشق. أنظر أيضاً، مقالة للمؤلف بعنوان: حاجات الإنسان وطرق إشباعها، مجلة أخبار البترول والصناعة، العدد 192، أبو ظبي، يوليو –حزيران 1986.

[3] – أحمد الحاج فراس العوران، الاقتصاد Economics: سيات ومبادئ ومفاهيم، الجامعة الأردنية، منشورات عمادة البحث العلمي – عمان 1999 ص 16.

دراسة الظواهر الطبيعية، تحليلها، ومحاولة فهمها، وتحسين تعامله معها وتجنب آثارها السلبية، وإنْ كان هناك بعض التأثير السلبي في الظواهر الطبيعية، لكن الإنسان لا يستطيع إعادة صياغة الظاهرة الطبيعية أو تكوينها.

فالماء ظاهرة طبيعية لا يكون إلا باتحاد ذرتين من الهيدروجين مع ذرة من الأكسجين (H_2O) لا يمكن للإنسان أن يعيد صياغة الماء أو تكوينه لكنه يستطيع تحويله من حالته السائلة إلى حالة غازية أو صلبة لكن التكوين يبقى ثابتا.

الثانية – ظواهر اجتماعية: تتمثل الظاهرة الاجتماعية بمجموع السلوك الاجتماعي للفرد والمجتمع النابع من منظومة المثل والقيم التي يعيش ضمنها الفرد والمجتمع. لهذا بحثُ الظاهرة الاجتماعية مرهون بفهم أسس هذا السلوك الاجتماعي المكون لهذه الظاهرة. لذلك يختلف السلوك الاجتماعي و منه السلوك الاقتصادي من منظومة اجتماعية إلى أخرى تبعاً لاختلاف المخزون الثقافي والحضاري لكل منهما.

الاقتصاد علم ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية. وهو علم يحلل ويناقش جانباً من النشاط الإنساني في أي مجتمع من المجتمعات وهو الجانب الاقتصادي؛ أي علميات إنتاج الخيرات والموارد وتبادلها وتوزيعها واستهلاكها في المجتمع، كما يناقش عدداً كبيراً من المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك والاستثمار والنقود والأسعار، وموضوع النظرية الاقتصادية، والأنظمة الاقتصادية المقارنة والأعمال المختلفة للمنظمة الاقتصادية. ويعالج أيضا مسألة النمو الاقتصادي ومختلف الظواهر الاقتصادية ولا سيَّما المصارف، وقوانين العمل ومسائل العمال، والأسواق والتجارة بنوعيها الداخلية والخارجية. [4]

ويمكن التمييز بين فرعين رئيسين لعلم الاقتصاد:

---

[4] ــ انظر، Britannica encyclopedia 1994 – 1999.

الأول – الاقتصاد الجزئي Microeconomics الذي يناقش ويحلل سلوك المؤسسات الفردية المستهلك (الأفراد، الشركات، التجار، المزارعون).

والثاني – الاقتصاد الكلي Macroeconomics الذي يركز على الاقتصاد الجمعي (التجمعات) مثل مستوى الدخل القومي، حجم العمالة الكلية، تدفق الاستثمارات من فرع إلى آخر، التطور الاقتصادي، تاريخ تطور نشاط المنظمة الاقتصادية لمدة طويلة من الزمن، وعلاقتها بالنشاطات والمؤسسات الأخرى.

وهذا يعني أن علم الاقتصاد يحاول أن يجيب على طيف واسع من الأسئلة ترتبط بالنشاط الإنساني الاقتصادي الذي يشمل الإنتاج التبادل، التوزيع الاستهلاك، المالية العامة، عرض النقود، حجم الإيداع، التجارة الداخلية والدولية، المنشآت الزراعية والصناعية والخدمية. يهتم علم الاقتصاد بالعلاقات بين البائعين والمشترين والسوق. يضاف لى كل ذلك أن لعلم الاقتصاد علاقات واسعة مع مختلف العلوم وخاصة العلوم الاجتماعية كعلم السياسة والقانون وعلم السكان (الديمغرافيا)، والجغرافيا والتاريخ وغيرها.

الدكتور غسان إبراهيم الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

Damascus University

القسم الأول: الاقتصاد السياسي

الفصل الأول

علم الاقتصاد

(المفاهيم الأساسية، تعريف علم الاقتصاد)

لقد أدرك المفكرون منذ أقدم العصور الدور الهام للاقتصاد والعمران. ثم درسوا العوامل الاقتصادية في سلوك الإنسان، وما هو أثرها في التنظيم الاجتماعية والتطور التاريخي للمجتمع.

بدأت الظواهر الاقتصادية منذ أن شعر الإنسان بالحاجة، وبدأ يبحث عن طريقة لتلبية هذه الحاجات بصورة عفوية. ثم تطورت مع تطور الاقتصاد ومع ازدهار الدولة وزيادة حجمها وانتظام قوانينها وظهور الحكومة والسلطة التي لا بد من توفرها للقيام على شؤون الناس، وتلبية حاجاتهم، وتأمين متطلباتهم. إن الحالة الاقتصادية التي تؤمن تلبية حاجات الناس، أمر ضروري لبقاء المجتمع والنظام الاجتماعي واستمرارهما. والحكومة أو السلطة الجيدة هي التي تقوم بوظيفة تأمين الغذاء والضروريات الاقتصادية لاستمرار حياة الإنسان.

وضعت أولى الدراسات المكرسة عن قصد للظواهر الاقتصادية، في اليونان القديم، في القرن الخامس والرابع قبل الميلاد[5]، على الرغم من أن الفلاسفة اليونانيين لم يدرسوا الظواهر الاقتصادية على أنها فرعٌ مستقل من فروع المعرفة، بل ورد ذكرها بين أبحاثهم حول الفلسفة والسياسة والأخلاق. وتُعلمنا أشعار هوميروس في رائعتيه "الإلياذة والأوديسة" عن قيام حضارة "الآخائيين" في القرن الثالث عشر حتى القرن الحادي عشر قبل الميلاد. عندما كانت ملكية الأرض

---

[5] – ويمكن أن تكون هذه الدراسات قد وضعت في وقت أبعد من ذلك.

مشتركة، ثم استولى عليها الأقوياء وأصحاب النفوذ عنوة، حينذاك ظهرت الملكية الفردية التي تقوم على الاستغلال، استغلال الرقيق[6]. ويقدم لنا التاريخ الثقافي لمختلف شعوب العالم، الصين، الهند، العرب والمسلمين، أمثلة مماثلة لدراسة الظواهر والمشكلات الاقتصادية، التي تتعلق بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وعلاقات الإنسان وسلوكه المرتبط بعملية الإنتاج والتوزيع. حيث ينظر علم الاقتصاد الأولي، من خلال مقولة أرسطو "الإنسان حيوان اجتماعي"، إلى الإنسان بالدرجة الأولى كحيوان اجتماعي ينتج ويستهلك.

المبحث الأول – المعرفة الاقتصادية:

المعرفة الاقتصادية هي مجرد إدراك الإنسان للأحداث والظواهر الاقتصادية المحيطة به دون ربط منطقي بينها، أو محاولة إدراك سبب وجودها أو ارتباطها.

ويمكننا أن نميز بين ثلاثة مستويات للمعرفة الاقتصادية هي المستوى **الفردي** والمستوى **القومي** والمستوى **العالمي**.

1- على المستوى الفردي:

عندما تجول بخاطر الإنسان تساؤلات عديدة منها: [7]

- لماذا الهواء متاح للإنسان دون مقابل ؟ في حين أن السلع المادية الأخرى لها ثمن!
- لماذا دخل الطبيب يختلف عن دخل العامل، ويختلف عن دخل النجار؟
- ما الذي يجعل جاري أكثر مالاً مني ؟

---

[6] – د. محمود يونس محمد و د. عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية بيروت 1985، ص14-15.

[7] – د. محمود يونس محمد ود. عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1985، ص14 وص15.

- ما الذي يجعل الخبز أرخص من الفاكهة ؟ والفاكهة أرخص من السيارة ؟
- لماذا العامل أو الموظف يدفع الضرائب للدولة، وتشاركه الدولة في دخله ؟

2- على المستوى القومي:

- لماذا يقوم الأفراد بالعمل في المزارع والمصانع والمتاجر ؟
- ما هي القوانين التي تحكم سلوكهم في العمل أو خارجه ؟
- **لماذا يرغب الناس في امتلاك النقود ؟ وما هي هذه النقود؟ وكيف يستطيع الفرد الحصول عليها ؟ وكيف يتصرف بالفائض منها ؟ هل يكتنزه ؟ أم يستثمره ؟ ثم أين يستثمره؟ هل في الزراعة أو في الصناعة أو في العقارات! أو في مشروع يرجو من ورائه مزيداً من الربح.**
- لماذا للذهب هذه القيمة وهذا البريق ؟
- ما هي المصارف المركزية والبنوك التجارية ؟ وما هو دورها ؟
- لماذا تقدم الدولة الخدمات الصحية والتعليم وغيرها للمواطنين مجاناً ؟ وما جدواها؟ ثم لماذا النقل والتخزين والترفيه ؟

3- على المستوى الدولي:

- كيف تكون العلاقات بين الدول ؟
- هي تستطيع أية دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي ؟
- **كيف تتم المبادلات التجارية ؟ وبأية عملة تتم تسوية عملية المدفوعات ؟ ولماذا التجارة الخارجية بدون قيود ؟ ولماذا تفرض عليها القيود ؟ وما هو ميزان المدفوعات ؟ وما هو الفائض أو العجز الذي يحققه ؟**
- ماذا يعني تعويم عملة في دولة ما ؟ وكيف ترتفع قيمة عملة دولة ما أو تنخفض؟.

إن هذه التساؤلات وردت على سبيل المثال، سواء على مستوى الفرد، أو المستوى القومي، أو المستوى الدولي، وليس على سبيل الحصر. وفي الحقيقة

جاء كل تساؤل منها استفساراً عن حادثة أو ظاهرة اقتصادية أدركها الإنسان، ويبدأ معها الفكر الإنساني بالبحث عن حلول وإجابات وتفسير لهذه الحوادث والمشكلات والتساؤلات. إنها المعرفة الاقتصادية، التي تحولت لاحقاً إلى علم الاقتصاد.

وعلم الاقتصاد هو المعرفة الاقتصادية المنظمة التي تحاول الوصول، من خلال مجموعة الحوادث والظواهر الاقتصادية المتشابهة والمتكررة، (إلى مجموعة من الحقائق الثابتة التي تربط بين هذه الحوادث والظواهر بروابط منطقية، بحيث تكون في مجموعها بناء كلياً متناسقاً. وهذه الحقائق أو الروابط المنطقية يطلق عليها اسم " **القوانين** Laws "، وإن شاع تسميتها في الوقت الحاضر وخاصة في ميدان العلوم الاجتماعية باسم " التصورات النظرية أو الفروض "Hypotheses"). [8]

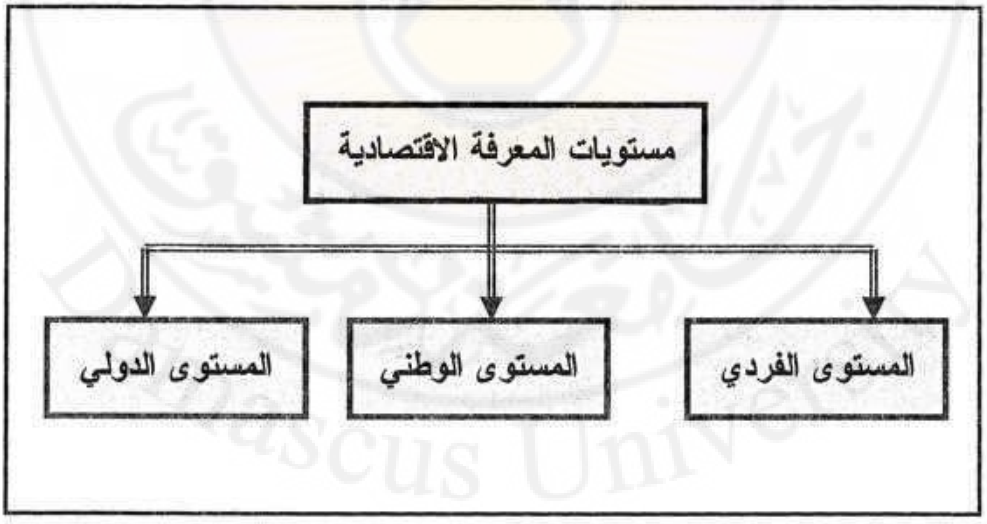

[8] – د. محمود يونس محمد ود. عبد النعيم محمد مبارك، المصدر السابق ص9.

المبحث الثاني – العلوم الاقتصادية:

وهي علوم تبحث عن القوانين الاقتصادية سواء أكانت هذه القوانين علاقات ثابتة نسبياً، وقابلة للتعبير عن نفسها بلغة إحصائية أو رياضية، أم كانت حقائق عامة وعلاقات نظامية أو بنيوية بين الإنسان والأشياء، أو بين الإنسان والإنسان. وتستخدم العلوم الاقتصادية طرائق في البحث والتحليل مختلفة كالاستدلال بنوعيه الاستقرائي والاستنباطي، أو التجريد العلمي أو التحليل والتركيب، أو الاختزال، إضافة إلى الملاحظة النظامية للوقائع مع التحقيق الإحصائي. لهذا يرى البعض أنه من الخطأ تصور علم الاقتصاد بالمعنى المفرد، حيث أفرز لنا التطور مجموعة من العلوم، تسمى " العلوم الاقتصادية والمالية ".

أما بالنسبة لمفهوم علم الاقتصاد، فيؤكد البعض الآخر أنه يتمحور حول **النظرية الاقتصادية.** وتمثل " النظرية الاقتصادية" القاعدة الأساسية أو الهيكلية، والتي تتضمن المعرفة والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي بصفة عامة، في مجتمع معين، وفي مرحلة تاريخية معينة". [9]

والعلوم الاقتصادية هي دراسات منظمة للقوانين الموضوعية، التي تتحكم بالمجتمع أثناء نشاطه الاقتصادي، وبذلك تسجل الوقائع في مجرى الحوادث الاقتصادية كما هي دون تصرف أو تلاعب. وبذلك تكون العلوم الاقتصادية عبارة عن كشف أو محاولة كشف عن حقيقة اقتصادية أو قانون يتعلق بالنشاط الاقتصادي. [10]

---

[9] – انظر– د. مصطفى رشدي شيحة، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1985، ص11

[10] – انظر: الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، القسم الأول– العلوم الاجتماعية، تأليف عدد من المختصين، ترجمة جماعة من الأساتذة. اليونسكو – المجلد(1)، مطبعة جامعة دمشق 1976، ص389.

ولا بد من الإشارة إلى الدعم الواضح الذي قدمته تقانات البحث والاستدلال والاستقصاء لعلم علم الاقتصاد وتنظيم المفاهيم التي يستعملها. لقد ولدت تقانات الاستدلال والاستقصاء في البدء من الحاجة للإسهام في فهم المسائل والظواهر الاقتصادية الملحة القابلة للتقويم الكمي.

وتتكون العلوم الاقتصادية من ثلاثة فروع أساسية:

1 - **التاريخ الاقتصادي:** وهو عبارة عن دراسة الأفكار والوقائع الاقتصادية في زمن مضى.

2 - **الاقتصاد الوصفي:** يتضمن الجغرافية الاقتصادية، والإحصاء الاقتصادي.

3 - **الاقتصاد السياسي:** الذي تتفرع عنه العلوم الاقتصادية التطبيقية، (الاقتصاد الزراعي، الصناعي، المصرفي، اقتصاديات العمل، النقل، النفط، التجارة، المالية العامة، التخطيط الاقتصادي، العلاقات الاقتصادية الدولية... الخ). ويعدّ الاقتصاد السياسي الأساس الفلسفي لجميع العلوم الاقتصادية.

كما أن هناك محاولات أخرى للتمييز بين فروع رئيسة للعلوم الاقتصادية غير الفروع التي وردت أعلاه. تتفق أو تختلف معها بدرجات متفاوتة. ومن هذه المحاولات التي تميز بين الفروع الآتية:

- **الاقتصاد الوصفي (التقريري) Positive Economics:** الاقتصاد التقريري هو التحليل الاقتصادي الذي يكتفي بتقرير واقع الحال الاقتصادي كما هو دون التعرض له بتقييم أو حكم. و يسمى أحيانا بالاقتصاد الوصفي لأنه يعني وصف حالة معينة أو ظاهرة اقتصادية محددة. و يتناول المشكلات والظواهر الاقتصادية من ناحية توصيف مظاهرها وتأصيل أسبابها دون محاولة اقتراح حلول لعلاجها).

- **الاقتصاد المعياري (القياسي) Normative Economics:** الاقتصاد المعياري هو التحليل الاقتصادي الذي لا يكتفي بمجرد الوصف وتقرير واقع الحال

الاقتصاد الدخل: بل يتعدّى ذلك إلى نقد وتقييم هـذا الواقـع وتحديـد المشـكلات والصعوبات الاقتصادية وطرح البدائل والحلول المناسـبة للمشـكلة الاقتصـادية المتعامل معها من أجل الوصول إلى نتائج أفضل. ولتوضيح الفرق بين الاقتصاد التقريري والاقتصاد المعياري نورد المثال الآتي حول موضوع توزيع الدخل:

- الاقتصاد التقريري يوضح لنا توزيع الدخل في دولة معينة عـن طريـق تحديد دخل الفرد، وتقسيم المجتمع إلى فئات و يحدد النسبة المئوية التـي تحصـل عليها كل فئة من فئات المجتمع من الدخل، و ينتهي دوره عند تقـديم البيانـات و المعلومات عن توزيع الدخل.

- أما الاقتصاد المعياري فهو يبحث في مدى عدالة توزيع الدخل بين أفـراد وفئات المجتمع وبالتالي الوسائل التي يجب إتباعها لتحقيق أكبر قدر ممكـن مـن العدالة في توزيع الدخل، فهو يقوم بتحليل الأسباب التي أدت إلى سوء توزيع الدخل ووضع الحلول المناسبة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل.

- **الاقتصاد التحليلـي أو النظريـة الاقتصـادية Economics Theory**، (يشمل مجموعة المبادئ والمفاهيم والتعريفات التي تشكل الخلفية النظريـة لعلـم الاقتصاد).

- **الاقتصاد التطبيقـي Applied Economics**، (يشمل حلقة الوصل بـين الفرعين السابقين. حيث يتم فيه استخـدام أدوات التحليل التي تزودنا بها النظريـة الاقتصادية وتطبيقها لمحاولة علاج المشكلات التي يطرحها الاقتصاد الوصفي). [11]

لم يعد العلم الحديث يقتنع عن طيبة خـاطر، بـأن التطـور الاقتصـادي والاجتماعي ناجم عن القدر المحتوم أو القوانين الطبيعية. فالشعوب ترغب في أن تقرر مصيرها بيدها، وتقوّم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تقويماً يعجـل فـي التقدم، وتحقيق مطمحها في ميـادين الرفاهيـة، والعـدل، والتحصـيل الثقـافي.

---

[11] – المصدر السابق.

والمطلوب من علم علم الاقتصاد أن يهيئ الوسائل لتحقيق هذه الغاية ...وهذا هو الدور الاجتماعي لهذا العلم. [12]

المبحث الثالث – تعريف علم الاقتصاد:

كان أرسطو أول من استعمل كلمة "الاقتصاد" وبذلك يكون معنى كلمة الاقتصاد مشتقاً من الكلمتين اليونانيتين الأولى: "أويكوس Oikos " وتعني المنزل، والثانية: "ناموس Nomo " وتعني القانون. وهذا يعني أن أرسطو وصل إلى كلمة " اقتصاد " من خلال علم تدبير المنزل واقتصادياته. وشاع فيما بعد استخدام مصطلح "الاقتصاد السياسي" الذي توسع بدوره وانتشر ليشمل الأبحاث في مختلف المسائل والظواهر الاقتصادية – الاجتماعية. كما ظهر مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي"، الذي استخدم في بعض المدارس الاقتصادية[13] مرادفاً لمصطلح " الاقتصاد السياسي" أو بدلاً منه. لقد جاء هذا الترادف من خلال كلمة "بوليتيكوس Politicos" اليونانية وتعني الاجتماعي، في حين استخدمها بعضهم بمعنى سياسي.[14]

نظراً لما لعلم الاقتصاد من أهمية خاصة بين مجموعة العلوم الاجتماعية نتسائل ما هو إذن علم الاقتصاد ؟ هل هو أساس العلوم الاجتماعية ؟ وربما كان العلم الذي يقوم بدراسة بني البشر في حياتهم العادية حين يكسبون وينفقون ويستمتعون بالحياة[15].

---

[12] – أوسكار لانكه، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، تعريب د. محمد سلمان حسن، دار الطليعة، بيروت 1967، ص61. (أوسكار لانكه اقتصادي بولوني مشهور).

[13] – وخير مثال على ذلك المدرسة الاقتصادية الاجتماعية البولونية. انظر:

Supinski, szkola polska gospodarstwa, spolecznego (1862 – 1865)

[14] – انظر: أوسكار لانكه، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، تعريب د. محمد سلمان حسن، دار الطليعة، بيروت 1967، ص74.

[15] – المصدر السابق ص 16 و17.

يلاحظ وجود تباينات يسيرة بين التعريفات المقترحة لعلم الاقتصاد. ونذكر على سبيل المثال: (الاقتصاد، هو العلم الذي يُعنى بدراسة نشاط الإنسان في سعيه المستمر لإشباع حاجاته المتعددة المتزايدة باستخدام موارده النادرة المحدودة). ويعرّف (الاقتصاد، أو الاقتصاد السياسي، هو دراسة تلك الأنشطة التي تنطوي على تبادل المعاملات "سواء النقدية أو غير النقدية" بين الأفراد). وتعريف ثالث بأن (الاقتصاد هو عمل الاقتصادي).

هذا ويمكن أن نعرف الاقتصاد بأنه: (الدراسة العلمية للظواهر المتعلقة بالنشاط الاقتصادي). وتعريف آخر بأن (الاقتصاد: هو مجموعة محددة، تاريخياً، من العلاقات الإنتاجية – الاجتماعية، أو هو نظام المجتمع الاقتصادي، الذي يلائم كل مرحلة من مراحل تطور القوى المنتجة). [16]

ويُعد الاقتصادي الإنكليزي "آدم سميث"، أحد رواد المدرسة التقليدية "الكلاسيكية "[17]، من أشهر الاقتصاديين الذين كان لهم أثر كبير في تطور علم الاقتصاد. وكثير من الاقتصاديين يعدونه "أبو الاقتصاد السياسي". ومن أشهر مؤلفاته كتاب "ثروة الأمم" الصادر في عام 1776 م حيث يعد نقطة انطلاق وتحول لعلم الاقتصاد. والكتاب يبحث في أسباب ثروة الأمم وطبيعتها. ويعتبر آدم سميث أن العمل البشري هو الذي يزيد في قيمة المنتوجات (نظرية القيمة – العمل)، [18] والطاقة البشرية هي الإمكانية الاقتصادية الأولى التي تمتلكها الأمم.

---

16 – موجز القانون الاقتصادي، مجموع من المؤلفين السوفييت، دار الجماهير، ص414.

17 – المدرسة الاقتصادية التقليدية "الكلاسيكية " ولدت في إنكلترا في نهاية القرن الثامن عشر، وعدت الإطار الفكري للثورة الصناعية في أوروبا، وتميزت بالاتجاه الليبرالي الذي ساد في هذه الفترة.

18 – نظرية "القيمة في العمل" وهي النظرية التي عدت العمل مقياساً للقيمة. أي أن سعر أية سلعة يعادل كمية العمل المبذول في إنتاج هذه السلعة.

كما نادى سميث بضرورة تقسيم العمل وتشجيع التخصص على صعيد القطاعات أو على الصعيد العام. وربط عملية توزيع الدخل بنظرية "القيمة – العمل" ويشمل التوزيع عائد الأرض وعائد رأس المال وعائد العمل. ويرى سميث أن أساس التنمية الاقتصادية هو "تراكم رأس المال" الناتج عن فائض الإنتاج، وعدم المغالاة في الاستهلاك لزيادة التراكم والاستثمار.

وبعد أن قام "الفرد مارشال" بنشر مؤلفه "مبادئ الاقتصاد" في عام 1980م، أخذ مصطلح "الاقتصاد Economics" ينتشر على نطاق واسع، وخاصة بين الأوساط الأكاديمية في الدول التي تتحدث باللغة الإنكليزية.

يُعرف السيد محمد باقر الصدر علم الاقتصاد:(هو العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها، وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل التي تتحكم فيها) [19].

أي إن علم الاقتصاد يتناول دراسة حاجات الإنسان الاقتصادية وطرق إشباع هذه الحاجات (تحديد الحاجات، وإنتاج السلع لإشباع الحاجات) وهذا يتضمن موضوعات العمل، وأدوات العمل والعنصر البشري (قوة العمل) التي تستطيع أن تخلق السلع والخدمات بهدف إشباع حاجات الإنسان. وعلى الرغم من أن أحداث الحياة الاقتصادية وظواهرها موجودة منذ بدء الخليقة، إلا أن علم الاقتصاد كعلم مستقل حديث الولادة، وولادته مرتبطة مع بداية النظام الرأسمالي منذ أربعة قرون تقريباً. وتجدر الإشارة إلى أن الفارق بين المفاهيم المختلفة لعلم الاقتصاد يمكن قياسه إلى حد ما بثلاثة معايير هي: معيار المدى المرسوم لهذا العلم ومعيار الأهداف التي يستهدفها البحث، ومعيار المسلمات والمناهج الأساسية التي يأخذ بها. هذه الفروق يمكن تعليلها في الوقت ذاته بتفضيلات شخصية وباتجاهات المذاهب

---

[19] – محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات 19، ص28.

المختلفة والطرق التي تقوم بالبحث. إلا أن ثمة فروقاً قومية أيضاً، يبدو للوهلة الأولى إمكان ردها إلى شكل تنظيم البحوث أكثر منه إلى التباينات الإيديولوجية.

وقد استعمل ماركس وأنجلس مصطلح "الاقتصاد السياسي" لتوضيح القوانين الاجتماعية لإنتاج السلع وتوزيعها. كما قام ماركس بنقد مبادئ الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، في مؤلفه رأس المال"نقد الاقتصاد السياسي" ومنذ ذلك الحين انتظم استعمال مصطلح الاقتصاد السياسي في الأدبيات الماركسية. [20] أي إن الاقتصاد السياسي الماركسي (يدرس النظام الاجتماعي للإنتاج، والعلاقات الاقتصادية بين الناس أثناء عملية الإنتاج، والقوانين التي تحكم إنتاج الخيرات المادية وتوزيعها وتبادلها عند جميع درجات تطور المجتمع البشري). [21]

ويُعرّف أوسكار لانكه الاقتصاد السياسي بأنه (عبارة عن دراسة للقوانين الاقتصادية، أي دراسة العلاقات التي تحدث باستمرار بين عناصر العملية الاقتصادية. وهو يؤكد وجود القوانين الاقتصادية، وطبيعتها، ومداها التاريخي، وأسلوب عملها والعلاقات المتبادلة فيما بينها. وعلى هذا، الاقتصاد السياسي عبارة عن دراسة لمظاهر العملية الاقتصادية التي تفصح عن نفسها في القوانين الاقتصادية. وهو علم نظري "Theoretical discipline" بالمقارنة مع التاريخ الاقتصادي والاقتصاد الوصفي، اللذين يدرسان العمليات الاقتصادية المتجسدة في أزمنة وأمكنة معينة). [22]

---

[20] – أوسكار لانكه، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، تعريب د. محمد سلمان حسن، دار الطليعة، بيروت 1967، ص75.

[21] – ايلين وموتيليف، ما هو الاقتصاد السياسي، دار التقدم موسكو 1987 ص4.

[22] – أوسكار لانكه، المصدر السابق، ص143.

من خلال ما تقدم من تعاريف لعلم الاقتصاد نجد أن هذه التعاريف قد ركزت على الجوانب التالية:

1- يهتم علم الاقتصاد بتوزيع الموارد المتاحة بين مختلف فروع الإنتاج بهدف إنتاج السلع والخدمات المطلوبة و طريقة إنتاجها.

2- علم الاقتصاد هو علم الاختيار و القرارات، يهدف إلى حل المشكلة الاقتصادية. فالموارد المحدودة (الندرة) تتطلب ضرورة الاختيار وتحديد الافضليات لتلبية وإشباع أكبر قدر ممكن من الاحتياجات غير المحدودة للفرد والمجتمع.

3-يستخدم علم الاقتصاد منهج البحث والتحليل بهدف معرفة آليات عمل الأسعار، والناتج، والتضخم، والبطالة و غير ذلك من المتغيرات الاقتصادية.

4-يهتم علم الاقتصاد بالمبادلات التجارية الدولية وحركة رأس المال والعمل بين مختلف دول العالم، التصدير، الاستيراد والمزايا النسبية التي تمتلكها كل دولة. [23]

المبحث الرابع – علم الاقتصاد أحد فروع العلوم الإنسانية (الاجتماعية):

تتكون مجموعة المعارف والعلوم البشرية من فرعين أساسيين: الفرع الأول – **العلوم الدقيقة والتطبيقية**، وتشمل الفيزياء، الرياضيات، الكيمياء، الفلك.. الخ. وتُعنى بدراسة الظواهر الطبيعية واكتشافها. الفرع الثاني – **العلوم الاجتماعية والإنسانية**، وتشمل علم النفس، علم الاجتماع، علم السياسة، علم الاقتصاد ... إلخ. وتُعنى بدراسة السلوك الإنساني.

---

[23] – أحمد الحاج فراس العوران، الاقتصاد Economics: سياسات ومبادئ ومفاهيم، الجامعة الأردنية، منشورات عمادة البحث العلمي – عمان 1999 ص 24.

نلاحظ أن علم الاقتصاد ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية Social Sciences، ويختص علم الاقتصاد، من بين مجموعة العلوم الاجتماعية، بدراسة ذلك الجانب من السلوك الإنساني الذي يتصل بإنتاج السلع والخدمات وتبادلها وتوزيعها واستهلاكها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النشاطات ليست منفصلة تماماً عن الجوانب الأخرى للسلوك الإنساني، ولكنها تمثل مجموعة من النشاطات متجانسة بدرجة كافية لتبرير دراستها منفردة.

والاقتصاد علم لتوفر الموضوع "أو مادة الفكر" ومحتواه الذي يدور حوله هذا العلم. وهو علاقات الإنسان وسلوكه المتعلق بإنتاج السلع والخيرات المادية وتوزيعها. إضافة إلى وجود منهج محدد، يمثل صورة الفكر الاقتصادي أو القالب الذي يصب فيه الفكر مادته. والمنهج هنا إما عن طريق الاستدلال الاستنباطي " الاستنباط Deduction "، أو عن طريق الاستدلال الاستقرائي " الاستقراء Induction "، أو كليهما معاً. إضافة إلى وجود قوانين ثابتة، تمثل الروابط التي تربط الظواهر التي يدرسها هذا العلم، وتحكمها بعلاقات شرطية مستقرة. (الفروض الحتمية أو الفروض النسبية "الإحصائية").

يعتمد علم الاقتصاد اعتماداً كبيراً ومتزايداً على بعض العلوم الأساسية كالرياضيات والإحصاء. كما أن له علاقة ولقاء مع العلوم الاجتماعية الأخرى كافة كعلم الاجتماع، والتاريخ والجغرافيا والقانون وعلم النفس والسياسة ... إلخ. فعلم الاقتصاد مرتبط بعلم الاجتماع، لأن علماء الاجتماع غير قادرين على القيام بأبحاثهم ودراساتهم، إذا لم يتزودوا بالمعلومات الاقتصادية، ويحتاج التاريخ إلى التحليل الاقتصادي، حيث إن التطورات المادية، تستعمل كوسيلة لتفسير تتابع المراحل التاريخية. وهو مرتبط بالجغرافيا، لأنها تمنح المعلومات المتعلقة بالشروط الطبيعية والبشرية للنشاط الاقتصادي، من خلال الجغرافيا الاقتصادية. كما أنه يوجد بين الاقتصاد والقانون علاقة وطيدة إذ إن علم القانون يدرس القوانين التي

اختارها المجتمع لنفسه وما كانت هذه القوانين سوى ترجمة لواقع البنيات الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع. لذلك نلاحظ أن علم الاقتصاد يلتقي بكل العلوم ويرتبط معها بشكل أو بآخر[24].

إن غالبية الاقتصاديين يعدون أنفسهم ملزمين أدبياً بإدراك أحكامهم المسبقة الخاصة والتزام قواعد صارمة فيما يتعلق بتجميع المعطيات واستخدامها. وعلم الاقتصاد لا يختلف من هذه الزاوية في شيء عن سائر فروع العلم والمعرفة. وعلى الرغم من ذلك يلاحظ وجود تباينات في الرأي بارزة فيما يخص الدور الذي ينبغي أن ينهض به الاختصاصي في علم الاقتصاد، فبعضهم يستهويه هذا العلم بأمل أن يتوصل الإنسان، عن طريق تعميق المعارف الاقتصادية، إلى التأثير بصورة أفضل في وضعه الاقتصادي، ويبرر علم الاقتصاد آنذاك النتائج العملية التي يتوصل إليها على كل المستويات، سواء أتعلق الأمر بالنظام الاقتصادي العالمي أم بالمردود أم بالحس الإنساني في الإدارات العامة. وفي الجانب الآخر يندد اقتصاديون آخرون بقوة بهذا الاختلاط في الأدوار، ويرون فيه تخلياً من الباحث الاقتصادي عن واجبه، الذي هو، حصراً، السعي للفهم ونشر نتائج أبحاثه، تاركاً للآخرين مهمة أخذ ما هم في حاجة إليه منها، من أجل غاياتهم الخاصة[25]. ويعالج الاقتصادي الظواهر الاقتصادية بصورة عامة على مستويين: الأول – على مستوى الوحدة الاقتصادية (الوحدة الاقتصادية المشروع) وهذا يعني "الاقتصاد الجزئي Micro Economics ". الثاني – على مستوى الاقتصاد القومي وهذا يعني " الاقتصاد الكلي Macro Economics ".

---

[24] – أنظر: فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة، بيروت1981، ص37-39.

[25] – أنظر: الاتجاهات الرئيسة للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، القسم الأول – العلوم الاجتماعية، تأليف عدد من المختصين، ترجمة جماعة من الأساتذة. اليونسكو – المجلد(1)، مطبعة جامعة دمشق 1976، ص389.

على ما تقدم، نجد أن الاقتصاد مزيج من أقسام للاقتصاد التحليلي والاقتصاد الوصفي والاقتصاد التطبيقي، أي مزيج من أقسام للاقتصاد السياسي والوصفي تطابق تقسيم العملية الاقتصادية إلى فروع أو مظاهر. هذا المزيج نحتاج إليه في التعليم، وفي تنظيم الأبحاث والجامعات والمعاهد الاقتصادية، كما نحتاج إليه عندما نرغب في تدريب كادر مؤهل للاختصاص في المظاهر المختلفة للعملية الاقتصادية. وطبيعي أن تعد الفروع المختلفة للاقتصاد التطبيقي جزءاً من علم الاقتصاد.

لم يعد العلم الحديث يقتنع عن طيبة خاطر، بأن التطور الاقتصادي والاجتماعي ناجم عن القدر المحتوم أو القوانين الطبيعية المزعومة. فالشعوب ترغب في أن تقرر مصيرها بيدها، وتقوّم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تقويماً يعجل في التقدم، وتحقيق مطامحها في ميادين الرفاهية، والعدل، والتحصيل الثقافي. والمطلوب من علم الاقتصاد أن يهيئ الوسائل لتحقيق هذه الغاية... وهذا هو الدور الاجتماعي لعلم الاقتصاد[26].

وبذلك نستطيع تحديد الدور الاجتماعي لعلم الاقتصاد وفقاً لما يأتي:

1- التخلص من فكرة أن التطور الاقتصادي ناجم عن القدر المحتوم.

2- تحديد المجتمع لمستقبل التطور لنفسه، بنفسه.

3- تقويم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، بما يحقق وتائر عالية للنمو والتقدم.

4- تحقيق الأهداف والطموحات التي يسعى المجتمع لتحقيقها، في ميادين الرفاهية والتقدم والعدل والتحصيل الثقافي.

إن البحوث التي أجريت حتى الآن، الاجتماعي منها والتاريخي واللغوي، بينت وجود مفهوم اقتصادي وظواهر اقتصادية في كل المجتمعات. إلا أن النظم

---

[26] - أوسكار لانكه، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، المصدر السابق، ص61.

الاجتماعية والمصطلحات التي تصلح للدلالة عليها متنوعة، بل إننا نجد الالتباسات تستمر حتى في اللغة الدارجة[27].

يقوم الفرد (أو المؤسسة)، بوصفه منتجاً، بتحويل المواد الموجودة في الطبيعة بأشكال مختلفة إلى سلع يتم بوساطتها تلبية احتياجات الناس في المجتمع. وهو بذلك يقوم بعملية الإنتاج، التي لا تتم إلى بجمع عوامل الإنتاج الأساسية وهي: 1- **العمل**، 2- **الموارد الطبيعية**، 3- **رأس المال** (أرصدة الإنتاج كالأبنية والآلات وغيرها). ويقوم **المنظم** (المستحدث) بجمع هذه العوامل بقصد الحصول على الربح.

أما **الادخار** فهو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك، وينشأ نتيجة لحرص الإنسان على تأمين احتياجاته المستقبلية، فالمستهلك ــ المدخر، الذي يتصف بالعقلانية والرشدانية، عليه إذاً، أن يجري توزيعاً حكيماً بين الدخل المعد للاستهلاك الحالي، والدخل المدخر لحاجات المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، يثير الادخار موضوع توظيف الأموال، أي اختيار الشكل الأنسب لحفظه، كشراء العقارات، أو الأسهم أو السندات المالية، أو الإيداع في المصارف، أو الاحتفاظ بالأموال المدخرة بصورة سيولة نقدية.

أما **الاستثمار** فهو توظيف الأموال في شراء السلع الرأسمالية، كالآلات، والمعدات والتجهيزات، والمنشآت والأبنية، بقصد استخدامها في العملية الإنتاجية. وتقوم المؤسسات باستثمار أموالها بقصد الإفادة من إنتاجها إلى أقصى حد ممكن.

والمقصود **بالتبادل** هو تبادل منتجات العمل عن طريق الشراء والبيع، وهو فرع هامٌ من فروع الاقتصاد الوطني، يقوم بخدمة تداول السلع نتيجة لوجود فائض

---

27 - ابن خلدون مثلاً يستخدم مصطلح العمران ليدل على المعرفة الاقتصادية أو الظواهر الاقتصادية. انظر: مقدمة ابن خلدون.

الإنتاج. وهي العملية التي تؤدي إلى الانتقال من الاقتصاد الطبيعي إلى الاقتصاد التبادلي.

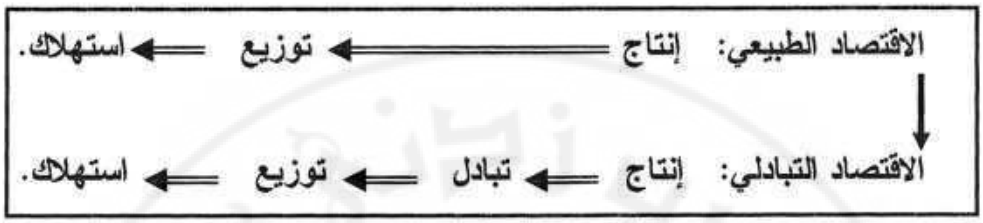

ويعد **الابتكار** عملاً اقتصادياً مهماً، إذ إنه يؤدي إلى استخدام طرائق جديدة للإنتاج تعطي مردوداً أفضل. فاستعمال الآلات البخارية في القرن الثامن عشر، والآلات التي تعمل بالمحروقات والكهرباء في القرن التاسع عشر، واستعمال الطاقة الذرية في القرن العشرين، كل هذه المنجزات تعدّ ابتكارات رئيسة. فالابتكار وتوظيف الأموال يعدان من العوامل الرئيسة للتقدم الاقتصادي.

(ويستطيع كل فرد، بفضل **تقسيم العمل**، أن يتخصص في نشاط معين، وبما أنه لا يستطيع أن يكفي نفسه بنفسه يلجأ إلى التبادل. إن تقسيم العمل يجعل كل إنسان أوفر إنتاجاً، ويجعله أيضاً أكثر ارتباطاً بغيره. وتتم المبادلات في الأسواق التي تقرر الأسعار، أو التناسب بين الكميات المتبادلة. وتجري المساومة على هذه الأسعار بين المشتري والبائع. ويتوقف تحديد الأسعار على نوع المنافسة السائدة في الأسواق). [28] إن هذه الأسعار تتحدد بفعل قانون العرض والطلب، قانون السوق.

[28] – روجيه دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد، مصدر سابق ص90.

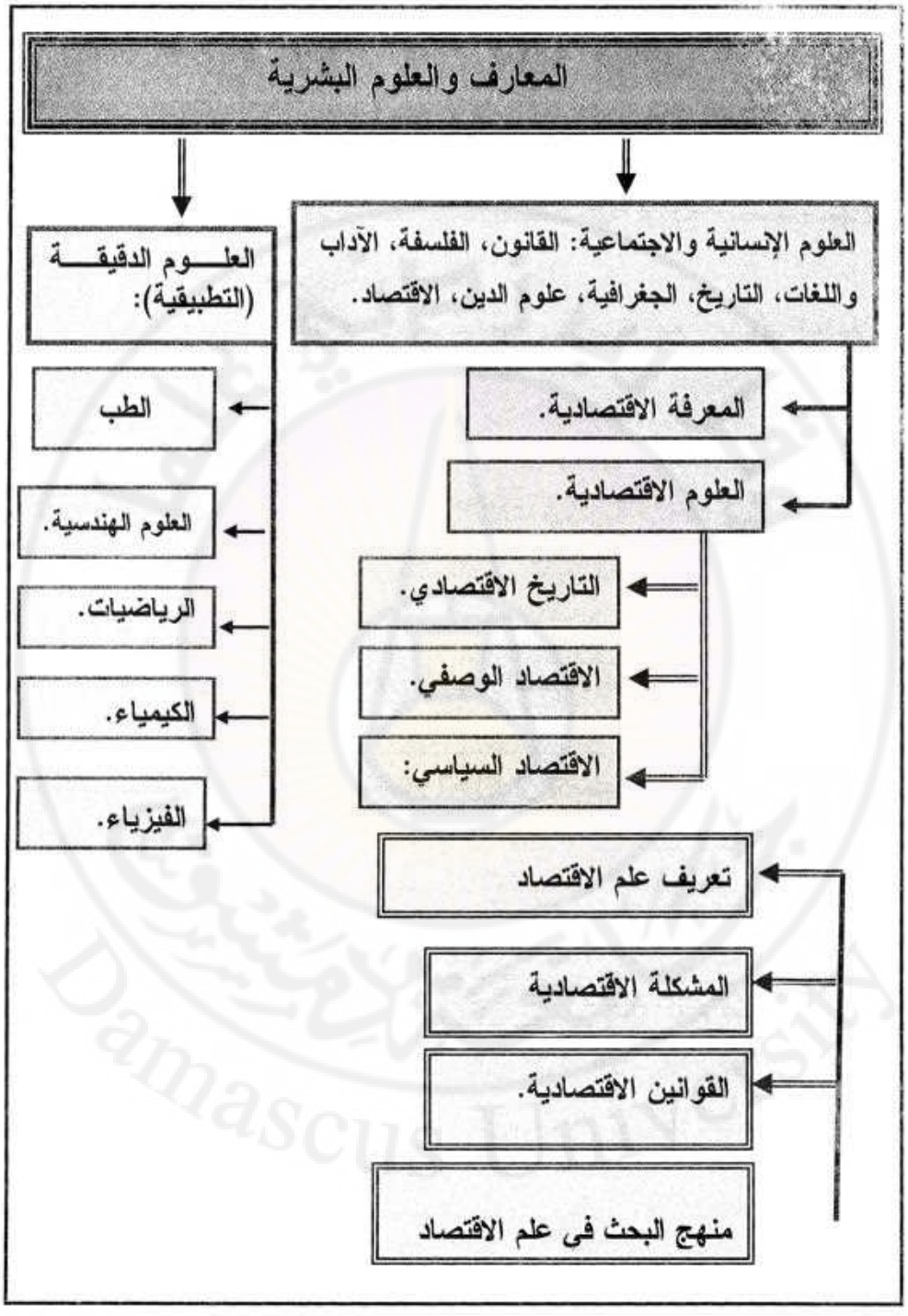
المعارف والعلوم البشرية
العلوم الإنسانية والاجتماعية: القانون، الفلسفة، الآداب واللغات، التاريخ، الجغرافية، علوم الدين، الاقتصاد.
العلوم الدقيقة (التطبيقية):
المعرفة الاقتصادية.
العلوم الاقتصادية.
التاريخ الاقتصادي.
الاقتصاد الوصفي.
الاقتصاد السياسي:
الطب
العلوم الهندسية.
الرياضيات.
الكيمياء.
الفيزياء.
تعريف علم الاقتصاد
المشكلة الاقتصادية
القوانين الاقتصادية.
منهج البحث في علم الاقتصاد

المبحث الخامس – الحاجات الإنسانية:

من المعروف أن الحاجات الإنسانية متعددة ومتنامية و لكل إنسان احتياجاته من السلع والخدمات كما أن للمجتمع احتياجاته. والتنوع والتنامي في الحاجات الإنسانية يفيد إن تعدد كميات ما يحتاج إليه الإنسان من السلع والخدمات وتزايدها، كما يعني تنامي هذه الاحتياجات وتجددها مع مرّ الزمن.

علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في سلوك الإنسان المتعلق باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لتلبية وإشباع الاحتياجات والرغبات الإنسانية المتنامية، أي سلوك الإنسان المتعلق بإنتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك الخبرات المادية في المجتمع.

يشعر الإنسان الذي يعيش في مجتمع ما وفي مرحلة معينة من التطور التاريخي، بحاجته إلى أشياء مختلفة. فهو يحتاج إلى المأكل والملبس والمأوى، وأشياء عديدة أخرى. وبعض هذه الحاجات "Needs" طبيعي وضروري، لا بد من إشباعه للمحافظة على الحياة، أما بعضها الآخر فينشأ عن حقيقة كون الناس يعيشون بشكل جماعي "المجتمع"، وتقرره مجموعة من العوامل المعقدة التي تكون ما يسمى "الثقافة" لمجتمع معين. وقد تكون حاجات الإنسان فردية "Individual" أو جماعية "Collective". (وعلى الرغم من أن الحاجات الإنسانية مستمدة أصلاً من الضرورة الحياتية، تكون ناتجة عن وجود المجتمع ومتكيفة حسب مرحلة التطور التي بلغها ذلك المجتمع). [29]

وإذا كان فقدان الشيء والحاجة إليه يحدث ألماً في النفس، فإن الحصول على هذا الشيء وتلبية حاجة الإنسان يورث اللذة والارتياح. لذلك نلاحظ أن الإنسان حريص على تلبية حاجاته، وتحقيق مأربه بأقصر الطرق.

---

29 – أوسكار لانكه، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، تعريب د. محمد سلمان حسن، دار الطليعة، بيروت 1967، ص63-64.

الحاجة: هي الشعور بضرورة الحصول على شيء ما غير متاح، والاحتياج هو المحور الذي تدور عليه جميع الأمور الاقتصادية، وبسببه يقوم الإنسان بالعمل والإنتاج. والشعور بالحاجة ليس مختصاً بالإنسان وحده بل إنه يشمل كل ذي حياة في هذا العالم كالنبات والحيوان. والحاجات البشرية متنوعة لدرجة يصعب حصرها، ومع ذلك يمكن تصنيفها حسب موقعها من تلبية الطباع البشرية إلى حاجات مادية وحاجات أدبية (فكرية). [30]

وبذلك تكون الحاجة عبارة عن إحدى الضرورات الطبيعية والاجتماعية اللازمة لاستمرار الحياة المادية للإنسان. (هي الشعور الغريزي أو العقلي الذي يدفع الإنسان إلى إحراز ما لا غنى عنه من الأشياء إمّا لأجل بقاء حياته وإمّا لحفظ صحته وإمّا لاستكمال أسباب أمنه وسعادته سواء أكان ذلك الشعور ناشئاً عن الرغبة أم منبعثاً عن الضرورة). [31]

يحتاج الإنسان في حياته اليومية إلى عدد كبير من الحاجات منها ما هو ضروري لاستمرار حياته، عندما يشعر بالحاجة إلى الغذاء، أو لحفظ حياته من غوائل الطبيعة، عندما يشعر بحاجته للمأوى، أو لحماية صحته من تأثير الحر والبرد ويدرأ عنه الأمراض والآلام. بالإضافة إلى حاجات أخرى للدفاع عن النفس والحصول على أسباب الراحة والسعادة وهي ما تسمى الحاجات الفكرية والثقافية وغيرها مما قضت به تطورات الحياة والمدنية، وهي دائماً في تزايد مستمر، ولا تقف عند حد، لذلك لا توجد حدود للحاجات الإنسانية. فإذا أشبع الإنسان حاجة معينة، فسرعان ما تظهر حاجة أخرى.

وتلبية حاجة واحدة للإنسان قد تحتاج إلى أكثر من سلعة واحدة (إذا أراد الإنسان الكتابة يحتاج إلى الورق والحبر والقلم). لذلك تكون السلع متكاملة في

---

30 – أنظر: عارف الخطيب، علم الاقتصاد، مطبعة الحكومة، دمشق 1925، ص79.

31 – عبد القادر العظم، علم الاقتصاد، مطبعة الجامعة السورية، دمشق 1931، ص18.

بعض الأحيان لإشباع حاجة الإنسان. وهذا ما يسمى صفة (التلازم Complementavity) للحاجة. كما تتنافس السلع فيما بينها لتلبية حاجة الإنسان عن طريق وجود السلع البديلة التي يمكن أن تلبي الحاجة نفسها. وتقوم بالمهمة ذاتها الصفة التنافسية.

وتختلف الحاجات في أهميتها وفي حدتها، كما تختلف بحسب الزمان والمكان والأشخاص. وللحاجات صفة اللامحدودية "Unlimited". [32] ومن الصعب تقسيم الحاجات إلى صنوف محدودة لكثرة عددها وتنوعها، ولكن من الممكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي: الحاجات الضرورية، الحاجات الثانوية، وحاجات الترف. وذلك وفقاً لأحوال الإنسان المادية والمعنوية والاجتماعية.

المجموعة الأولى – حاجات مادية ضرورية لا يستغني عنها أحد كالطعام والشراب والكسوة والمسكن. وتظهر الحاجة للغذاء والملبس والمسكن لدى الإنسان البدائي وكذلك لدى الإنسان في أكثر المجتمعات تقدماً ومدنية، والاختلاف هنا يظهر في طرق إشباع هذه الحاجات نفسها، مثلاً الإنسان البدائي يشبع حاجته للغذاء عن طريق أكل اللحم النيء، ولحاجته للملبس يلبس جلود الحيوانات البرية وفروها، وحاجته للمنزل يسكن في المغاور، في حين نرى أن الإنسان المتحضر وخاصة في المجتمعات المتقدمة والغنية يلبي حاجته للغذاء عن طريق أغذية مختارة، ويلبس أزياء مدنية مختلفة، ويسكن في منازل مؤثثة جيداً، ومع هذا نرى الإنسان هذا أو ذاك يلبي ويشبع الحاجات نفسها التي تسمى الحاجات البيولوجية، وهذه هي المجموعة الأولى من حاجات الإنسان.

المجموعة الثانية – الحاجات الثانوية منها ما هو كمالي كالسياحة ومشاهدة المسرح والسينما والقراءة والثقافة. وتظهر بصورة متفاوتة أو على درجات وهذا

---

[32] – أنظر: د. حافظ يقظان بو حمدان، مبادئ علم الاقتصاد السياسي (الاجتماعي)، دار يقظان للدراسات العلمية، 1983، ص45.

مرتبط بتطور الإنسان وعلاقاته مع بقية الأفراد وتبدل الأوضاع المحيطة به. بكلمة أخرى نستطيع القول إن مجال هذه المجموعة من الحاجات ونوعها يكونا مرتبطين بالمستوى الثقافي للمجتمع ويمكن تسميتها حاجات ثقافية، من هذه الحاجات مثلاً المسرح، والكتاب، والسجاد، واللوحات والرحلات خارج البلد والسيارة، ومن السهل هنا ملاحظة أنه كلما ارتفع المستوى الثقافي لمجتمع معين ازداد حجم هذا النوع من الحاجيات.

المجموعة الثالثة – وهي حاجات الترف والبذخ مثل تأسيس النوادي والجمعيات (أدوات اللهو).

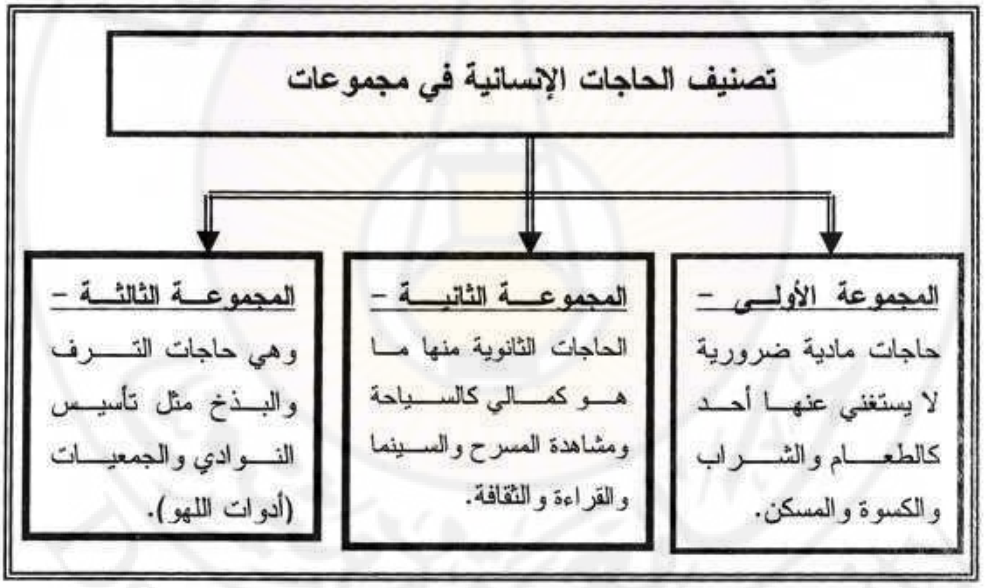

إن التفريق بين المجموعات الثلاث سالفة الذكر مسألة نسبية، وتختلف بحسب البنية والعمر والزمان والمكان[33]. ويمكن أن تكون الحاجة هي عادة مستمسكة في النفوس فلا بد من تلبيتها كالتدخين، كما تنتشر الحاجات بين الناس بعاملي التقليد والاقتباس، وقد تكون الحاجة موروثة.

---

33 – عبد القادر العظم، المصدر السابق، ص15.

إن عملية تقسيم الحاجات إلى حاجات بيولوجية (طبيعية ضرورية) وحاجات ثقافية (كمالية) إنما هي عملية نسبية أي إنه لا توجد حدود واضحة بين هذين النوعين من الحاجات في أي بلد سواء أكان غنياً أم فقيراً. بالإضافة إلى ذلك قد تتحول بعض الحاجات الثقافية إلى حاجات طبيعية بيولوجية في مجتمع ما مع نمو الإمكانات في هذا المجتمع وتطورها.

وإذا نظرنا إلى الأمور من زاوية أخرى نستطيع أن نقسم الحاجات إلى حاجات فردية وحاجات جماعية، على سبيل المثال الحاجة للملبس حاجة فردية يشبعها كل فرد بطريقته الخاصة، وتعد حاجة الأمن وحاجات التسلية، الطرق، وسائل النقل ...إلخ حاجات جماعية. إن ظهور الحاجات الجماعية جاء نتيجة للحياة المشتركة التي يعيشها الناس في المجتمعات، وتزداد هذه الحاجات مع ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة تعقيداتها.

إن حاجات الإنسان ذات جوانب متعددة ومستويات مختلفة:

المستوى الأول – في البيت والأسرة: وتتسم الحاجات في هذا المستوى بطابع شخصي، حيث يشتري الإنسان أشياء متنوعة لحاجاته الشخصية كتاباً، حذاء، فرشاة أسنان، كما يوفر المال لقضاء إجازة في الجبال أو على ساحل البحر.

المستوى الثاني – في مكان العمل: وتكتسب حاجات الإنسان هنا طابعاً آخر. فالعامل يسعى دائماً أن يشتغل بالتعاون مع زملائه في العمل في أوضاع اقتصادية، وصحية، وتقنية ونفسانية، طبيعية ومريحة.

المستوى الثالث – الأماكن المحيطة بالعمل والمنزل: وهي البيوت والساحات والجادات المحيطة، ووسائط النقل، حتى تصل إلى الملعب والمسرح. وهي حاجات ذات درجة أعلى من المستويين الأول والثاني.

المستوى الرابع – وهو مستوى المنطقة: وهنا تتسم الحاجات بطابع أوسع، تشمل تطلعات الإنسان إلى صيانة الثروات الطبيعية وتحسين الأحوال المناخية وتطوير الثقافة في المنطقة المعينة.

المستوى الخامس – وهو المستوى الأعلى أي على مستوى المجتمع بكامله: عندما تشمل حاجات الإنسان ضرورة تعزيز القدرة الدفاعية للبلاد، وتشجيع البحوث العلمية، وتحقيق التنمية الشاملة، وتطور مختلف فروع الاقتصاد الوطني وقطاعاته ومؤسساته. لاختيار أفضل الحلول لزيادة الإنتاج وتلبية حاجات الأفراد والمجتمع المتزايدة. [34]

---

[34] – أنظر: أسس المعارف السياسية، مجموعة من المؤلفين، دار التقدم، موسكو 1975، ص316.

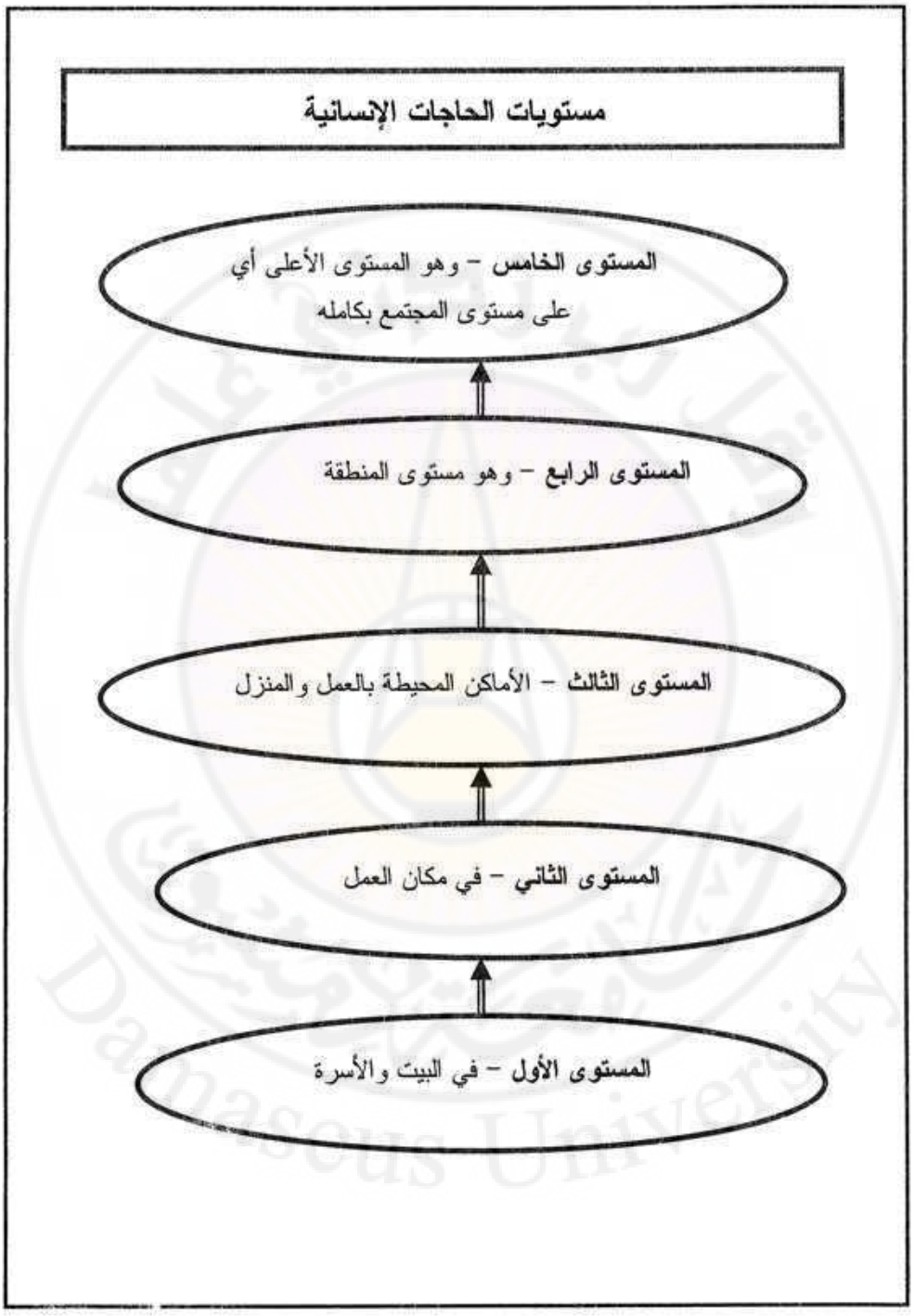
مستويات الحاجات الإنسانية
المستوى الخامس – وهو المستوى الأعلى أي على مستوى المجتمع بكامله
المستوى الرابع – وهو مستوى المنطقة
المستوى الثالث – الأماكن المحيطة بالعمل والمنزل
المستوى الثاني – في مكان العمل
المستوى الأول – في البيت والأسرة

إذا كانت حاجة الإنسان ضرورية كالجوع والعطش يسهل عندها تحديد مقدار السلع اللازمة لتلبيتها. أما إذا كانت هذه الحاجة كمالية فإنه يصعب تحديد مقدار السلع اللازمة لتلبيتها لأن ذلك يختلف باختلاف أهواء الناس وميولهم. ولا بد لكل من هذه الحاجات من حد إذا تجاوزته مقادير السلع اللازمة لسده يُستغنى عنها. ويُستثنى من هذه القاعدة النقود فإنه لا يوجد حد لمقدار حاجة الإنسان إليها لأنها لا تسد حاجة واحدة للإنسان في عصرنا الحاضر وإنما تقوم بشراء السلع اللازمة كافة لسد حاجات هذا الإنسان. [35]

> إن الحاجات الإنسانية في نمو وتزايد مستمرين والعامل الأساسي في عملية تلبية هذه الحاجات هو درجة سيطرة الإنسان على الطبيعة ومقدار إخضاعه لمظاهر الحياة الاقتصادية فيها. فالحاجات لا تنفصل كلياً عن نمط الإنتاج لأن درجة إشباعها تتطور مع تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.

هذه هي الحاجات التي يشعر بها الإنسان منذ ولادته وحتى آخر يوم في حياته، ويحاول إشباعها، منها ما هو ضروري كالغذاء والملبس والمسكن وهي حاجة تظهر في جميع المجتمعات المتخلف منها والمتطور، ولكن الاختلاف يظهر في طريقة إشباع هذه الحاجات إذ تختلف في البلدان المتخلفة عنها في الدول المتقدمة، كما تظهر لدى الإنسان حاجات أخرى نسميها حاجات ثقافية حجمها مرتبط بالمستوى الثقافي للمجتمع.

بالنهاية نرى أن كل فرد يحاول إشباع حاجاته الفردية فور شعوره بحاجته لها مثال ذلك يلبي حاجته للطعام عندما يكون جائعاً، ولكنه لا ينسى أيضاً احتياجاته المستقبلية والتي يعرف أنه سيحتاج إليها، كتأمين الطعام الذي يحتاج إليه أثناء رحلة الصيد، حاجة الإنسان للألبسة الثقيلة في الشتاء، والحاجة إلى منزل بعد أن يتم الزواج، إن شعور الإنسان بضرورة تلبية الحاجات الآنية والحاجات المستقبلية

---

35 – أنظر: عبد القادر العظم، المصدر السابق، ص29.

تضطره إلى تقسيم الإمكانات التي يملك لتأمين تلبية هذه الحاجات. كلما انخفضت مخصصات تلبية الحاجات المستقبلية ازدادت حصة تلبية الحاجات الآنية. ويظهر هنا تعارض نسبي بين الحاجات المستقبلية والحاجات الآنية، ويحاول الإنسان إزالة هذا التعارض عن طريق، أن يقوم في كل مرة، بتحديد كم يحتاج لتلبية الحاجات الآنية، وكما يحتاج لتلبية الحاجات المستقبلية، إن القرار في تحديد النسبة يستند إلى عدد من العوامل.

يستخدم الإنسان لإشباع حاجياته الأشياء والمواد المناسبة، اللحم مثلاً، الحذاء، الأثاث، السيارة، الطرق ... إلخ. وهذا ما نسميه المنتجات، بعض هذه السلع يظهر بشكل جاهز وبكميات كافية لإشباع الحاجات البشرية، مثال ذلك الهواء اللازم للتنفس أو أشعة الشمس للإنارة والتدفئة، لكي يستطيع الإنسان الحصول على الهواء وأشعة الشمس لا يحتاج إلى بذل أية جهود وإنما تكون جاهزة في الطبيعة. وهي بالتالي ليست من المواد التي يعمل الإنسان من أجل الحصول عليها، لذلك لا يهتم الاقتصاد بمثل هذه المواد. ويمكن تسمية هذه السلع، السلع الحرة. بالإضافة إلى هذه السلع تحيط بنا كمية كبيرة من الخيرات التي سخرتها الطبيعة لتلبية حاجات الإنسان ويمكن الحصول عليها من طريق استخراجها (مثل الفحم) أو تكريرها (المواد الناتجة عن تكرير النفط) أو مصنعة (مثل الأحذية) أو مجمعة ومخبأة وتلبي حاجات الإنسان على مدار السنة (مثل الفواكه)، هذا النوع من النشاط الإنساني الذي يهدف لتأمين الإمكانات والقوى الطبيعية اللازمة لإشباع حاجات الإنسان هو ما ندعوه عملية الإنتاج، والخيرات أو السلع الناتجة عن هذا النشاط نسميها منتجات أو سلعاً اقتصادية، ومن السهل أن نلاحظ أن مقدار ازدياد عدد السكان وزيادة وتعدد حاجات كل فرد منهم بمقدار ما يكون استهلاك السلع الحرة متاحاً في الطبيعة على نحو أسرع، وبالتالي يزداد دور السلع الاقتصادية في تلبية حاجات الإنسان، وهي السلع التي حصلنا عليها من عمليات الإنتاج، ونستنتج مما ذكر

أعلاه أن كمية إشباع الحاجات البشرية ونوعه وطريقته تقرره عملية الإنتاج التي تعد المجال الأساسي للنشاط البشري.

إن الشرط الاقتصادي الأساسي لاستمرار حياة المجتمع، هو الإنتاج المادي. فلو افترضنا توقف البشر عن الإنتاج، فإن لأدى هذا إلى توقف الحياة البشرية، لأن الأفراد لا يستطيعون العيش بدون تأمين حاجاتهم الأساسية (المأكل والملبس والمأوى). لذلك يتوجب على المجتمع القيام بالعمل، لصنع الخيرات والسلع المادية. وبذلك يعد "الإنتاج المادي" أساس حياة المجتمع وعامل استمراره.

(إن إنتاج الخيرات هو الذي يحدد حياة المجتمع البشري وتطوره. وإنتاج الخيرات المادية لا يبقى كما هو، بل ينمو على الدوام ويتطور ويزداد كمالاً. فمن أجل أن يعيش الناس يجب عليهم الاستمرار في إنتاج الخيرات المادية، مع العلم أنه يجب عليهم إنتاجها لا بالمقادير السابقة بل بمقادير متزايدة على الدوام. إن تطور الإنتاج هو ضرورة موضوعية مستقلة عن إرادة الناس ورغباتهم، إنه قانون الحياة الاجتماعية. وهو يفسر قبل كل شيء بحاجة الناس النامية على الدوام وبتزايد كوكبنا باستمرار. يواصل الإنسان تطوره سواء من الناحية الكمية أو الكيفية، وهذا التطور يتطلب خيرات مادية متزايدة على الدوام). [36]

---

36 – عرض اقتصادي تاريخي، الجزء الأول، تشكيلات ما قبل الرأسمالية، جامعة باترس لومومبا للصداقة بين الشعوب، دار التقدم، موسكو ص19.

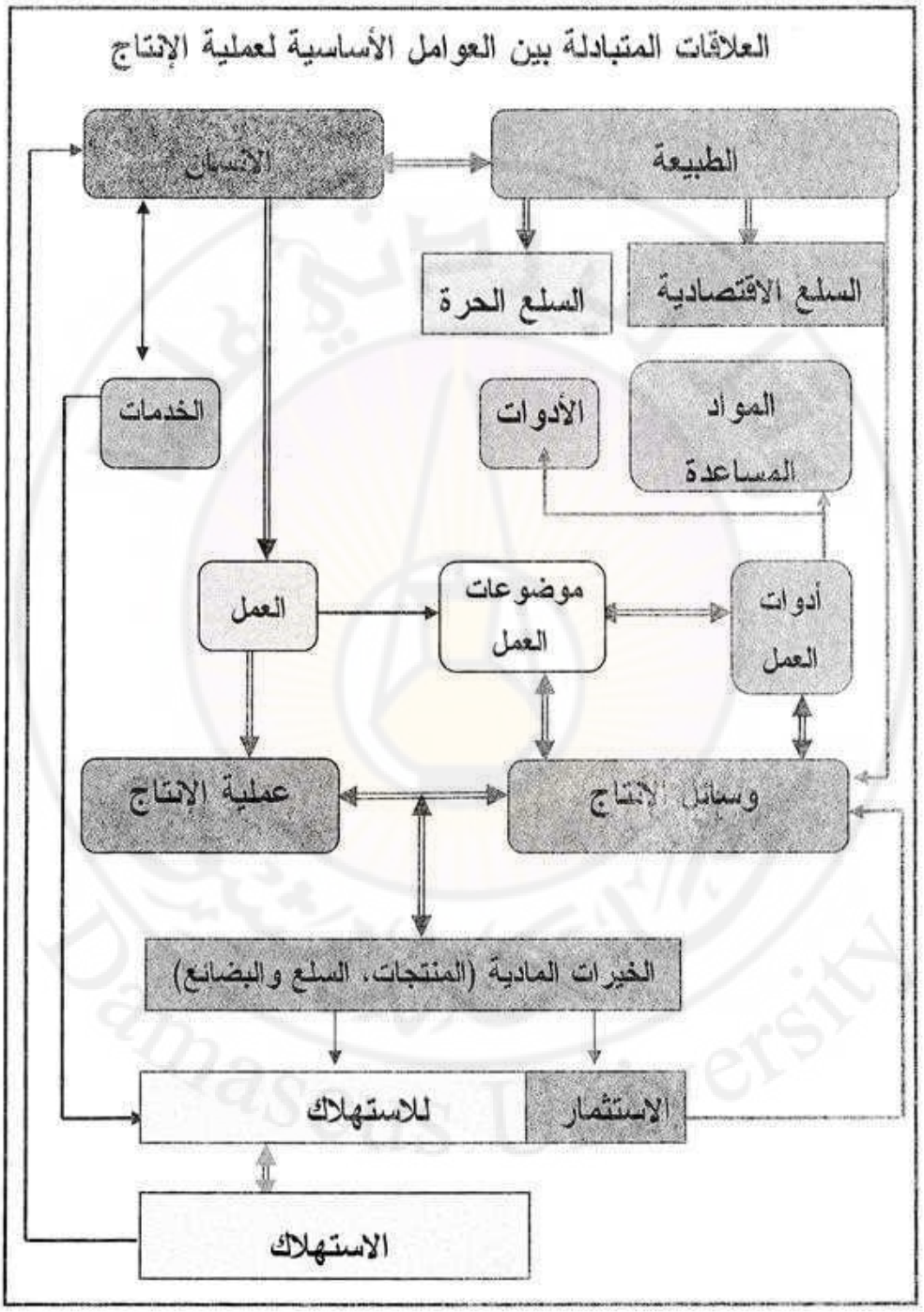
العلاقات المتبادلة بين العوامل الأساسية لعملية الإنتاج
الإنسان
الطبيعة
السلع الحرة
السلع الاقتصادية
الخدمات
الأدوات
المواد المساعدة
العمل
موضوعات العمل
أدوات العمل
عملية الإنتاج
وسائل الإنتاج
الخيرات المادية (المنتجات، السلع والبضائع)
للاستهلاك
الاستثمار
الاستهلاك

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثاني

(المشكلة الاقتصادية، التحليل الاقتصادي، القوانين الاقتصادية، منهج البحث في علم الاقتصاد)

يحاول كل فرد حل مشكلاته الاقتصادية بنفسه، وهو بذلك يحاول تحسين رفاهيته عن طريق استعمال الوسائل التي يملكها بشكل عقلاني وحكيم، ضمن مجتمع منظم اقتصادياً. ويرتبط الأفراد في هذه المجتمع بعضهم ببعضهم الآخر اقتصادياً. فرفاهية أي فرد لا تتوقف على ما يقرره هو فحسب، بل هي مرتبطة أيضاً بقرارات الآخرين. لذلك نرى أن الجماعات، ولا سيما الدول، تبذل قصارى جهدها لتنظيم النشاط الاقتصادي ضمن إطارات، أو وفق قواعد أقرب ما تكون إلى الصواب.

المبحث الأول – المشكلة الاقتصادية:

تنشأ **المشكلة الاقتصادية** عندما يصبح توافر أي مادة (المنتجات أو الموارد) غير كاف لسد جميع احتياجات الفرد والمجتمع. وتدخل في هذا النطاق جميع السلع الاقتصادية التي يزيد سعرها على الصفر، ولا يمكن الحصول عليها إلا بمبادلتها مع سلع أخرى. وبذلك يتم الانتقال من الاقتصاد الطبيعي إلى الاقتصاد التبادلي. وتنحصر **المشكلة الاقتصادية** بصورة رئيسة بموضوع الفعالية في استخدام **الموارد أو المنتجات** النادرة، ولذلك يمكن القول إن علم الاقتصاد هو علم الخيارات الذي تفرضه ندرة وسائل تلبية احتياجات البشر. [37] ويمكننا تحديد مجالات الخيار، ضمن عدد من المتغيرات: **كالاستهلاك، والإنتاج، والادخار، والاستثمار، والتبادل، والابتكار، والتوزيع وغير ذلك.**

---

[37] – روجيه دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد، ت. د. سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت 1971، ص8–9–10.

يواجه الإنسان منذ وجد على هذا الكوكب ما اصطلح على تسميته (بالمشكلة الاقتصادية) التي يحاول علم الاقتصاد إيجاد الحلول المناسبة لها. و تتصف المشكلة الاقتصادية بالعمومية لأنها تواجه كل فرد في المجتمع المنتج أو المستهلك، وهي بنفس الوقت تواجه المجتمع في أي مرحلة من مراحل تطوره مهما كان نوع النظام الاقتصادي السائد. كما أن أركان المشكلة الاقتصادية واحدة في مختلف المجتمعات لكن طريقة حل المشكلة الاقتصادية تختلف باختلاف طبيعة التنظيم الاقتصادي للمجتمع أكان رأسمالياً أم اشتراكياً أم مختلطاً، كما تختلف طريقة الحل باختلاف نوع وكمية الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، و السبب الأساسي في ظهور المشكلة الاقتصادية في مختلف المجتمعات هو عدم قدرة المجتمع على إشباع رغباته و تأمين احتياجاته المختلفة. [38]

> فالمشكلة الاقتصادية تظل قائمة طالما كانت وسائل تلبية احتياجات ورغبات الفرد والمجتمع غير كافية، وإذا حال توفرت إمكانية تلبية وإشباع حاجات ورغبات الفرد والمجتمع في وضع ما فلن تظهر أية مشكلة اقتصادية.

فالطبيعة بما تحتويه من موارد اقتصادية لا تكفي لتلبية احتياجات ورغبات الفرد والمجتمع، نتيجة تجدد هذه الرغبات والاحتياجات وتنوعها وتزايدها باستمرار، لأنه كلما تم تلبية وإشباع رغبة ما ظهرت لنا احتياجات ورغبات جديدة بسبب تطور الفرد والمجتمع

وتظهر المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع عندما نجد أن عناصر الإنتاج من طبيعة ورأس مال وأيدٍ عاملة لا تتوفر بشكل يؤدي إلى إشباع جميع احتياجات و رغبات الأفراد والمجتمع، و قد يبدو للبعض أن عناصر الإنتاج كثيرة جداً في المجتمعات التي وصلت إلى درجة عالية من الرفاه الاقتصادي، لكن تنوع و تنامي

---

38 – دكتور محمود يونس، دكتور أحمد رمضان نعمة الله، مقدمة في علم الاقتصاد، الدار الجامعية بيروت 1992، ص 30.

احتياجات الفرد والمجتمع التي لا يقابلها موارد تؤدي إلى إشباعها وتلبيتها، يؤدي إلى ظهور المشكلة الاقتصادية، فكلما تم إشباع و تلبية احتياجات و رغبات محددة ظهرت احتياجات و رغبات جديدة للفرد والمجتمع، وهذا يوضح لنا أن الأمر نسبي و ليس مطلقاً.

المشكلة الاقتصادية والموارد:

يمكننا تحديد المشكلة الاقتصادية بأنها محدودية الموارد البشرية والطبيعية المتوفرة في الطبيعة في مواجهة الاحتياجات غير المحدودة للفرد والمجتمع. وحل المشكلة الاقتصادية يعني التوفيق بين احتياجات الفرد والمجتمع التي لا تقف أمامها حدود معينة، وبين الموارد البشرية والموارد الطبيعية التي تتصف بالمحدودية، وهذا يسمى (الندرة Scarcity) فلو كانت الموارد المتوفرة تؤمن تلبية جميع احتياجات الفرد والمجتمع لما ظهرت المشكلة الاقتصادية، ولم يكن هناك حاجة لظهور علم الاقتصاد الذي يهدف قبل كل شيء إلى حل المشكلة الاقتصادية.

الموارد Resources:

تعرف الموارد بأنها المتوفر للإنسان من مصادر سواء كانت طبيعية أم بشرية يؤدي استخدامها إلى إنتاج السلع والخدمات التي تستخدم في تلبية الاحتياجات غير المحدودة للإنسان.

و يمكننا أن نفرق بين نوعين من الموارد الطبيعية، الأول – الموارد الاقتصادية الطبيعية " Economic Resources "، والثاني – الموارد الحرة الطبيعية " Free Resources ". و تتسم الأخيرة بعدم محدوديتها أو ندرتها وبالتالي فهي لا تشكل مشكلة حقيقية للإنسان، بيد أن توفر هذه الموارد لا يعني أنها غير ضرورية لحاجات الإنسان بل، على العكس، فان بعضها أساسي لحياة البشر ولعل أكبر دليل على ذلك هو الهواء و أشعة الشمس و غير ذلك.

أما الموارد الاقتصادية، فهي في الأساس موارد تتسم بالندرة والمحدودية لا تعني أن هذه الموارد قليلة، وإنما المقصود هنا أن تلك الموارد محدودة نسبة إلى

الحاجات التي يمكن أن تلبيها، أو بمعنى آخر أنها لا تكفي لإشباع الحاجات المتعددة التي يمكن أن يحصل عليها الإنسان من تلك الموارد. و يمكن القول بشكل عام أن للمورد شروط ثلاثة لكي يندرج تحت مسمى الموارد الاقتصادية. **الشرط الأول** هو الندرة أو المحدودية النسبية، والمقصود هنا أن المورد نادر أو محدود نسبة إلى الحاجات التي يمكن أن يلبيها، إذن فالندرة هنا هي نسبة إلى الاستخدامات التي يمكن أن يخصص لها هذا المورد لإنتاج سلع وخدمات مختلفة. أما **الشرط الثاني** فهو وجود ثمن لذلك المورد. فالمورد الاقتصادي يحتاج إلى ثمن لكي يمكن الحصول عليه. و يرتبط الثمن هنا بالندرة. فكلما كان المورد أكثر ندرة كلما ارتفع ثمنه لكي يعبر ذلك عن ضرورة تخصيصه للاستخدام الأولى. في حين أن موردا كالهواء ليس له ثمن وبالتالي فهو كما قلنا مورد غير اقتصادي أو مورد طبيعي حر. أما **الشرط الثالث** والأخير، فهو ارتباط الحصول على المورد الاقتصادي بجهد، فالهواء، و هو مورد غير اقتصادي، لا يحتاج إلى جهد للحصول عليه، فالإنسان يتنفس و هو نائم أو وهو يأكل و في كل الأحوال دون أن يشعر بذلك، أما الحصول على أي مورد اقتصادي فلا بد أن يرتبط بجهد معين، وبالحاجة إلى وقت ينفقه للحصول عليه.

مما تقدم نجد أن الموارد تنقسم إلى قسمين:

الأول: الموارد البشرية " Human Resources " والثاني: الموارد الطبيعية "Natural Resources ".

ويمكن تصنيف الموارد كعناصر إنتاج وفقا لما يلي:

1- العمل "Labor ": والمقصود هنا هو الجهد الواعي و الهادف الذي يبذله العامل أثناء قيامه بعملية الإنتاج.

2- الأرض "Land ": و تشمل الأرض و ما تحتويه من ثروات في باطنها أو على سطحها أو في المياه المحيطة بها.

3- رأس المال "Capital ": ويشمل الآلات والمعدات والتجهيزات وكل ما صنعه الإنسان ويستخدم لإنتاج السلع والخدمات. و لا بد من التفريق بين رأس المال بالمفهوم الاقتصادي وهو المذكور أعلاه و بين رأس المال النقدي (النقود).

4- التنظيم " Organization ": و تتكون هذه من المهارات والكفاءات الإدارية التي يقوم بها الإنسان في سبيل إدارة وتنسيق استخدام عناصر الإنتاج المذكورة أعلاه لاستخدامها الاستخدام الأمثل دون هدر، ويشار إلى من يقوم بهذا العمل عادة باسم المنظم "Entrepreneur".

أركان المشكلة الاقتصادية: [39]

للمشكلة الاقتصادية التي تواجه مختلف المجتمعات ركنان أساسيان هما: الندرة Scarcity، والاختيار Choice. وتعد الندرة السبب الرئيس في ظهور المشكلة الاقتصادية لكن الاختيار هو الطريق الذي يحدد ملامحه علم الاقتصاد بهدف حل المشكلة الاقتصادية.

1 - الندرة:

والمقصود بالندرة هنا ليس الندرة المطلقة بل الندرة النسبية، أي إن الموارد الاقتصادية والمنتجات متوفرة ولكن ليس بالكمية التي تكفي لتلبية احتياجات ورغبات الأفراد والمجتمع وبذلك تعبر الندرة عن العلاقة بين الرغبات والاحتياجات المتعددة والمتنامية باستمرار من جهة والموارد المحدودة غير الكافية لتلبية الاحتياجات والرغبات من جهة ثانية، فقد تكون سلعة ما متوفرة بكمية أكبر بكثير من سلعة ثانية، لكن حاجة الأفراد و المجتمع للسلعة الأولى أكبر بكثير من حاجته للسلعة الثانية، مثال ذلك: الغذاء متوفر بكميات أكثر من اليورانيوم لكن احتياجات الأفراد والمجتمع للغذاء أكبر بكثير من احتياجات المجتمع لليورانيوم،

---

39 - المصدر السابق.

وبذلك لا يملك المجتمع كميات من الغذاء تؤمن احتياجات المجتمع من هذه السلعة بكاملها.

يملك المستهلك، من حيث الواقع، دخلاً محدوداً يتيح له الحصول على كميات وأنواع محدودة من السلع لتلبية احتياجاته وإرضاء رغباته. فإذا كان المستهلك يتصف بالعقلانية والرشدانية، وهذا ما يتصف به عادة بحكم غريزته ولكن بدرجات متفاوتة، فإنه سيختار مجموعة من السلع والأشياء التي تلبي احتياجاته وترضي رغباته أكثر من غيرها. وبذلك تكون مشكلة المستهلك الاقتصادية هي الحصول على الحد الأعلى من الرضا وتلبية الرغبات بالاستناد إلى دخل معين محدود.

2- الاختيار (السلم التفصيلي):

عندما تكون الموارد الاقتصادية والمنتجات بأنواعها غير كافية لإشباع حاجات المجتمع، أي نادرة نسبيا يتحتم على الفرد أن يقوم بعملية الاختيار ويحدد السلع التي يحتاجها ويريد إشباعها وفقا لأهميتها النسبية. فيضع على رأس الأولويات والاحتياجات والرغبات التي يريد إشباعها بالدرجة الأولى ثم الثانية، وهكذا.. وهذا الترتيب (السلم التفصيلي) يشكل ضرورة بالنسبة لكل فرد وفقا لإمكانياته المختلفة (الدخل) ووفقا لنظرته إلى المنفعة التي يحصل عليها من كل منتج حسب درجة الحاجة له، حيث لا تسمح إمكانياته المحدودة بإشباع جميع احتياجاته فهو يلجأ إذا إلى إشباع ما هو ضروري أولا، و من ثم يلجأ إلى إشباع الحاجات الأخرى الأقل أهمية ثم الأقل وهكذا..

كذلك الأمر بالنسبة للمجتمع حيث إن الموارد الاقتصادية محدودة وحاجات المجتمع متعددة فتظهر هنا مشكلة الاختيار أي كيف يتم استخدام الموارد الاقتصادية المذكورة. هل يستخدمها في تأمين السلع الاستهلاكية التي تلبي حاجات المواطنين بشكل مباشر أو يلجأ إلى استخدامها لإنتاج وسائل الإنتاج التي تستعمل فيما بعد لإنتاج السلع الاستهلاكية. فالموضوع يتعلق بالإشباع المباشر للحاجات أو الإشباع غير المباشر عن طريق إنتاج وسائل الإنتاج أو أن يقوم بتوزيع هذه

الموارد على التوازي فتستخدم لتأمين السلع الاستهلاكية وإنتاج وسائل الإنتاج بما يتفق وإستراتيجية التنمية التي يعتمدها ومستوى التطور في هذا المجتمع. فالمجتمع يقوم بعملية مفاضلة في تأمين احتياجاته واحتياجات الأفراد استنادا إلى إمكانياته وموارده الاقتصادية معتمدا مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد بحيث تؤدي إلى إشباع أفضل للحاجات.

وفي كلا المستويين (الفرد أو المجتمع) تقود عملية الاختيار المذكورة إلى عملية **التضحية** أي إن الفرد أو المجتمع عندما يقرر إشباع رغبة معينة وإعطاءها الأولوية يضطر للتنازل عن إشباع حاجة أخرى. فالفرد عندما يقرر إشباع الحاجات الضرورية يتنازل عن إشباع رغباته الكمالية ولو مؤقتا، وكذلك الأمر بالنسبة للمجتمع، فهو عندما يوجه موارده الاقتصادية ذات الاستعمالات البديلة لإنتاج عدد من السلع يؤجل إنتاج سلع أخرى يحتاجها المجتمع إلى وقت لاحق. فالأرض الزراعية مثلا عندما تزرع بمحصول معين يؤجل زرع محصول آخر إلى وقت لاحق وفقا لأهمية الموارد الزراعية المحدد في سلم الأولويات. وهذا يسمى (السلم التفصيلي).

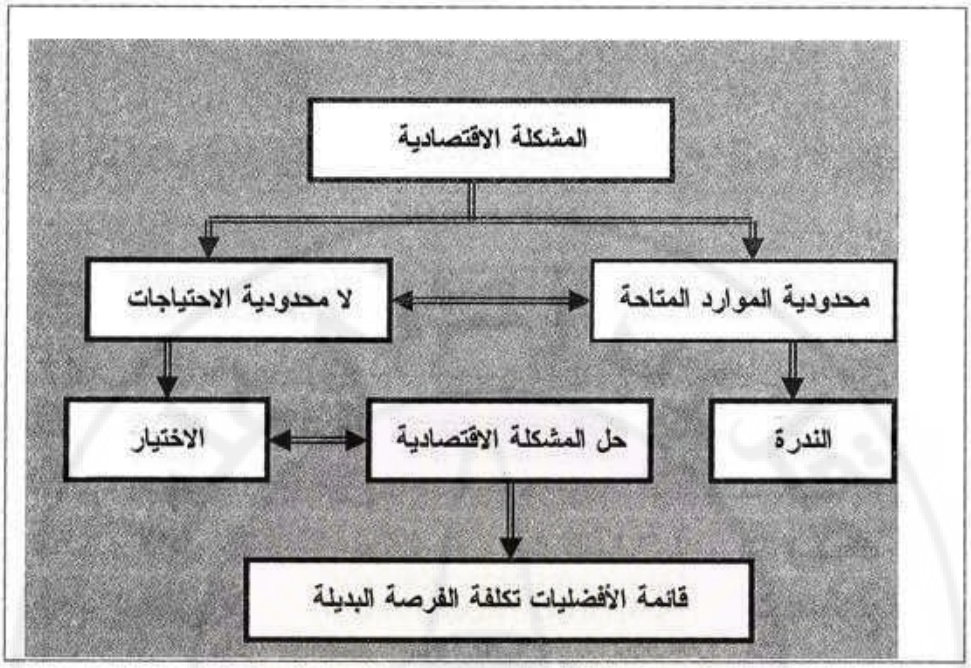

المبحث الثاني – التحليل الاقتصادي Economic Analysis:

بهدف اكتشاف القوانين الاقتصادية لحل المشكلة الاقتصادية نشير إلى أنـواع متعددة للتحليل الاقتصادي، و تختلف أنواع التحليل الاقتصادي باختلاف المؤشر أو المعيار المستخدم في التحليل، نذكر من هذه المعايير على سبيل المثال: معيار حجم الوحدة الاقتصادية، معيار الموضوعية، معيار الصياغة أو الأسلوب التحليلي. 40

1 – معيار حجم الوحدة الاقتصادية Economic Unit:

تشمل الوحدة الاقتصادية المنتج و/ أو المستهلك و يندرج تحت هذا المسمى كل من الفرد والحكومة والمؤسسات بأنواعها. ومن هنا التحليل الاقتصـادي إمـا أن يتناول تلك الوحدات مجتمعة و إما أن يتناول سلوك كل وحدة على حـدة. و لـذا

40 – د. خالد واصف الوزني و د. أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر عمان 1999، ص ص 32 – 37.

ينقسم التحليل الاقتصادي من حيث حجم الوحدة الاقتصادية إلى نـوعين: التحليـل الاقتصـادي الكلـي " Macroeconomics " والتحليـل الاقتصـادي الجزئـي " Microeconomic " وهذان المصطلحان أخذا من المعنى اللاتيني، حيث تعنـي كلمة " Makros " الشيء الكلي في حين تعني كلمة " Mikros " الشيء الجزئي.

أ – التحليل الاقتصادي الكلي " Macroeconomics ":

يتناول التحليل الاقتصادي الكلي دراسة عمل الوحدات الاقتصـادية مجتمعـة كوحدة واحدة، أي على المستوى التجميعي أو القومي ككل. فعلى سبيل المثال تـتم دراسة الإنفاق الكلي لجميع الوحدات الاقتصادية المكونة لدولة ما، و كذلك إنتاجها الكلي والمستوى العام للأسعار في تلك الدولة، و مستوى البطالة فيهـا و هكـذا. فالاقتصاد الكلي يهتم بتحليل أوجه الاسـتهلاك والاسـتثمار والإنفـاق الحكـومي والتجارة الخارجية للدولة، فهو يدرس مستوى الطلب والعرض الكليين والعوامـل المؤثرة فيهما. كما يتناول الناتج الكلي ومحددات التشغيل و كل ما يتعلق بالاقتصاد القومي. فالحديث عن مستويات البطالة والتضخم والناتج القومي والأسعار في دولة ما ككل يدخل ضمن اختصاص دراسة التحليل الاقتصادي الكلي.

ب – التحليل الاقتصادي الجزئي " Microeconomics ":

يتناول التحليل الاقتصادي الجزئي سلوك الوحدات الفردية – مستهلك أو منتج – والعوامل المؤثرة في القرارات الاقتصادية التي تتخذها تلك الوحدات في مجـال تخصيص مواردها وتحقيق أهدافها. وهو بذلك يدرس إنفاق الفرد على سلعة معينة ومستوى المنفعة التي يمكن أن يحصل عليها في ظل إمكانياتـه المحـدودة. كمـا يتناول دراسة سلوك المنتج في تحديد أسعار السلع والخدمات التي يقدمها وجميـع القرارات التجارية التي تساعده لتحقيق هدفه لتعظيم ربحه من موارده المحدودة.

(فالتحليل الاقتصادي الجزئي يعنى بسوق سلعة معينة بما يساهم في الإجابة عن تساؤلات تختص بتحديد السعر المناسب لتلك السلعة في السوق. كما يدرس الأسواق المختلفة التي يعمل المنتج في نسقها و الكيفية أو الآلية التي يقوم من خلالها ذلك المنتج بتحديد السعر الذي يعظم أرباحه كما يجيب عن تساؤلات تختص بقرارات المستهلك خاصة في مجال الكيفية التي يوزع بها دخله على مجموع السلع والخدمات بما يحقق له أعظم نفع منها جميعا). [41]

2 – معيار الموضوعية:

ينقسم التحليل الاقتصادي وفقاً لمعيار الموضوعية إلى التحليل الاقتصادي الموضوعي "Positive" والتحليل الاقتصادي المعياري "Normative"، و يستخدم البعض مصطلح الاقتصاد التقريري للأول ومصطلح الاقتصاد التقديري للأخير. والهدف من هذا الفصل هو التفريق بين القضايا الاقتصادية التي ترتكز على وقائع محدودة "Facts" وبين تلك التي تخضع للتقدير الشخصي " Value Judgment".

أ – التحليل الاقتصادي الموضوعي Positive Economics:

(يهتم هذا النوع بتحليل حقائق قائمة في ضوء الأوضاع الاقتصادية، كالحديث عن معدل البطالة ومعدل التضخم، والحديث عن العلاقة بين الكمية المطلوبة والأسعار، و بين الكمية المعروضة والأسعار وغيرها من القضايا التي تكاد تكون من المسلمات في علم الاقتصاد. على ذلك نقول إن هذا الفرع من التحليل لا يخضع لأي آراء شخصية قد تبرز خلافا بين الاقتصاديين بل هو ينصب في الأساس على النظريات الاقتصادية التي لا خلاف فيها. فالاتفاق على قضايا الاقتصاد الموضوعي يكاد يكون تاما، بعكس الحال في الاقتصاد المعياري، فمثلا حساب

[41] – د. خالد واصف الوزني و د. أحمد حسين الرفاعي، المصدر السابق ص 31.

معدل التضخم في الأردن على أنه 2.5% عام 1998 دون إبداء الرأي حول ماهية هذا الرقم يأتي في سياق الحديث عن الاقتصاد الموضوعي. و كذلك الحديث عن نصوص أي من النظريات الاقتصادية يندرج تحت هذا التقسيم). [42]

ب – التحليل الاقتصادي المعياري Normative Economics:

يدخل في سياق هذا الفرع عنصرا الآراء الشخصية "Value Judgment" والمعتقدات الخاصة. فالحديث عن الدعم أو إلغاؤه للطبقات متوسطة الدخل والفقراء موضوع خلاف بين الاقتصاديين، و سبل معالجة العجز المالي طالما دخلت في سجال طويل بين الخبراء، وسياسة الحماية الجمركية من عدمها تعتبر حقلا خصبا للاختلاف وإبداء الرأي لدى العديد من الباحثين والمختصين في علم الاقتصاد. و لعل السمة الرئيسة للقضايا السابقة جميعها أن التعامل معها لا يمكن أن يخضع لقاعدة عامة أو حقائق معينة.

3 – معيار الصياغة أو الأسلوب التحليلي:

يمكن تقسيم الأساليب التي يتناول بها علم الاقتصاد عرض القضايا المختلفة المتعلقة به بأكثر من طريقة. مثل الأسلوب النظري الوصفي" Verbal or Descriptive". والأسلوب الرياضي "Mathematical"، والأسلوب القياسي "Econometrics" والتحليل البياني "Graphical".

أ – التحليل الاقتصادي الوصفي Verbal or Descriptive Analysis:

(قد يصعب في بعض الأحيان التعبير عن العلاقات المختلفة بطريقة كمية "Quantitative" وفي الغالب يكون هناك حاجة للتمهيد لفهم علاقة كمية ما بصيغ وصفية أو نظرية توصل للقارئ تسلسل ومنطقية العلاقة المعينة. وعليه، يلجأ علم الاقتصاد إلى مثل هذا الأسلوب التحليلي ليوضح بعض العلاقات الاقتصادية

---

[42] – المصدر السابق ص 32.

باستخدام نصوص معينة. بيد أن التحليل الوصفي لا يخلو من الانتقـاد، حيـث إن الاستعانة به في معزل عن الأساليب الكمية الأخرى قد يخلق نوعا من الإرباك لدى القارئ نتيجة لكثرة اللجوء إلى الفرضيات أو للافتقار لأسلوب العرض المتسلسـل المنطقي المناسب أحيانا).[43]

ب- التحليل الاقتصادي الرياضي "Mathematical Analysis":

(تستخدم الأدوات الرياضـ ي العادة لعرض العلاقات الاقتصادية المختلفـة واشتقاقاتها. وقـد بـات مـا يسـمى بالاقتصـاد الرياضـي " Mathematical Economics" فرعاً رئيساً من فروع علـم الاقتصـاد، و أصـبحت الدراسـات الاقتصادية المتقدمة جميعها تعتمد على قدر كبير من المعرفة الرياضية.

ولا يعني اللجوء إلى التحليل الرياضي تراجع أهمية التحليل الوصفي، بل على العكس، يغدو الأخير مساعدا رئيسا لتحليل النتائج المختلفة للقضايا الاقتصادية التي توضح أو تعالج رياضيا. وعليه تظل العلاقات الرياضية رغم أهميتها في توضيح الأشكال المختلفة للعلاقات الاقتصادية قاصرة إذا غابت المقدرة على تحليل النتائج وصياغتها وصفيا بالشكل السليم والمفهوم اقتصاديا.[44]

ج – التحليل الاقتصادي القياسي Econometric Analysis:

يهدف هذا التحليل إلى استخدام كل من الرياضيات والإحصاء في التعبير عـن العلاقات الاقتصادية المختلفة، و قد أطلق على هذا الفـرع مـن علـم الاقتصـاد بالاقتصاد القياسي أو القياس الاقتصادي " Econometrics " وتأتي أهميته الرئيسة في دراسته للعلاقات الاقتصادية وتطبيقاتها على الدول المختلفة. كمـ : أن ظهـور البرامج الحاسوبية جعلت أمر استخدام هذا العلم و اللجوء إليه على در كبير مـن

---

43 – المصدر السابق ص 33.

44 – المصدر السابق ص 34.

اليسر. و تظل الحاجة إلى الأسلوب الوصفي قائمة لتحليل نتائج التقديرات والعلاقات المختلفة التي تتعامل مع نماذج هذا الأسلوب.

د – الأسلوب البياني Graphical Analysis في التحليل الاقتصادي:

يعد التمثيل البياني أحد أعمدة التحليل الاقتصادي الرئيسة. فبواسطة هذا الأسلوب يتسنى لنا بسهولة توضيح طبيعة "Nature" وشكل "Shape" العلاقة بين المتغيرات، و التأثير المتبادل بينها. وإذا كان الاعتماد الأكبر في توضيح النظرية الاقتصادية في هذا المستوى الدراسي ينصب أساساً على الأسلوب البياني أكثر من غيره، فسوف نلجأ إلى استخدام هذا الأسلوب لدى تناولنا للموضوعات المختلفة في الفصول القادمة من هذا المرجع. والجدير بالذكر هنا أن المجال الذي نتعامل معه لتوضيح العلاقات المختلفة لا يسمح إلا بإظهار العلاقة بين متغيرين وفي أفضل الأحوال ثلاثة. فالتحليل البياني في هذا المستوى يكاد ينحصر في توضيح الترابط أو التأثر بين متغيرين أحدهما يمكن تمثيله على الإحداثي العمودي "Vertical " والآخر يمثله الإحداثي الأفقي " Horizontal ". نريد أن نؤكد هنا أن المتعامل مع التحليل البياني عليه أن يحدد بدقة العلاقة التي يريد أن يدرسها والمتغيرات المعبرة عن تلك العلاقة.

وفي سبيل تبسيط الأمر على الطالب في هذا المستوى يمكننا أن نشير إلى نوعين هامين من العلاقات التي تلازمه طوال مدة الدراسة في كلية الاقتصاد، وهما: العلاقة الطردية بين متغيرين والعلاقة العكسية بينهما. ويوضح الشكل "1" العلاقة الطردية " Positive " بين المتغيرين " السعر " و " الكمية " كما يوضح الشكل "2" العلاقة العكسية بين متغيرين آخرين.

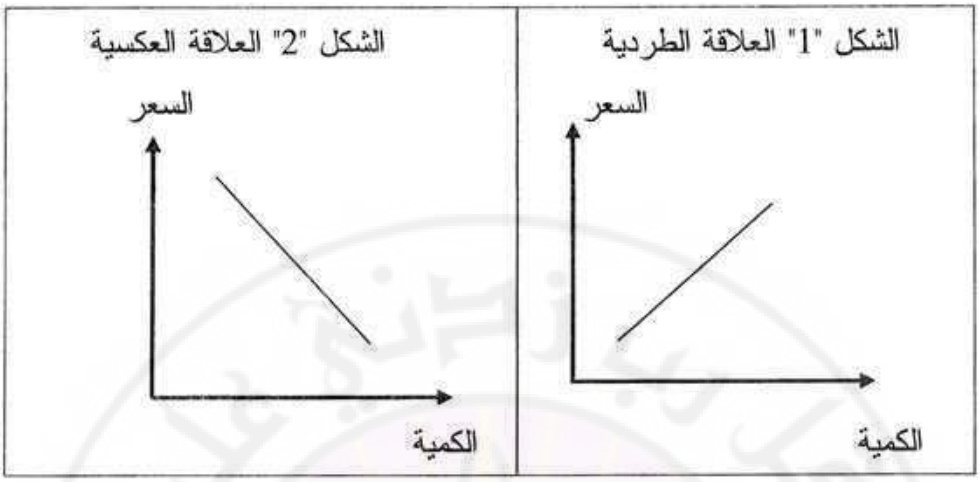

حين الحديث عن العلاقة بين متغيرين يتم تقسيم المتغيرات بشكل رئيسي إلى نوعين: الأول متغير تابع "Dependent Variable" والثاني متغير مستقل "Independent Variable". ويقصد بالمتغير التابع هو ذلك المتغير الذي يتأثر " يتبع " في حركته و تغيراته متغيراً آخر، فهو يسمى بالمتغير التابع، تنبغي الإشارة إلى أن المتغير التابع يوضع في العادة على الإحداثي السيني أو الأفقي "Horizontal". والاستثناء الوحيد هو في حالة منحنى والعرض حيث ينقلب الوضع، وذلك لكون تمثيل المتغيرين تم بهذه الصورة الخاطئة و استقر الاقتصاديون على عدم تغييره ؟!!

عند استخدام التحليل البياني لا بد من الإشارة إلى ما يسمى بميل المنحنى "Slope". حيث يعرف الميل بأنه التغير في المتغير التابع مقسوما على التغير في المتغير المستقل.

$$\text{الميل} = \frac{\text{التغير في المتغير التابع}}{\text{التغير في المتغير المستقل}}$$

و تنبع أهمية معرفة هذا المقدار في علم الاقتصاد، وفي غيره، من ثلاث قضايا هي: [45]

أ- أن الميل يوضح نوع العلاقة بين المتغير على ألإحداثي العمودي " التابع " والمتغير على ألإحداثي الأفقي " المستقل ". فإذا كان الميل سالباً فإن معنى ذلك أن العلاقة عكسية بين المتغيرين. بمعنى إذا زاد المتغير المستقل انخفض المتغير التابع والعكس صحيح. ومهما يكن فإن الميل الموجب يعني علاقة طردية بين المتغيرات، أي إنهما يتغيران في نفس الاتجاه كما هي الحال في الشكل "1" أعلاه.

ب- يوضح الميل ما يسمى بالتغير الحدي أو التأثير الحدي " Marginal Effect" بين المتغيرات. بمعنى أن الميل ما هو إلا قيمة التغير في المتغير التابع عند تغير المتغير المستقل بوحدة واحدة. وهذا ما يسمى في علم الاقتصاد بالتغير الحدي "Marginal Change".

ج- يوضح الميل شكل العلاقة المعنية هل هي خطية "Linear" أو غير خطية "Non-Linear". والأولى تكون واضحة عندما يكون ميل العلاقة ثابتا عند جميع النقاط. وهنا نقول إن العلاقة خطية ويمكن تمثيلها بخط مستقيم "Straight Line". أما الحالة الثانية فسيكون فيها أكثر من ميل، أو بشكل أدق لكل نقطة في العلاقة ميل مختلف عن غيرها. وهذا يعني أن العلاقة تمثل في شكل منحنى معين "Curve" وليس في شكل خط مستقيم.

المبحث الثالث - منهج البحث في علم الاقتصاد:

يقصد بالمنهج مجموعة وسائل البحث التي تكون أسلوباً منتظماً للحصول على المعرفة التي تشكل انعكاساً أميناً للقوانين الموضوعية. يستخدم علم الاقتصاد عدداً من المناهج التي تستخدمها جميع العلوم النظرية، في سبيل فهم القوانين الاقتصادية

---

[45] - د. خالد واصف الوزني و د. أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر عمان 1999، ص 32.

كمنهج التجريد العلمي ومنهج التحليل والتركيب ومنهج الاستدلال بنوعيه (الاستقراء والاستنباط) وكذلك الاختزال:

1- منهج التحليل والتركيب في علم الاقتصاد:

يتطلب الفهم الصحيح للظاهرة الاقتصادية، قبل كل شيء تفكيكها إلى عناصرها المكونة لها، ودراسة كل عنصر من هذه العناصر دراسة مفصلة وإظهار دوره وأهميته داخل الظاهرة كلها. إن تفكيك موضوع البحث إلى عناصر منفردة ودراسة كل من هذه العناصر كجزء من الكل يسمى التحليل.

ولكن طريقة البحث (المنهج) هذه لا تقتصر على التحليل فقط، بل لا بد من توحيد هذه العناصر من جديد، بعد أن تم توضيح طبيعة كل عنصر ودوره وأهميته داخل الكل. إن توحيد العناصر المفككة والمدروسة في كل موحد مترابط داخلياً، يسمى التركيب.

"يعد التحليل والتركيب جانبين متلازمين لعملية واحدة هي عملية فهم الواقع الموضوعي. وهما يكملان بعضهما بحيث إن استخدامهما في وقت واحد في وحدتهما هو السبيل الصحيح للوصول إلى نتائج مثمرة". [46]

2 - منهج التجريد العلمي Abstraction في علم الاقتصاد:

يقصد بالتجريد محاولة التركيز على العناصر الرئيسة لمشكلة ما، وذلك عن طريق إهمال أو تجاهل بعض المؤثرات أو التفاصيل غير الضرورية. والمبتغى هنا هو التبسيط وإبعاد المؤثرات الخارجية التي قد تشوه فهم علاقة ما. فالأصل فهم تلك العلاقة الأساسية وبعدها يمكن الدخول في مزيد من التفاصيل. و من هنا يتم مثلا دراسة أثر السعر في كل من الكمية المطلوبة والكمية المعروضة، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة أو مجردة.

---

[46] – د. عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات،1981، ص68.

ليس المجرد هو الشيء المنفصل عن عالم الواقع الفعلي والموجود فقط في عالم الذهن والفكر، في التصور، وأن الملموس هو ما يوجد في الواقع. ولكن كل مجرد هو جانب من جوانب الملموس. وبذلك عملية التجريد لا تعني الانصراف عن الواقع، وليس التجريد العلمي وليد تصوراتنا وإنما هو انعكاس العلاقات والروابط القائمة على أرض الواقع في وعينا.

يساعدنا التجريد العلمي على الفهم الأعمق للواقع ويمكننا من فرز الجانب الرئيس والجوهري في الظاهر المدروسة، والانصراف عن الجوانب الثانوية والمعيقة لفهم الظاهرة.

يتم في المرحلة الأولى للتجريد العلمي التعرف إلى الظاهر الخارجي لموضوع الدراسة ثم ننتقل إلى البحث فيما وراء الأشكال الظاهرية السطحية عن جوهر هذا الموضوع لاكتشاف العمليات العميقة الخفية عن النظر. وبعد الكشف عن جوهر الموضوع نبدأ الحركة بالاتجاه المعاكس من الجوهر إلى الظاهر. إن إدراك الجوهر يمكننا من فهم لماذا يستلزم هذا الجوهر هذا الشكل الظاهري بالضبط لا غيره من الأشكال.

والمجردات العلمية التي تعبر عن هذه الجوانب أو تلك من علاقات الإنتاج تدعى المقولات الاقتصادية ففي الرأسمالية، مثلاً، هناك مقولات البضاعة، القيمة، النقد، رأس المال، القيمة المضافة الأجور، الربح، الفائدة، الريع... الخ. وتعبر كل مقولة من هذه المقولات عن هذا الجانب أو ذاك من علاقات الإنتاج الرأسمالية.

إن مجموع هذه المقولات في وحدتها يشكل منظومة علاقات الإنتاج. ويمكن الوصول إلى الصورة الملموسة للرأسمالية على أساس توحيد وتركيب المقولات الاقتصادية المجردة التي تعكس كل منها خاصة من الخصائص وحيدة الجانب. ولكل منظومة علاقات إنتاجية منظومة ملائمة لها من المقولات الاقتصادية. فالمقولات الاقتصادية للرأسمالية، مثلاً، تختلف جوهرياً عن المقولات الاقتصادية للإقطاعية أو الاشتراكية.

إن الانتقال من المجرد إلى الملموس يجب ألا يفهم على شكل تجميع اعتباطي بسيط للمقولات الاقتصادية، أو ترتيبها وفق أي تسلسل كان. ذلك لأن الجوانب المختلفة لعلاقات الإنتاج التي تعبر عنها المقولات الاقتصادية لا تعدّ إحداها مستقلة عن الأخرى، وغير مرتبطة بعضها ببعض، وإنما توجد بينها علاقة داخلية. لذلك عند دراسة المقولات الاقتصادية وتسلسلها يجب الاحتكام إلى العلاقة الداخلية التي تجمعها من كل ملموس موحد.

3 – منهج الاستدلال (Inference) في علم الاقتصاد:

يستخدم علم الاقتصاد طرائق مختلفة من الاستدلال طرائق للبحث "مناهج". **والاستدلال هو التعقل الذي يبين حقيقة مقولات معينة بالاستناد إلى حقيقة مقولات أخرى.** أي إن علم الاقتصاد يتبع الأسلوب العلمي في تحليل قضاياه. وهو بذلك يستخدم نوعين من الاستدلال: (الاستقرائي والاستنباطي).

آ– **الاستدلال الاستقرائي: وهو الوصول إلى أحكام عامة بتعميم أحكام خاصة.** وتعتمد هذه الطريقة على مشاهدة أكبر قدر ممكن من الوقائع (أي الحالات الخاصة) ثم استخراج أحكام من هذه المشاهدات، وتعميمها في شكل قوانين تفسيرية للوقائع، ويتم الاستقراء على أساس من المعلومات التي يهيئها الاقتصاد الوصفي والتاريخ الاقتصادي، وكذلك المشاهدة المباشرة للعملية الاقتصادية.

استخدم الاقتصاديون منذ البداية الطريقة الاستقرائية في أبحاثهم ودراساتهم. حيث استخرج الميركانتليون قوانينهم المتعلقة بالنقود، نتيجة مشاهداتهم لتدفق المعادن الثمينة من العالم الجديد إلى الدول الأوروبية.

وتبدأ الطريقة الاستقرائية من المشاهدة "الحقائق" التي يتم جمعها، كما في البيانات الإحصائية، ونحاول بالتحليل العلمي لهذه الحقائق، التوصل إلى نتائج وتعميمات أو مبادئ تطبيقية. لذلك يقول بعض الاقتصاديين إن علم الاقتصاد هو علم مشاهدة الواقع وإن الأحكام قد تختلف باختلاف الزمان أو المكان.

ب-الاستدلال الاستنباطي: وهو استنتاج قضايا خاصة من قضايا عامة. وتعتمد هذه الطريقة على وضع فروض تقبل صحتها بصفة مسبقة (مسلمات) وتستخرج من هذه الفروض قوانين وأحكاماً تتعلق بوضعيات وحالات معينة. فالفروض الأولية منطلقات عامة لا يناقش في مدى التصاقها بالواقع، والأحكام الصادرة مستخرجات ثانوية تخضع إلى المنطق. [47]

أما التحليل الاستنباطي فهو يمدنا بنظريات أو تعميمات، ولكن لا بد من اختبارها. ويتم ذلك بمساعدة الدراسات التطبيقية، فالتحليل الاستنباطي يوضح مثلاً أن الكمية المطلوبة من إحدى السلع تتناسب عكسياً مع ثمن السلعة، مع بقاء الأوضاع الأخرى على حالها. (وقد تؤيد البيانات التطبيقية النظرية المؤسسة استنباطياً. أما إذا لم يحصل ذلك، فإنه من الضروري القيام بمراجعة لتحديد السبب. حيث إنه من الممكن أن تكون هناك أخطاء منطقية في التحليل الاستنباطي). [48]

ويضيف أوسكار لانكه إلى طريقتي الاستقراء والاستنباط طريقة ثالثة للتحليل والبحث يستخدمها علم الاقتصاد وهي: "**الاختزال**" Reduction، **التي تبرر المقدمات بالاستناد إلى النتائج المستخلصة منها.**

الاستقراء، الاستنباط، الاختزال، ثلاثة أساليب للاستدلال تستخدم كطريقة للبحث في علم الاقتصاد. ونبدأ من الاستقراء الذي يعتمد على المشاهدة المقارنة للواقع أو الحقيقة، مروراً بالاستنباط الذي يحصل على استنتاجات عملية الاستقراء، ويتم تمحيصها للحصول على نتائج دقيقة، ثم الاختزال الذي يبين لنا ما إذا كانت نتائج الاستقراء التي حصلنا عليها في بادئ الأمر صحيحة، ومطابقة للواقع أم لا. هذا هو ترتيب الاستدلال في علم الاقتصاد، وجميع الأساليب الثلاثة للاستدلال

---

[47] – انظر: فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة، بيروت1981، ص31.

[48] – انظر: دكتور كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجمعة، بيروت 1987 ص11.

ضرورية هنا. لأنه بدون الاستقراء يبقى الاستدلال الاستنباطي قائماً على أسس أو مقدمات لا تتصل بالواقع، وبهذا يبتعد الاستدلال عن العملية الاقتصادية الحقيقية. وبدون الاختزال لا يمكن أن يتم تدقيق نتائج الاستقراء، أو بيان مدى صحتها. وأخيراً بدون الاستنباط لا يمكن الانتقال من نتائج الاستقراء إلى النتائج المدققة، وهذا يوضح لنا مدى صحة نتائج الاستقراء). [49]

من الواضح أن الطرائق الثلاث للبحث تكمل كل منها الأخرى. حيث إن كل طريقة تزودنا بتعميمات أو مبادئ، ولكن التعميمات التي نحصل عليها بوساطة إحدى الطرائق الثلاث، لا بد من أن تراجع بوساطة الطريقة الثانية وتدقيق بالطريقة الثالثة وهذا يجعل التحليل أكثر علمية وواقعية.

استخدام النماذج الاقتصادية Economic Models:

يقصد بالنموذج الاقتصادي تجسيد مبسط لبعض الظواهر الاقتصادية بهدف فهم التدفق المتبادل للعلاقات بين تلك الظواهر. و من هنا قد يعبر عن النموذج الاقتصادي في شكل معادلات أو رسم بياني أو بشكل وصفي.

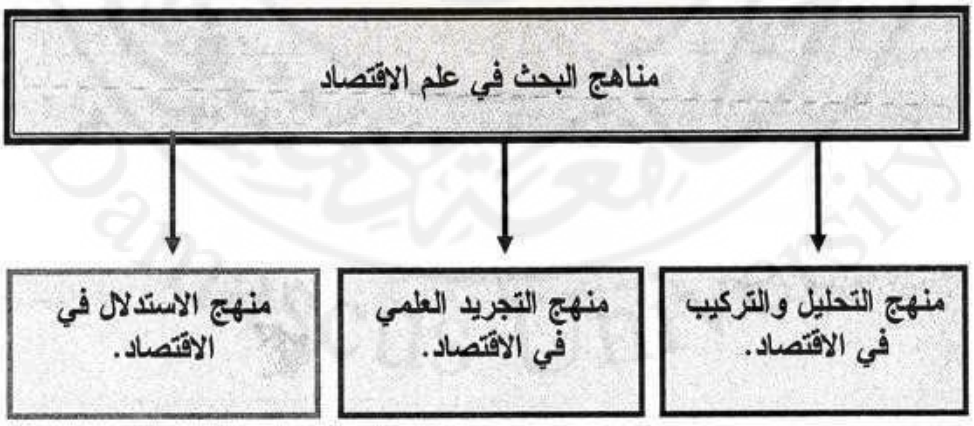

[49] Oskar Lange, Ekonomia Polityczna, tom I P.W.N. Warszawa 1974,S.178/179 –

المبحث الرابع – القوانين الاقتصادية:

إن لقوانين الطبيعة والمجتمع طابعاً موضوعياً؛ ولا تتوقف هذه القوانين على إرادة الإنسان ووعيه، ونلاحظ أن الناس يسعون لاكتشاف هذه القوانين وإدراكها لاستخدامها في تأمين حاجاتهم وتلبيتها. إن هدف علم الاقتصاد هو دراسة هذه الناحية أو تلك من نواحي المجتمع المتعلقة بإنتاج السلع والخيرات وتبادلها وتوزيعها واستهلاكها وهذا يقتضي بالضرورة إدراك القوانين التي تعمل في هذا المجال. **والقانون** هو الصلة الداخلية الضرورية موضوعياً بين الظواهر، وهذه الصلة الداخلية للظواهر موجودة بصرف النظر عن مشيئة الناس ورغباتهم. والإنسان يسعى لإدراك القوانين الاقتصادية من أجل استخدامها لما فيه خيره. [50]

تتكون العملية الاقتصادية من مجموعة من الأفعال البشرية المعقدة التي تتكرر باستمرار، وفي أوضاع معينة ناشئة عن التطور التاريخي لمجتمع محدد، تنظمه مجموعة من الضوابط الخاصة والمتميزة. ويمكن تحويل هذه المجموعة من الضوابط إلى روابط أو علاقات بين الأفعال المختلفة التي تتكرر باستمرار، كما يمكن تحويلها إلى أعمال أبسط تتكون منها هذه الأفعال. وتدعى هذه العلاقات أو الروابط **بالقوانين الاقتصادية** (Economic Laws). [51]

فالقوانين الاقتصادية هي عبارة عن العلاقات الضرورية الجوهرية الداخلية والمتكررة باستمرار بين العمليات التي تشتمل عليها الحياة الاقتصادية وهي تعكس جوهر علاقات الإنتاج. [52]

---

[50] – انظر: ليونتيف، موجز الاقتصاد السياسي، دار التقدم موسكو 1975 ص16 و17.

[51] – أوسكار لانكه، الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص 107.–انظر أيضاً د. محمد سعيد نابلسي، الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق، المطبعة الجديدة، دمشق 1985، ص34–36

[52] – انظر، د. عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة حلب 1979، ص 47.

ويعرّف يوري بوبوف القانون الاقتصادي كما يأتي: القانون الاقتصادي هو صلات السبب والنتيجة المتكررة والثابتة والضرورية بين الظواهر الاقتصادية في عملية إنتاج الخيرات المادية والخدمات وتوزيعها وتبادلها في مرحلة أو أكثر من مراحل تطور المجتمع البشري). [53] ويضيف بوبوف (إن الكشف عن القوانين الاقتصادية الموضوعية يشكل موضوع علم الاقتصاد. وبالاسترشاد بهذه القوانين يمكن تجنب القيام بأعمال أو اتخاذ قرارات اعتباطية وإرادية خاطئة).

> تنشأ القوانين الاقتصادية نتيجة أوضاع اقتصادية معينة، وتفقد القوانين قوتها بزوال الأوضاع التي أنتجتها. (وعندما يدرك الناس القوانين الاقتصادية يستطيعون استخدامها لتغيير العلاقات الإنتاجية القائمة. وبنتيجة النشاط الإنتاجي والاجتماعي والسياسي الفعال للناس، تنشأ علاقات إنتاجية جديدة مع القوانين الاقتصادية المميزة لها. فالقوانين الاقتصادية ليست أبدية وثابتة، بل ترتدي، خلافاً لقوانين الطبيعة، طابعاً تاريخياً عابراً شأنها شأن العلاقات الإنتاجية التي يسري مفعول هذه القوانين على أساسها). [54]

تظهر القوانين الاقتصادية، ويكون لها تأثيرها في النشاط الإنساني المتعلق بالإنتاج والاستهلاك، في كل تشكيلة اجتماعية اقتصادية. ففي المجتمع الرأسمالي، على سبيل المثال، يسري موضوعياً مفعول عدد من القوانين منها:

- المزاحمة وفوضى الإنتاج، وتحقيق الربح،
- تراكم رأس المال، والقيمة الزائدة،
- تردي وضع الطبقة العاملة والكادحين،
- ظهور الأزمات الاقتصادية، والبطالة والتضخم... الخ.

---

[53] - يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي، الإمبريالية والبلدان النامية، دار التقدم، موسكو 1984، ص62.

[54] - إيلين وموتيليف، ما هو الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص70-77.

ويمكن من خلال تدخل الدولة البرجوازية التخفيف من اثر هذه القوانين في الحياة الاقتصادية. ولكن لا يمكن إلغاء سريان مفعول هذه القوانين أو إبطالها نهائياً في النظام الرأسمالي.

يؤكد أوسكار لانكه، وجود قوانين تعدّ أبدية ويسري مفعولها في كل نظام اقتصادي-اجتماعي. وهي القوانين المتعلقة بعملية الإنتاج وتجدد الإنتاج. إنها القوانين التي تنظم العمل والتعاون، ودور العمل المباشر "**الملموس**" والعمل غير المباشر "**المتجسد**" في وسائل الإنتاج، في عملية الإنتاج. كما أن هناك قوانين تجديد الإنتاج المتعلقة بإحلال واستبدال وسائل الإنتاج، في عملية الإنتاج التي تستهلك في عملية الإنتاج، والقوانين التي تحكم توزيع المنتج بين الاستهلاك والتراكم، وقوانين التوازن في عملية تجديد الإنتاج في مختلف فروع النشاط الاقتصادي. وتنطبق مثل هذه القوانين جميعاً على أي أسلوب من أساليب الإنتاج، سواء أكان اشتراكياً، أم رأسمالياً، أم إقطاعياً أو أي أسلوب إنتاج آخر.

وتوضح هذه القوانين على سبيل المثال، أنه لن يكون هناك تراكم في حال استهلاك المنتج الصافي بكامله. ولن تتكرر عملية الإنتاج في حال عدم الاستبدال بوسائل الإنتاج التي يتم استهلاكها وأنه إذا أراد المستثمر أن ينتج كمية محددة من السكر فإنه يحتاج إلى كميات محددة من قصب السكر أو من الشوندر السكري.[55]

1 - خصائص القوانين الاقتصادية:

للقوانين الاقتصادية التي يناقشها علم الاقتصاد ويحاول اكتشافها خصائص مهمة نذكر منها:

---

[55] - انظر: أوسكار لانجه ومجموعة من الاختصاصيين البولونيين، مسائل الاقتصاد السياسي للاشتراكية، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار الحقيقة، بيروت 1972، ص8- 9.

الخاصة الأولى: وتتركز في طابع عمل القوانين الاقتصادية، من خلال الطابع الموضوعي لهذه القوانين ودور الإنسان في صنعها وتكييفها، ودور الوعي في اكتشافها واستخدامها.

آ- **الطابع الموضوعي للقوانين الاقتصادية:** للقوانين الاقتصادية صفة موضوعية تتركز في طابع عملها. فالناس ليسوا أحراراً في اختيار علاقاتهم الاقتصادية، بل هم عاجزون بإرادتهم عن وضع القوانين الاقتصادية وإلغائها، لأن طابع هذه العلاقات والقوانين يتوقف قبل كل شيء على طابع قوى الإنتاج.

والقوانين الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال نشاط الناس الاقتصادي، وتكمن موضوعيتها في أن نشاط الناس الاقتصادي لا يحدد عمل هذه القوانين بل على العكس القوانين هي التي تحدد طابع عمل الناس ونشاطهم الاقتصادي.

ب - دور الإنسان والقوانين الاقتصادية: إن موضوعية القوانين الاقتصادية لا تعني أن المجتمع يقف أعزل أمام قوانين تطوره، وإنما يستطيع، من خلال إدراكها والتعرّف إلى طبيعة عملها ومتطلباتها، أن يبادر إلى حصر آثارها واستخدامها لمصلحته، أو توجيه عملها وإخضاعه لتنظيم واع وأهداف محددة. ويتوقف دور المجتمع السلبي أو الإيجابي على طبيعة النظام الاجتماعي القائم.

> إن إدراك الإنسان لضرورة التطور يحرره من السلبية والانتظار ويزيده قوة في السعي من أجل تحقيق أهدافه. فالقانون الاقتصادي يحدد الخط العام للتطور، أما الشكل الملموس الذي يتخذه هذا التطور فيتوقف إلى حد كبير على دور الناس ونشاطهم الواعي والهادف. فالضرورة، أي القانون تترك للناس حرية معينة في الاختيار، حرية في الاتجاه العام.

ج - دور الوعي في اكتشاف القوانين الاقتصادية واستخدامها: يتوقف مستوى الانعكاس الصحيح للقوانين الاقتصادية الموضوعية على وعي الناس وإدراكهم، وهذا يتوقف على عاملين رئيسين:

- درجة تطور العلاقات الاقتصادية الموضوعية التي تعبر عنها القوانين الاقتصادية، ودرجة وضوح جوهر هذه العلاقات.

- درجة تعمق الفكر الإنساني في فهم جوهر الظواهر ووعيه لها وإدراكها.

فإذا لم يستطع الناس في المجتمع إدراك القوانين بشكل صحيح وكامل، ولم يستطيعوا التوفيق بين متطلباتها ونشاطهم العلمي فإن هذه القوانين تبقى، تعمل وتشق طريقها بصورة عفوية.

د - **الصلة المباشرة بين السبب والنتيجة:** بسبب من الطابع المتميز لعمل القوانين الاقتصادية تختلف العلاقة بين السبب والنتيجة في المجتمع عن غيرها في الطبيعة. في الطبيعة توجد علاقة مباشرة: القانون - عمل قوى الطبيعة. أما في الحياة الاجتماعية فإن هذه العلاقة أكثر تعقيداً، وتظهر من خلال المصالح الاقتصادية.

الخاصة الثانية للقوانين الاقتصادية: وتتعلق بمستوى ودرجة تحقيق القوانين الاقتصادية، ونميز في هذا المجال بين نوعين من القوانين الاقتصادية: القوانين الاقتصادية المطلقة والقوانين النزوعية:

فالقوانين المطلقة هي التي تتحقق باستمرار بضرورة صارمة، والتي لا تستطيع أي عوامل مضادة، ما دام الأساس الموضوعي لتحقق هذه القوانين قائماً، أن تلغي أو تؤجل عملها، ولو لمدة قصيرة. أما **القوانين النزوعية** فهي القوانين التي، رغم أنها خاصة بأسلوب إنتاج محدد ولكن، وبفعل مقاومة قوانين أخرى، يتعرض عملها للخرق المستمر، وتنخفض درجة تحققها إلى حد كبير. ويظهر عمل هذه القوانين لا بصورة دائمة، وإنما في شروط محددة، وخلال مدة معينة فقط.

الخاصة الثالثة للقوانين الاقتصادية هي أن القوانين الاقتصادية ذات طابع تاريخي انتقالي: تبدو هذه الخاصة من خلال مقولة: أن القوانين الاقتصادية ذات طابع تاريخي انتقالي، ذلك لأنها ظهرت مع ظهور المجتمع البشري وتستمر مع تطوره بينما قوانين الطبيعة تكون أزلية وخالدة.

2 - **انواع القوانين الاقتصادية:** يمكننا التمييز بين ثلاثة انواع للقوانين الاقتصادية وهي:

آ- **القوانين الاقتصادية العامة** (The General Economic Lows): وهي القوانين التي تعمل في جميع مراحل التطور الاجتماعي في جميع أساليب الإنتاج، وفي التشكيلات الاقتصادية ــ الاجتماعية كافة، والتي تعبر عن العلاقات المتبادلة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، كقانون تجديد الإنتاج، وقانون ارتفاع إنتاجية العمل وغيرها. وبحكم عمل هذه القوانين يتم الانتقال من علاقات إنتاج متخلفة إلى علاقات إنتاج أكثر تقدماً ومن تشكيلة اجتماعية اقتصادية إلى تشكيلة أخرى.

ب- **القوانين الاقتصادية الخاصة (النوعية)**(The Specific Economic Laws): وهي القوانين التي تقررها علاقات الإنتاج، وعلاقات التوزيع التي توافقها. بحيث ينحصر فعل هذا النوع من القوانين في نظام اجتماعي واحد، أو حتى في مرحلة من مراحل تطور هذا النظام. أي أن القوانين الاقتصادية النوعية لنظام اجتماعي معين تتمثل في قوانين السلوك الإنساني وقوانين التفاعل بين الأعمال البشرية التي تنجم حصراً عن العلاقات الاقتصادية التي تشكل الأساس الاقتصادي للنظام. وتلعب ملكية وسائل الإنتاج الدور الحاسم، بحيث إن جميع علاقات الإنتاج المكونة للأساس الاقتصادي للنظام الاجتماعي موضوع البحث تتكيف معها.

يتبع تطور قوى الإنتاج الاجتماعية تطور في علاقات الإنتاج، وتتغير تبعاً لذلك القوانين الاقتصادية، فيحل بعضها محل الآخر. فلكل تشكيلة اجتماعية ــ اقتصادية قوانين خاصة بها كقانون القيمة المضافة في الرأسمالية، وقانون التطور المخطط في الاشتراكية. وداخل التشكيلة نفسها هنالك قوانين خاصة بكل مرحلة من مراحل تطور هذه التشكيلة.

(وللقوانين الخاصة بنظام اجتماعي ــ اقتصادي معين اهمية فائقة بين القوانين الاقتصادية التي تحكم هذا النظام. لأنها تعبر عما يميز ذلك النظام عن نظم اجتماعية أخرى، إذ إنها تعبر عن الخواص النوعية لذلك النظام، ولحقبته التاريخية. كما تحدد طبيعة النظام الاجتماعي وتطوره). [56]

ج – **القوانين الاقتصادية المشتركة** (Common Economic Laws): وهي القوانين الاقتصادية التي لا تعمل في جميع أساليب الإنتاج وإنما في عدد منها فقط، كقانون القيمة، الذي يعمل في كل إنتاج بضاعي عبر التشكيلات العبودية والإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية، مع اختلاف في طابع عمل هذا القانون في كل تشكيلة، وداخل كل تشكيلة حسب المراحل المختلفة لتطورها.

توجد لكل نظام اجتماعي مجموعة من القوانين الاقتصادية تختلف هذه القوانين في أهميتها من نظام لآخر. إذ إن هذه القوانين ما هي إلا نتاج للعلاقات الاقتصادية بين الناس، وتتغير القوانين بتغير هذه العلاقات.

والقوانين الاقتصادية المشتركة بين النظم الاقتصادية الاجتماعية المختلفة، تقررها أيضاً علاقات الإنتاج، ولكن تلك العلاقات التي تميز أكثر من نظام اجتماعي واحد. حيث تعبر هذه القوانين عن ظواهر مشتركة بين الأسس الاقتصادية لأكثر من نظام اقتصادي ــ اجتماعي واحد. وتكون هذه القوانين نافذة المفعول في جميع النظم التي تملك قاعدة اقتصادية متماثلة أو متشابهة.

وخير مثال على هذا النوع من القوانين، كما يذكر ماركس، هو قانون القيمة الذي تستمر فاعليته منذ آلاف السنين. (ظهر تبادل السلع خلال مدة ما قبل التاريخ المدون. فقد ظهر في مصر قبل الميلاد بنحو ألفين وخمسمائة سنة وربما خمسة آلاف سنة، وكذلك في بابل نحو أربعة آلاف سنة وربما ستة آلاف سنة قبل الميلاد.

---

[56] – أوسكار لانكه، المصدر السابق، ص127.

وبهذا نجد أن قانون القيمة قد ساد واستمرت فاعليته لفترة من الزمن تمتد من خمسة آلاف سنة إلى سبعة آلاف سنة). [57] ويتطابق المدى التاريخي لعلاقات الإنتاج والتوزيع المرتبط بها.

د- القوانين الاقتصادية الناتجة عن تأثير البنية الفوقية: يظهر هذا النوع من القوانين بفعل تأثير البنية الفوقية في العلاقات الاقتصادية للنظام الاجتماعي. وتتغير هذه القوانين مع التغيرات التي تطرأ على تأثير البنية الفوقية في مسار التطور للنظام الاجتماعي. أي أن هذا النوع من القوانين لا يوجد في كل مراحل التطور لنظام معين. فهناك ضمن النظام الرأسمالي قوانين اقتصادية تتعلق مثلاً بالتجارة الحرة، وفي مرحلة رأسمالية أخرى هناك قوانين تتعلق بالحماية الجمركية. أو قوانين المنافسة في مرحلة وقوانين الاحتكار في مرحلة ثانية. [58]

3 - القانون الاقتصادي الأساسي:

تجدر الإشارة إلى أن القوانين الاقتصادية لا تقوم بفعلها الموضوعي بصورة مستقلة ومنعزلة بعضها عن بعضها الآخر. إنما تشكل فيما بينها منظومة متكاملة ومتراصة، يكون القانون الاقتصادي الأساسي المحور المركزي فيها. إن فعل القوانين الاقتصادية للنظام الرأسمالي مثلاً يخضع لفعل القانون الأساسي لهذا النظام وهو قانون الربح الرأسمالي. كما أن فعل القوانين الاقتصادية للنظام الاشتراكي يخضع لفعل القانون الأساسي لهذا النظام وهو تلبية حاجات الأفراد المتزايدة. [59]

---

[57] - المصدر السابق ص97.

[58] - انظر، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، مجموعة مؤلفين، دار التقدم موسكو1976، ص 14.

[59] - د. محمد سعيد نابلسي، الاقتصاد السياسي، المصدر السابق ص36.

إن العلاقة الإنتاجية الأساسية في أي نظام اجتماعي هي العلاقة التي تعبر عن طريقة وطابع الربط بين قوة العمل ووسائل الإنتاج. وهذه العلاقة، أو القانون الاقتصادي الأساسي في النظام الرأسمالي هو قانون الربح، الذي يحكم ويحدد عمل جميع القوانين الأخرى، ويعد محرك نشوء هذا النظام وتطوره وسقوطه. فالقانون الاقتصادي الأساسي هو القانون الذي يعكس العلاقة الرئيسة في منظومة علاقات الإنتاج، وهو القوة المحركة المحددة لنشوء النظام الاجتماعي وتطوره ومصيره.

ويحدد القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاجتماعي المعني، الهدف الذي تسعى القوى المنتجة لتحقيقه، كما يحدد وسائل تحقيق هذه الهدف، وهو يقرر أيضاً التفاعل بين النشاط البشري وما يطابقه من القوانين الاقتصادية الناتجة عن طابع ملكية وسائل الإنتاج. ويؤثر القانون الاقتصادي الأساسي لأي نظام اجتماعي في القوانين الاقتصادية الأخرى التي تعبر عن الخواص المشتركة لعلاقات الإنتاج في أكثر من نظام اجتماعي واحد، وفي شكل قوانين الإنتاج.

ويؤكد الاقتصادي البولوني أوسكار لانكه أنه " ليس للقوانين الاقتصادية قيمة كلية شمولية تغطي جميع مراحل التطور الاجتماعي، بل هي قوانين تاريخية تتبادل هذه المراحل المحددة "وهكذا فهناك " علم الاقتصاد للجماعة البدائية...، وعلم الاقتصاد للإقطاعية، والاقتصاد السياسي للرأسمالية، والاقتصاد السياسي للاشتراكية. وإن كلاً من هذه الاقتصادات السياسية " يعالج القوانين الاقتصادية للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الخاص بها ويعالج طريقة عمل هذه التشكيلة وقوانين حركتها الاقتصادية، ويقدم لنا بهذه الطريقة شرحاً لعملية ظهور وتطور وزوال كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية محددة ". [60]

---

[60] – لويد. ج. رينولدز، عوالم الاقتصاد الثلاثة، ترجمة نايف حسين العطواني مراجعة عيسى عصفور، وزارة الثقافة، دمشق 1982، ص 34.

إن التناسب بين موضوعية علم الاقتصاد والقوانين الاقتصادية والنشاط الإنساني الواعي والهادف ينعكس في عاملين أساسيين: الأول- العامل الذاتي.والثاني - الظروف الموضوعية (العامل الموضوعي).

أما بالنسبة **للعامل الذاتي**، فهو يتكون من المعرفة العملية للظواهر الاقتصادية والقوانين الاقتصادية ومختلف الأشكال الواعية لتأثير الناس في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للحياة.

أما **الظروف الموضوعية** فهي الظروف الاجتماعية والطبيعة. والظروف الموضوعية للتطور الاجتماعي هي بالدرجة الأولى الظروف المادية الاقتصادية، وهذا يعني مستوى تطور القوى المنتجة ونوع علاقات الإنتاج، إضافة إلى البنية الاجتماعية والعلاقات السياسية ومستوى ثقافة المجتمع... إلخ.

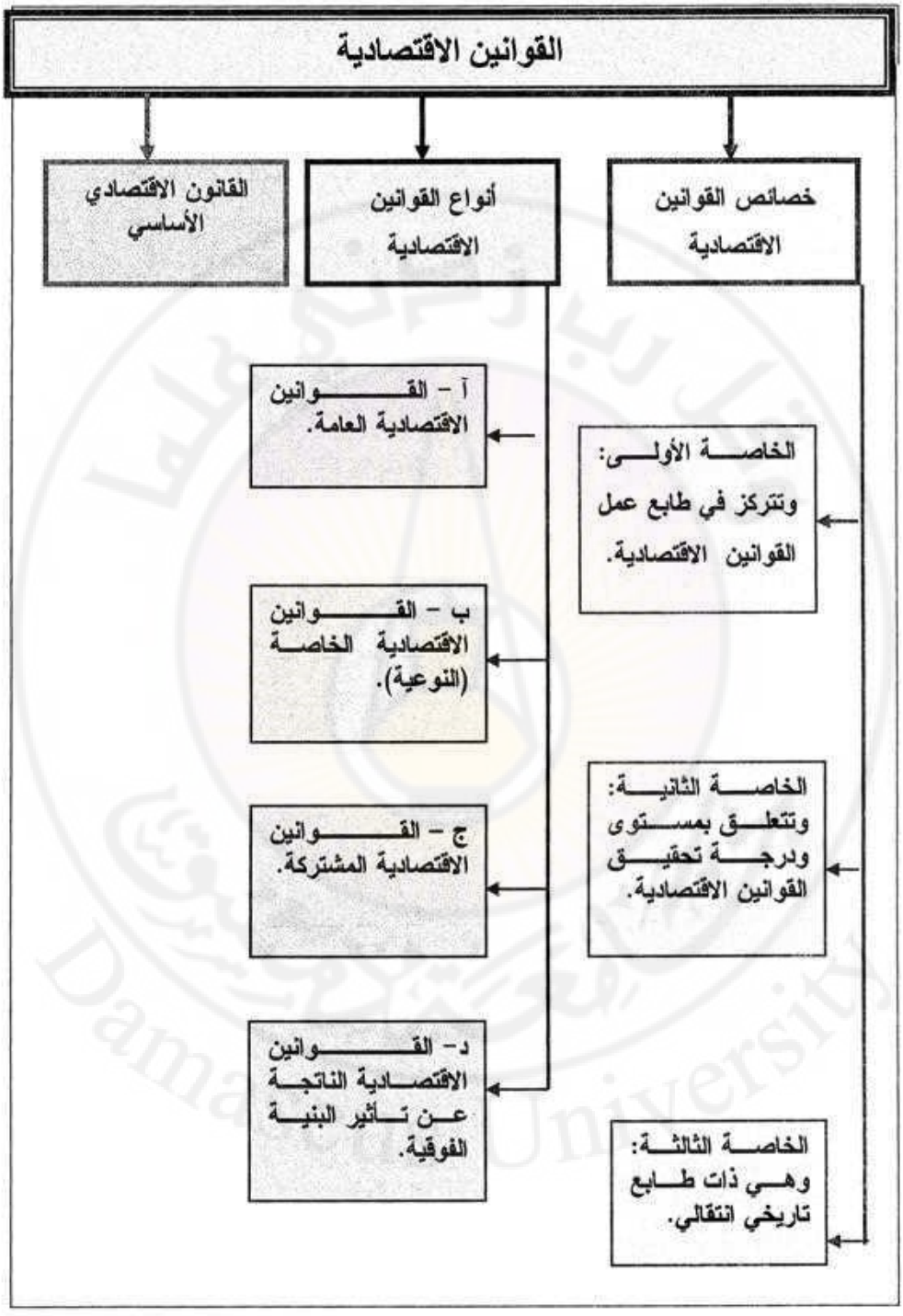
القوانين الاقتصادية
خصائص القوانين الاقتصادية
أنواع القوانين الاقتصادية
القانون الاقتصادي الأساسي
الخاصة الأولى: وتتركز في طابع عمل القوانين الاقتصادية.
الخاصة الثانية: وتتعلق بمستوى ودرجة تحقيق القوانين الاقتصادية.
الخاصة الثالثة: وهي ذات طابع تاريخي انتقالي.
آ - القوانين الاقتصادية العامة.
ب - القوانين الاقتصادية الخاصة (النوعية).
ج - القوانين الاقتصادية المشتركة.
د- القوانين الاقتصادية الناتجة عن تأثير البنية الفوقية.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثالث

قوى الإنتاج الاجتماعية

كانت المهمة التي قام بها مؤسسا الاشتراكية العلمية، كارل ماركس (1883 – 1918) وفريدريك انجلس (1820–1859)، هي بناء نظرية علمية عن التطور الاجتماعي للحياة البشرية. حيث اعتبرا أن نشاط الإنسان المادي، أي إنتاج الخيرات (السلع والخدمات)، يشكل أساس كل نشاط آخر. وقد أشار ماركس إلى ذلك في البحث الذي نشره حول تطور المجتمع وتحدث عنه انجلس وفقاً لما يلي:

> أي إن النشاط المادي، الإنتاجي هو الذي يحدد كل نشاط آخر يقوم به الناس. حيث يتم من خلال ذلك تلبية حاجات الإنسان الأساسية الثلاث، **الغذاء، والكساء والمأوى**. وتحدد العلاقات المادية التي تتشكل في سياق الإنتاج أنواعاً أخرى من العلاقات الاجتماعية بين الناس.

لقد حدد ماركس وانجلس مفهوم التشكيلة الاجتماعية على أنها: (مجتمع متواجد في درجة معينة من التطور الاجتماعي). ويحدد أسلوب الإنتاج المتبع في مجتمع ما، درجة التطور، ونوعية التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية. ويتكون أسلوب الإنتاج من العلاقة الجدلية بين قوى الإنتاج الاجتماعية وعلاقات الإنتاج. (ونظام علاقات الإنتاج المعينة التي تشكل البناء التحتي الاقتصادي للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية يطابقه بناء فوقي سياسي وحقوقي وإيديولوجي. وبنية التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية لا تشمل العلاقات الاقتصادية وحسب، بل تشمل أيضاً جميع العلاقات الاجتماعية، القائمة في المجتمع المعني، وكذلك أشكالاً معينة للمعيشة والعائلة ونمط الحياة). [61]

---

[61] – كلمنيتيف، فاسيليفا، ما هي الاشتراكية، دار التقدم موسكو 1987 ص23.

حددت النظرية الماركسية خمس مراحل أساسية في تاريخ تطور البشرية الاقتصادي، تشكل درجات من التطور التاريخي للبشرية، وهي التشكيلات الاجتماعية ــ الاقتصادية الآتية:

1) النظام البدائي المشاعي،
2) النظام العبودي،
3) النظام الإقطاعي،
4) النظام الرأسمالي،
5) النظام الشيوعي (الاشتراكية، الشيوعية).

" إن تعاقب التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية بتتابع يفسر، في المقام الأول، التناقضات التناحرية بين القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الإنتاج الشائخة، التي تتحول في درجة معينة إلى قيود للقوى المنتجة. إن النزاع بين القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الإنتاج يحل عن طريق الثورة الاجتماعية. إن أسلوب الإنتاج هو العامل المحدد للتطور التاريخي، أما القوة المحركة لهذا التطور فهي الطبقات والنضال الطبقي " [62]

ولأجل فهم التطور الاقتصادي التاريخي للمجتمع البشري، من الضروري قبل كل شيء اعتماد العامل الحاسم ألا وهو تطور إنتاج الخيرات المادية، من خلال تطور أدوات العمل المستخدمة في عملية الإنتاج وعلاقات الإنتاج وتطور قوى الإنتاج الاجتماعية.

الإنتاج هو عملية تقانية – اقتصادية، أزلية ومستمرة، وكذلك عملية التوزيع (توزيع خيرات ونتائج العملية الإنتاجية)، بهدف تلبية الحاجات الإنسانية وإشباعها. وتتكون العملية الاقتصادية من الإنتاج والاستهلاك بافتراضهما الشكلين الأساسيين لنشاط الإنسان. والسبب في قيام الإنسان بعملية الإنتاج هو أن الطبيعة لا تلبي له

---

[62] – المصدر السابق ص24.

حاجاته بصورة مباشرة، لذلك يتطلب تكييف الثروات الطبيعية جهوداً معينة لتتحول إلى سلع وخيرات تلبي حاجات الإنسان. والتوزيع والاستهلاك ناجمان عن ضرورة تقسيم نتائج عملية الإنتاج بين أعضاء المجتمع، حيث لا يسهم جميع أفراد المجتمع في الإنتاج الاجتماعي. ولا تكتمل عملية إنتاج الخيرات المادية والسلع إلا باجتماع عناصر الإنتاج الرئيسة الثلاثة، **مواضيع العمل، أدوات العمل والعمل.**

المبحث الأول – القوى المنتجة:

يعتمد العمل الإنتاجي الذي يقوم به الإنسان على التأثير الواعي والهادف في الثروات الطبيعية، من خلال استخدام وسائل العمل المناسبة. والمقصود بالثروات الطبيعية، على سبيل المثال: الأراضي، السمك في النهر، المناجم... الخ. ومن هذه الثروات التي تم إنتاجها بشكل أولي، الحبوب، والفولاذ والأقمشة.

– **مواضيع العمل:** وهي الثروات الطبيعية أو المواد الأولية الموجودة في الطبيعة بأشكال مختلفة، ويؤثر فيها عمل الإنسان لتحويلها إلى سلع تستخدم في تلبية احتياجاته، كالمواد الأولية.

– **أدوات العمل:** وهي الأشياء التي يستخدمها الإنسان للتأثير في مواضيع العمل أثناء عملية إنتاج الخيرات المادية، كالفأس والمنشار والآلة.

– **قوة العمل:** (البشر المنتجون) وهي العنصر الخلاق في عملية إنتاج الخيرات المادية، وتتمثل في مقدرة الإنسان على العمل، بما يحمله من قوى جسدية وفكرية ومعارف ومهارات، التي بوساطتها يقوم بإنتاج الخيرات المادية.

وهكذا تمثل القوى المنتجة في المجتمع وحدة ما صنعه المجتمع من وسائل إنتاج وقبل كل شيء أدوات العمل والناس الذين يستخدمونها ويقومون بإنتاج الخيرات المادية. يمثل المنتجون القوة المنتجة الرئيسة الحاسمة في عملية الإنتاج، وتبقى وسائل الإنتاج بدون قوة العمل "الإنسان" ميتة لا حياة فيها.

1 – العمل Labor :

العمـــل هو فعل ونشاط، إضافة إلى كونه علاقـــة مزدوجـــة، بـــين الإنســـان والطبيعة من جهة، وبين الإنسان والإنسان، من جهـــة ثانيـــة، (علاقـــة العامـــل بالرأسمالي، أو علاقة العمال فيما بينهم). ويمكن توضيح هذه العلاقة المزدوجة كما يلي:

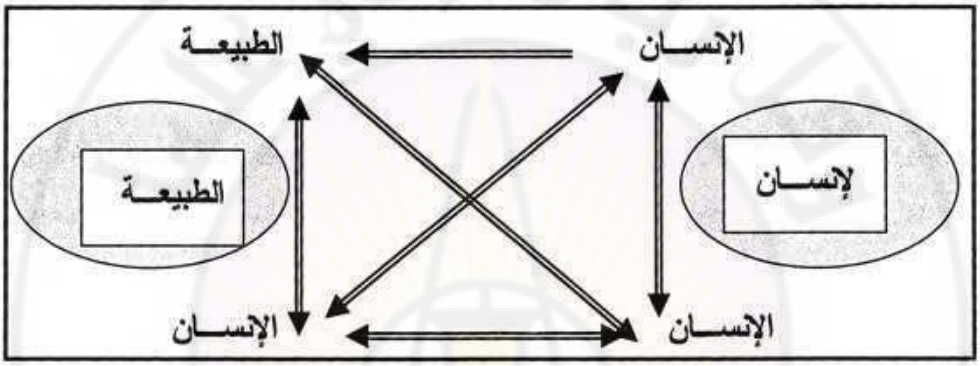

فالعمل علاقة دائمة وعملية مستمرة بين الإنسان والطبيعة، إنه عمليـــة يقـــوم الإنسان فيها عن طريق نشاطه الخاص "العمل"، بتطوير التفاعل المادي بينه وبين الطبيعة، وتنظيم هذا التفاعل والهيمنة على الطبيعة. والإنسان يواجه الطبيعة كونه قوة من قواها الرئيسة. (... وعن طريق تأثير الإنسان في العالم المحيط به وتغييره للطبيعة، يقوم الإنسان في الوقت نفسه بتغيير طبيعته الخاصة. فهو يطور القـــوى الكامنة في داخله، وتخضع هذه القوى الداخلية لسيطرته الخاصة).[63] وبذلك نلاحظ أن الإنسان يتحول ويتطور من خلال التفاعل الدائم بينه وبين الطبيعة.

ويمكننا التمييز بين نوعين من العمل: **العمل العضـــلي** – ويـــتم مـــن خـــلال الاتصال المباشر بين العامل وموضوع العمل المطلوب تحويله و تكييفه أثناء عملية

---

[63] – K. Marks, Kapital, tom I S. 188.

الإنتاج. **والعمل الفكري** – الذي يتناول عموما المفاهيم و "الإبداع" والتوقع والاختيار. ويأخذ العمل الاجتماعي أحد هذين الوجهين. [64]

وتعدّ قوة العمل التي يبذلها العامل العادي غير الحائز أية مهارة " **العمل البسيط** "، أما "**العمل المركب**" فهو قوة العمل المؤهلة والحائزة مهارات محددة. و" **العمل الملموس** " هو قوة العمل المبذولة حالياً، لأنه يحول فعلاً وحالياً موضوع العمل إلى قيمة استعماليه، إنه العمل أثناء الفعل الذي يقوم به العامل بما يبذله من قوة جسمانية وعصبية معينة. ويسمى العمل الماضي الذي انتقل إلى السلع التي لها خاصية إشباع الحاجات الإنسانية المحددة، أي العمل الذي يتبلور في السلع، " العمل الماضي " أو "العمل الميت بـ " **العمل المجرد** " وهو قوة العمل التي يبذلها العامل بشكل عام بغض النظر عن شكلها الحقيقي الملموس. وفي حين يتلازم العمل الحي مع قوة العمل أثناء عملية الإنتاج، يتلاءم العمل الماضي مع المنتوج الذي هو مخزن حقيقي لهذا العمل.

ويعدّ العمل شرطاً طبيعياً وضرورياً لاستمرار الحياة البشرية. وفي مسيرة التاريخ يحل نظام اقتصادي اجتماعي محل نظام آخر، إلا أن عمل الناس يبقى دائماً الشرط الحتمي لبقاء المجتمع واستمراره. والعمل هو مؤهل وقدرة يختص بها الإنسان وحده. ويتميز العمل بميزتين رئيستين:

الأولى ــ أنه نشاط هادف وموجه نحو تحقيق هدف موضوع سلفاً.

والثانية ــ هو مرتبط بإنتاج السلع والخيرات.

والعمل عبارة عن عملية يترابط الناس بوساطتها فيما بينهم ترابطاً موضوعياً في جماعات محددة تدعى **المجتمعات**. ويشكل العمل أساس الروابط الاجتماعية. لذلك يعدّ العمل الأساس الذي يقوم عليه المجتمع البشري. [65]

---

[64] – انظر الموسوعة الاقتصادية، مجموعة من الاقتصاديين، تعريب، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1980، ص341-346.

ونستطيع أن ندعو النشاط الذي يبذله الإنسان، ليتم تكييف الموارد الطبيعية وتحويلها إلى سلع، نستطيع أن ندعوه **بالإنتاج**. أما السلع الناجمة عن هذا النشاط فتدعى بـ **المنتوجات**. والإنتاج كما أسلفنا (عبارة عن النشاط الإنساني الذي يكيف الموارد الطبيعية حسب الحاجات البشرية. وهو نشاط واع وهادف، وهذا الوعي والهدف هما اللذان يميزان الإنسان من الحيوان).[66]

والمقصود بالنشاط الإنساني هو **العمل**، حيث يؤثر عن طريق مزاولة الإنسان للعمل في الطبيعة ويحولها حسب حاجته. (ويرى ابن خلدون أن كل رزق إنما يكون نتيجة للسعي والعمل، وأنه لا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول. ولهذا، يؤدي قلة الأعمال أو فقدانها الناتجة عن انتقاص العمران – إلى رفع الكسب من بين الناس وتناقص أرزاقهم تناقصاً مطرداً). [67] ويؤكد ابن خلدون أن كل المنتجات ما هي إلى نتيجة للعمل. أي إنه لا بد من العمل في كل منتوج "**رزق**"، ولكن قد يكون العمل ظاهراً في بعض المنتجات وغير ظاهر في بعضها الآخر. فالعمل إذن، في نظر ابن خلدون، هو مصدر القيمة. [68] وبذلك يميز ابن خلدون بين نوعين من العمل:

■ **العمل الظاهر للعيان**، ولا يحتاج بيانه لأي إثبات ؛ فالعمل ظاهر للعيان في الصيوان والكرسي والقلم ؛ ولا يمكن للكائن أن ينكره بوجه من الوجوه.

---

[65] – ليونتيف، موجز الاقتصاد السياسي، دار التقدم، موسكو 1975، ص8. وتجدر الإشارة هنا إلى نظرية ابن خلدون في أن ضرورة اجتماع الناس هي ضرورة اقتصادية للتعاون فيما بينهم لإنتاج السلع التي يلبون بوساطتها احتياجاتهم.

[66] – انظر: L. Krzywichi' Rozwoj Spoleczny ws'ro'd zwierzat i urodzaju Ludskiego warszuwa 1955. 193-200

[67] – تيسير شيخ الأرض، ابن خلدون، دار الأنوار، بيروت 1966، ص126.

[68] – دكتور محمد حامد دويدار، الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت 1988، ص 83.

■ **العمل المقتنى** (من الحيوان أو النبات أو المعدن)، قد يعتقد بعضهم أن كل هذه المقتنيات هبة من الطبيعة تجود بها على الإنسان، ولكن ابن خلدون يؤكد أنه لا بد من العمل الإنساني للانتفاع بهذه المقتنيات الطبيعية (فالحليب لا بد من حلبه وجمعه ونقله إلى راغبيه، والثمار لا بد من استنباتها وقطفها وتوزيعها).

يعتمد إنتاج الخيرات والسلع الاقتصادية قبل كل شيء على عمل الإنسان. وبذلك يكون الإنسان، العنصر المركزي في عملية تكييف الطبيعة المحيطة به، وتسخيرها لخدمته وتلبية حاجاته. كلّمازدادت معرفة الإنسان ومهارته ازداد إمكان سيطرته على الطبيعة.

2 – موضوعات العمل:

وهي مجموعة الأشياء المادية التي يقع عليها العمل الإنساني خلال العملية الإنتاجية، وغالباً ما تكون قابلة للتغيير والتحول. ويمكن أن تكون هذه الموضوعات هبة من الطبيعة مباشرة ونسميها ثروات طبيعية (نباتية أو حيوانية أو معدنية)، كما يمكن أن تكون نتاجاً للجهد البشري وتسمى حينئذ مواد أولية. إن موضوعات العمل بشكلها المتواجد في الطبيعة لا تكون جاهزة ومكيفة لتلبية حاجات الإنسان، إنما وظيفة الإنتاج هي تكييف هذه الموضوعات لتحويلها إلى قيم استعمالية، والجدير بالذكر أن طبيعة موضوع العمل لا تحدد على أساس فيزيائي، بل على أساس وظيفي. وبهذا يمكن أن تكون الموارد نفسها إما موضوع عمل أو وسيلة عمل (الثور لجر المحراث يشكل وسيلة عمل، أما إلى الملحمة فهو يشكل موضوع عمل).

كل هذه الموضوعات المادية، التي يقع عليها عمل الإنسان الإنتاجي، تدعى "موضوعات العمل" ومن الممكن أن تكون بعض موضوعات العمل المستخدمة في إنتاج سلعة اقتصادية معينة، عبارة عن منتج جاهز، تم صنعه من قبل منتجين

آخرين. (الجلود المستخدمة كموضوع عمل في صناعة الحذاء، هي منتج جاهز في معامل الدباغة).

مما تقدم نلاحظ أن موضوعات العمل يمكن أن تكون مواد تقدمها الطبيعة، أو أشياء مرت بعلميات إنتاج ومعالجة أولية. كما يمكن لموضوع عمل مـــا أن يمـــر بمراحل عديدة من المعالجة، وبهذا يضاف إليه العمل البشري في كل مرحلة إنتاج يمر بها، ولكنه يبقى موضـــوع عمل طالما وقع عليه الجهد الإنساني لتحويله إلى سلعة ما تستخدم في تلبية الحاجات الإنسانية.

(وتعدّ الأرض، بباطنها ومياهها، الموضوع العام للعمل. فالطبيعة كناية عـــن مستودع هائل تكمن فيه احتياطات لا تنضب من موضوعات العمل. ومهمة الإنسان هي اقتلاع موضوعات العمل هذه من الأرض، من أعماق البحار والمحيطات). [69]

وتشكل موضوعات العمل الجانب السالب في **وسائل الإنتاج**، الجانب المتـــأثر. وترتبط مع وسائل العمل بعلاقة جدلية. كما أن موضوعات العمل تتزايد كماً ونوعاً مع تطور القوى المنتجة، من خلال اتساع دائرة الموضوعات الطبيعية، واتســـاع أكبر لدائرة المواد الأولية. ويمكننا أيضـــاً تصـــنيف موضـــوعات العمـــل إلـــى: موضوعات عمل خام، أو موضوعات عمل نصف مصنعة.

3 – أدوات العمل:

وأثناء قيام الإنسان بالنشاط الإنتاجي، يستخدم الأدوات المناسبة، التي تسهل له عملية القيام بالأعمال المطلوبة. فهو يستخدم الجرار، المحراث، المطرقة، المنجل، الآلات، الطرق المعبدة، سكك الحديد، الأبنية. وتدعى هذه المجموعة من المـــواد، التي تساعد الإنسان لتحويل الطبيعة وتكييفها لما يناسبه، **بـــأدوات العمل**. ويستطيع الإنسان أن ينتج سلعاً أكثر، عندما يستخدم أدوات عمل أفضل. وليس من الصعب

---

[69] – ليونتيف، موجز الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص90.

أن نلاحظ أن الحذّاء يستخدم أدوات عمل أفضل، قادر على إنتاج كميات أكبر من الأحذية بالمقارنة مع حذّاء آخر من المهارة نفسها، يستخدم أدوات عمل عادية. [70]

(وتلعب أدوات العمل دوراً مهماً وخاصة في تطوير الإنتاج المادي. إنها وسائل العمل التي تعدّ وكأنها استمرار واستطالة لأعضاء الإنسان الطبيعية: ليديه ورجليه، ودماغه. واجتازت عبر التاريخ أدوات العمل طريقاً طويلاً من التطور: من الحجر والعصا لدى الإنسان البدائي، إلى أحدث وأعقد الماكينات والأجهزة، إلى الآلات الإلكترونية الحاسبة والموجهة، التي تستخدم في الإنتاج، وفي العلم، وفي الإدارة). [71]

مما ورد أعلاه نستطيع تحديد أدوات العمل، على أنها مجموع الأشياء والوسائل التي يستخدمها الإنسان حين القيام بالنشاط الإنتاجي للتأثير في موضوعات العمل، وتحويلها إلى خيرات وسلع مادية لتلبي حاجاته.

وتستخدم أدوات العمل، وفقاً لأوسكار لانكه، في تحضير مواد العمل، وهي تشمل جميع الأشياء التي تصنع لغرض إنجاز عمليات معينة كما أنها تشمل بعض الأشياء، على الرغم من عدم كونها في ذاتها أدوات، كالمباني والمخازن والموانئ، والطرق، والأرض، فهي تدخل ضمن مجموعة أدوات العمل.

تؤدي أدوات العمل، في كل زمان ومكان، دور الوسيط المباشر والفعال بين الإنسان وموضوعات العمل. كما تختلف أدوات العمل فيما بينها. فكل واحدة تختص بعمل حسي معين، مما يحدد أشكالها وخصائصها، وقيمة استعمالها. أي غير قابلة للاستبدال بأداة أخرى. وتتعدل أدوات العمل بصورة سريعة وغير منقطعة. وهي تعدّ العنصر الأكثر تطوراً في أسلوب الإنتاج الذي تسهم في تطويره.

---

[70] – J. Nowicki, Zarys Ekonomia Politycznej Kapitalizmu, P.W.E., Warszwa 1971, S. 10

[71] – ليونتيف، موجز الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص10.

بيد أن أدوات العمل، هي التي تقوم بدور حاسم، بما لها من قدرة خاصة تسمح بتغيير المواد الموجودة في الطبيعة، ويستطيع العمل الإنساني بوساطتها خلق قيم استعمالية مختلفة قادرة على تلبية الحاجات الإنسانية المتنوعة.[72] إن صنع أدوات العمل واستخدامها، هما الصفتان اللتان يتميز بهما الإنسان.

ومع تطور المجتمع وتقدمه، تزداد أدوات العمل كماً ونوعاً، وتصبح أكثر تخصصاً. وهي فردية في الأصل لكنها مع تطور أسلوب الإنتاج تصبح اجتماعية أكثر فأكثر. إن تطور مستوى أدوات العمل يوضح مقدار سيطرة الإنسان على الطبيعة. كما أن درجة تطورها تجعلنا نميز بين حقبة اقتصادية معينة وحقبة أخرى.

إن أدوات العمل تزداد اتقاناً على الدوام في سياق العمل، وهذا يجعل الإنسان أقل تبعية لقوى الطبيعة، ويثبت سيطرته وسلطانه عليها. إن التطور الدائم المتصاعد لأدوات العمل هو الأساس والعامل الأهم لتطور المجتمع البشري. إن مستوى تطور أدوات العمل هو الذي يحدد قدرة الإنسان على التأثير في قوى الطبيعة).[73] وهي بحد ذاتها تنشأ وتتطور من خلال الاحتكاك المباشر بين الإنسان والطبيعة.

إن موضوعات العمل موجودة في الطبيعة بأشكال مختلفة، أما أدوات العمل ووسائله فيتم صنعها وتشغيلها من قبل الإنسان. إن موضوعات العمل وأدوات العمل تؤلف مجتمعة **وسائل الإنتاج**. فإذا ما أضفنا إليها **قوة العمل**، فان العناصر الثلاثة مجتمعة تمثل **القوى المنتجة**. وهذه هي قوى الإنتاج الاجتماعية.

---

[72] – انظر: الموسوعة الاقتصادية، مجموعة من الاقتصاديين، تعريب، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1980، ص33.

[73] – عرض اقتصادي تاريخي، دار التقدم، موسكو، ص20.

المبحث الثاني – علاقات الإنتاج:

يعدّ إنتاج السلع المادية لإشباع الحاجات الإنسانية إنتاجاً اجتماعياً دائماً. وتقوم الطبيعة الاجتماعية للإنتاج على الطبيعة الاجتماعية للعمل. حيث لا يقوم الأفراد بإنتاج السلع والخيرات بصورة منعزلة. إنما يرتبط عمل كل فرد ارتباطاً وثيقاً بنشاط غيره من العمال، فالناس يشتركون ويعمل بعضهم مع بعض. ونلاحظ أن ابن خلدون يعزو الاجتماع الإنساني إلى سببين اثنين:

الأول – هو الحاجة إلى تأمين الغذاء الذي فيه بقاء الإنسان واستمرار حياته. بيد أن قدرة الإنسان على تحصيل غذائه غير ممكنة في حال قيامه بذلك كفرد منعزل يعتمد على ذاته في كل شيء. وتكون له القدرة في تحصيل الغذاء عندما يكون عضواً في جماعة متعاونة في أمورها، متآزرة في قضاء حاجاتها. (فلا بد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه، ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة، لأكثر منهم بأضعاف). [74]

والثاني – هو حاجة الإنسان للدفاع عن نفسه، فلا يستطيع ذلك إلا بتعاونه مع أبناء جنسه.

وهذا يعني أن الإنتاج، هو إنتاج الأفراد الاجتماعيين، في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي وتقوم به مجتمعات وجماعات من الناس متفاوتة الحجم. **وأثناء عملية الإنتاج يدخل الناس في علاقات متبادلة محددة، وهذا ما يسمى بعلاقات الإنتاج، أو علاقات الناس في الإنتاج. وتقوم علاقات الإنتاج بين الناس في المجتمع على شكل نظام محدد.** وفي كل نظام معين من علاقات الإنتاج تشغل علاقات الإنتاج بين الطبقات الرئيسة للمجتمع مكاناً حاسماً . على سبيل المثال في مرحلة الإقطاع (بين الفلاحين والإقطاعيين). [75]

---

[74] – ابن خلدون، المقدمة ص42.

[75] – ليونتيف، موجز الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص12.

تتكون علاقات الإنتاج في المجتمع حسب المرحلة التاريخية من التطور التي تبلغها القوى المنتجة، بينما تتوقف علاقات التوزيع في المجتمع على علاقات الإنتاج. وعلاقات الإنتاج هي التي تقرر طريقة إنتاج المنتوجات وشكل توزيعها في المجتمع، من خلال اشتراك الناس في عملية الإنتاج الاجتماعية. حيث يتم توزيع حصيلة الإنتاج على شكل أجور. أي إن التوزيع نفسه مرتبط بالإنتاج، بل ينجم عنه. (ومن هنا، تصبح علاقات الإنتاج الأساس للعلاقات الاقتصادية كلها. فأثناء عملية الإنتاج الاجتماعية، يقرر موقف الإنسان الفعّال من العالم المادي المحدق به علاقات الإنتاج، وهذه بدورها تقرر علاقات التوزيع. وهذا هو مفتاح إدراك القوانين التي تهيمن على العملية الاجتماعية للنشاط الاقتصادي البشري، مفتاح إدراك القوانين التي يعنى الاقتصاد السياسي ببحثها). [76]

المبحث الثالث – أسلوب الإنتاج:

تؤلف القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج التي تطابقها، مجتمعة، أسلوباً للإنتاج محدداً تاريخياً، وهذا الأسلوب هو الأساس المادي لحياة المجتمع. ويؤدي أسلوب إنتاج الخيرات المادية دوراً محدداً في تطور أي مجتمع، وكل درجة من تطور المجتمع تتميز بأسلوب إنتاجها. وإذا كان أسلوب إنتاج الخيرات المادية هو الأساس المادي للحياة الاجتماعية، فإنه من الضروري عدّ تاريخ المجتمع أيضاً تاريخاً لتطور أساليب الإنتاج وتعاقبها الحتمي. وعند دراسة مراحل معينة من تطور المجتمع، من الضروري دراسة قوانين أسلوب الإنتاج المطابق لها. [77]

---

[76] – أوسكار لانكه، الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص73.

[77] – عرض اقتصادي تاريخي، دار التقدم، موسكو، الجزء الأول 22.

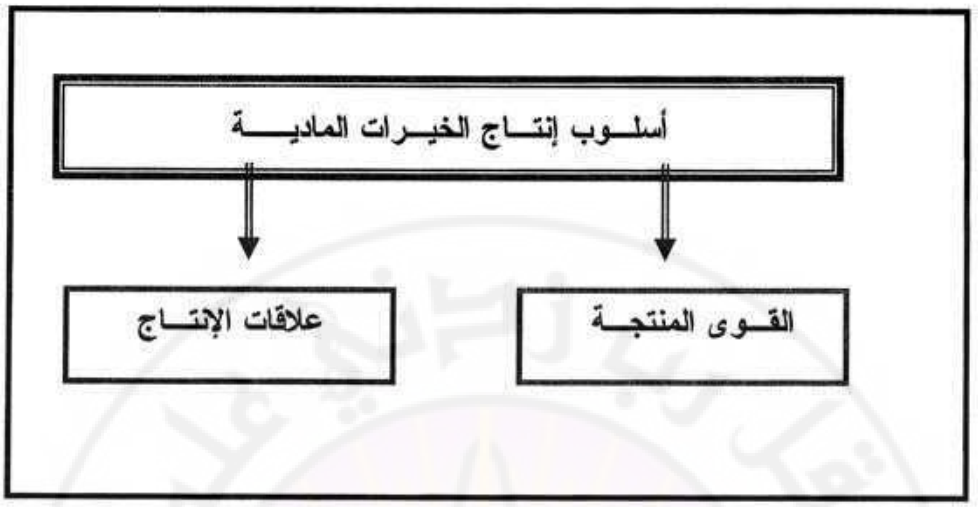

(يوجد دائماً فعل متبادل بين العلاقات الاجتماعية وقوى الإنتاج. هـذه القـوى تحدد تلك العلاقات، التي تولـد بدورها حاجات ووسائل جديدة من أجل تلبيتها: فقد ولد مستوى معين من القوى الإنتاجية العلاقة الاجتماعية للملكيـة الخاصة التـي جمعت هي ذاتها من جديد الشروط من أجل تقدم جديد لوسائل الإنتاج). [78]

ويقيم الناس فيما بينهم أثناء الإنتاج الاجتمـاعي لحيـاتهم، علاقـات معينـة ضرورية، مستقلة عن إرادتهم وتوافق علاقات الإنتاج هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية. ومجموع علاقات الإنتاج هذه يؤلـف البنـاء الاقتصـادي للمجتمع، أي الأساس الواقعي الذي يقوم عليه بناء فوقي حقوقي وسياسي وتطابقـه أشكال معينة من الوعي الاجتماعي. إن أسلوب إنتاج الحياة المادية يشترط تفاعـل الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية بصورة عامة.... وعندما تبلغ قوى الإنتـاج الاجتماعية درجة معينة من تطورها، تدخل في تنـاقض مـع علاقـات الإنتـاج الموجودة أو مع علاقات الملكية ــ وليس هذا سوى التعبير الحقوقي لتلك ــ التـي

---

[78] – جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ت. ناجي الدراوشة، الجزء الثاني، وزارة الثقافة دمشق 1984، ص36.

كانت إلى ذلك الحين تتطور في إطارها. فبعد ان كانت هذه العلاقات إطارا لتطور القوى المنتجة، تصبح قيوداً على تطورهـا. وعندئـذ ينفتـح عهـد الثـورة الاجتماعية.) [79]

وهذا يعني أن التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، يـؤدي إلـى أن تصبح علاقات الإنتاج قيوداً للقوى المنتجة، بعد أن كانت هذه العلاقـات أشـكالاً لتطور القوى المنتجة، وأن هذا التناقض ينمو باطراد حتى درجـة معينـة تجعـل الثورة الاجتماعية ضرورة حتمية لتحطيم منظومة علاقات الإنتاج المقيدة لتطـور قوى الإنتاج ولإعطاء هذه فسحة جديدة للتطور.

رابعاً – قانون توافق علاقات الإنتاج مع قوى الإنتاج:

عرف المجتمع البشري تشكيلات اجتماعية ــ اقتصادية متعاقبـة لكـل منهـا أسلوب الإنتاج الخاص بها وهـي: المشـاعي البـدائي، العبـودي، الإقطـاعي، الرأسمالي، الاشتراكي. ويتميز كل أسلوب إنتاج منها بمستوى معين من تطور قوى الإنتاج وشكل معين لعلاقات الإنتاج يتوافق مع مستوى تطـور القـوى المنتجـة، وشكل ملكية وسائل الإنتاج.

لذلك تتطلب كل درجة معينة من تطور قوى الإنتاج شكلاً محدداً من علاقـات الإنتاج. فإذا كانت علاقات الإنتـاج ملائمة لطابع قوى الإنتاج ساعدت على تطور هذه القوى ودفعها إلى الأمام. ولكن في مرحلة معينـة تتقدم قوى الإنتـاج علـى علاقات الإنتاج القائمة، فتتحول هذه العلاقات إلى كابح لتطـور قـوى الإنتـاج. ويصبح التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الأساس المـادي والمحـرض الرئيس للثورة الاجتماعية، التي تؤدي إلى سقوط علاقات الإنتاج البالية واستبدالها بعلاقات إنتاج جديدة تساعد على تطور قوى الإنتاج. فالثورات الاشـتراكية مـثلاً تؤدي إلى سقوط علاقات الإنتاج الرأسمالية البالية لتقييم الملكية الاجتماعية لوسائل

---

[79] – لينين، ماركس نجلس – الماركسية، دار التقدم موسكو، ص20.

الإنتاج وتتحقق الثورات الاجتماعية بفعل قانون توافق علاقات الإنتاج مع مستوى تطور وطابع قوى الإنتاج.

يحصل توافق علاقات الإنتاج مع طابع القوى المنتجة بفعل القانون الديالكتيكي (قانون التغيرات الكمية تؤدي حتماً إلى تغيرات نوعية). أو التراكم الكمي يؤدي إلى تغيير نوعي.

والهدف النهائي لكل عملية إنتاج هو تلبية الحاجات الإنسانية الطبيعية، والتاريخية أيضاً. وتتزايد حاجات الإنسان كلما تزايد مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي. بيد أن تلبية الحاجات المتزايدة باستمرار، ليست هدفاً طبيعيا فحسب، بل هي مرتبطة أيضاً بتحسين عملية الإنتاج وقواها المحركة وتطورهما. ومن خلال عملية تلبية الحاجات تحدث عملية إعادة الإنتاج، إضافة إلى حدوث التطور الذي يتضمن السير نحو صيغ أعلى لاستقرار المجتمع. وترتبط عملية تلبية الحاجات، بالنتائج التي تحققها عملية الإنتاج الاجتماعية، كما ترتبط بالطريقة التي يتم بوساطتها توزيع هذه النتائج. أي إن التوزيع يعتمد على مكانة الطبقات والفئات الاجتماعية ودور ها. [80]

---

[80] – S. Szefler i S. Marciniak, Ekonomia Polityczna, P.W.N. S Warszawa 1974. S. 25.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الرابع

عناصر الإنتاج في النظام الرأسمالي

الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم

المشروع الاقتصادي في الرأسمالية

المشروع هو وحدة الإنتاج الاقتصادية الأساسية، ويتكون المشروع من نسب معينة من عناصر الإنتاج في النظام الرأسمالي وهي الطبيعة والعمل ورأس المال يجمع بين هذه النسب المنظم الذي يعد العنصر الرابع من عناصر الإنتاج الرأسمالي. ويأخذ المشروع أشكالاً مختلفة مصنعاً، مزرعة، متجراً، مصرفاً ... إلخ. ومن الممكن أن يمتد المشروع إلى أكثر من مجال أو فرع في الاقتصاد الوطني، كما يمكن أن يمتد نشاط المشروع إلى أكثر من منطقة أو حتى أكثر من دولة واحدة، كأن يكون للمشروع الواحد عدة أقسام وفروع تابعة له.

وتختلف أشكال وحدة الإنتاج الاقتصادي من نظام اقتصادي اجتماعي إلى آخر. ففي المشاعية البدائية كانت وحدة الإنتاج الاقتصادية هي الأسرة أو القبيلة، حيث كانت تعود ملكية وسائل الإنتاج للأسرة أو القبيلة. أما عناصر الإنتاج في العصور البدائية فهي الطبيعة والعمل، ويتم توزيع نتاج العمل على جميع أفراد القبيلة بصورة متساوية. لذا كانت أهمية رأس المال "أموال الإنتاج" في هذا النظام ذات صفة ثانوية. وحيث إن الأرض كانت ملكاً للجميع فقد أصبح العمل عنصر الإنتاج الوحيد. أما في النظام الإقطاعي ونظام الرق والعبودية، حيث بدأت تتحول ملكية الأرض إلى السيد والإقطاعي، فقد أصبحت الإقطاعية وحدة الإنتاج الاقتصادية الأساسية، وعناصر الإنتاج هي الطبيعة والعمل ورأس المال ولكن ظلت أهمية رأس المال ثانوية في هذا النظام. والغاية الأساسية من عملية الإنتاج هي إنتاج ما يسد حاجات سكان الإقطاعية.

أما في النظام الرأسمالي، فتصبح الأهمية الأولى بين عناصر الإنتاج لـرأس المال ويلحق به الطبيعة والعمل، ويظهر دور المنظم صاحب المشروع الذي يقوم بجمع عناصر الإنتاج، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح. ويمكننا تحديد سمات المشروع الرأسمالي كما يلي:

- حصر ملكية وسائل الإنتاج في يد فرد أو عدد من الأفراد داخل إطار شركة، مع تحمل مالك رأس المال نتائج المشروع سلبية كانت أم إيجابية "الخسارة أو الربح".

- يعد المشروع مركز التقاء عناصر الإنتاج "الطبيعة والعمل ورأس المال" ويقوم صاحب المشروع"المنظم" بجمع هذه العناصر وتحقيق التناسب والتنسيق فيما بينها.

- يهدف المشروع الرأسمالي إلى الحصول على الربح عن طريق بيع الناتج بثمن أعلى من تكاليف الإنتاج، والفرق بينهما هو الربح الذي يعد الدافع الأساسي لقيام صاحب المشروع بتنظيم عملية الإنتاج وجمع عناصرها.

إن الجهاز الإنتاجي في أية دولة مكون من عدة وحدات إنتاجية، كل وحدة منها تقوم بدور إنتاجي معين، ومن مجموع إنتاج هذه الوحدات يتكون الإنتاج القومي.

- عناصر المشروع:

يتكون المشروع في النظام الرأسمالي من عناصر الإنتاج الرئيسة الثلاث وهي: العمل، رأس المال، الطبيعة، إضافة إلى المنظم الذي يجمع بين هذه العناصر الثلاثة لتتم عملية الإنتاج، وهو بذلك يعد العنصر الرابع من عناصر الإنتاج في المشروع الرأسمالي.

أولاً - العمل: الإنسان ملزم بالسعي والعمل لأجل تأمين معاشه وتلبية حاجاته، وهذا يتطلب بذل الجهد واحتمال المشقة. ولما كان الإنسان ضنيناً بتعبه راغباً في تقليل الجهد الذي يبذله أثناء عمله، رغب في تحقيق رغباته وتلبية حاجاته بأقصر

الطرق. ولو لم يكن العمل شاقاً ومتعباً ويسبب الألم للنفس لما شعر الإنسان بلزوم السعي لإيجاد ما يساعده على تخفيف المشاق عن نفسه، وما كان لنا أن نرى ما نشاهده اليوم من أنواع المكتشفات والاختراعات والتقدم العلمي والتقني، اللذين بفضلهما قطعت المدينة أشواطاً في مضمار التقدم وبلغت منزلة عالية في الارتقاء. [81] وللإحاطة بدور العمل في الحياة الاقتصادية لا بد من دراسة طبيعة العمل وخواصه الأساسية وكذلك دراسة الواقع الديمغرافي والمشكلة السكانية وأثرها في قوة العمل.

1 – طبيعة العمل وخواصه: يعد العمل أول عنصر إنتاج استخدمه الإنسان منذ بداية صراعه مع الطبيعة وأثناء السعي والعمل المستمر بقصد إشباع رغباته وحاجاته. والعمل بشكل مجرد هو تجسيد للجهد البشري وامتداد لشخصية العامل، وهو موضوع احترام وتقديس الديانات السماوية والمعتقدات، واحترام المجتمعات وسر حيوية الأفراد واستمرار المجتمع البشري. [82] ولقد عُد العمل الركيزة الأساسية التي يُعتمد عليها لتحديد وقياس قيم المواد والخدمات (نظرية القيمة والعمل).

قوة العمل هي عبارة عن مجمل الكفايات البدنية والذهنية التي يملكها الإنسان والتي يستخدمها في عملية إنتاج الخيرات المادية. وتعد قوة العمل في كل مجتمع عنصراً ضرورياً من عناصر الإنتاج. وتتحول قوة العمل إلى بضاعة "سلعة" في النظام الرأسمالي فقط، حيث أصبح مالك قوة العمل في هذا النظام يتمتع بالحرية الشخصية، بعد أن كان العبد والفلاح الرقيق يرتبط بالسيد والإقطاعي عن طريق التبعية الشخصية. ولكن الحرية الشخصية للعامل لا تكفي وحدها، لأنه يضطر إلى تأجير قوة العمل التي يملكها للرأسمالي، ويتحول إلى عامل مأجور بسبب حرمانه

---

81 – أنظر: عارف الخطيب، علم الاقتصاد، مطبعة الحكومة بدمشق 1925، ص101.

82 – أنظر: فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، بيروت 1981، ص317.

من ملكية وسائل الإنتاج التي يملكها الرأسماليون. أي إن تحول قوة العمل إلى سلعة يستوجب تحرير صاحبها من التبعية الشخصية لغيره.

إن قيمة قوة العمل، المعبر عنها بالنقد، هي سعر " ثمن" قوة العمل. وفي ظل الرأسمالية تأخذ شكل الأجرة. وعادة يشتري الرأسماليون قوة العمل بسعر أقل من قيمتها وبذلك يزيدون من أرباحهم. إن عمل العمال غير المدفوع الأجر، والذي يستأثر به الرأسماليون بلا مقابل هو مصدر القيمة الزائدة، وهذه سمة من أهم سمات النظام الرأسمالي. وتوضح جوهر الاستغلال في الرأسمالية. [83]

مما تقدم يمكننا تعريف العمل على أنه الجهد والنشاط الواعي والهادف، الذي يقوم به الإنسان لإنتاج الخيرات المادية لإشباع حاجاته بطريق مباشر أو غير مباشر. وهذا يعني أن العمل يمتاز بثلاث خصائص هي:[84]

- العمل مجهود يبذل عن وعي وإرادة. حيث إن العمل يصدر عن تفكير ووعي وإرادة.
- العمل متعب ويسبب الألم للنفس، لذلك يسعى الإنسان دائماً لإيجاد ما يخفف المشاق عن نفسه باختراع الآلات. والألم المادي الذي يسببه العمل للعامل، هو ذلك الإعياء الجسماني والعصبي الذي يحس به الإنسان عندما يقوم بعمل ما جسدياً كان أم ذهنياً.
- لا بد أن يؤدي العمل إلى إنتاج الأموال والخيرات، ومعنى ذلك أن كل نشاط يقوم به الإنسان لا يهدف أساساً إلى إنتاج الخيرات لا يعد عملاً بالمعنى الاقتصادي الدقيق. وتكون إنتاجية العمل أكبر كلما كانت قدرة العمل على إجراء التغيرات التي تجعل الأشياء صالحة لإشباع الحاجات أكبر. وتتحدد إنتاجية العمل

---

83 – أنظر: الكسندر يوزويف، ما هي الرأسمالية، دار التقدم، موسكو 1987، ص42-45.

84 – أنظر، د. أحمد مراد، دروس في الاقتصاد السياسي، ألية محاضرات ألقيت على طلاب كليتي التجارة والحقوق بجامعة دمشق 1973-1974، ص93-95.

من خلال العلاقة بين مقدار العمل الذي يبذله العامل والمقابل الذي يحصل عليه لقاء قيامه بهذه العمل.

(إن عملية العمل في المؤسسة الرأسمالية تتصف بخاصتين، أن العامل يعمل تحت رقابة الرأسمالي والبضاعة التي يصنعها في سياق الإنتاج تخص الرأسمالي، والرأسمالي يقرر ما يجب إنتاجه، بأية كمية، وبأي أسلوب. وهاتان الخاصتان لعملية العمل في ظل الرأسمالية تحولان عمل العامل المأجور إلى عمل سخرة، إجباري). [85] وهذا يعني أن عملية الإنتاج الرأسمالي تهدف إلى إغناء الطبقة البرجوازية على الدوام واستغلال الطبقة العاملة بصورة بشعة ومستمرة.

وعلى الرغم من تحول قوة العمل في النظام الرأسمالي إلى سلعة تختلف عن سائر السلع الأخرى. فقوة العمل هي قدرة الإنسان الحي على العمل. وتتحدد قيمة قوة العمل بقيمة وسائل المعيشة الضرورية لوجود العامل واستمراره وتجديد قوة العمل. والعناصر التي تدخل في تحديد قيمة قوة العمل هي:

- قيمة وسائل العيش الضرورية لإشباع حاجات العامل الجسمانية كالغذاء والكساء والمأوى.
- قيمة الوسائل التي أصبحت مع التطور لازمة لإشباع الاحتياجات الثقافية والاجتماعية للعامل. وتتحدد من خلال مستوى التطور التاريخي للمجتمع ودرجة وعي الطبقة العاملة. وتختلف الاحتياجات الاجتماعية والثقافية للعامل من بلد لآخر، ولكنها في تطور مستمر.
- قيمة وسائل المعيشة الضرورية لإعالة أسرة العامل. واستمرار الحفاظ على وجودها.
- النفقات الضرورية لتأمين تعليم العامل وتأهيله، وكلما ارتفع مستوى التأهيل المهني لقوة العمل ازداد حجم هذا النوع من النفقات.

---

85 – الاقتصاد السياسي للرأسمالية، مجموعة مؤلفين، دار التقدم، موسكو ص90-91.

إن قيمة جميع وسائل معيشة العامل وتجديد قوة العمل تحددها نفقات العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها. وهذه النفقات هي "قيمة قوة العمل". فالرأسمالي إذ يشتري قوة العمل يستعملها في عملية الإنتاج حيث تخلق سلعاً جديدة تتضمن قيمة جديدة. وقيمة قوة العمل والقيمة التي ينتجها عمل العامل هما مقداران مختلفان. فالأخيرة أكبر بكثير من قيمة العمل، والفرق بينهما هو قيمة زائدة على قيمة قوة العمل يطلق عليها فائض القيمة أو "القيمة الزائدة".

2 - **السكان وقوة العمل:** يعد الإنسان الثروة الاقتصادية الأولى لكل مجتمع من المجتمعات وأساس تقدمه الاقتصادي والاجتماعي لأنه محور كل نشاط اقتصادي، والإنسان هو المنتج عندما يبذل الجهد ويقوم بالعمل ويستخدم طاقاته الذهنية والجسدية، وهو المستهلك عندما يقوم باستهلاك السلع والخدمات التي تلبي حاجاته ورغباته، وهو مستثمر عندما ينتج وسائل الإنتاج الجديدة. والإنسان هو كل فرد في المجتمع هو السكان.

إن تزايد عدد السكان يعني ازدياد حجم القوة العاملة في المجتمع وزيادة الإنتاج "وينقسم السكان عادة، في كل مجتمع إلى قسمين رئيسين: السكان داخل القوة البشرية، والسكان خارج القوة البشرية. والقوة البشرية بالتعريف هي القوة القادرة على العمل من حيث السن والمقدرة الجسدية والذهنية، أما السكان خارج القوة البشرية فينقسمون إلى ثلاث فئات رئيسة هي: الأطفال، والكهول الذين تزيد أعمارهم على /65/ سنة، وذوو العاهات، وغالباً ما تشكل فئة الأطفال الغالبية العظمى لغير القادرين على العمل تليها فئة الكهول ثم فئة ذوي العاهات، الذين يشكلون نسبة ضئيلة جداً من هذه القوى"[86]. أما قوة العمل فهي تشمل جميع

---

86 - د. صفوح الأخرس،علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها،وزارة الثقافة،دمشق 1980، ص168.

الأفراد الذين يعملون فعلا من أرباب عمل وعمال ومستخدمين وكذلك الأشخاص الذين لا يعملون إلا أنهم قادرون على العمل وراغبون فيه وباحثون عنه.

ويتبع حجم القوة العاملة ثلاث مجموعات من العوامل هي: الهيكل السكاني، مدى مشاركة الفئات المختلفة من السكان في نشاطات القوة العاملة، وما يمكن تسميته باختصار "الالتباسات الإحصائية" ويتفق معظم المراقبين على أن الحجم والبنية العمرية للسكان هما العاملات الأكثر أهمية في تحديد قوة العمل. ولكنهما لا يحجبان التأثيرات الأخرى"[87].

يتحدد حجم القوة العاملة من خلال العوامل الديمغرافية التي تتضمن حجم السكان، معدل نمو السكان، توزع السكان وتحركاتهم، التركيب العمري والنوعي للسكان. (وكذلك، يتحدد حجم القوة العاملة بالمدى الذي تشارك فيه مختلف فئات السكان في القوة العاملة، أو نسبة العاملين إلى مجموع السكان، تشكل رقماً ثابتاً من الناحية العملية، وهي بالتالي واحدة من النسب الاقتصادية الكبرى، والحقيقة الأكيدة الملاحظة هي أن هذه النسبة في الولايات المتحدة تراوحت ضمن هامش ضيق جداً خلال مدّة طويلة من القرن العشرين، إذ كانت (54.8) بالمائة عام 1900م و(55.3) بالمائة عام 1960م وكان الثبات التقريبي لهذا الرقم نتيجة اتجاهات التعويض، إذ كانت الزيادة في معدل النشاط النسائي وخاصة بين فئات الأعمال المتوسطة، يقابلها التراجع في مشاركة الرجال في فئتي العمل الأكبر والأصغر). [88]

من الضروري الاهتمام بالمؤسسات التي يكتسب الأفراد من خلالها المهارات والكفايات التي يحتاج إليها للقيام بالعمل، والتركيز هنا يقع على ثلاث مؤسسات،

---

87 – غاي ستانديغ، المشاركة في القوة العاملة والتنمية، ترجمة عفيف الرزاز منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1984، ص21.

88 – المصدر السابق، ص23.

أساسية: الأسرة، المدرسة ومنظمات الاستخدام. مما يلي مرحلة زراعة مجموعة من الأشجار، هناك مرحلة الإنتاج الخاصة بالكفايات المطلوبة، وهي المرحلة الأطول، فبعض الاختصاصيين من الأطباء لا يكملون تدريباتهم حتى سن الثلاثين، فيكون إعدادهم، إذن أطول وسطياً من مدّعملهم، وهنا يوجه الاهتمام إلى متغيرين أساسيين في تطور المهارات: تأثير الأسرة في مطامح وتطلعات أبنائها، وقدرة المدرسة ومنظمات الاستخدام على صقل وتطوير هذه التطلعات[89].

ثانياً – رأس المال: كان نشاط الإنسان الإنتاجي في البداية موجهاً ومحدداً لتلبية حاجاته الاستهلاكية. ونتيجة لتقسيم العمل والتخصص وتطور القوى المنتجة، تطورت قدرات الإنسان الإنتاجية وظهرت ضرورة التبادل مع ظهور فائض الإنتاج. لكن الطابع الأساسي للإنتاج بقي طابعاً استهلاكياً. وظل تراكم الثروة عينياً وفي المكان في المجتمعات ما قبل الرأسمالية. ومع تطور الإنتاج، أخذ قسم من الإنتاج الفائض يتحول إلى وسائل إنتاج "أدوات ووسائل العمل، موضوعات العمل" تتركز ملكيتها بأيدي طبقة محدودة العدد، في الرأسمالية، مما يؤدي إلى حدوث الاستغلال الطبقي وممارسته من قبل هذه الطبقة. وهناك من يقول إن وسائل الإنتاج هذه هي "رأس المال". كيف تكون هذه الأشياء هي رأس المال؟ (فرأس المال في جوهر الأمر ليس "الأشياء" التي يتجسد بها، إذ إن الأشياء أو المنتجات، وجدت في جميع العصور، وإنما تلك العلاقة الاجتماعية المميزة التي تتشكل بين طبقتين متميزتين بخصوص هذه "الأشياء". ومن هنا جاء اسم "الرأسمالية" ليعبر عن مرحلة محددة من التاريخ، أو عن نمط محدد من أساليب الإنتاج الاجتماعية، وليس عن خصائص ثابتة في الطبع الإنساني كما يروج المفكرون البرجوازيون).[90]

---

89 – أنظر: إيلي غنزبرغ، الاقتصاد البشري،ترجمة عبد الكريم ناصيف، وزارة الثقافة، دمشق 1980،ص16.

90 – د. عارف دليلة، بحث في الاقتصاد السياسي، دار الطليعة، بيروت 1987 ط2– ص24.

1- أموال الإنتاج = رأس المـــال: لقد حاول الفكر الاقتصادي البرجوازي في البداية تفسير وتوضيح رأس المال على النحو الآتي: الحجر الأول الذي يقذف بـــه الإنسان البدائي المتوحش الحيوان الذي يرغب في اصطياده، والعصا الأولى التـــي استخدمها هذا الإنسان لجمع الثمار التي لا يستطيع الوصول إليهـــا، وكـــل شـــيء صنعه الإنسان وطوعه واستخدمه للحصول على شيء آخـــر، أي عنـــدما يقـــوم الإنسان بإنتاج أموال تجعل عمله أكثر إنتاجية وأقل مشقة، فإن "أموال الإنتاج" هذه "العصا والحجر" تكوّن رأس المال. وتطور الإنتاج مع تطور أموال الإنتاج وكـــان لتطور الثانية أهمية كبيرة في زيادة إنتاجية العمل. ومع تزايـــد صـــلاحية أمـــوال الإنتاج لأداء الغرض المطلوب منها في عملية الإنتاج، زادت أهمية أموال الإنتاج، وخاصة منذ أن تم استخدام الآلات في الإنتـــاج. وقـــد بـــدأ الفكـــر البرجـــوازي الاقتصادي بدراسة أموال الإنتاج على أنها "رأس المال" منذ أواخر القرن الثـــامن عشر.

إن أموال الإنتاج الحجر، العصا، والآلة، ما هي إلا أدوات عمل لا يمكـــن أن تؤدي إلى استغلال الإنسان إلا من خلال ملكية أدوات العمل هذه ملكيـــة خاصـــة للرأسمالي، وانقسام المجتمع إلى طبقتين، مالكي وســـائل الإنتـــاج "الرأســـماليين" والطبقة العاملة المحرومة من ملكية وسائل الإنتاج، ولا تملك سوى قدرتها علـــى العمل. تتحول أدوات العمل إلى أدوات استغلال من خلال العلاقـــة القائمـــة بـــين الطبقتين الأساسيتين في المجتمع الرأسمالي. هذه العلاقة القائمة على الاستغلال.

والرأسمال ليس شيئاً من الأشياء، بل هو علاقة اجتماعية بين طبقـــة مـــالكي وسائل الإنتاج "الرأسماليين" وتلك الطبقة المحرومة من وسائل الإنتـــاج "العمـــال المأجورين" والمضطرة إلى تأجير قدرتها على العمل والتعـــرض للاســـتغلال. إن الأشياء –المباني، الآلات، الخامات، المنتجات الجاهزة – ليست بحـــد ذاتهـــا رأسَ مالٍ، ولا تصبح هذه الأشياء رأسمالاً إلى لدى خلقها علاقات اجتماعية محددة، أي عندما يوجد في المجتمع طبقتان متضادتان: طبقة مالكي وسائل الإنتـــاج، وطبقـــة

العمال الأجراء. وهذه العلاقات الاجتماعية ليست أبدية على الإطلاق. بل تنشأ في مرحلة معينة من تطور المجتمع، وفي مرحلة أخرى من التطور التاريخي للمجتمع يتم الفضاء عليها وتختفي.[91]

وكان نهب البلدان الأجنبية وتحويل ثرواتها إلى الدول الاستعمارية واحداً من أهم مصادر التراكم الأولي لرأسمال في أوروبا، وخاصة في إنكلترا وفرنسا. وساعدت العلاقة القائمة بين الدول المختلفة وسلطة الدولة الاستعمارية على تكوين ثروات ضخمة في أيدي عدد قليل من الأغنياء في الدول المستعمرة ليتم نقلها إلى الدول الاستعمارية. وبذلك نلاحظ أن رأس المال هو علاقة استغلال ليس ضمن البلد الواحد فحسب بل هو علاقة استغلال بين دولة وأخرى وخاصة في النظام الاستعماري بنوعيه القديم والجديد.

2 - رأس المال النقدي: يظهر رأس المال قبل كل شيء في شكل نقود. لكن النقود في حد ذاتها ليست رأسَ مالٍ. فالنقود المخبأة تحت البلاطة أو في سرداب المنزل ليست رأسَ مالٍ وإنما هي ثروة نقدية. كما أن النقود التي يحملها الفرد في محفظته هي مجرد وسيلة لدفع قيمة الحاجات الحياتية العاجلة التي يقوم بشرائها. حتى النقود المتوفرة بين يدي منتج السلع البسيط كسيولة لا تعد رأسمالاً، وإنما يتم استخدامها كوسيط في تداول السلع، عندما يقوم بمبادلة منتجات عمله بمنتجات عمل منتج آخر. [92]

يهدف نشاط المنتج الصغير في مرحلة الإنتاج البضاعي البسيط إلى إنتاج بضائع ذات قيمة تبادلية واحدة وذات قيمة استعماليه مختلفة في الوقت نفسه. وتتم عملية التبادل وفقاً للصيغة الآتية:

---

91 - ليونتيف، موجز الاقتصاد السياسي، دار التقدم، موسكو 1975، ص65.

92 - الاقتصاد السياسي للرأسمالية، مجموعة مؤلفين، دار التقدم، موسكو 1976، ص86.

سلعة – نقود – سلعة جديدة
س – ن – سَ

وتقوم النقود بوظيفة الوسيط الذي يسهل تنفيذ عملية التبادل، وسيط في عملية مبادلة قيمة استعماليه محددة لقاء قيمة استعماليه أخرى. أما بالنسبة للرأسمالي فإن النقود ليست وسيلة للتداول فحسب، بل هي وسيلة للحساب، وتحقيق الربح وتكوين الثروة. الرأسمالي يجمع النقود، ويشتري بها بضائع ليقوم يبيعها من جديد للحصول على النقود مرة ثانية. أي إن الرأسمالي يشتري البضائع ليبيعها فيما بعد ويحقق الربح. وكل رأسمالي يخصص مبلغاً محدداً من النقود للقيام بعملية الإنتاج أو التبادل، إنما يهدف من وراء ذلك للحصول على مبلغ من النقود أكبر من المبلغ الذي خصصه في بداية النشاط الذي يقوم به. ويمكننا توضيح هذه الدورة "دورة رأس المال" وفقاً للمعادلة الآتية:

نقود – بضائع – نقود
ن – ب – نَ حيث نَ > ن

وتساعد النقود الرأسمالي من خلال عملية الدوران هذه على تحقيق الربح، الذي يتحول فيما بعد إلى "رأس المال". وبذلك يكون رأس المال عبارة عن القيمة التي تدر الربح، الذي يتمثل في الفرق بين كمية النقود التي حصل عليها الرأسمالي وكمية النقود التي خصصها للقيام بعملية الإنتاج أو عملية التبادل (التكاليف)، وفقاً للمعادلة الآتية:

الربح = الإيراد – التكاليف

الربح = كمية النقود التي حصل عليها الرأسمالي في نهاية العملية (الإيراد) – كمية النقود التي خصصها لهذه العملية (التكاليف)

ويظهر رأس المال في عملية الإنتاج وعملية التبادل بأشكال مختلفة. والرأسمالي يبدأ نشاطه الاقتصادي من خلال رأس المال النقدي. في الاقتصاد البضاعي يكون النقد هو العامل الأساسي في تكوين أية ثروة، وتجميع النقود هو المدخل الرئيس للقيام بأي نشاط اقتصادي. لذلك تعد النقود أول شكل ظهر به رأس المال.

بعد تجميع النقود يقوم الرأسمالي بتخصيصها لشراء وسائل الإنتاج وقوة العمل وبهذا الشكل تبدأ عملية الإنتاج. بعد انتهاء عملية الإنتاج يأخذ رأس المال شكل بضائع، ويتحول رأس المال النقدي إلى كمية من السلع والبضائع. وبعد أن يتم بيع هذه البضائع وتسويقها في السوق تتحول من جديد إلى شكل نقدي. بعد ذلك يخصص لشراء وسائل الإنتاج وقوة العمل جديدة، ليبدأ دورة إنتاج جديدة بهدف تحقيق الربح أيضاً. وحيث إن مزيداً من رأس المال يحقق للرأسمالي مزيداً من الربح، يحاول باستمرار زيادة كمية النقود في دورة الإنتاج وعملية التبادل، لذلك يبقى رأس المال في حركة دائمة. [93] وكلما زادت عدد دورات رأس المال زادت الأرباح.

أما بالنسبة للنقود التي يتم سحبها من دورة الإنتاج والتبادل الرأسمالي، وتخصص لشراء المواد الاستهلاكية أو يتم اكتنازها وتجميدها كاحتياطي، فإننا لا نعدها رأسَ مالٍ لأنها لا تعطي ربحاً. وعلى الرغم من أن كل رأسمال يكون في البداية عبارة عن مبلغ محدد من النقود هذا لا يعني أن النقود تكون رأسمالاً بطبيعتها. ولذلك لم تكنْ النقود دائماً رأس مال، وليست هي دائماً رأس مال.

---

93 – أنظر: Ekonomia Polityczna, Pod redakcia Noukowa S. Szeflerai S. Marciniaka, P.W.N. , Warszawa 1974. Str. 159 162.

وتتحول النقود إلى راس مأل ضمن أوضاع اقتصادية اجتماعية محددة، وذلك عندما تدخل بشكل متميز في عملية الإنتاج والتبادل الرأسمالي.

3 – جوهر الربح ومصدره: يعد طموح الشركات الرأسمالية في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، المحرك الأساسي لنمو الإنتاج والتبادل وتطورهما في الاقتصاد الرأسمالي. وهذا يعني أننا إذا لم نتمكن من توضيح جوهر الربح ومصدره فإننا لا نستطيع فهم جوهر أسلوب الإنتاج الرأسمالي بشكل كامل.

ويمكننا توضيح ذلك بشكل مبسط وفقاً لما يلي: يتحقق الربح عندما يقوم الرأسمالي ببيع بسعر أعلى من سعر الشراء. ولكن هذا التوضيح غير كاف. ذلك لأن تبادل البضائع لا يخلق أية قيمة جديدة. بل إن القيمة المضافة في مجمل الاقتصاد لا تنجم عن التبادل غير المتعادل. وحين يتم البيع بأعلى من القيمة يعني هذا أن الربح يتحقق للبائع مقابل الخسارة التي لحقت بالمشتري، أي أن أرباح البائعين سوف تعادل خسارة المشترين، والقيمة بقيت على حالها دون أية زيادة.

مما تقدم نجد أن الربح لا يتحقق في مجال تداول البضائع، بل يتحقق فقط في مجال الإنتاج، ولا يمكن أن تكون وسائل الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج مصدراً للربح، لأن وسائل الإنتاج هذه لا تستطيع أن تنتقل إلى المنتج النهائي بقيمة جديدة أكبر من قيمتها حال استخدامها في عملية الإنتاج. وبذلك تكون قوة العمل التي يستخدمها العمال في عملية الإنتاج هي المصدر الوحيد للربح، لأن قوة العمل يمكن أن تظهر في المنتج النهائي بقيمة أكبر من القيمة التي باعها العامل للرأسمالي أثناء عملية الإنتاج. بعبارة أخرى يحصل العامل على جزء من قيمة قوة العمل التي باعها للرأسمالي، على شكل أجر، والجزء الباقي يذهب إلى جيب الرأسمالي، على شكل قيمة زائدة، وهذا يحصل بسبب أن الرأسمالي يملك وسائل الإنتاج أما العامل فهو لا يملك سوى قدرته على العمل، وهو مكره على تأجيرها للرأسمالي مالك وسائل الإنتاج في سبيل تأمين وسائل العيش له ولأسرته. وبذلك تكون قوة العمل في النظام الرأسمالي هي البضاعة الوحيدة التي تتميز بمواصفات

خاصة تجعلها قادرة على خلق قيمة جديدة يتم توزيعها بين اجر العامل الذي يحصل عليه وربح الرأسمالي. [94]

4 – رأس المال الثابت ورأس المال المتغير: رأس المال هو عبارة عن كل قيمة، تحقق لمالكها قيمة زائدة. وهذا يعني أن رأس المال يمكن أن يظهر بأحد الأشكال الآتية:

- وسائل إنتاج.
- منتجات وسلع "بضائع".
- نقود لدفع أجور العمال أثناء عملية الإنتاج.

إن لتقسيم رأس المال إلى الأجزاء الثلاثة المذكورة أعلاه، معنى خاصاً وهاماً جداً. ذلك لأن الجزء الثالث من رأس المال يختلف عن الجزأين الأول والثاني من حيث امتلاكه مواصفات خاصة تجعله الجزء الوحيد الذي يمكن أن تتغير قيمته أثناء عملية الإنتاج. وهو الذي يحقق للرأسمالي القيمة الزائدة. لذلك نطلق على هذا الجزء من رأس المال اسم "**رأس المال المتغير**"، أما ما يخصصه الرأسمالي من رأسمال لشراء وسائل الإنتاج فإنه يدعى "**رأس المال الثابت**"، وتجدر الإشارة إلى أن قيمة رأس المال الثابت لا تتغير أثناء عملية الإنتاج. الذي يتغير شكله فقط. وهذا يعني أنه يمكن تقسيم رأس المال إلى قسمين أساسيين:

- رأس المال الثابت، المتجسد في وسائل الإنتاج.
- رأس المال المتغير، المخصص لشراء قوة العمل. وهذا يعني أن استغلال العمال المأجورين هو المصدر الوحيد الذي يخلق القيمة الزائدة. وبقدر ما يحقق العامل للرأسمالي من القيمة الزائدة ينمو رأس المال بشكل متسارع ويحقق الثروة

---

94 – أنظر: J. Nowicki Zarys Ekonomi Politycznej Kapitalizmu, P.W.E. , Warszawa 1971. Str. 67.

للرأسمالي. ويتم تحديد درجة الاستغلال الرأسمالي للعمال من خلال مؤشرين: كتلة القيمة الزائدة "**القيمة الزائدة المطلقة**" ومعدلها، أي مقدارها النسبي بالمقارنة مع مقدار رأس المال المتغير "**القيمة الزائدة النسبية**".

ومع تطور القوى المنتجة وتطور أساليب العمل في الرأسمالية تنمو القيمة الزائدة، ويتعاظم معدلها، وهذا يعني نمو القيمة الزائدة المطلقة وتعاظم القيمة الزائدة النسبية. (ففي أوائل القرن العشرين بلغ معدل القيمة الزائدة في الصناعة الأمريكية أكثر من 100 بالمائة بقليل، وفي أوائل الثمانينات بلغ في المؤسسات الصناعية الكبيرة لكثير من الفروع 300 بالمائة وأكثر. ففي نيويورك، مثلاً، أنتج العمال الصناعيون بعملهم قيمة تربو على مقدار أجورهم بنسبة 4.25 دولارات لكل دولار من الأجور). [95] أي إن القيمة الزائدة النسبية وصلت إلى معدل 425 بالمائة.

وبقدر ما يزداد معدل القيمة الزائدة، وعدد العمال العاملين في المؤسسات الرأسمالية، تزداد كتلة القيمة الزائدة التي يستولي عليها الرأسمالي. ونجد أحياناً تقسيماً آخر لرأس المال يختلف إلى حد ما عن التقسيم السابق. حيث يتم تقسيم رأس المال هنا إلى قسمين:

الأول – رأس المال الدائم. الثاني – رأس المال المتداول.

ويضم **رأس المال الدائم** – أموال الإنتاج التي لا ينالها في كل مرة تستعمل فيها، إلا تغيير مادي يسير لا يحول دون تكرار استعمالها في عملية الإنتاج مرة ثانية، أي لا تفقد صلاحيتها للاستعمال إلا بعد مدة طويلة، ويمكن استخدامها في عملية الإنتاج مئات المرات. وهي أدوات العمل (آلات الغزل، آلات النسيج).

95 – الكسندر بوزويف، ما هي الرأسمالية، دار التقدم، موسكو 1987، ص56.

أما **رأس المال المتداول** – فهو يشمل الأموال التي يؤدي استخدامها في عملية الإنتاج إلى تغيير في خواصها ومواصفاتها بحيث لا يمكن استخدامها مرة ثانية في عملية الإنتاج (المواد الأولية، قوة العمل) ويكون أساس التفريق بين نوعي رأس المال "الدائم والمتداول" أساساً زمنياً حيث إن أي جزء من رأس المال لا بد أن يصبح يوماً ما غير صالح للاستعمال المخصص له. ولكن بعض رأس المال يتم استخدامها لمرة واحدة في عملية الإنتاج أما بعضه الآخر فيتم استخدامه في عملية الإنتاج عشرات بل مئات المرات. [96]

ويظهر مما تقدم التناقض الواضح بين مصالح الطبقة العاملة، من جهة والطبقة الرأسمالية، من جهة ثانية. وخير ما يعبر عن هذا التناقض، رغبة الطبقة العاملة وطموحها في زيادة أجورها لتصبح الجزء الأكبر في القيمة المنتجة. في حين يسعى الرأسماليون لتكون القيمة الزائدة هي الأكبر نسبياً. ولكن الجهة الوحيدة صاحبة القرار والتأثير في هذا التوزيع " توزيع القيمة الجدية إلى أجر وقيمة زائدة" هم الرأسماليون مالكو وسائل الإنتاج، ولكن لا يملكون مطلق الحرية في قرار التوزيع، لأن حصة العمال يجب أن لا تقل عن قيمة قوة العمل. ويؤدي استمرار هذا الوضع مدة طويلة إلى تناقص الإنتاج ومن ثم تناقص القيمة الزائدة. [97]

ثالثاً – الطبيعة والموارد الطبيعية: إن كل ما نلمس أو نستعمل في حياتنا اليومية يتكون أو يصنع من الموارد الطبيعية، وحتى أكثر المواد المصنوعة غرابة يتم صنعها من موارد طبيعية. ويستخدم في صناعة المواد والسلع المختلفة وإنتاجها جميع العناصر الكيماوية الموجودة تلقائياً في الطبيعة. وقد تستخدم المركبات المعدنية والصخرية والعضوية كما هي أحياناً، ولكن يتم استخدامها على الأغلب مع تعديل بسيط على الشكل الأصلي الذي توجد عليه في الطبيعة، كما في حال

---

96 – انظر: عارف الخطيب، علم الاقتصاد، مطبعة الحكومة بدمشق 1925، ص 164.

97 – انظر: المصدر السابق، ص70. J. Nowicki, Zarys

استخدام الصخور كمواد للردم والبناء. وتجدر الإشارة إلى أن الكميات المستخدمة من الصخور والمعادن في الأغراض الدنيوية صغيرة جداً بالمقارنة مع الكميات المتوفرة في الطبيعة. لذلك نستطيع القول إن معظم الموارد الطبيعية غير نادرة أو شحيحة ويبدو أن الإنسان يستخدم الموارد بنسب تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك النسب التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية. [98] فالموارد الطبيعية هي الأشياء التي تقدمها لنا الطبيعة وتكون مفيدة أو نافعة أو من المحتمل الاستفادة منها. فالطبيعة كعنصر من عناصر الإنتاج هي الأرض وما تحوي في باطنها من معادن وصخور، وما على سطحها من بحار وأنهار ومياه ونباتات طبيعية، بما في ذلك الغلاف الجوي وما يقع عليها من مطر أو أشعة أو ضوء للشمس والقمر.. إلخ.

والأشياء التي تقدمها لنا الطبيعة نوعان: [99]

1 – الأشياء التي تكون صالحة للاستهلاك مباشرة دون أي تحويل أو تعديل أو أعداد، كالهواء للتنفس، والثمار التي نحصل عليها من الأشجار والنباتات الطبيعية للغذاء، وهي قليلة نسبياً.

2 – الأشياء التي تقدمها لنا الطبيعة ولكنها غير صالحة للاستهلاك مباشرة، إنما لا بد من أن يعمل الإنسان على تعديلها أو تحويلها أو إعدادها لتصبح صالحة للاستهلاك وإشباع حاجات الإنسان. وهذه الأشياء هي التي يهتم بدراستها الاقتصاديون، المواد الأولية، والسلع الاستهلاكية والسلع التي تستخدم كأموال إنتاج تنتج أصولاً للاستهلاك.

---

98 – انظر: الموارد والتنمية، تحرير بيتر دورنر ومحمود الشافعي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت 1984، ص51.

99 – د. أحمد مراد، دروس في الاقتصاد السياسي، أملية لطلاب السنة الأولى في كليتي التجارة والحقوق، جامعة دمشق 1973–1974، ص75.

(تمتلك الموارد الطبيعية وتستغل وتحول بدرجات متفاوتة كل ذلك يقوم بـه أفراد أو مجموعات من الأفراد، شركات وحكومات، ولكن المصلحة العامة متأصلة في جميع الحالات التي تستثمر فيها هذه الموارد وتنشأ السـمة العامـة المميـزة المرتبطة بالموارد الطبيعية عن اختلافات في التقويم وعن التباعد والاختلاف فـي أغلب الأحيان بين المصالح العامة والمصالح الخاصة، وعـن تكـاليف اسـتخدام الموارد وطرق استغلالها. وعلاوة على ما تقدم قد تتعارض مصالح واحتياجـات الأجيال القادمة (كما يراها الجيل الحاضر) مع إمكانات نضوب المـورد المخـزن وتدفقه غير قابل للانعكاس). [100]

وتعد الأرض من أهم الموارد الطبيعة لاستغلالها في الزراعـة واسـتخدامها كمراع لتربية الماشية، وإقامة المباني للسكن، والصناعة والتجارة، كما تشق الطرق والشوارع، والخطوط الحديدية كما تنشأ عليها الموانئ الجوية والبحرية وغيرها. لذلك لا يمكن أن تتصور قيام مشروع دون استغلال جزء من الأرض.

وتبقى الطبيعة عنصراً سلبياً من عناصر الإنتاج، لأن دورها يتحدد من خلال كونها مجال نشاط الإنسان الاقتصادي وموضوعه. أما العنصـر الإيجـابي مـن عناصر الإنتاج فهو العمل وحده. (فإذا كان الإنسان لا يخلق شيئاً من العدم، فـإن الأشياء التي تقدمها لنا الطبيعة لا تنتج أموال الاستهلاك من تلقاء نفسها بل لا بـد من تدخل الإنسان) ليجعل الموارد الطبيعية صالحة للاستهلاك وإشـباع الحاجـات البشرية.

ويتفاوت توزيع الموارد الطبيعية بين مختلف دول العالم. فخصـوبة الأرض ليست متساوية وتختلف من دولة لأخرى، بل من منطقة لأخرى في الدولة الواحدة. والثروة المعدنية التي يحتوي عليها باطن الأرض تكون كبيرة في بعـض البلـدان وتقل في بعضها الآخر. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالثروة المائية وسواحل البحـار

---

100 – الموارد والتنمية، المصدر السابق، ص37.

والمحيطات، وطول الأنهار. ويستخدم مؤشر حجم ونصيب كل دولة من الموارد الطبيعية، النفط مثلاً أو الفحم، كمقياس لثرواتها، فالدولة التي تملك ثروات طبيعية كثيرة واحتياطياً كبيراً منها تعد دولة غنية. والتي تقل فيها هذه الموارد الطبيعية تعد دولاً فقيرة.

(تاريخ الإنسانية الاقتصادي إنما هو تاريخ صراع الإنسان من أجل السيطرة على الطبيعة واستغلال أكبر عدد من مواردها أفضل استغلال وقد حقق الإنسان في هذا المضمار النصر تلو النصر. وأمل الإنسانية في حياة أفضل مرتبط أوثق الارتباط بثقة الإنسان في العلم والتقدم التقني والصناعي تلك الثقة التي تيسر له الحصول على فوائد أعظم من استغلال عناصر الطبيعة، لقد جعل الإنسان من البحر والجو مطية له، وقلب الصحارى جنات زرع، وأزال الجبال وحول مجاري الأنهار، وولد الكهرباء، واكتشف الطاقة الذرية، وهو يبحث الآن عن الوسائل التي تمكنه من استغلال طاقة الشمس استغلالاً صناعياً). [101]

رابعاً – **المنظم:** إن عملية الإنتاج تتلخص في تحويل المواد الموجودة في الطبيعة بأشكال مختلفة إلى سلع وخيرات مادية ليتم بوساطتها تلبية الحاجات الإنسانية. وتتم هذه العملية بفضل استعمال وسائل الإنتاج التي سبق دراستها. ولكن استعمال وسائل الإنتاج لا يتم بشكل عفوي بل يخضع لعملية تنسيق أي تداخل العوامل واختلاطها في نسب معينة قصد الوصول إلى أكبر فعالية ممكنة ورفع الإنتاجية وزيادة المردود. فالمنظم عندما يقرر استعمال قدر معين من رأس المال وقدر معين من العمل وقدر معين من الموارد الطبيعية يحاول التنسيق بين هذه العوامل وتحديد العلاقة والتناسبات فيما بينها. وهو يتخذ قراراته بما ينسجم مع الخصائص التي تتميز بها العوامل المذكورة. [102]

---

[101] – د. أحمد مراد، المصدر السابق، ص82.

[102] – أنظر: فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981، ص429.

إن دور المنظم في المشروع الرأسمالي يتحدد في التنسيق بين عوامل الإنتاج الثلاثة واختيار طريقة الإنتاج أي تحديد الوسائل المتاحة للوصول إلى الإنتاج الذي يرغب في تحقيقه، في أفضل الأوضاع المادية المتاحة. ثم اختيار كمية الإنتاج الذي يرغب في أن يتوصل إليه وهذا مرتبط بعدد من العوامل أهمها: تكاليف الإنتاج، والطلب على السلعة. ويهدف الرأسمالي من إقامة أي مشروع أو نشاط اقتصادي، إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح من خلال تنسيق عوامل الإنتاج.

تعد إدارة النشاط الاقتصادي وتنظيمه في الرأسمالية العنصر الرابع من عناصر الإنتاج، وهو عبارة عن الجهاز الذي يقوم بجمع وضبط وتنسيق عناصر الإنتاج الثلاثة التي سبق الحديث عنها. إن أي نشاط اقتصادي لا يرتكز على توفر عناصر المشروع (العمل، الطبيعة، رأس المال) فقط، بل لا بد من تأمين حسن سير العمل وانتظامه، بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الإنتاجية والمردود، بأقل ما يمكن من الكلفة والجهود. وهذه هي مهمة الإدارة والتنظيم.

إن الإدارة الحسنة وتنظيم المشروع تنظيماً جيداً، يؤديان إلى رفع مستوى إنتاجية العمل من حيث الإنتاج والتسويق، إلى جانب قيام الجهاز الإداري بالبحث والدراسة لرفع مستوى الأداء. (وتعد الإدارة بمجملها، جهازاً قائماً بذاته، ومتمتعاً باستقلال خاص، من الناحية الشكلية الظاهرية، ضمن أجهزة العمل المتلازمة. وتقوم الإدارة في المؤسسات مقام الدماغ في جسم الإنسان. فتوجه جميع وظائف الأجهزة الأخرى، وتسهر على زيادة إنتاج الثروة وتوزيعها، بالطرق الفضلى، ضمن حدود إمكاناتها والمعطيات التي لديها). [103]

---

[103] – د. حافظ يقظان بو حمدان، مبادئ علم الاقتصاد السياسي "الاجتماعي"، منشورات دار يقظان للدراسات العلمية، بيروت، ص218.

وتتضمن عملية تنظيم المشروع الرأسمالي، دراسة السوق والكشف عن وجود حاجة أو عدد من الحاجات لم يتم إشباعها بعد. حينذاك يقوم المنظم بوضع خطة لجمع وتنسيق عوامل الإنتاج في سبيل إنتاج السلع التي تلبي هذه الحاجات، وذلك عن طريق تحديد موقع المشروع والنسب الضرورية واللازمة بين مختلف عناصر الإنتاج. ويتم في المرحلة الثالثة تنفيذ الخطة بإقامة المشروع وإدارته فنياً واقتصادياً. ويتولى الجانب الفني، طريق الإنتاج، الآلات اللازمة، مستوى التكنولوجيا.. إلخ، المهندسون والفنيون المختصون لقاء أجر يدفعه لهم المنظم. أما الجانب الاقتصادي وتقرير إنشاء المشروع والقيام بعملية الإنتاج فهذا هو عمل المنظم. [104]

الأشكال القانونية للمشروع الاقتصادي:

يُعد المشروع الفردي الشكل الأول من الأشكال القانونية للمشروع. (يمتاز المشروع الفردي بأنه يحقق لصاحبه حرية التصرف إن شاء استمر في الإنتاج وإن أراد توقف، أو عدّل نوع الإنتاج أو غير الإنتاج أو غير شكل المنتجات كما أن انفراد صاحب المشروع باتخاذ القرارات الاقتصادية والفنية المتعلقة بالإنتاج تسمح له على هواه تحديد كمية الناتج، وتقدير الثمن الذي يعرض به الناتج في السوق واتباع طريقة معينة في الإنتاج كشراء الآلات. كل ذلك يضمن له سرعة اتخاذ القرارات وسرية مضمونها، ما دام لا أحد يلزمه بمشورة غيره أو أخذ رأي إنسان آخر). [1]

يكون رأس المال الفردي عادة صغيراً، والإنتاج الحديث يتطلب رؤوس أموال ضخمة لا يستطيع أن يملكها فرد واحد. كما نجد بعض المشاريع التي يتطلب إنشاؤها وقتاً طويلاً بحيث لا يبدأ نشاطها الإنتاجي المربح إلا بعد سنوات عديدة.

---

104 – د. أحمد مراد، المصدر السابق، ص143.

لذلك أخذ الرأسمالي الفرد يسعى لمشاركة غيره من الرأسماليين للقيام بالمشاريع بصورة مشتركة **وظهر الشكل الثاني من الأشكال القانونية للمشروع وهو الشركات.** والشركات نوعان– شركات الأشخاص وشركات الأموال.

– **شركات الأشخاص:** وهي التي تنشأ بين عدد من الأفراد يعرفون بعضهم بعضاً ويتبادلون الثقة ويتعاونون على إنشاء المشروع واقتسام ما يحقق من أرباح أو ما ينتهي به من خسارة. (منها شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة).

– **شركات الأموال "الشركات المساهمة":** وتضم هذه الشركات عدداً كبيراً من الأفراد وتتصرف برأس مال كبير جداً، وتصبح حصص الشركاء مجرد أسهم قابلة للتداول، ويختفي العنصر الشخصي للشريك، وتتكون الشركة من رؤوس أموال "أسهم" بغض النظر عن الأشخاص المالكين لها.

وبذلك نلاحظ أن الشكل القانوني للمشروع قد تطور من المشروع الفردي إلى شركات الأشخاص ثم إلى شركات الأموال، التي استطاعت أن تتغلب على سائر الصعوبات التي كان يواجهها المشروع الفردي.

– **أنواع المشروعات الاقتصادية:** [105] هناك ثلاثة أنواع اقتصادية للمشروعات حسب فروع الإنتاج الرئيسة:

المشروع الصناعي – وهو المشروع الذي يقوم باستخراج المعادن والعناصر الطبيعية الموجودة في الطبيعة وتحويلها من مواد خام عديمة الفائدة إلى سلع صالحة لإشباع حاجات السكان. ونميز عادة ثلاث أقسام للمشروع الصناعي:

---

105 – أنظر، د. إسماعيل صبري عبد الله، دروس في الاقتصاد السياسي محاضرات ملقاة على طلاب كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية ص155 وما بعد.

صناعات استخراجية، صناعات ثقيلة، والصناعات التحويلية.

المشروع التجاري – وهو المشروع الذي يمارس النشاط الاقتصادي الذي يهتم بشراء السلع وتجهيزها ليتم بيعها بسعر أعلى وتحقيق الربح وبذلك نلاحظ أن التاجر هو الوسيط بين المنتج والمستهلك.

المشروع الزراعي – وهو المشروع الذي يقوم على استنبات النباتات وتربية الحيوانات بقصد الإكثار من الثمار والمحاصيل الزراعية بهدف تلبية الحاجات الاستهلاكية وحاجات الصناعة.

إضافة إلى المشروعات المذكورة أعلاه نجد أنواعاً اقتصادية أخرى للمشروعات. كالتي تقوم بنقل السلع والأشخاص من مكان لآخر وهي **مشروعات النقل**. والمشروعات التي تتخصص بتخزين السلع وحفظها في أوضاع مناسبة منعاً لفسادها وتلفها **وهي مشروعات التخزين**. وتلعب **المشروعات المالية** التي ينحصر عملها في تداول رؤوس الأموال النقدية **كالبنوك:** وهو المشروع الذي يقوم بالافتراض والتسليف وتحقيق الربح من خلال أسعار الفائدة العالية عند التسليف والمنخفضة عند الاقتراض. **وشركات الادخار** التي تقوم بجمع رؤوس الأموال من صغار المدخرين، وتقوم بتوظيفها في مجالات أخرى بهدف الحصول على غلة مناسبة تحتفظ بجز منها وتوزيع الباقي على صغار المدخرين. **ومشروعات التأمين**، تؤدي كلها دوراً حيوياً.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الخامس

الإنتاج البضاعي ومراحل تطور الإنتاج الرأسمالي

في أحوال الإنتاج البضاعي تصبح منتجات العمل التي يتم إنتاجها بضائع. ولكن ليس بالضروري أن يصبح كل منتج عمل بضاعة. فناتج العمل يمكن أن يكون بضاعة في بعض الحالات، وقد لا يكون كذلك في حالات أخرى. يقول **دافيد ريكاردو:** (إن النتاجات تشترى دوماً بالنتاجات، أو بالخدمات. النقود هي مجرد الواسطة التي يتحقق التبادل من خلالها. وقد ينتج الكثير جداً من سلعة معينة والتي قد يتوفر منها فيض في السوق بحيث لا يمكن تسديد رأس المال المصروف عليها. إلا أن ذلك لا يمكن أن يصبح حال السلع جميعاً...).[106]

وبذلك نلاحظ أن الفرد لا ينتج بدون غرض الاستهلاك أو البيع، وهو لا يبيع أبداً بدون نية شراء سلعة أخرى.. عن طريق إنتاجه، إذن، فالإنسان يصبح بالضرورة إما مستهلكاً لسلعة ما وإما مشترياً ومستهلكاً لسلعة أنتجها شخص آخر.

وهذا ما أكده أيضاً **جون ستيوارت ميل** حين قال: (إن السلع، وببساطة، هي التي تكوّن إمكانات التسديد للسلع. وتتكون إمكانات كل شخص لتسديد نتاجات الأشخاص الآخرين من الإمكانات التي يملكها هو نفسه. ولا مناص، فكل الباعة، بما تحمله الكلمة من معنى، هم مشترون. إن أمكن لنا مضاعفة القوى المنتجة للقطر فجأة، فسنضاعف عرض السلع في كل سوق من الأسواق. إلا أنه ينبغي لنا، وبالضربة نفسها، مضاعفة القوى الشرائية. وسيجلب كل شخص طلباً مضاعفاً

---

[106] – D. Ricardo, Principles, P.P. 290 -2. نقلاً عن جوان روبنسون وجون إيتويل، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، دار الطليعة – بيروت 1980، ص50.

بالإضافة إلى العرض وسيستطيع كل فرد مضاعفة شرائه مرتين لأن الجميع سيعرضون ضعف الكمية للتبادل). [107]

وقد لخص (**الفريد مارشال** Alfred Marshall) هذه الفكرة بقوله: (إنه لحقيقة اقتصادية بدهية بأن الرجل يشتري عملاً وسلعاً مقابل ذلك الجزء من دخله الذي يدخره وبالمقدار نفسه الذي يقوم به والمفترض أن يقوم بصرفه... ويقال إنه يدخر عندما يتم تخصيص العمل والسلع التي يشتريها لإنتاج الثروة التي يتوقع من خلالها الحصول على وسائل الاستمتاع في المستقبل). [108]

المبحث الأول- الإنتاج البضاعي:

الإنتاج البضاعي هو إنتاج الخيرات المادية والسلع التي لا تخصص لاستهلاك المنتج، بل يتم تخصيصها لأجل التبادل عن طريق البيع والشراء في السوق. كان **الاقتصاد الطبيعي** هو الشكل السائد في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التي يتكون فيها المجتمع من وحدات اقتصادية متجانسة، كل منها تنتج جميع السلع والخيرات الأساسية التي تحتاج إليها وتستهلكها بنفسها. ثم تحول الاقتصاد إلى **اقتصاد تبادلي**، عندما ظهر فائض الإنتاج. وأصبح الإنتاج إنتاجاً بضاعياً عندما توفر فيه الشرطان الأساسيان الآتيان: [109]

1- عندما بلغ التقسيم الاجتماعي للعمل درجة كافية من التطور أخذ فيها الأفراد أو الجماعات يتخصصون بإنتاج سلع وخيرات مادية معينة، (بعضهم يعمل في الزراعة وفريق آخر يعمل في مجال تربية الحيوان. وفريق ثالث تخصص في الإنتاج الحرفي وهكذا).

---

[107] - J.S. Mill, Principles of Political Economy , A shley edition , P.P. 557 -8.
نقلاً عن جون روبنسون وجوان إيتويل، المصدر السابق ص51.

[108] - المصدر السابق.

[109] - انظر، الكسندر بوزريف، ما هي الرأسمالية، دار التقدم، موسكو 1987، ص26-27.

2- نشوء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وانعزال المنتجين، في هذه الأحوال أصبحت العلاقة بين المنتج والمستهلك لا تتم إلا عن طريق السوق، وتبادل المنتجات بوساطة البيع والشراء.

ويمكننا أن نميز بين نوعين أساسيين من الإنتاج البضاعي، **الإنتاج البضاعي البسيط والإنتاج البضاعي الرأسمالي**. والإنتاج البضاعي البسيط والإنتاج البضاعي الرأسمالي هما من طراز واحد حيث تكون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي الأساس الاقتصادي لكل منهما. وكلاهما يتطور بصورة عفوية وغير منهجية.

الإنتاج البضاعي البسيط: وهو عملية إنتاج السلع والخيرات المادية بوساطة العمل الشخصي للمنتجين الخصوصيين الصغار. أما **الإنتاج البضاعي الرأسمالي** فهو الإنتاج الذي يجري في ظله استغلال عمل العمال الأجراء، وهو يجري عادة على نطاق واسع. وبذلك نلاحظ أن الإنتاج البضاعي البسيط يرتكز على العمل الشخصي لمنتج البضائع وأعضاء أسرتـــه. أما الإنتاج البضاعي الرأسمالي فيرتكز على استثمار العمل المأجور. والهدف النهائي من الإنتاج البضاعي البسيط هو تلبية الحاجات الشخصية لمنتجي البضائع؛ أما الرأسماليون فيكون هدف إنتاجهم البضاعي هو تحقيق الربح. [110]

تتصف كل بضاعة بصفتين أساسيتين: الأولى - قدرة البضاعة على تلبية الحاجات الإنسانية حين يتم استهلاكها أو استعمالها، كالخبز واللحم والملبس. وهذه الصفة هي التي نسميها عادة **القيمة الاستعمالية**. وغالباً ما تكون القيمة الاستعمالية للبضاعة مرتبطة بخصائص الشيء الطبيعية وتشكل مضمون الثروة المادي في المجتمع. الثانية _ هي قدرة البضاعة على مبادلتها ببضائع أخرى. وبهذا تصبح القيمة الاستعمالية في ظل الإنتاج البضاعي حاملة **للقيمة التبادلية**.

---

[110] - انظر، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، النظرية الماركسية -اللينينية، دار التقدم موسكو 1976، ص44-45.

يقدم لنا لينين تعريفاً للبضاعة على غاية من الإيجاز والدقة فيقول: (البضاعة هي:

أولاً _ شيء يلبي حاجة ما من حاجات الإنسان،

وثانياً _ شيء نبادل به شيئاً آخر). [111]

إن خاصية البضاعة في تلبية حاجة معينة من حاجات الناس تسمى القيمة الاستعمالية للبضاعة. أما خاصية البضاعة في مقدرتها على المبادلة ببضائع أخرى، مثال رأس من الماشية بعدد من أكياس القمح، فتسمى القيمة التبادلية. التي تكمن في أساسها القيمة التي تتحدد بدورها وفقاً لنظريات القيمة المختلفة. [112]

(مهما بحثنا عن القيمة في البضاعة نفسها، ولتكن حقيبة مثلاً، ومهما قلبناها من جميع جوانبها فلن نجد شيئاً اسمه القيمة. فالقيمة لا تظهر إلا عند نسبة هذه البضاعة إلى بضائع أخرى، أي بصورة غير مباشرة في شكل قيمة تبادلية. فإذا كانت القيمة الاستعمالية هي خاصة داخلية في البضاعة، فالقيمة التبادلية هي الشكل الخارجي لظهور القيمة عن طريق معادلة البضائع بعضها مع بعض. ولكن شكل القيمة " أي القيمة التبادلية " يتغير تبعاً لدرجة التطور التاريخي للتبادل، حتى يستقر في أوضاع الإنتاج البضاعي المتطور على النقود، التي تصبح الشكل العام الذي يعبر بوساطته عن قيم جميع البضائع). [113]

المبحث الثاني- مراحل تطور الإنتاج الرأسمالي:

كان تطور القوى المنتجة في الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، في الإنتاج الزراعي وبقية فروع الاقتصاد الوطني، يتم بشكل بطيء ولكن بصورة مستمرة. وأخذت سرعة التطور تتزايد وخاصة في الإنتاج الزراعي منذ ظهور

---

[111] – لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد 26، ص6.

[112] – انظر، يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي، دار التقدم، موسكو 1984، ص84.

[113] – د. عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص

الريع النقدي الإقطاعي، الذي دفع الفلاح للاهتمام بنتائج عمله أكثر مما كان عليه في أنظمة الريع السابق (نظام الريع بالسخرة، ونظام الريع العيني).

وأخذ إنتاج الفلاح المخصص للسوق " الإنتاج البضاعي " يتزايد أكثر فأكثر، إضافة إلى تعدد أنواع المنتجات، التي أخذ الفلاح ينتجها بنفسه (كالأحذية، والسكاكين، والأدوات... الخ) ويخصصها للبيع. وهذا يعني أن تقسيم العلم الاجتماعي أخذ يزداد عمقاً في المراحل الأخيرة للنظام الإقطاعي. وأخذت تزداد أهميـــة التجارة ورأس المال التجاري، الذي أدى دوراً مهماً في تراكم رأس المال النقدي وظهـــور السوق المالية وتطورها. ولم يعد رأس المال التجاري يقوم بوظيفة وسيلة للتبادل بين المنتج والمستهلك أو بيـــن المنتجين أنفسهم فحسب، بل أخذ التجار من خلال رأس المال التجاري يسيطرون على بعض المنتجين كالحرفيين مثلاً، الذين أخذوا يعملون لحساب التاجر، وأحياناً تحول المنتـــج إلى تاجر ليقوم بوظيفة المنتج والتاجر بالوقت نفسه. ونتيجة لذلك تحرر المنتج والتاجر من كلتا الحالتين من سيطرة الإقطاعي هذه السمة التي كانت تميز علاقات الإنتاج خلال هذه المرحلة. إن هذا التدخل البطيء والمتبادل بين رأس المال التجاري المرتبط أساساً برأس المال الربوي الذي يحافظ على علاقات الإنتاج الإقطاعية، التي تعطيه الأفضلية، وبين النوع الجديد من رأس المال، الذي أول ما يحتاج إليه كي ينمو ويتطور، هو إزالة العوائق الإقطاعية ومنها "ارتباط الفلاح بالأرض". ويعمل رأس المال التجاري من خلال المنافسة بين بعض التجار على توفير أكبر عرض ممكن من السلع والمنتجات بشكل دائم بأقل سعر ممكن. إن مالك رأس المال التجاري لا يظهر دائماً في دور " البائع " ولكنه يبدو أحياناً في دور الممول لشراء بعض المنتجات. في الحالة الثانية عندما يشتري التاجر الإنتاج، لم تعد المنتجات عملياً ملكاً للمنفذ الذي قام بعملية الإنتاج، بل تصبح ملكاً للرأسمالي الممول. وبهذا يتحول الحرفي المستقل إلى عامل مأجور. وهكذا ظهر نظام الممولين الذي يعد مرحلة من مراحل أسلوب الإنتاج الرأسمالي، الذي تظهر فيه

طبقتان متناقضان: الرأسماليون الذين يملكون وسائل الإنتاج، والعمال المأجورون، الذين يملكون قدرتهم على العمل فقط.

يعتمد الإنتاج الرأسمالي على قوة العمل المأجورة، ولم يظهر الإنتاج الرأسمالي هكذا فجأة كما نراه عليه اليوم في الدول الرأسمالية الأكثر تقدماً (أمريكا وبريطانيا)، بل ظهر تدريجياً، ومر في ثلاث مراحل أساسية، تتفاوت شدة وضوحها من بلد لآخر.

1- الإنتاج البسيط "التعاون البسيط".

2 - الإنتاج " المانفكتوري ".

3- الإنتاج الصناعي الكبير " الإنتاج الآلي ".

المبحث الثالث - المنافسة الحرة والرأسمالية الاحتكارية:

ولد أسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الإنتاج واستثمار العمل المأجور، وحرية النشاط الاقتصادي في قلب النظام الإقطاعي. وتمر الرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي بمرحلتين:

1 - الرأسمالية ما قبل الاحتكار، حيث تسود المزاحمة الحرة وتتطور القوى المنتجة في خط متصاعد. وقد سادت الرأسمالية ما قبل الاحتكار في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها من البلدان المتطورة حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

2 - الرأسمالية الاحتكارية، التي سادت في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، حيث بدأت سيادة الاحتكارات التي شرعت تضطلع بالدور الحاسم في الحياة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية لتحل محل المزاحمة الحرة. ومع بداية القرن العشرين تحولت الرأسمالية إلى إمبريالية وهي أعلى مراحل تطور الرأسمالية. [114]

---

[114] - انظر، نيكيتين، أسس الاقتصاد السياسي، دار التقدم موسكو 1984، ص25.

وتشترك الرأسمالية ما قبل الاحتكارية والرأسمالية الاحتكارية في عدد من الخصائص البارزة، أهمها:

- الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج،
- استغلال العمل المأجور،
- سيادة القوانين الاقتصادية الرأسمالية، كقانون القيمة والقيمة الزائدة وقانون التراكم الرأسمالي وقانون تجديد الإنتاج الرأسمالي البسيط والموسع. وتتميز الرأسمالية الاحتكارية (الإمبريالية) بعدد من الخصائص من الرأسمالية ما قبل الاحتكارية منها:

أ. سيادة الاحتكار بدلاً من المنافسة الحرة.

ب. سيطرة عدد قليل من المصارف على القسم الأعظم من رؤوس الأموال.

ج. ظهور الاحتكارات الدولية، وتصدير البضائع ورؤوس الأموال.

د. ظهور الشركات متعددة الجنسية وتعاظم دورها في الاقتصاد العالمي.

1- الرأسمالية ما قبل الاحتكارية (المنافسة الحرة):

إن حرية انتقال رأس المال والقوة العاملة وإمكان اختيارها لأي مجال أو فرع من فروع الإنتاج، أدى إلى حصول بعض أصحاب الشركات على أرباح وفقاً لقاعدة " من كميات متساوية من رأس المال يمكن الحصول على كميات متساوية من الأرباح ". ويتم تحديد أسعار البضائع ذات النوعية المحددة في السوق بصورة مستقلة، دون أن يكون للشركات أي أثر في تحديد السعر. فإذا ارتفعت الأسعار يرتفع أيضاً العرض (أي كمية البضائع المعروضة في السوق للبيع)، وينخفض العرض في حال انخفاض الأسعار. وهذا يعني أن الأسعار القائمة في السوق لا يتم تنظيمها من خلال شركات محددة، بل يكون العامل المقرر في تحديد الأسعار هو كمية الإنتاج للسوق.

وكان حجم الشركات الرأسمالية في ذلك الوقت صغيراً نسبياً بحيث لا تستطيع شركة واحدة من خلال زيادة إنتاجها أو خفضه أن تؤثر في حجم عرض البضاعة في السوق. ويقوم بإدارة هذه الشركات عادة الأفراد الذين يملكون الشركة. لذلك من المحتمل دائماً أن تؤسس شركات جديدة في كل لحظة، أو إفلاس شركات قائمة التي لم تتمكن من تحقيق تكاليف إنتاج للوحدة، يجعلها قادرة على تحقيق الربح في أحوال الأسعار القائمة (أسعار السوق) كما في باقي الشركات.

إن المنافسة الكاملة هي حالة السوق الرأسمالية التي تتوفر فيها الشروط الخمسة الآتية:

- أن تكون كميات البضاعة التي يرغب في شرائها شخص معين صغيرة بحيث لا يمكن أن يؤثر في زيادة هذه الكميات أو إنقاصها في العرض في السوق.
- لا يستطيع أي مشترٍ لنوع معين من البضائع أن يؤثر في تحديد الأسعار لهذه البضائع.
- تجانس البضاعة التي تبيعها الشركات، بحيث تكون هذه البضاعة بدائل كاملة لبعضها.
- لا يملك أحد من المشترين أية ميزات من قبل بعض البائعين أو أحد البائعين تجاه بعض المشترين.
- المعرفة التامة بأحوال السوق لبضاعة ما.

إضافة إلى حرية الدخول والخروج من السوق بدون أي عوائق مصطنعة توضع في وجه من يرغب في ذلك. [115]

مما ورد أعلاه نستنتج أن السمة الأساسية للمنافسة الكاملة هي عدم الأهمية النسبية لكل مؤسسة في السوق لدرجة أن أي واحدة منها لا تستطيع أن تؤثر في

[115] – انظر، د. كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت 1987، ص108.

السعر تأثيراً محسوساً. فالفلاح الذي ينتج الزيتــون ويبيعه لا يستطيع أن يفعل شيئاً حيال ثمن الزيتون في السوق. فإذا هو رفع سعر زيتونه أعلى من السعر الجاري، فإنه لن يستطيع أن يبيع شيئاً على الإطلاق، بينما هو لا يستطيع أن يكسب شيئاً بخفض ثمن زيتونه وبيعه بأدنى من سعر السوق، ويستطيع عندما يحدد سعر زيتونه بمستوى السعر السائد في السوق أن يبيع أي كمية يتوقع إنتاجها.

إن المنافسة الكاملة، وفقاً لتعريفها أعلاه، هي نظرية غير ممكنة التطبيق فــي الواقع، حتى في مرحلة رأسمالية المنافسة الحرة.

يظل هدف صاحب المشروع من عملية الإنتاج هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، ولا يستطيع تحقيق هذا الهدف من خلال رفع أسعار البيع، لأنه غير قادر على التأثير فيها. ويستطيع تحقيق ذلك " زيادة الأرباح " بطريقة واحدة وهي خفض تكاليف الإنتاج، وهذا يستوجب إما زيادة استغلال قوة العمل المستأجرة (تكثيف العمل)، وإما زيادة إنتاجية العمل. وحيث إن زيادة استغلال القوة العاملة المستأجرة يلاقي مقاومة فعالية ومتزايدة من قبل الطبقة العاملة، لم يعد أمام الرأسمالي سوى استخدام التقدم التقاني، كعامل أساسي لزيادة إنتاجية العمل.

وبذلك تجعل المنافسة الحرة الشروط أكثر ملاءمة وأكثر نفعاً للشركات التي يتم فيها استخدام التقانة الحديثة والإدارة والتنظيم الجيد بأسرع مما في باقي الشركات، وهي مهيأة بالوقت نفسه لاستخدام العمال ذوي الخبرة والمؤهلات. وبالوقت نفسه يكون مصير الشركات التي تكون فيها تكاليف وحدة الإنتاج عالية نسبياً الإفلاس. ما لم تقم هي أيضاً باستخدام التقانة العالية والإدارة والتنظيم الجيد للعمل بالسرعة الممكنة. وهذا يعني أن المنافسة الحرة تحرض على، وتؤدي إلى، تطور القوى المنتجة.

وينتقل رأس المال باحثاً عن الربح من أحد فروع الإنتاج إلى آخر، أو من منطقة لأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى السيطرة الكاملة على الاقتصاد القومي. ويكون مصير المنتجين الصغار المستقلين السقوط والإفلاس، حيث سلبتهم المنافسة

وسائل الإنتاج التي كانوا يملكونها. ويبقى أمامهم طريق واحدة لكسب وسائل عيشهم، هي تأجير قوة عملهم في الشركات الرأسمالية. كما أن التقدم التقني أكثر فأكثر في المصانع والشركات، أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال لتحل محلهم الآلة. وهكذا ظهر جيش العمل الاحتياطي "البطالة".

2- الرأسمالية الاحتكارية:

أما المرحلة التالية في تطور الإنتاج الرأسمالي فهي مرحلة الاحتكار - الرأسمالية الاحتكارية. وتتصف هذه المرحلة باتحاد عدة فروع صناعية في مشروع واحد. ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت الاحتكارات تظهر بشكل واضح في أسلوب الإنتاج الرأسمالي متمثلة بالكارتل والسنديكات التي أضحت أحد الأسس المهمة للحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي في الرأسمالية، حينذاك تحولت الرأسمالية إلى إمبريالية. وبلغت مرحلة الاحتكار درجة عالية من التطور مع ظهور رأسمالية الدولة الاحتكارية كونها المرحلة الأعلى في التطور الاقتصادي التكنولوجي للرأسمالية. وتتصف هذه المرحلة باندماج الاحتكارات مع قوة الدولة بهدف زيادة الثروات في يد الاحتكارات والمحتكرين.

كانت السمة الأساسية للرأسمالية ما قبل الاحتكار هي المنافسة الحرة، التي أدت إلى نجاح بعضهم وتحقيق مزيد من الربح، وإفلاس الآخرين. كما أدت المنافسة الحرة إلى تمركز الإنتاج ونمو الوزن النسبي لبعض المؤسسات والشركات. التي ازداد نصيبها في مجمل الإنتاج، وتزايد عدد العمال والطاقات المنتجة في المؤسسات الكبيرة التي أخذت تسيطر على السوق أكثر فأكثر.[116] لقد مهدت المنافسة الرأسمالية الحرة التربة من أجل نشوء ونمو التكتلات الاحتكارية وتمركز الإنتاج الذي يقـود في مرحلة معينة من تطوره إلى الاحتكار مباشرة. فالاحتكار

---

[116] - انظر، عرض اقتصادي تاريخي، مصدر سابق، ص156-158.

يمكن أن يكون اتفاقاً أو اتحاداً أو تكتلاً بين مجموعة من الرأسماليين، وقد يكون مؤسسة منفردة كبيرة جداً. ومهما تنوعت المؤسسات الاحتكارية فإن هدفها واحد، هو السيطرة على الإنتاج واقتسام الأسواق، من أجل تحقيق أعلى ربح ممكن.

إن تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج في مرحلة المنافسة الرأسمالية الحرة قد هيأ للانتقال إلى الرأسمالية الاحتكارية، في بداية القرن التاسع عشر، وخاصة في الدول الأوربية المتقدمة (إنكلترا، فرنسا، هولندة). وأخذت الرأسمالية تتطور في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وروسيا واليابان منذ العقد السابع من القرن التاسع عشر. وقد اختلفت أسباب ظهور وتطور الرأسمالية من بلد لآخر، فقد يسر تطور الرأسمالية في أمريكا، إلغاء الرق في عام 1863، وإلغاء القنانة في روسيا عام 1861، والثورة البرجوازية (1767–1870) في اليابان، وتوحيد ألمانيا عام 1871. والسبب في ذلك هو اكتشاف واختراع أنواع جديدة من المحركات لتسيير الآليات، مثل المحركات الكهربائية، محركات الاحتراق الداخلي، والعنفات البخارية، والديزل، وتطور السيارة والطائرة ووسائط النقل الأخرى، كل ذلك أدى إلى نمو وتطوير الإنتاج الصناعي وتطور الرأسمالية، وقيام الرأسمالية الاحتكارية.

(إن تمركز الإنتاج يهيئ إلى سيادة الاحتكارات، فإن عشرات من المؤسسات العملاقة لا تجابهها مصاعب كبيرة من أجل التفاهم وعقد الاتفاقات فيما بينها. وفي حلول سيادة الاحتكارات محل المزاحمة الرأسمالية الحرة، يكمن جوهر الإمبريالية الاقتصادي. إن الاحتكارات إنما هي مؤسسات رأسمالية كبيرة جداً، أو اتحادات بين مؤسسات رأسمالية تحصر في أيديها إنتاج أو تصريف القسم الأكبر من منتوج الفرع المعني. وتتميز الاحتكارات بالطاقة الاقتصادية وبوزن نسبي هائل في الفرع الإنتاجي المعين، فتفرض أسعاراً احتكارية وتبتز أرباحاً عالية بفعل الاحتكار). [117]

---

[117] – المصدر السابق ص159.

وكان من بين الميزات المهمة التي تحصل عليها المشروعات الكبيرة الاحتكارية، التي تزايد دورها أكثر فأكثر في الإنتاج الرأسمالي والسوق الرأسمالية الميزات الآتية: [118]

- التفوق التقاني واستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي.
- التنظيم الأفضل لعناصر الإنتاج وتخفيض نسبة الهدر.
- تحقيق الوفورات في التكاليف الإدارية.
- ارتفاع إنتاجية العمل.
- توفر فرص أكبر للمؤسسة الاحتكارية للحصول على قروض من مؤسسات الإقراض.

وبناءً على ذلك يتمثل جوهر الاحتكار في ثلاثة مظاهر أساسية هي:

1) تركيز رؤوس أموال ضخمة في أيدي الاحتكار بحيث يتمتع بفضلها بقدرة اقتصادية هائلة، وتفوق ساحق على عدد كبير من الاقتصاديين الأصغر حجماً مجتمعين،

2) إمكان فرض أسعار في السوق والتدخل في آلية تشكلها،

3) تحقيق أرباح احتكارية عالية نتيجة للسيطرة الاقتصادية. [119]

ولم تقتصر عملية تمركز الإنتاج وتركز رأس المال على قطاع الصناعة فحسب، بل رافقتها أيضاً عملية تمركز رأس المال المصرفي. وحيث المصارف هي مؤسسات لتقديم الخدمات المتعلقة بالعمليات النقدية المصرفيـــة، مثل منح القروض قبول الودائع، تحويل النقود..الخ، فإن الدور الأساسي للمصرف في الرأسمالية هو تجميع النقود السائبة عن طريق قبول الودائع، ومنح القروض بهدف تمويل الأنشطة الاقتصادية سواء في مجال الإنتاج أم في مجال التوزيع.

---

[118] – انظر، الاقتصاد السياسي دليل العلوم الاجتماعية، مصدر سابق، ص223.

[119] – انظر، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، دار التقدم، موسكو 1976، ص220.

نشأت الاحتكارات المصرفية في بداية القرن العشرين وتوسعت سيطرتها في مجال الإقراض والتسليف والائتمان. كما طرأ تطور وتغيير على الدور الذي كانت تقوم به المصارف، والعلاقة بين المصارف والاحتكارات الصناعية، وتحولت المصارف من وظيفة الوساطة والسمسرة البسيطة إلى احتكارات ذات جبروت يتركز في أيديها قسم كبير جداً من السيولة النقدية في المجتمع، ولم تعد تقتصر وظيفة المصارف على تقديم القروض والتسليف وقبول الودائع، بل أخذت تشارك الاحتكارات الصناعية بدورها في ملكية وسائل الإنتاج. وحدث اندماج من جديد بين الاحتكارات الصناعية والاحتكارات المصرفية، ونشأ نوع جديد من رأس المال هو الرأسمال المالي الذي سيطر على النشاط الاقتصادي والحياة السياسية في المجتمع البرجوازي. ويعد نشوء الرأسمال المالي أحد العلائم المميزة للإمبريالية. ولذلك يسمونه عصر الرأسمال المالي.

تحقق الاحتكارات في القطاع المصرفي والمالي، قبل كل شيء، نتيجة لإفلاس المصارف الصغيرة، واندماج المصارف. الأمر الذي أدى إلى تمركز رأس المال المالي. وثمة وسيلة توسعية أخرى تقوم الاحتكارات المالية المعاصرة على استغلالها، وهي تأسيس شبكة واسعة من الفروع قد تتجاوز حدود الدولة الواحدة. (وفي المدة الأخيرة ينتشر استخدام أسلوب آخر يتمثل في تأسيس شركات متخصصة في شراء محفظة الأسهم المتحكمة في البنوك المستقلة، وإخضاعها بذلك لإشراف مجموعة محدودة من الأشخاص. كما ينمو حجم ما تسمى العمليات الائتمانية. فالبنوك تستغل رؤوس الأموال التي توضع تحت إشرافها المؤقت بغرض توسيع مجال سيطرتها الاقتصادي). [120]

وتزايدت عمليات مؤسسات التسليف والتوفير، وشركات التأمين، وصناديق المعاشات، وتروستات التوظيفات. ويتمثل الدور الرئيس لهذه المؤسسات في تجميع

---

[120] – المصدر السابق ص343.

مدخرات الفئات الشعبية العريضة وتقديم هذه المدخرات إلى الاحتكارات المالية لاستخدامها في توسيع التراكم الرأسمالي. وازدادت في العقود الأخيرة أهمية شركات التأمين التي تعد أقوى حلقات هذه الشبكة المكونة من الهيئات المتخصصة في مجال الاحتكارات المالية.

إن تمركز رأس المال المالي وتركزه يعني ظهور نمط جديد في الاحتكارات، ونوع جديد من الرأس مال. إنه " على نحو خاص من الحركة والمرونة، على نحو خاص من التشابك داخل البلاد وعلى الصعيد الدولي، على نحو خاص من اقتصاد الشخصية الخاصة ومن الانفصال عن الإنتاج المباشر، وهو يتركز بسهولة خاصة. ولقد حقق بالفعل تركيزاً بعيد المدى ". [121] ويحتل الرأس مال المالي مكان السيطرة والسيادة في اقتصاديات الدول الرأسمالية.

لقد أدى تمركز رأس المال الصناعي والمالي، وظهور المؤسسات الاحتكارية الكبيرة وامتداد نشاطها وتوسعـــه إلى إحداث تغيرات جدية في طبيعة نشاط الدولة التي تمثل في النظام الرأسمالي مصالح البرجوازية والاحتكارات. كما أتاح تركيز الإمكانات الاقتصادية والسيطرة على النشاط الاقتصادي في أيدي عدد قليل من الاحتكاريين، أتاح لهم الالتحام مع أجهزة الدولة واستغلالها لتحقيق مصالحهم. " من ناحية أخرى ظهـــور الاحتكارات ونموها قد خلقا ضرورة استخدامها المتزايد للدولة البرجوازية. وتتحدد هذه الضرورة بناء على تعمـــق التناقضات بين جوهر الاحتكارات كملكية خاصة وبين النمو العملاق للطابع الاجتماعي للإنتاج، الذي يقترن بنشوء الاحتكارات". [122]

إن تصاعد احتدام التناقض الرئيس في أسلوب الإنتاج الرأسمالي في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية يخلق ظاهرة جديدة تتمثل في اشتداد التلاحم بين الاحتكارات

---

[121] – المصدر السابق ص 343.

[122] – المصدر السابق ص 341.

والدولة البرجوازية ونشوء الرأسمالية الاحتكارية للدولة على أساس الاتحاد بين قوى الاحتكارات وقوى الدولة. (والإمبريالية Imperialism) هي الرأسمالية في مرحلتها العليا والأخيرة، هي الرأسمالية الاحتكارية. لذلك تعد الإمبريالية مرحلة تاريخية خاصة من مراحل الرأسمالية، وتنطبق عليها سائر القوانين الاقتصادية للرأسمالية. وتتميز هذه المرحلة بحلول سيطرة الاحتكارات محل المزاحمة (المنافسة) الرأسمالية الحرة. ومن أهم الأسباب التي هيأت للانتقال إلى هذه المرحلة من الرأسمالية: [123]

- تطور القوى المنتجة،
- تركز الإنتاج،
- تركز رأس المال،
- سيادة الاحتكارات الرأسمالية،
- التقسيم الإقليمي للعالم بين الدول الرأسمالية،
- زيادة حدة التناقض بين الدول النامية والدول المتقدمة، وكذلك بين البلدان الإمبريالية والتنازع فيما بينها على أسواق التصريف وموارد المواد الخام الأولية، وحب فرض السيطرة على العالم.

من خلال التحليل العلمي الدقيق، يمكن تحديد السمات الأساسية للإمبريالية وفقاً لما يأتي:[124]

1 – تركز الإنتاج والرأسمال إلى درجة عالية أدت إلى نشوء الاحتكارات التي تقوم بدور حاسم في الحياة الاقتصادية.

---

[123] – الموسوعة الاقتصادية، ص75.

[124] – موجز القاموس الاقتصادي، ص29. انظر: عرض اقتصادي تاريخي، مجموعة من المؤلفين، الجزء الثاني، دار التقدم موسكو، ص158.

2 – اندماج رأس المال الصناعي ورأس المال المصرفي، ونشوء الطغمة المالية (تكوين رأس المال المالي).

3 – تصدير رأس المال إلى جانب تصدير المنتجات.

4 – إقامة اتحادات الرأسماليين الاحتكارية الدولية واقتسام العالم اقتصادياً فيما بينها.

5 – إنجاز التقسيم الجغرافي للعالم فيما بين الدول الرأسمالية الكبرى.

إن قيام الاحتكارات على أساس الملكية الخاصة يجعل من المحتم وجود منافسة رأسمالية داخل إطار الاحتكارات وخارجها. وفي الظروف الجديدة يعتمد صراع المنافسة على قيام وضع احتكاري ذي امتيازات واسعة. أما التطور التقاني فقد أصبح خاضعاً لمصالح السيطرة الاحتكارية. بيد أنه لا بد من حدوث تغيير شكلي في هذه المنافسة التي تجري في ظل الاحتكارات العالمية. ففي مرحلة ما قبل الاحتكارية الرأسمالية كانت المنافسة أداة لتحقيق المساواة في أرباح رؤوس الأموال المتساوية. لكن هذه الاحتكارات لا تقنع بالحصول على الربح المتوسط بل تتنافس مع المؤسسات الأخرى بغرض تحقيق الربح الفاحش. وفي الواقع فإن وضعها الاحتكاري يتيح لها الحصول على الأرباح الفاحشة بوساطة آلية الصـــراع التنافسي. ولا تكتفي الاحتكارات بأضعاف مواقع المنافس، بل تسعى إلى القضاء عليه. وتحل الصفقات والعقود السرية والسمسرة محل التسابق المكشوف والتنافس، ويجري تآمر القلة على الآخرين الكثرة. كل هذا يحدد النوعية الجديدة للمنافسة ودرجتها في ظل الرأسمالية الاحتكارية. وهذا يعني أن المنافسة تستمر في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية، ولكن تظهر مواقع جديدة للصراع التنافسي ويظهر مشتركون جدد في عملية التنافس.[125]

---

[125] – الاقتصاد السياسي للرأسمالية، مجموعة من المؤلفين، ترجمة ماهر عسل، دار التقدم موسكو 1976، ص334

الفصل السادس

الناتج الاجتماعي وتجديد الإنتاج في الرأسمالية

(التراكم الرأسمالي)

المبحث الأول- الرأسمال الاجتماعي والناتج الاجتماعي والإجمالي:

الرأسمال الاجتماعي: هو جملة رؤوس الأموال الفردية في علاقاتها وتأثيراتها المتبادلة. فتنشأ هذه العلاقات المتبادلة عن التقسيم الاجتماعي للعمل وذلك من خلال عملية الإنتاج. وتظهر العلاقات في عملية التداول، إذ إن تعويض رأس المال (الثابت والمتغير) سواء بالقيمة أم بصورة طبيعية يتحقق بوساطة السوق. ولا يمكن لعملية الإنتاج الاجتماعي أن تسير بانتظام وتستمر إلا إذا تم تصريف السلع التي ينتجها الرأسماليون، ووجدوا في السوق ما يحتاجون إليه من وسائل الإنتاج وقوة العمل. وحصل العمال على المواد الاستهلاكية من السوق.

يتم عادة تقسيم الناتج الاجتماعي في الرأسمالية إما حسب مكوناته القيمية وإما حسب شكله الطبيعي أي قيمته الاستعمالية. فالناتج الاجتماعي هو كتلة كبيرة من السلع يتم إنتاجها في مجتمع محدد خلال مدة زمنية محددة هي عادة سنة تقويمية. تكون قيمة الناتج الاجتماعي الإجمالي مساوية قيمة سائر السلع التي يتم إنتاجها خلال سنة كاملة. ونستطيع التعبير عن قيمة الناتج الاجتماعي كقيمة أي سلعة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$ق = ث + ر + م \qquad (1)$$

حيث أن:

ق = قيمة الناتج الاجتماعي.

ث = رأس المال الثابت.

ر = رأس المال المتغير.

م = القيمة الزائدة.

وفي ظل الرأسمالية يأخذ الناتج الاجتماعي الإجمالي شكلاً سلعياً. ونلاحظ أن الناتج الاجتماعي الإجمالي حسب القيمة – ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: رأس المال الثابت = ث

الثاني: رأس المال المتغير = ر

الثالث: القيمة الزائدة = م

كما يمكن تقسيم الناتج الاجتماعي الإجمالي حسب القيمة أيضاً إلى قسمين:

الأول – القيمة المنقولة وهي تمثل قيمة رأس المال الثابت (ث).

الثاني – القيمة المضافة وهي تمثل القيم التي يخلقها العمال أثناء عملية الإنتاج أي رأس المال المتغير والقيمة الزائدة وهذا يعني أن القيمة المضافة تساوي:

القيمة المضافة = (ر + م).

وينقسم الناتج الاجتماعي الإجمالي حسب شكله الطبيعي (تركيبه الطبيعي) إلى مجموعتين من السلع: **الأولى** – وسائل الإنتاج وتضم الآلات والأجهزة والمواد الأولية والمواد المساعدة وغيرها. **والثانية** – مواد الاستهلاك وتضم المواد الغذائية والألبسة والأحذية وغيرها. واستناداً إلى هذا التخصيص يتم تقسيم النشاط الإنتاجي في الاقتصاد الوطني إلى فرعين:

الفرع الأول – ويختص بإنتاج وسائل الإنتاج أموال الإنتاج.

الفرع الثاني – الذي يختص بإنتاج مواد الاستهلاك أموال الاستهلاك.

ولتقسيم النشاط الاجتماعي إلى فرعين أهمية كبيرة في عملية تجديد الإنتاج ذلك لأن تجديد الإنتاج الاجتماعي يجب أن يؤمن:

1- وسائل العيش الضرورية لاستمرار حياة العمال والرأسماليين.

2- وسائل الإنتاج الضرورية للبدء بعملية الإنتاج.

3- وسائل الإنتاج اللازمة لزيادة وتوسيع حجم الإنتاج.

ويتم تقسيم النشاط الاجتماعي الإنتاجي إلى فرعين إنتاج أموال الإنتاج وأموال الاستهلاك وفقاً لتناسب معين الأمر الذي يحدد مستقبلاً للنمو الاقتصادي في المجتمع.

المبحث الثاني – تجديد الإنتاج:

يعد تجديد الإنتاج أو تكرار عملية الإنتاج قانوناً موضوعياً لعملية الإنتاج في كل المجتمعات مهما كان نوع النظام الاقتصادي الاجتماعي. إلا أن تجديد الإنتاج في النظام الرأسمالي يختلف اختلافاً جوهرياً عن تجديد الإنتاج في المجتمعات التي سبقت الرأسمالية. ففي حين كان تجديد الإنتاج في المراحل التي سبقت الرأسمالية يتم بالوتيرة نفسها، نلاحظ أن تجديد الإنتاج في الرأسمالية يتصف بالتوسع والنمو، وهذا يعني أن تجديد الإنتاج يتم بطريقتين:

1- تجديد الإنتاج البسيط.

2- تجديد الإنتاج الموسع.

وعند تحليل إعادة الإنتاج (التي تعني تكرار عمليات الإنتاج) على المستوى الفردي لا نبحث مسألة تصريف الناتج. إذ يفترض أن كل رأسمالي يقوم على حده بتصريف منتجاته في السوق ويجد هناك ما يحتاج إليه من السلع. أما على المستوى الاجتماعي فإن عملية تجديد الإنتاج تتطلب دراسة خاصة لتحليل حركة ومكونات الرأسمال الاجتماعي والناتج الاجتماعي الإجمالي. لذلك لا بد من بحث الأجزاء التي يتكون منها الناتج الاجتماعي الإجمالي والظروف التي تجعل من الممكن تصريفه وبالتالي إعادة إنتاج الرأسمال الاجتماعي.

لذلك فإن عملية إعادة الإنتاج وإعادة إنتاج الرأسمال الاجتماعي ترتبط أوثق الارتباط بمسألة تصريف الناتج الاجتماعي الإجمالي أي تصريف كل السلع التي يتم إنتاجها في المجتمع.

1- تجديد الإنتاج البسيط:

يعني تجديد الإنتاج البسيط تكرار العملية الإنتاجية بالأحجام السابقة نفسها وبدون أي زيادة في الإنتاج أو رأس المال. وهذا يفترض أن يقوم الرأسماليون باستهلاك كامل القيمة الزائدة وإنفاقها لتأمين أغراضهم الشخصية دون أن يخصص قسم منها في توسيع رأس المال وزيادته. وتجديد الإنتاج بالأحجام السابقة نفسها يعني أن يتكرر الإنتاج. باستثمار الكمية نفسها من رأس المال الثابت والكمية نفسها من رأس المال المتغير، وبذلك يتكرر إنتاج القيمة الزائدة بالقيمة نفسها.

ولتوضيح عملية تجديد الإنتاج البسيط نورد المثال التالي: عند الحديث عن تقسيم الناتج الاجتماعي الإجمالي حسب مكوناته القيمية وجدنا أن:

(1) ق = ث + ر + م

ق = قيمة الناتج الاجتماعي الإجمالي.

ث = قيمة رأس المال الثابت.

ر = قيمة رأس المال المتغير.

م = القيمة الزائدة.

أما عند الحديث عن تقسيم الناتج الاجتماعي الإجمالي حسب شكله الطبيعي وجدنا أن:

(2) ق = ق1 + ق2

ق = قيمة الناتج الاجتماعي الإجمالي.

ق1 = قيمة الناتج الاجتماعي في الفرع الأول (فرع إنتاج وسائل الإنتاج).

ق2 = قيمة الناتج الاجتماعي في الفرع الثاني (فرع إنتاج المواد الاستهلاكية).

فإذا افترضنا أن قيمة الناتج الإجمالي 9000 وحده أنتج منها في الفرع الأول ق1 ما قيمته 6000 وحدة وفي الفرع الثاني ق2 ما قيمته 3000 وحدة نجد أن:

(3) 9000 ق = 6000 ق1 + 3000 ق2.

ثم نجد في الفرع الأول ق1 والفرع الثاني ق2:

(4) ق1 = ث1 + ر1 + م1.

(5) ق2 = ث2 + ر2 + م2.

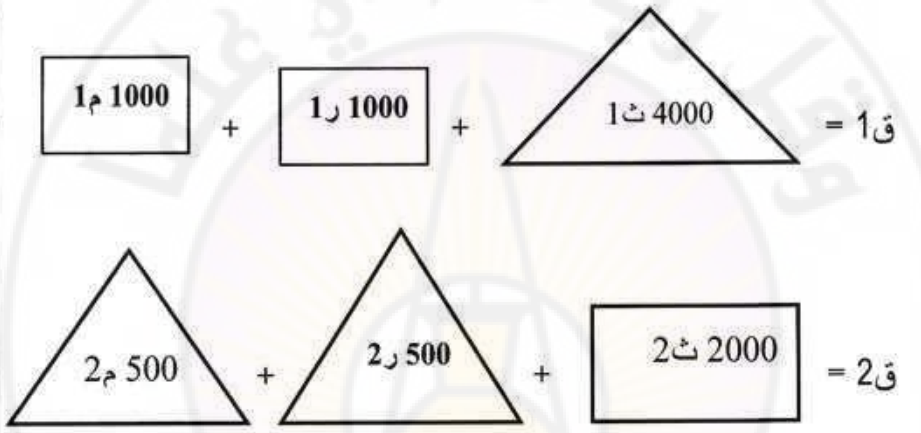

*أقسام الإنتاج الموضوعة داخل مثلث هي الأقسام المستهلكة داخل قطاعها.

*أقسام الإنتاج الموضوعة داخل مستطيل هي الأقسام المتبادلة بين القطاعين.

وتمثل:

ث1 – رأس المال الثابت في الفرع الأول.

ر1 – رأس المال المتغير في الفرع الأول.

م1 – القيمة الزائدة الناتجة في الفرع الأول.

ث2 – رأس المال الثابت في الفرع الثاني.

ر2 – رأس المال المتغير في الفرع الثاني.

م2 – القيمة الزائدة الناتجة في الفرع الثاني.

ومـــن أجل تجديد الإنتاج وتكرار العملية الإنتاج بالأحجام السابقة نفسها (تجديد الإنتاج البسيط) يجب أن تعـــاد عملية الإنتاج برأس المال الثابت نفسه ورأس المال المتغير نفسه اللذين استخدما في المرة السابقة أي:

(4000 ث1 + 2000 ث2 + 1000 ر1 + 500 ر2) = 7500 وحدة

(وهـــو ما يعادل 7500 وحدة) أما ما تبقى من الناتج الاجتماعي الإجمالي الذي يمثل:

ق = ق1 + ق2

3000 + 6000 = 9000

1500 = 7500 - 9000

فيجب أن يتم استهلاكه من قبل الرأسماليين لأغراضهم الشخصية وهو يعادل القيمة الزائدة التي أنتجت في الفرع الأول وقدرها 1000 م1 والقيمة الزائدة التي أنتجت في الفرع الثاني 500 م2. وهكذا يتم تجديد الإنتاج البسيط حيث يتم تكرار عملية الإنتاج بالأحجام السابقة نفسها عن طريق استخدام الحجم نفسه من رأس المال الثابت ورأس المال المتغير في كل عملية إنتاج جديدة.

ومن خلال تجديد الإنتاج البسيط نجد أن هناك علاقة بين الفرع الأول والفرع الثاني عن طريق تصريف المنتجات وتدفقات السلع بين الفرعين وهذا يتم وفق معادلات محددة:

ق1 = ث1 + ث2 (5)

6000 = 4000 ث1 + 2000 ث2

وهذا يعني أن تكرار الإنتاج في الفرع الأول بالحجم السابق نفسه يحتاج إلى 4000 ث1 كرأسمال ثابت، يتم إنتاجها في الفرع الأول، كما أن تكرار الإنتاج في الفرع الثاني بالحجم السابق نفسه يحتاج إلى 2000 ث2 كرأسمال ثابت يتم إنتاجها

في الفرع الأول أيضاً. أي إن الفرع الثاني يحتاج إلى 2000 ث2 من الفرع الأول كرأسمال ثابت مقابل (1000ر1 + 1000 م1) ينفقها العمال والرأسماليون في الفرع الأول على شراء سلع استهلاكه من الفرع الثاني. والمعادلة الثانية.

$$(6) \quad \text{ق}2 = (\text{ر}1 + \text{م}1) + (\text{ر}2 + \text{م}2)$$
$$2000 = (10000\text{ر}1 + 1000\text{م}1) + (500\text{ر}2 + 500\text{م}2)$$

أي أن منتجات الفرع الثاني تخصص للاستهلاك الشخصي النهائي لكل من العمال والرأسماليين في الفرعين. ويتم استهلاك جزء من إنتاج الفرع الثاني داخل الفرع وهو عبارة عن (ر2 + م2)، وما تبقى يتم مبادلته مع الفرع الأول عن طريق شراء وسائل الإنتاج وهي (ث2) كرأسمال ثابت مقابل ما يعطيه الفرع الثاني من مواد استهلاكه للفرع الأول، وهي ما يحتاج إليه العمال والرأسماليون في الفرع الأول (ر1 + م1). وهكذا تتكرر عملية الإنتاج بالحجوم السابقة نفسها وهذا هو تجديد الإنتاج البسيط.

2 – تجديد الإنتاج الموسع:

تجديد الإنتاج الموسع هو تكرار عملية الإنتاج بحجوم أكبر من حجم الإنتاج في عملية الإنتاج السابقة وزيادة الإنتاج تتطلب زيادة في رأس المال الثابت ورأس المال المتغير. لذلك يبدأ الرأسماليون عملية الإنتاج الجديدة برأس مال ثابت ومتغير أكبر من حجمه في الدورة السابقة. فإذا كان الرأسمالي في حال تجديد الإنتاج البسيط يقوم بإنفاق كامل القيمة الزائدة على استهلاكه الشخصي، فإنه في حال تجديد الإنتاج الموسع، يجب أن يخصص القيمة الزائدة أو قسماً منها لزيادة رأس المال الثابت والمتغير. أي تحويل القيمة الزائدة أو قسم منها إلى رأس مال وهذا ما يدعى بتراكم رأس المال Capital Accumulation ولا يمكن زيادة الإنتاج والتوسع في عملية الإنتاج إلا عن طريق زيادة عناصر الإنتاج، وبذلك يعد التراكم في رأس المال شرطاً ضرورياً لعملية تجديد الإنتاج الموسع.

وهدف الرأسمالي دائماً من تخصيص القيمة الزائدة أو قسمٍ منها لشراء عناصر إنتاج جديدة وتحويلها إلى رأسمال هو السعي للحصول على كميات أكبر من الربح.

ق1 = 4000 ث1 + 1000 ر1 + 1000 م1 = 6000	(1)
ق2 = 1500 ث2 + 750 ر2 + 750 م2 = 3000	

ق = ق1 + ق2 = 6000 + 3000 = 9000	(2)

كانت هذه هي الدورة الإنتاجية الأولى ولكي يزداد الإنتاج في الدورة التالية لا بد أن يقوم الرأسمالي بتحويل قسم من القيمة الزائدة إلى رأس مال والباقي يذهب لاستهلاكه الشخصي. فإذا افترضنا أن الرأسمالي يقوم بتخصيص نصف القيمة الزائدة في الفرع الأول لزيادة رأس المال، وتوزيع رأس المال بين ثابت ومتغير يبقى على ما كان عليه، وأن معدل القيمة الزائدة لا يتغير أيضاً نحصل على النتائج التالية في الدورة الإنتاجية اللاحقة في الفرع الأول وفقاً للمخطط الآتي:

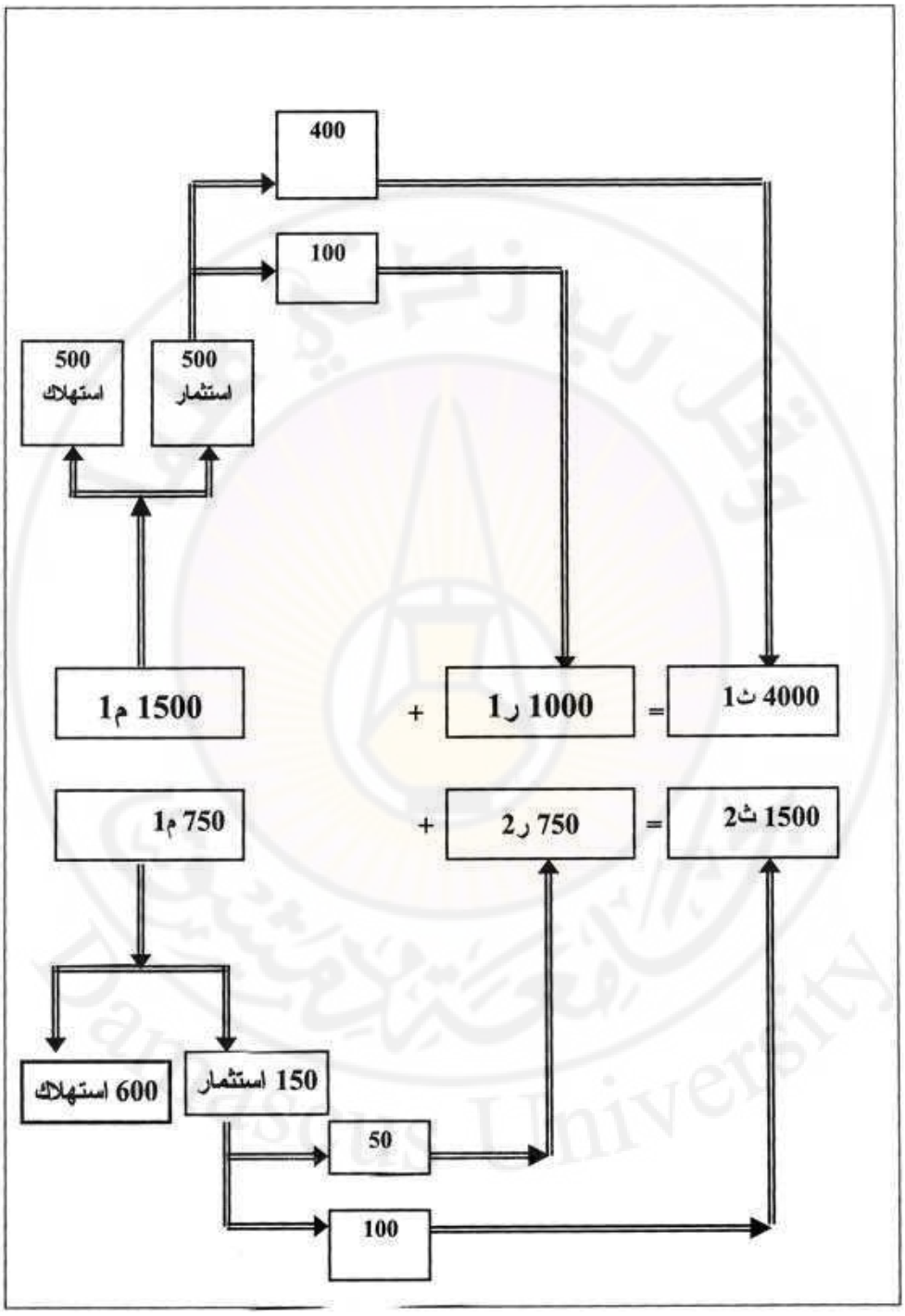
400
100
500
استهلاك
500
استثمار
1م 1500
+
1ر 1000
=
1ث 4000
1م 750
+
2ر 750
=
2ث 1500
600 استهلاك
150 استثمار
50
100

(3) ق1 = (4000ث1 + 4000 Δ ث1) +(1000ر1 + 100 Δ ر1) + 1100م1 = 6600

كذلك في الفرع الثاني نفترض أن الرأسمالي يحول قسماً من القيمة الزائدة إلى رأسمال وقدره 150، توزع بمعدل 100 لرأس المال الثابت و50 لرأس المال المتغير. مع بقاء العلاقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير والقيمة الزائدة في الفرع الثاني على ما هي عليه 2: 1: 1، وبذلك نحصل على النتائج التالية في الدورة الإنتاجية اللاحقة:

(4) ق2 = (1500ث2 + 100 Δ ث2) +(750ر2 + 50 Δ ر2) + 800م2 = 3200

وهكذا يكون الناتج الإجمالي في دورة الإنتاج التالية (تجديد الإنتاج الموسع) وفقاً لما يلي:

(5) ق1 = 4400 ث1 + 1100 ر1 + 1100 م1 = 6600

ق2 = 1600 ث2 + 800 ر2 + 800 م2 = 3200

ق = ق1 + ق2

9800 = 3200 + 6600

وبذلك نلاحظ أن حجم الإنتاج في الدورة الإنتاجية الثانية كان أكبر من حجم الإنتاج في الدورة الأولى وهذا هو تجديد الإنتاج الموسع.

وإذا طبقنا التوزيع نفسه في دورة الإنتاج الثالثة نصل إلى النتائج الآتية:

(6) ق1 = 4840 ث1 + 1210 ر1 + 1210 م1 = 7260

ق2 = 1760 ث2 + 880 ر2 + 880 م2 = 3520

ق = ق1 + ق2 = 7260 + 3520 = 10780

ومن خلال تجديد الإنتاج الموسع نجد أن هناك علاقة أيضاً بين الفرع الأول والفرع الثاني عن طريق تصريف المنتجات وتدفقات السلع بين الفرعين وهذا يتم وفق معادلات محددة المعادلة الأولى:

$$\text{ر}1 + \Delta\text{ر}1 + \text{م}1\text{ن} = \text{ث}2 + \Delta\text{ث}2 \qquad (7)$$

$$100 + 1500 = 500 + 100 + 1000$$

Δ ر1 = الزيادة في رأس المال المتغير في الفرع الأول

م1ن = القيمة الزائدة التي خصصها الرأسمالي لاستهلاكه الشخصي في الفرع الأول.

وهذه المعادلة تعني أن مجموع رأس المال المتغير الأصلي والإضافي في الفرع الأول مضافاً إليه الجزء من القيمة الزائدة الذي خصصه الرأسمالي في الفرع الأول لاستهلاكه الشخصي يجب أن يعادل رأس المال الثابت الأصلي والإضافي في الفرع الثاني. والمعادلة الثانية:

$$\text{ق}1 = (\text{ث}1 + \Delta\text{ث}1) + (\text{ث}2 + \Delta\text{ث}2) \qquad (8)$$

أي إن حجم الناتج في الفرع الأول، وهو الفرع الذي ينتج وسائل الإنتاج يجب أن يعادل مجموع رأس المال الثابت الأصلي والإضافي من الفرعين الأول والثاني. والمعادلة الثالثة:

$$\text{ق}2\ (\text{ر}1 + \Delta\text{ر}1 + \text{م}1\text{ن}) + (\text{ر}2 + \Delta\text{ر}2 + \text{م}2\text{ن}) \qquad (9)$$

م2ن = القيمة الزائدة التي خصصها الرأسمالي لاستهلاكه الشخصي في الفرع الثاني.

وهذه المعادلة تعني أن قيمة الناتج الاجتماعي في الفرع الثاني يجب أن تعادل مجموع الرأسمال المتغير الأصلي الإضافي في الفرعين الأول والثاني مضافاً إليه الجزء من القيمة الزائدة الذي خصصه الرأسماليون لاستهلاكهم الشخصي في الفرعين أيضاً.

إن عملية إعادة الإنتاج وتجديده تتضمن، في ظروف الرأسمالية المعاصرة، إعادة إنتاج الرأسمال الاجتماعي الإجمالي على مستوى الاقتصاد الرأسمالي العالمي بأسره، الذي يجمع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وفي كل بلد على حده

يتصف تجديد الإنتاج البسيط والموسع بسمات خاصة ترتبط بالهيكل الاقتصادي ومستوى تطور القوى المنتجة، وطبيعة العلاقات مع البلدان الأخرى، وتتصف عملية إعادة الإنتاج بسمات خاصة في البلدان النامية.

المبحث الثالث- القانون العام للتراكم الرأسمالي:

إن تردي وضع الطبقة العاملة وانتشار البطالة لا تفسرها قوانين الطبيعة، بل قانون الإنتاج الرأسمالي وقد أوضح ذلك ماركس بقوله (بقدر ما تتعاظم الثروة الاجتماعية ورأس المال العامل ومدى نموه وقدرته على النمو وبالتالي ازدياد الكتلة المطلقة للطبقة العاملة وإنتاجية عملها، بقدر ما يزداد هذا الجيش الصناعي الاحتياطي اتساعاً.. بيد أن بقدر ما يزداد هذا الجيش الاحتياطي بالنسبة إلى جيش العمل الفاعل، تزداد كذلك كتلة فيض السكان الثابت الذي يتناسب بؤسهم طرداً مع شدة العمل التي يعاني منها جيش العمال المشتغلين). ([126]) وهذا هو جوهر القانون العام للتراكم الرأسمالي.

وهكذا القانون العام للتراكم الرأسمالي، يعني أن تراكم رأس المال يشترط نمو الثروة في أيدي طبقة الرأسماليين ونمو البطالة والبؤس في جانب الطبقة العاملة.

وهذا يعني أن تراكم رأس المال هو الذي يؤدي إلى تردي وضع الطبقة العاملة وإلى نمو وانتشار البطالة والبؤس. إن القانون العام للتراكم الرأسمالي نتيجة ظاهرة وملموسة لفعل القانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية، وهو قانون إنتاج القيمة الزائدة. فالسعي لتضخيم وزيادة القيمة الزائدة يؤدي إلى تراكم الثروات. وظهور البذخ والتبذير في جانب البرجوازية. وبقدر ما يزداد تراكم الثروات في أيدي البرجوازيين، يزداد جيش العاطلين عن العمل وتزداد كذلك درجة استغلال العمال المشتغلين ويسوء وضعهم المادي. لذلك تراكم رأس المال وتردي وضع الطبقة العاملة هما وجها المجتمع الرأسمال اللذان لا ينفصلان.

---

[126] – انظر، د. عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص415-422.

تردي وضع الطبقة العاملة النسبي والمطلق:

يرافق تطور الرأسمالية عادة تردي وضع الطبقة العاملة النسبي. وهذا يعني أنه بقدر ما تتنامى الثروة الاجتماعية، ينخفض نصيب العمال في إجمالي القيمة المضافة وبقدر ما يتعاظم نصيب الرأسماليين فيها. ويظهر التردي النسبي لوضع الطبقة العاملة قبل كل شيء في انخفاض نصيب الأجور من الدخل القومي، وهذا يوضح لنا ارتفاع درجة الاستغلال.

إن الدخل القومي، أي القيمة المضافة الجديدة في الاقتصاد الوطني خلال عام كامل ينقسم إلى قسمين: الأجور وهي رأس المال المتغير(ر)، والقيمة الزائدة (م).

فإذا كان معدل القيمة الزائدة = م / ر يتزايد، فهذا يعني أن نسبة الأجور إلى الدخل القومي = ر / ر + م تتناقص.

ويظهر التردي النسبي لوضع الطبقة العاملة مع تطور الرأسمالية أيضاً في انخفاض نصيبها من الثروة الاجتماعية. ففي بعض البلدان الرأسمالية تملك نسبة ضئيلة من المجتمع نصف الثروة القومية أحياناً في حين لا يملك القسم الأعظم من السكان إلا الجزء الضئيل منها.

أما تردي وضع الطبقة العاملة المطلق فهو يعني تردي شروط عمل وحياة الطبقة العاملة، فتهبط الأجور الفعلية وترتفع تكاليف المعيشة، ويزداد جيش العاملين

عن العمل في الريف والمدينة، وتزداد شدة العمل، وتسوء شروط السكن بشكل عام في صفوف العمال.

ولكن لا يجوز فهم التردي المطلق لوضع الطبقة العاملة على أنه ظاهرة موازية لتطور الرأسمالية، ولا هو دائم وشامل في مستوى معيشة العمال سنة بعد سنة ويوماً بعد يوم. فإن مستوى المعيشة لبعض فئات العمال قد يتحسن في هذا البلد أو ذاك أو في بضعة بلدان مع انخفاضه عموماً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. لذلك يظهر التردي المطلق لوضع الطبقة العاملة بشكل متفاوت بين مكان ومكان آخر وزمان آخر.

الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي:

حلل ماركس تراكم رأس المال من جميع وجوهه ثم بين الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي. إن منطلق نشوء الملكية الرأسمالية هو الملكية الخاصة لصغار المنتجين. فقد أخذ الاقتصاد البضاعي الصغير في زمن النظام الإقطاعي يتفسخ ويولد عناصر النظام الرأسمالي، ولكن هذه العملية كانت بشكل بطيء جداً ولذا عززتها مصادرة ملكية المنتجين الصغار بالقوة في مرحلة التراكم الأولي لرأس المال.

وكانت النتيجة أن الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج أضحت هي السائدة. ثم ظهرت الملكية الخاصة الرأسمالية الكبيرة، والتي أسهمت في المرحلة الأولى من تطورها في الإسراع بتطوير قوى الإنتاج الاجتماعي وتزايد مستوى التقانة، وتوحيد المئات بل آلاف العمال في عملية العمل. واتخذ الإنتاج طابعاً اجتماعياً. وتزايد واشتد الطابع الاجتماعي للإنتاج بفعل القوانين الاقتصادية الملازمة للنظام الرأسمالي. إن القانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية – إنتاج القيمة الزائدة – يشترط تفاقم استغلال العمال مع تعاظم تراكم رأس المال. وبقدر ما تتطور الرأسمالية، يدخل الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج في تناقض مع شكل الملكية

الرأسمالية لوسائل الإنتاج. وبذلك تغدو الملكية الخاصة عقبة رئيسة في وجه تطور قوى الإنتاج الاجتماعي.

وهكذا تحضر الرأسمالية بنفسها القوى الموضوعية والذاتية المضادة لها. وهذا هو الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي، أي تهيئة الشروط الضرورية لإلغاء الملكية الرأسمالية الخاصة وزوال الرأسمالية وانتصار الاشتراكية. [127]

[127] – نيكتين: أسس الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص88.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل السابع

نظريات تفسير القيمة التبادلية وأشكالها

المبحث الأول – القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية:

حاول ماركس أن يكشف القانون الاقتصادي لحركة تطور المجتمع. لذلك قام بدراسة علاقات الإنتاج في هذا المجتمع، من حيث ولادة هذه العلاقات وتطورها وزوالها. إن الشيء السائد في المجتمع الرأسمالي هو إنتاج البضائع، وانطلق ماركس من أن البضاعة هي بالدرجة الأولى، شيء يسد حاجة من حاجات الإنسان، وهذا ما يعطيها قيمة استعماليه والبضاعة بالدرجة الثانية، شيء يمكن مبادلته بشيء آخر. وهذا ما يعطيها قيمة تبادلية. أي إن البضاعة باختصار قيمة استعماليه وقيمة تبادلية والقيمـــة هي العلاقة بين مبادلة عدد من القيم الاستعمالية من نوع ما بعدد من القيم الاستعمالية من نـــوع آخر. (فما هو العنصر المشترك بين هذه الأشياء المختلفة التي يعادل بعضها ببعض باستمرار في نظام معين من العلاقات الاجتماعية ؟ إن العنصر المشترك بينها، هو كونها نتاجات عمل. فعندما يتبادل الناس منتجاتهم يعادلون بين أنواع العمل الأكثر تبايناً.

إن إنتاج البضائع هو نظام العلاقات الاجتماعية يخلق فيه شتى المنتجين منتجات متنوعة "التقسيم الاجتماعي للعمل " ويعادلون بينها عند التبادل. وبالتالي، العنصر المشترك بين جميع البضائع ليس هـــو العمل الملموس في فرع معين من الإنتاج، وليس هو عملاً من نوع خاص، بل هو العمل الإنساني المجرد، العمل الإنساني بوجه عام... إن كمية القيمة تتحدد بكمية العمل الضروري اجتماعياً، أو بوقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج بضاعة معينة أي قيمة استعماليه معينة).

[128] وبناء على ما ورد أعلاه نجد " أن البضائع، بوصفها قيماً، ليست إلا كميات محدودة من وقت العمل المتبلور ". [129]

وفي مجال تحليل القيمة التبادلية، استند ماركس إلى النظرية التقليدية في القيمة " نظرية القيمة في العمل " التي ناقشها دايفيد ريكاردو وتنص على أن العمل البشري هو جوهر القيمة التبادلية. فالقيمة التبادلية لكل سلعة تم إنتاجها، تقدر على أساس كمية العمل المتجسد في هذه السلعة، وتتفاوت قيمة السلع والمنتجات بتفاوت العمل المبذول في إنتاج كل منها. فقيمة السلعة التي يتطلب إنتاجها ساعتين من العمل، تعادل قيمة سلعتين يتطلب إنتاج كل منهما ساعة عمل واحدة فقط.

واستطاع ريكاردو أن يعطي هذه النظرية معنى الشمول والاستيعاب، وآمن بأن العمل هو المصدر العام للقيمة التبادلية. وعد المنافسة شرطاً أساسياً، لتشكل القيمة التبادلية على أساس العمل، لأنه من الممكن في حالة الاحتكار أن تتضاعف قيمة السلعة المحتكرة وفقاً لقوانين العرض والطلب، دون أن تزيد كمية العمل المبذول في إنتاجها. ولاحظ ريكاردو أن إنتاجية وكفاية العمل البشري تتفاوت من عامل لآخر. فساعة من عمل الصانع الذكي النشيط، لا يمكن أن تساوي ساعة من عمل الصانع البليد البطيء. وقد عالج ذلك بافتراض مقياس عام لكفاية الإنتاجية في كل مجتمع. فكل كمية من العمل إنما تخلق القيمة التي تتناسب معها، إذا كانت تتوافق مع ذلك المقياس العام. [130] وهذا المقياس نفسه هو الذي عبّر عنه ماركس: **(بكمية العمل الضرورية اجتماعياً)**، إذ قال:

---

[128] – لينين – ماركس – انجلس، الماركسية، دار التقدم موسكو، ص26.

[129] – ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص27.

[130] – السيد محمد باقر الصدر ص202.

إن الوقت الضروري اجتماعياً لإنتاج البضائع هو الوقت الذي يقتضيه كل عمل يجري إنتاجه بدرجة وسطية، من المهارة والقوة وفي شروط اعتيادية طبيعية، بالنسبة إلى البيئة الاجتماعية المعينة... إذن فكمية العمل وحدها، أو وقت العمل الضروري اجتماعياً في مجتمع معين لإنتاج صنف ما، هي التي تحدد كمية القيمة. [131]

كيف يمكننا إذاً أن نفسر مساهمة عناصر الإنتاج الأخرى (غير العمل) في عملية تكوين القيمة. ما دام الأساس الوحيد للقيمة هو العمل. أوضح ريكاردو أن الريع نتيجة للاحتكار. فالأشخاص الذين سيطروا على الجزء الأكثر خصباً من الأرض يحصلون على الريع نتيجة لاحتكارهم الجزء الخصب من الأرض، واضطرار الآخرين إلى استثمار الأراضي الأقل خصوبة. وبذلك يتم إبعاد عنصر الأرض كأحد عناصر الإنتاج من عملية تكوين القيمة.

أما العنصر الآخر من عناصر الإنتاج وهو رأس المال فقد أكد ريكاردو أن رأس المال ما هو إلا عملاً متجسداً في أداة أو مادة، ليستخدم من جديد في عملية إنتاج جديدة. فلا ضرر لعده عاملاً مستقلاً في تكوين القيمة التبادلية. فالمادة التي بذل في إنتاجها ساعة من العمل، ثم استهلكت هذه المادة في عملية إنتاج جديدة، تعبّر عن عمل ساعة يضاف إلى الكمية الجديدة من العمل، التي يتطلبها الإنتاج الجديد.

وبعد استبعاد عنصر الأرض (الطبيعة) وعنصر رأس المال من عملية تكوين القيمة، نجد أن العمل هو الأساس الوحيد للقيمة. وهذا ما توصل إليه كل من ريكاردو وماركس.

---

[131] – كارل ماركس، رأس المال ج1 ص49–50.

المبحث الثاني – نظريات القيمة:

اهتم الاقتصاديون الأوائل بموضوع القيمة، وحاولوا شرح وتفسير محددات " القيمة Value " للسلعة. ولكن معنى لفظ **القيمة** لم يكن واحداً أو منسقاً خلال مراحل التطور الذي حدث في موضوع القيمة فيتم استخدام **القيمة** أحياناً كمرادف للثمن أو سعر السلعة، بينما نجد أن كلاً من آدم سميث ودافيد ريكاردو قد حاول التفريق بين القيمة والسعر. فإن القيمة بالنسبة لآدم سميث تعني قيمة السلعة الاستعمالية بينما يمثل السعر قيمتها التبادلية.

(وقد اهتم آدم سميث في تحليله للقيمة التبادلية، بتحديد مقياس حقيقي للقيمة، وفصل العناصر المكونة للقيمة كلاً على حدة، فضلاً عن تحديد العوامل التي تتسبب في انحراف "**سعر السوق** " عن " **السعر الطبيعي** " أو القيمة). [132] ويرى آدم سميث أن العمل هو أساس القيمة، وأصلح مقياس للقيمة. فقيمة السلعة تعتمد بشكل كامل على كمية العمل المبذول لإنتاجها فإنه من الطبيعي أن قيمة الحقيبة الجلدية تكون مرتفعة بالنسبة لقيمة علبـــة الثقاب لأن إنتاج الحقيبة الجلدية يتطلب عملاً أكثر بالمقارنة مع علبة الثقاب. وقد تطورت نظرية العمل أساس القيمة على يد دافيد ريكاردو وكارل ماركس الذي اكتشف قانون القيمة الزائدة، بالاستناد إلى نظرية العمل أساس القيمة.

والانتقاد الموجه لنظرية العمل أساس القيمة هو تجاهل هذه النظرية لدور الطلب في تحديد القيمة التبادلية للسلعة. على الرغم من أن بعض الاقتصاديين التقليديين (الكلاسيك) قد اعترفوا بأن ارتفاع سعر السلعة أو قيمتها التبادلية في بعض الفترات يعود إلى ارتفاع الطلب على السلعة دون أن تقابله أية زيادة في العرض. ولكـــن ذلك يعد وضعاً مؤقتاً وغير طبيعي ويمثل انحرافاً في سعر السوق عن القيمة الحقيقية للسلعة.

---

[132] – د. نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعية، بيروت 1990 ص65.

المختلفة التي يحصل عليها، ويمكننا القول إن المنفعة هي خاصية عامة ومشتركة، تشترك فيها جميع السلع التي يستخدمها المستهلك.

يستهدف النشاط الاقتصادي – كما تحدثنا في الفصل الأول – خلق السلع لإشباع الحاجات الإنسانية، والحاجات الإنسانية هي تعبير عن الرغبة وهي متعددة (مادية وروحية)، وتزداد الحاجات وتتنوع دون ما انقطاع ما دامت الرغبات الإنسانية متجددة وغير متناهية. وتكتسب السلع والخدمات التي ينتجها الإنسان صفة المنفعة عندما تقوم هذه السلعة أو الخدمة بتلبية رغبة الإنسان وحاجته. ولا بد من التمييز بين المعنى الشائع للمنفعة والضرر والمعنى الاقتصادي. فالأشياء الضارة بالمفهوم الصحي أو الخلقي، كالتبغ والكحول مثلاً – قد يكون نافعاً بالمعنى الاقتصادي إذا كان محلاً لإشباع رغبة الإنسان. وبذلك تتميز المنفعة كظاهرة اقتصادية بالصفات الآتية: [135]

- المنفعة علاقة بين السلع والإنسان، فهي ذات طابع ذاتي، ترتبط بتوفر الرغبة الشخصية، وبذلك تخلق المنفعة باستيقاظ رغبة شخصية وتزول بزوالها. وهذا يعني أن المنفعة لا تمثل صفة موضوعية ملازمة لسلعة ما أو ناجمة عن طبيعتها، (وبالتالي لا يشترط عندما تحقق سلعة ما مستوى من المنفعة لشخص معين أن تحقق المستوى ذاته من المنفعة لشخص آخر، فالمنفعة الاستعمالية لعلبة من السجائر، مثلاً تكون معدومة بالنسبة لغير المدخنين).
- المنفعة الاقتصادية لسلعة ما تتوقف على كمية هذه السلعة ومدى توفرها من جهة، ثم على شدة الحاجة المطلوب إشباعها من جهة أخرى.
- المنفعة مرتبطة بالطابع الاقتصادي للسلع والخدمات ذات الطابع الذي يجعل من سلعة محلاً للتبادل من خلال قيمتها الاستعمالية أي من خلال منفعتها.

---

[135] – انظر، المصدر السابق ص38-39.

لقد ظهرت نظريات كثيرة تحاول تفسير ماهية القيمة وجوهرها، ترى بعض النظريات أن قيمة السلعة التبادلية تتحدد بحجم تكاليف الإنتاج، فإذا كانت الوحدة الواحدة من السلعة آ تعادل ثلاث وحدات من السلعة ب، فإن السبب في ذلك هو أن تكاليف الوحدة الواحدة من السلعة آ تعادل تكاليف ثلاث وحدات من السلعة ب. ونظريات أخرى ترى أن قيمة السلعة التبادلية تحدد بحجم العمل المبذول في إنتاج هذه السلعة. وفئة ثالثة ترى أن قيمة السلعة تأتي من ندرتها، فكلما قلت كمية السلعة ارتفعت قيمتها، والعكس صحيح. وبعض النظريات ترى أن قيمة السلعة تربط بالمنفعة التي نحصل عليها من هذه السلعة. [133] هناك مجموعتان من نظريات تفسير ماهية القيمة التبادلية وجوهرها: [134] **المجموعة الأولى** – ترى أن أساس القيمة ومقياسها أمر ذاتي. فالقيمة، استناداً لهذه المجموعة تكون حسب تقدير الفرد للسلعة وهذا التقدير أمر ذاتي يعود إلى حجم المنفعة التي نحصل عليها من هذه السلعة ومدى إشباعها لحاجات الفرد. المنفعة، والمنفعة الحدية. **المجموعة الثانية** – مقياسها موضوعي من خلال ما أنفق على إنتاج البضاعة من عمل أو عمل ورأس مال. " القيمة في العمل ".

1- نظرية المنفعة والمنفعة الحدية:

ظهرت هذه النظرية في القرن الثامن عشر، من رواد هذه النظرية وأنصارها "كوندياك" و " كالياني ". وتقوم هذه النظرية على أن قيمة السلعة تتحدد بمقدار المنفعة التي نحصل عليها. لقد عرف الفيلسوف الإنكليزي " بنثام " المنفعة بأنها قوة خفية في الأشياء تستطيع أن تحقق الإشباع للفرد. وتتحقق سعادة الفرد في حال تحقيق الإشباع الكلي لحاجاته، أي إن سعادة الفرد هي المجموع الكلي للإشباعات

---

[133] – أحمد مراد، المصدر السابق ص220-225.

[134] – انظر، د. موفق السيد حسن، التحليل الاقتصادي الجزئي، مصدر سابق ص21-33.

وقد افترض بعض الاقتصاديين أمثال " جيفونز " و " منجر " و " فالراس " و " الفرد مارشال " إمكانية قياس المنفعة عددياً. واستخدموا لذلك الوحدات المعنوية، بحيث يستطيع المستهلك الفرد تحديد رقم يمثل مقدار المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك سلعة ما. مثال ذلك، رغيف الخبز يعطي المستهلك 15 وحدة منفعة، وشريحة اللحم تقدم له 5 وحدات منفعة، وهذا ما يسمى " **المنفعة العددية** ". [136]

ثم ظهر المفهوم الترتيبي للمنفعة " **المنفعة الترتيبية** "، الذي يقوم على أن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من السلع المتاحة، تكون ذات مستويات متعددة، والمستهلك من خلال تمتعه بالرشد الاقتصادي يكون قادراً على تقويم مستوى المنفعة المستمدة من كل مجموعة من السلع ومقارنة هذه المستويات وترتيبها تنازلياً أو تصاعدياً. [137]

لقد رفض بعض الاقتصاديين فكرة القياس العددي للمنفعة وقاموا بتوضيح سلوك المستهلك على أساس القياس الترتيبي للمنفعة. [138] حيث يفترض في المستهلك أن يعين أرقاماً ترتيبية لمنافع السلع التي يستهلكها بدلاً من أن يعين أرقاماً عددية. وبذلك يمكن أن تقاس المنفعة التي نحصل عليها ترتيبياً، أي بدلالة الأرقام الترتيبية كما يلي: الأول، الثاني، الثالث،....، وهكذا. (مثل هذا القياس هو قياس ترتيبي، وليست هناك وسيلة لمعرفة – فقط من الأرقام الترتيبية – ما هي علاقة الحجم بالأرقام. فالرقم الأول قد يكون أولاً ضعف الـرقم الثاني في الحجم. وهكذا القياس الترتيبي للمنفعة يسمح لنا فقط بمعرفة أن منفعة البديل (آ) أكبر من

---

[136] – انظر، د. محمود يونس محمد و د. عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات على الاقتصاد، مصدر سابق ص150–155

[137] – انظر، المصدر السابق ص172–173.

[138] – ظهر هذا الاتجاه في رفض قياس المنفعة عددياً، في الثلاثينات من هذا القرن، حيث هاجم الاقتصاديان الإنكليزيان: جـــ.د. الين، جـــ. ز. هيكس مدخل المنفعة العددية هجوماً شديداً.

منفعة البديل (ب)، ولكنه لا يسمح لنا بمعرفة بكم يفوق البديل الأول البديل الثاني. [139]

كما افترض هؤلاء الاقتصاديون أن كل سلعة إنما تغل **منفعة حدية** متناقصة كلما استهلكت وحدات أكثر فأكثر منها. (**والمنفعة الحدية** هي حجم الزيادة في المنفعة الناتجة عن استهلاك وحدة واحدة أكثر من السلعة). وهذا ما يعـرف " بقانون تناقص المنفعة الحدية " الذي يصف لنا اتجاه المنفعة الحدية زيادة أو نقصاناً عندما تتغير الكمية المستهلكة منها. إن الفكرة الأساسية لقانون تناقص المنفعة الحدية تقوم على اعتبارات نفسية لدى المستهلك. مما تقدم نلاحظ أن نظرية **المنفعة الحدية** قد استندت إلى عدد من الفرضيات لعل من أهمها ما يلي:

– افتـرضت نظرية المنفعة الحدية " رشد المستهلك " وهذا يعني أن المستهلك يسعى دائماً لتعظيم وزيادة المنفعة الكلية التي يحصل عليها في حدود إمكاناته.

– افتراض كمية مفهوم المنفعة: وهذا يعني إمكان قياس المنفعة عددياً، بمعنى أن المنفعة المكتسبة من استهلاك أي كمية من سلعة أو خدمة معينة يمكن قياسها بطريقة عددية. (ويفترض المفهوم الكمي للمنفعة أن المستهلك يكون قادراً – بشكل أو بآخر –عند استهلاك أية مجموعة سلعية ؛ أن يحدد " عدداً " معيناً يمثل مقدار المنفعة التي يكتسبها من جراء استهلاك هذه المجموعة السلعية). [140]

– ثبات المنفعة الحدية للنقود: إن أساس استخدام مؤشر ما أو معيار أو قاعدة، كوحدة قياس هو أن يكون هذا المؤشر أو المعيار أو القاعدة ثابتاً " كالمتر لا يمكن أن يكون مرة 90 سم ومرة أخرى 110سم بل هو ثابت دائماً 100سم ". لذلك يجب ألا تتأثر المنفعة الحدية للنقود مع تغيرات دخل المستهلك، وإلا فإنها تفشل كمقياس للمنفعة.

---

[139] – د. عارف دليلة، مصدر سابق ص221.

[140] – انظر، المصدر السابق ص172–173.

- المنفعة الحدية لا بد أن تؤول في النهاية إلى التناقص.

- المنفعـــة الحدية لأي مجموعة سلعية تعتمد على كمية سلع هذه المجموعة. (فإن المنفعة الكلية التي يكتسبها المستهلك أو يشتقها من استهلاكها لا بد أن تعتمد على كميات هذه السلع).

وقد تم توجيه عدد من الانتقادات الجوهرية لنظرية المنفعة أهمها: [141]

- تولي هذه النظرية الأهمية الحاسمة للاستهلاك وليس للإنتاج. وهي بذلك تتجاهل أهمية العمل وأهمية الإنتاج الذي يؤدي الدور الحاسم في حياة المجتمع الاقتصادية. وتهدف من وراء ذلك إخفاء المصدر الحقيقي للقيمة، الذي هو العمل، ثم، إخفاء حقيقة أن النظام الرأسمالي يعيش على عمل واستغلال العمال المأجورين.
- تستند نظرية المنفعة إلى التقويم الذاتي للأفراد في تحديد القيمة وهي تعتمد بذلك منهجاً ذاتياً نفسانياً، فالأسعار لا تحدد بوساطة التقويم الذاتي للأفراد، إن المنتجين للبضاعة والمستهلكين لها يضطرون عند التقدير الذاتي للبضاعة إلى الانطلاق من أسعارها " قيمتها " التي تشكلت موضوعياً قبل نزولها إلى السوق.
- تنظر هذه النظرية إلى الاقتصاد الاجتماعي نظرة سكونية غير تاريخية، وترى في قانون القيمـــة الذي يتجلـــى لديها في (قانون المنفعة الحدية) قانوناً ثابتاً وخالداً. ولكن كما هو معلوم لم تتحول المنتجات إلى بضائع إلا بعد مرحلة طويلة من تطور الإنتاج الاجتماعي، أي في مرحلة الإنتاج البضاعي.
- نلاحظ تناقضات داخلية في هذه النظرية. فهي تحدد مقدار القيمة بالمنفعة الحدية، والمنفعة الحدية تحدد بشدة الحاجة الإنسانية، وشدة الحاجة الإنسانية تتحدد بقدرة المنافع المادية.

لكن " الندرة " ليست خاصة طبيعية ملازمة للمنافع المادية، وهي بحد ذاتها تتوقف إلى حد كبير على قيمة هذه المنافع. فعندما تكون قيمة البضاعة عالية

---

[141] – انظر، د. كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، مصدر سابق ص32-33.

(بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها في البداية) استهلاكها سيكون محدوداً، وبالتالي سيكون إنتاجها قليلاً، وتبدو "نادرة ". وبذلك ترسم نظرية المنفعة الحدية لنفسها دائرة مغلقة: فمقدار قيمة البضائع يتحدد بمنفعتها الحدية، ومنفعتها الحدية تتحدد بندرتها، ولكن ندرتها تعتمد على مقدار قيمتها.

فإن تفسير القيمة بالمنفعة الحدية يبدو غير نافع إلى الدرجة (الحدية) من وجهة نظر علمية.

2- نظرية " القيمة في العمل ":

لقد تجاوزت أفكار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية محدودية مدرسة الطبيعيين "الفيزوقراطيين" ولم تقتصر على دراسة الزراعة، كما تجاوزت محدودية المدرسة التجارية "الميركنتلية " ولم تقتصر على دراسة النشاط التجاري، بل درس اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية، وخاصة آدم سميث ودافيد ريكاردو، الإنتاج الصناعي، وبرهنوا على أن الإنتاج المادي، والعمل يعدان المصدر الرئيس لثروة الشعوب وأرسوا بذلك أساس نظرية القيمة الناجمة عن العمل "**القيمة – العمل** ". طبقاً لهذه النظرية إن مقدار قيمة البضاعة "السلعة "، التي يجري تبادلها بتناسب معين ببضاعة أخرى، إنما يتحدد بالعمل المنفق على إنتاجها. [142]

لعـل أهم ما قدمه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، هو نظرية القيمة. حيث استطاع وليم بيتي، آدم سميث ودافيد ريكاردو التمييز بين أسعار السوق والقيمة، واستنتجوا أن قيمة البضاعة " السلعة " يحددها العمل المبذول في إنتاجها. لقد أكد آدم سميث أن كل عمل في أي فرع أو نشاط إنتاجي هو عمل منتج يخلق قيمة وقد ميز سميث بين مرحلتين للإنتاج: الأولى – مرحلة الإنتاج البضاعي البسيط، حيث كان تبادل البضائع يتم على أساس كمية العمل المبذول في إنتاجها مباشرة. الثانية – مرحلة الإنتاج البضاعي الرأسمالي. فقد عد سميث أن القيمة هنا تتألف من

---

[142] – انظر، إيلين وموتيليف، ما هو الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص132.

تجميع ثلاثة أنواع مـــن الدخل: الأجر، الربح، الريع. ثم بين دافيد ريكاردو " أن القيمة التبادلية للبضائع تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها "، وأن هذا القانون ينطبق أيضاً على الإنتاج الرأسمالي. [143]

3- النظرية الماركسية في القيمة:

تختلف البضائع بوصفها قيماً استعماليه من حيث الكمية والكيفية. والأمر المشترك بينها هو أنها منتوجات العمل، وأن العمل الإنساني المجرد هو المقياس المشترك بينها. وبذلك العمل المبذول أثناء إنتاج السلعة تتحدد قيمة هذه السلعة. وتصبح السلع بوصفها قيماً قابلة للمقارنة والمقايسة مما يسهل عملية تبادلها.

بقدر ما يزداد حجم العمل المبذول لإنتاج السلعة وصنعها تزيد قيمتها. ولا تتضح قيمة البضاعة وتتجلى إلى في التبادل، وعن طريق القيمة التبادلية. وعندما تتم بين الأفراد عملية مبادلة السلع، يقيمون المعادلة بين البضاعتين بوصفهما قيمتين.

(وهكذا تكون البضاعة وحدة القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية. إن ازدواجية طبيعة البضاعة تنجم عن ازدواجية طابع عمل منتج البضاعة. وقد كان ماركس هو الذي كشف للمرة الأولى ازدواجية طابع العمل. وهذا ما أتاح له فض سر الاستغلال الرأسمالي). [144]

تبـــدو ازدواجية طابع العمل من خلال أن كل عمل منتج للبضاعة، هو عمل ملموس، (أي عمل إنتاجي يخلق بحد ذاته، قيمة استعماليه معينة مثل صنع الحذاء أو البراد أو الكرسي أو الكتاب أو رغيف الخبز). وتشترك جميع هذه الأعمال الحسية " الملموسة " في خاصية مهمة وهي أنها جهد تبذله قوة العمل الإنسانية، أي

---

[143] – انظر، د. عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، المصدر السابق ص214-215.

[144] – الكسندر يوزويف، ماهي الرأسمالية، دار التقدم موسكو 1987، ص31-32.

إنها طاقة إنسانية ذهنية وعضلية وعصبية إنها جهد إنساني عام، يبذل أثناء عملية الإنتاج ومباشرة العمل الحسي الملموس، وهذا هو العمل المجرد.[145]

ومن خلال الطبيعة المزدوجة للعمل نجد أن كل سلعة هي عمل مجرد. وعندما تتم عملية تبادل السلع في السوق يجري تجريد البضائع من الأشكال الخاصة المتميزة التي يتصف بها كل نوع من الأنواع العديدة من العمل الملموس. وتجري عملية التبادل من خلال التعادل بين البضائع بوصفها مخزناً للعمل المجرد، حيث يكون العمل المجرد المتبلور في السلع والبضائع متجانساً كيفياً، ويمكن بوساطته قياس قيم البضاعة أثناء عملية التبادل.

وحيث إن قيمة السلعة يخلقها العمل الإنساني، يقاس مقدار القيمة بكمية العمل المتبلور في السلعة. والمعيار الطبيعي لقياس حجم العمل هو وقت العمل (ساعة، يوم، أسبوع). وتختلف كمية الوقت الذي ينفقه المنتجون لإنتاج سلع مختلفة، بل تختلف كمية الوقت اللازم لصنع السلعة نفسها. وهذا يتوقف على:

- أدوات العمل المستخدمة في عملية الإنتاج،
- مهارة العامل الذي يقوم بالعمل،
- تنظيم العمل والمستوى التقاني، إضافة إلى عوامل أخرى متعددة.

مما تقدم نلاحظ أن الوقت الذي ينفقه العامل بمفرده لإنتاج سلعة ما هو وفق عمله الفردي. ولكن مقدار قيمة البضاعة لا تحدده نفقات العمل الفردية التي قد تختلف من عامل لآخر ومن وقت لآخر. إن القيمة تنطوي على العمل الاجتماعي. (ولهذا يتحدد مقدار قيمة البضاعة بالعمل الضروري اجتماعياً أو **بوقت العمل الضروري اجتماعياً**). إن وقت العمل الضروري اجتماعياً أو بوقت العمل لأجل صنع سلعة ما في ظروف متوسطة، عادية، للإنتاج وفي حال مستوى متوسط في المرحلة المعينة لمهارة العاملين وشدة العمل. إن وقت العمل الضروري اجتماعياً

---

[145] -انظر، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، دار التقدم، موسكو 1976 ص 50-51-52.

ليس مقداراً ثابتاً بشكل دائم، فهو يتغير مع تغير درجة التقنية والتطور التكنولوجي، ونمو إنتاجية العمل، علماً بأنه " وقت العمل الضروري اجتماعياً " يميل إجمالاً وعموماً إلى الهبوط.

المبحث الثالث – أشكال القيمة التبادلية:

أوضحنا في الفقرات السابقة أن العمل هو الذي يخلق قيمة البضاعة، وتبين أن مقدار القيمة يقاس بكمية العمل المبذول في إنتاج السلعة. ولكن المنتجين كثيرون ويبذلون في إنتاج السلعة الواحدة كميات مختلفة من العمل. وبما أن قيمة البضاعة يخلقها العمل المبذول في إنتاجها.. نستطيع تحديد هذه القيمة من خلال مقارنة سلعة بأخرى في سياق عملية التبادل. أي عبر القيمة التبادلية. إن قيمة متر من النسيج أو فأس واحدة لا يمكن التعبير عنها مباشرة بوقت العمل، ولكننا نستطيع التعبير عنها من خلال عملية التبادل بوساطة بضاعة أخرى.

مثلاً: فأس واحدة تعادل 20 كغ من الحبوب.
متر نسيج واحد يعادل 20 كغ من الحبوب.

فالحبوب هنا واسطة للتعبير عن قيمة متر النسيج أو قيمة الفأس. إن هذه المعادلة تدل على أن إنتاج 20 كغ من الحبوب قد استنفذ من الوقت الكمية نفسها من الزمن التي تلزمنا لإنتاج متر من النسيج أو فأس واحدة. فالسلعة التي يتم تحديد قيمتها بوساطة سلعة ثانية (متر النسيج أو الفأس من مثالنا) هي السلعة المنسوبة، والسلعة التي يتم بوساطتها تحديد قيمة سلعة معينة، تسمى السلعة المعادلة (في مثالنا في الحبوب).

ظهرت القيمة التبادلية بأشكال مختلفة، عبر مراحل التطور التاريخي للعلاقات التبادلية، وكان أقدم أشكال القيمة، ما يطلق عليه الشكل البسيط والعفوي للقيمة التبادلية " المقايضة ". ثم ظهر الشكل الواسع للقيمة بفعل التطور الكمي والنوعي

الذي تحقق في عملية الإنتاج وازدياد التبادل. ومع مرور الزمن حل الشكل العام للقيمة محل الشكل الواسع للقيمة التبادلية. وعندما أخذت المعادن الثمينة تقوم بدور المعادل العام لقيم جميع السلع الأخرى ظهر الشكل النقدي للقيمة. وظل الذهب والفضة زمناً طويلاً يمارسان دور النقد جنباً إلى جنب بسبب الصفات الخاصة التي يحملانها.

" يجري تبادل السلع في تناسب كمي معين. ويتوقف التعبير الكمي عن قيمة سلعة معينة على قيمة السلعة ذاتها كما على قيمة السلعة المعادلة. ولذلك تتغير القيمة النسبية للسلعة مع ثبات قيمة السلعة، إذا تغيرت قيمة السلعة المعادلة ". [146]

فالقيمة هي الخاصية الاجتماعية للشيء " **السلعة** ". ويتعذر علينا اكتشاف القيمة في سلعة ما بصورة مباشرة بوساطة التحليل الفيزيائي أو الكيميائي بل لا تظهر القيمة إلا من خلال علاقات التبادل بين منتجي البضائع. وحين تتم معادلة سلعة معينة بسلع أخرى أثناء عملية التبادل، أي " **القيمة التبادلية** ".

1 – الشكل البسيط للقيمة التبادلية:

يُعد شكل القيمة البسيط من أقدم أشكال القيمة، حين كان الإنتاج يتسم بصفة الإنتاج الطبيعي، وكانت المنتوجات معدة للاستهلاك المباشر لا للتبادل، ولم يكن الفائض من المنتوجات يشكل إلا جزءاً بسيطاً في إجمالي الإنتاج لذلك كانت كميات فائض الإنتاج المخصصة للمبادلة محدودة. وبذلك انحصرت عملية التبادل في حدود ضيقة جداً. لقد كانت سلعة ما تبادل مباشرة بسلعة أخرى ولم تكن السلعة الأولى تجد تعبيراً عن قيمتها إلا في سلعة واحدة محددة.

مثلاً: محراث مقابل رأس من الماشية، أو خمسة كيلو غرامات من الصوف مقابل 20 كغ من الحبوب. أي إن التبادل هنا كان يتم سلعة مقابل سلعة أخرى

---

[146] – الاقتصاد السياسي للرأسمالية، النظرية الماركسية –اللينينية، دار التقدم موسكو 1976، ص58.

وبصورة عفوية وتحكمه الصدفة التي تجمع بين المتبادلين. ويظهر شكل القيمة البسيط وفقاً للعلاقة الآتية:

السلعة المنسوبة	السلعة المعادلة	السلعة المنسوبة	السلعة المعادلة
سلعة آ =	**سلعة ب**	**محراث** =	**رأس من الماشية**
س سلعة آ =	**ع سلعة**	**5 كغ صوف** =	**20 كغ حبوب**

وتبدو هذه المعادلة التبادلية البسيطة على شكل علاقة كمية بين السلعة آ والسلعة ب، وعليه يشترط شكل القيمة البسيط وجود طرفين في المعادلة التبادلية، الطرف الأول وهو السلعة المنسوبة وهي في مثالنا المحراث أو 5 كغ الصوف، والطرف الثاني وهي السلعة المعادلة التي تقوم بعملية تحديد قيمة السلعة الأولى وهي في مثالنا رأس الماشية أو 20 كغ حبوب.

2 – الشكل الواسع للقيمة التبادلية:([147])

ويدعى أحياناً بشكل القيمة الكامل أو المتطور أو الناضج. وظهر هذا الشكل للقيمة بعد تقسيم العمل الاجتماعي الأول في العالم حين انفصلت عملية الرعي وتربية المواشي عن الزراعة وبدأت تتطور الحِرَف. وأخذت تتزايد كميات الإنتاج الفائضة التي تخصص للتبادل. وتنوعت المنتجات الخاضعة للتبادل وزادت كمياتها. مما أدى إلى اعتماد شكل القيمة الواسع بدلاً من شكل القيمة البسيط. ونظراً لتنوع السلع التي دخلت ميدان التبادل أصبح بالإمكان قياس قيمة السلعة آ بعدد من السلع، التي يقوم كل منها بدور السلعة المعادلة. أي إن السلعة المنسوبة تجد تعبيراً عن قيمتها في عدد من السلع وهذه السلع التي يعبر كل منها عن قيمة السلعة المنسوبة تدعى السلع المعادلة. وأصبح التبادل بين المنتجين ظاهرة منتظمة

147 – د. عارف دليلة، المصدر السابق ص209.

ومستمرة وكانت الماشية هي السلعة الأكثر رواجاً ومبادلة بين السلع الأخرى كافة. وظهر شكل القيمة الواسع وفقاً للعلاقة الآتية:

السلعة المنسوبة	=	السلعة المعادلة
س سلعة آ	=	ع سلعة ب
	=	هـ سلعة د
	=	ن سلعة ج
رأس من الماشية	=	2 محراثاً
	=	10 متراً من النسيج
	=	100 كيلو غرام من الزيتون

إن هذا الشكل للقيمة يتم من خلال التعبير عن قيمة سلعة واحدة، بعدد كبير من السلع الأخرى. ولكنه لا يزال يقوم على الشكل المباشر للتبادل. ولا يوجد أي صعوبة في عملية التبادل هنا عندما يريد صاحب الماشية كمية من النسيج ويكون صاحب النسيج راغباً في الحصول على الماشية.

ولكن تظهر الصعوبة عندما لا يحتاج صاحب النسيج إلى الماشية ولا يرغب في الحصول عليها، وإنما يحتاج إلى الصوف. وهكذا تزداد العملية تعقيداً مع تنوع السلع والبضائع وتزايد عدد المنتجات التي تدخل ميدان التبادل.

وقد ظهرت بعض العيوب التي توضحت في عملية التبادل أثناء استخدام شكل القيمة الواسع أهمها:

- عدم تحديد قيمة كل سلعة بشكل نهائي.

■صعـــوبة مقارنة السلعة المعادلة مع السلعة المنسوبة وذلك بسبب ظهور القيمة المعادلة للسلعة في صور مختلفة. فقيمة القمح مثلاً كانت تقارن بقيمة اللحوم أو الفأس أو الجلود أو الصوف، لذلك كان من الصعب المقارنة بين قيم السلع المختلفة والاطمئنان إلى صحة النتائج.

■تعقد عملية التبادل المباشر، لأن القيمة الاستعمالية لسلعة ما تعد قيمة استعماليه بالنسبة لجميع الأفراد وفي جميع الأوقات. وكلما زاد عدد السلع التي تدخل السوق تعقد التبادل المباشر والتعبير عن القيمة. وتم التغلب على هذه والصعوبات مع ظهور شكل القيمة العام.

3 – الشكل العام للقيمة التبادلية:

مع تطور التبادل وتزايد الإنتاج البضاعي وتنوعه، أخذت تتميز عن عالم البضائع بصورة عفوية بعض السلع التي بدأت تؤدي دور السلعة المعادلة، واختلفت هذه السلع من وقت إلى وقت آخر ومن مجتمع إلى مجتمع آخر. وكانت السلعة المعادلة تبدو في شكل رأس من الماشية، أو كمية من الحبوب أو الملح وأحياناً الفراء، وغير ذلك.

وحسب ما ورد أعلاه لا تجد السلعة المنسوبة التي يراد مبادلتها أمامها مجموعة من السلع معادلة لها وإنما يقابلها سلعة واحدة تكون بمثابة المعادل العام لجميع السلع. ويتميز شكل القيمة العام من شكل القيمة الواسع بأن قيمة جميع البضائع أصبحت تعبر عن قيمتها في معادل عام واحد. ويظهر شكل القيمة العام وفقاً للعلاقة الآتية:

السلعة المنسوبة		السلعة المعادلة	السلعة المنسوبة		السلعة المعادلة
سلعــة ب	=		ثوب من القماش	=	
سلعــة ت	=	سلعــة آ	فأس	=	رأس من الماشية
سلعــة ث	=		محراث	=	
السلعة المنسوبة		**السلعة المعادلة**	**السلعة المنسوبة**		**السلعة المعادلة**
ع سلعة ب	=		2 ثوباً من القماش	=	
ي سلعة ت	=	سلعــة آ	3 فؤوس	=	2 رأس من الماشية
و سلعة ث	=		2 محراثاً	=	

ومن مثالنا أعلاه نلاحظ أن رأس الماشية يقوم بدور المعادل العام لقيم جميع السلع الأخرى. وأصبحت كل بضاعة وفقاً لشكل القيمة العام، لا تبادل مباشرة بالبضائع الأخرى، وإنما يقوم المنتجون بمبادلة بضائعهم أولاً مقابل سلعة واحدة بدور المعادل العام (الماشية) ثم يبادلون هذه البضاعة الأخيرة بالبضائع الأخرى التي يحتاجون إليها.[148]

قد اختلفت نوع السلعة التي كانت تقوم بدور المعادل العام من مجتمع لآخر ومن وقت إلى وقت آخر. ففي بعض المجتمعات كنا نجد الماشية تقوم بدور السلعة المعادلة لجميع السلع وفي مجتمع آخر كانت الحبــوب أو الفرو أو الملح هو المعادل العام لقيمة جميع البضائع. وهكذا أصبحت كل عملية من عمليات التبادل

[148] –د. عارف دليلة، المصدر السابق ص209.

تتم على مرحلتين الأولى: مرحلة البيع والثانية مرحلة الشراء. ومع تزايد الإنتاج البضاعي واتساع عملية التبادل أصبح من الضروري البحث عن معادل عام محدد يسهل عملية التبادل، وكان الحل الانتقال إلى المعدنين الثمينين (الذهب والفضة) ليصبحا المعادل العام وهكذا ظهر **الشكل النقدي للقيمة**.

4 – الشكل النقدي للقيمة التبادلية:

ظهر الشكل النقدي للقيمة بعد حدوث التقسيم الاجتماعي الثاني للعمل، عندما انفصلت الحرفة عن الزراعة، وأصبح الذهب والفضة معادلاً عاماً وتحولا إلى نقد، وذلك بسبب الخصائص المميزة لهذين المعدنين الثمينين وأهمها:

- **التجانس والتماثل في النوع،**
- **قابلية الانقسام،**
- **صغر الحجم وقدرتهما على تجسين أكبر قيمة أو عمل في أقل وزن،**
- **سهولة النقل،**
- **قابليتهما للحفظ ومقاومتهما للتلف.**

والنقد ما هو إلا بضاعة معينة تعود إليها وظيفة اجتماعية تتمثل في التعبير عن قيمة جميع البضائع الأخـــرى. ومع ظهور النقد أصبح المعادل العام الذي تقاس بوساطته قيمة جميع البضائع. ويظهر شكل القيمة النقدي وفقاً للعلاقة الآتية:

السلعـــة المنسوبة		السلعـــة المعادلة
رأس واحد من الماشية	=	
كيس من الحبوب	=	5 غرامات من الذهب
محراث	=	
خمسة أمتار من النسيج	=	

وقد ظهر النقد كمعادل عام لقيم جميع السلع الأخرى قبل الميلاد بزمن طويل وذلك عندما تم اكتشاف المعادن الثمينة. وتدريجياً أخذت المعادن الثمينة (الذهب

والفضة) تحل محل السلع الأخرى كمعادل عام للقيمة وبصورة نهائية. وظل الذهب والفضة زمناً طويلاً يقومان بدور النقد جنباً إلى جنب إلى أن أصبح الذهب المعادل النقدي الوحيد للقيمة، في أواخر القرن التاسع عشر.

تطور أشكال القيمة التبادلية

شكل القيمة	السلعة المنسوبة		السلعة المعادلة
1 البسيط ⟸	سلعة آ	=	سلعة ب
	س سلعة آ	=	ع سلعة ب
2 الواسع ⟸	سلعة آ	=	سلعة ب
		=	سلعة ت
		=	سلعة ث
	س سلعة آ	=	ع سلعة ب
		=	و سلعة ت
		=	هـ سلعة ث
3 العام ⟸	سلعة ب	=	
	سلعة ت	=	سلعة آ
	سلعة ث	=	
	ع سلعة ب	=	
	و سلعة ت	=	س سلعة آ
	هـ سلعة ث	=	
4 النقدي ⟸	ع سلعة ب	=	
	و سلعة ت	=	س غرام من الذهب
	هـ سلعة ث	=	

المبحث الرابع – قانون القيمة وعلاقة التناسب بين العمل الاجتماعي وقيمة البضائع وأسعارها:

يمثل قانون القيمة العلاقة والتناسب بين العمل الاجتماعي وقيمة البضائع " السلع " وأسعارها، ويمكننا توضح قانون القيمة وصياغتها على النحو الآتي:

آ – إن مصدر قيمة السلعة هو العمل المجرد المبذول في إنتاجها.

ب – يتحدد مقدار قيمة السلعة بمقدار وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها.

جـ– تتحدد نسب تبادل السلع والبضائع من خلال التناسب بين قيمها.

(يعمل قانـــون القيمة في كل اقتصاد بضاعي. ولكن طابع عمله يتوقف على طابع ملكية وسائل الإنتاج. فهـــو يعمل بشكل عفوي في أوضاع الإنتاج البضاعي البسيط والإنتاج الرأسمالي بسبب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. أما في أوضاع الإنتاج الاشتراكي القائم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، فيستخدم من قبل المجتمع بشكل واع ومخطط وفي مصلحة المجتمع). [149]

(ومع التغير المستمر في العرض والطلب تتذبذب الأسعار... عن القيمة هبوطاً وصعوداً. واختلاف الأسعار عن القيمة يعني أن بعض المنتجين الذين تباع سلعهم بأسعار أدنى من القيمة يصابون بخسارة من هذا الإنتاج، وبالتالي لا تعد ذوي مصلحة في توسيعه، كما يعني في الوقت نفسه أن منتجين آخرين ممن تباع سلعهم بأسعار أدنى من القيمة يصابون بخسارة من هذا الإنتاج، وبالتالي لا تعد لهم مصلحة في توسيعه، ويأخذ بعضهم في التحول إلى إنتاج سلع أخرى. وهكذا تعاني بعض فروع الإنتاج انكماشاً على حين تزدهر فروع أخرى). [150]

---

[149] – د. عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، المصدر السابق، ص211.

[150] – الاقتصاد السياسي للرأسمالية، المصدر السابق، ص70–81.

تذبذب الأسعار حول القيمة لا يتحدد في مجال التداول فحسب بل يرتبط أيضاً بالتغيرات التي تحدث في مجـــال الإنتاج. حيث إن التغيرات في إنتاجية العمل التي تحدد التغيرات في مقدار القيمة الخاصة بوحدة الإنتاج تؤدي أيضاً، من خلال تذبذبات الأسعار، إلى إعادة توزيع العمل بين فروع الإنتاج. [151]

مما تقدم نجد أن قانون القيمة هو قانون اقتصادي موضوعي للإنتاج البضاعي (السلعي). ويصبح هذا القانون في ظل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج المنظم العفوي للإنتاج البضاعي. حينذاك نجد أن السعر لا يتطابق مع قيمة السلعة إلى حين يكون العرض مساوياً الطلب، (حين يكون حجم الإنتاج الكلي لسلعة معينـــة مساوياً حجم الطلب الفعلي على هذه السلعة). وإلا فإن سعر السلعة ينحرف عن قيمتها. وعندما يكون سعـــر السوق لسلعة معينة أعلى من قيمتها سوف يعمل ذلك على تحريض إنتاج وزيادة إنتاج هذه السلعة. والعكس صحيح أن انخفاض سعر السلعة عن قيمتها سيؤدي إلى تقليص إنتاجها... وهذا بدوره سوف يؤدي إلى إعادة توزيع العمل ووسائل الإنتاج بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني.

المبحث الخامس – النقود والمصارف:

وجد النقد في سياق تطور الإنتاج البضاعي ونتيجة لتطور التبادل خلال مدة طويلة من الزمن، كما أن تطور أشكال القيمة ابتداء من الشكل البسيط، هو الذي أدى إلى ظهور النقد. ومع تطور التبادل كان دور النقد ينتقل من بعض البضائع إلى بعضها الآخر، وقد قامت فراء الوحوش والمواشي، والجلود، والحبـــوب، والملح والسمك والأصداف. وغيرها من السلع بدور النقد عند مختلف الشعوب وفي مختلف الأزمنة. وأخذت النقود وخاصة المعادن الثمينة (الذهب والفضة) تؤدي دور المعادل العام للقيمـــة. وأصبحـــت النقود وسيلة تقانية للمبادلة وأداة

---

[151] – الاقتصاد السياســـي دليل العلوم الاجتماعية، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي، ترجمة د. فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر. دمشق 1985 –1986، ص80.

للاستثمار، ووسيلة لدفع الأجور. بيد أن النقود في حد ذاتها ليست رأسمالاً. ونستطيع توضيح جوهر النقود من خلال الوظائف التي يقوم بها النقد.

1 – وظائف النقود: *

للنقود وظائف عديدة أهمها على الإطلاق أن النقد يعتبر كمقياس لتحديد قيمة البضائع، كما يستخدم النقد كوسيط للتداول، ووسيلة للاكتناز، ووسيلة للدفع، وعندما يستخدم في المبادلات بين الدول يقوم بوظيفة النقد العالمي.

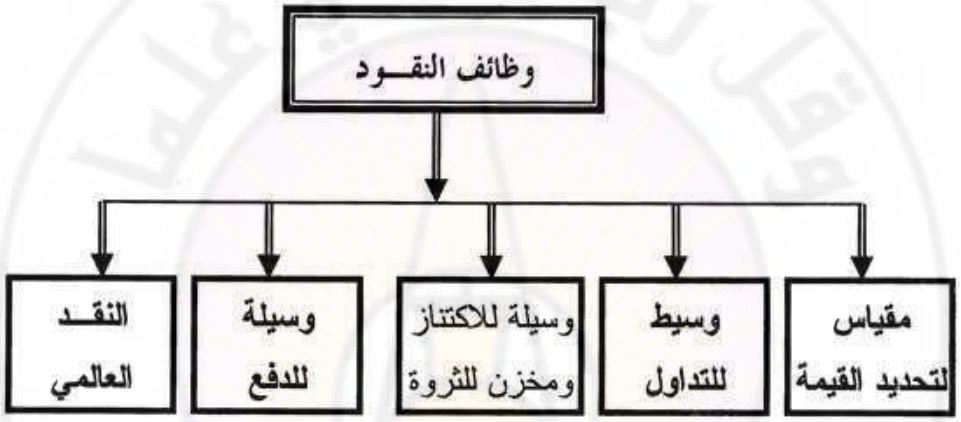

وقد ارتبط دور النقد بالمعدنين الثمينين الذهب والفضة، وذلك بسبب الخصائص الطبيعية التي يتميز بها كل منهما وأهمها: التجانس والتماثل، وقابلية الانقسام والتجزئة، وسهولة الحفظ والمتانة، وثبات قيمتها نسبياً.

آ– النقد كمقياس للقيمة:

إن قياس القيمة هي وظيفة النقد الأولى والرئيسة الأمر الذي يعني إمكان المقارنة بين مختلف السلع كمياً. وفي سبيل التعبير عن قيمة أي سلعة أو قياسها لا حاجة لتوفر النقد الجاهز – الذهب مثلاً. فالنقد ينجز وظيفة مقياس القيمة من حيث

---

* – لن أتحدث بالتفصيل عن موضوع المصارف والنقود، نظراً لوجود مقرر خاص "النقود والمصارف" يتم تدريسه في السنة الثانية.

هو صورة ذهنية. إن قيمة السلعة المعبر عنها بالنقد هي سعر هذه السلعة. وسعر سلعة ما يعني. تعادل قيمة كتلة محددة من الذهب وقيمة كمية محددة من هذه السلعة. ولا يقابل السعر قيمة السلعة إلا في حال تطابق العرض مع الطلب، وإلا فإن السعر ينحرف عن القيمة بصورة أكيدة.

يتم تحديد قيمة البضاعة (السلعة) بكمية محدودة من الذهب أو الفضة (5 غ من الذهب مثلاً). وهذه الكمية من المادة النقدية يجب قياسها. إن وزناً معيناً من الذهب أو الفضة كنقد هو الوحدة القياسية النقدية. وتم تحديد الوحدة القياسية النقدية هذه في مختلف أنحاء العالم، الدولار في الولايات المتحدة الأمريكية الجنيه الإسترليني في بريطانيا، والين الياباني في اليابان والليرة السورية في سورية. وتسهيلاً للقياس، يتم تقسيم الوحدة النقدية القياسية إلى أجزاء متساوية: الدولار = 100 سنت، الجنيه = 100 بنس، الليرة السورية = 100 قرش. وتكون الوحدة النقدية وأقسامها عبارة عن مقياس للأسعار. [152] ومن الواضح أن وجود مقياس مشترك للقيم يسهل عمليات التبادل، كما يسهل عمليات المحاسبة.

ونستطيع التعبير بوحدات نقدية عن قيم الأصول بأنواعها والخصوم على تباينها. وكذلك الدخول والمصروفات على اختلافها. وكيف يستطيع الاقتصاد الوطني أو الاقتصاد العالمي أن يؤدي وظائفه دون وجود مقياس مشترك للقيم، إن هذا الأمر غير ممكن.

(إن السلع جميعاً بما فيها الذهب، قابلة للقياس بذاتها، لأنها جميعاً حصيلة العمل الاجتماعي ويبرز الذهب كتجسيد للعمل الاجتماعي. أي إنه يحمل قيمة وهذا ما يمكننا من مقارنة قيم جميع البضائع بمقياس نوعي واحد). [153]

---

[152] – نيكتين، أسس الاقتصاد السياسي، دار التقدم، موسكو 1984، ص39.

[153] – د. كمال شرف، النقود والمصارف، مطبعة جامعة دمشق 1986، ص18.

وبذلك نلاحظ أن قياس قيمة السلع والبضائع والخدمات هي الوظيفة الأولى والرئيسة للنقد. وأن السلع كافة بما فيها الذهب، قابلة للقياس بذاتها لأنها حصيلة العمل الاجتماعي.

ب – النقد وسيلة للتداول:

قبل ظهور النقد كانت عملية المبادلة تتم بشكل مباشر أي مبادلة بضاعة بصورة مباشرة مقابل بضاعة أخرى، **(التبادل البسيط)**. ومع ظهور النقد. أصبحت عملية التبادل تتم بوساطة النقد، أي مبادلة بضاعة مقابل أخرى بوساطة النقد. ويجب أن يكون النقد جاهزا في هذه الحالة، لأن الأسعار النظرية للسلع يجب أن تتحول إلى مال حقيقي ويمكن التعبير عن عملية التداول بهذه الصيغة:

ب – ن – ب

بضاعة ⟸ نقد ⟸ بضاعة

وتتكون عملية المبادلة من مرحلتين: الأولى ــ تحول السلعة إلى نقود، والثانية ــ تحول النقود إلى سلعة. والملاحظ هنا أن البضائع التي تصل إلى يد المشتري قد تخرج من التداول (بخاصة البضائع الاستهلاكية)، بينما يبقى النقد على الدوام في حلبة التداول، أي إنه ينتقل من يد إلى يد.

ولقد ظهر النقد في بادئ الأمر، من حيث كونه وسيطاً للتداول، في شكل سبائك من الذهب أو الفضة. وظهرت بعض الصعوبات أثناء مبادلة السلع لقاء السبائك، فظهرت الحاجة إلى تحديد مقدار المعدن في أية سبيكة بشكل دقيق وتثبيت ذلك على السبيكة. ونتيجة لذلك ظهرت العملة وهي الشكل المقرر للسبيكة التي تحتوي على كمية معروفة من الذهب من حيث الوزن والنقاوة (العيار)، ولا بد من وجود دمغة خاصة تضعها الدولة على العملة لتشهد على كتلة ودرجة نقاوة هذه السبيكة.

ثـــم أخذت النقود المعدنية والنقود الورقية التي تقوم الدولة بإصدارها تحل محل السبائك الذهبية والفضية تدريجياً.

جـــ – النقود وسيلة للاكتناز ومخزن للثروة:

يمكن أن تتم عملية التداول في مرحلتها الأولى، بحيث يتم بيع البضائع واستلام النقود:

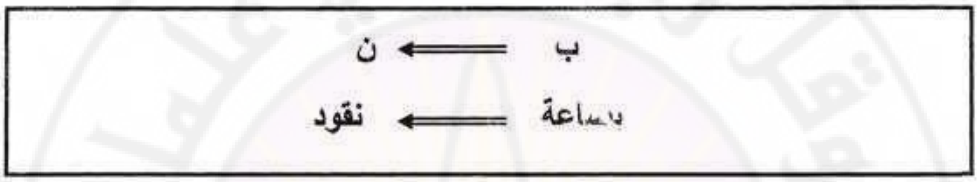

وتؤجل المرحلة الثانية من عملية التداول لأسباب مختلفة فيتوقف نتيجة لذلك تداول النقد ويصبح جامداً. وفي هذه الحالة تقوم النقود بوظيفة جديدة، وهي **وظيفة الاكتناز وتخزين الثروة.**

وأصبح النقد رمزاً للثروة بشكل عام وشامل. فإن امتلاكه يتيح الحصول على أية بضاعة كانت. ويكدس المنتجون النقود، لكي يشتروا بها فيما بعد البضائع اللازمة لهم. إن هذه الوظيفة لا يمكن أن يقوم بها إلا نقداً كامل القيمة، قطع نقدية ذهبية أو فضية أو مصنوعات من الذهب والفضة. ووظيفة النقد وسيلة للاكتناز ومخزن للثروة تسهل عملية التراكم وتحويل النقد إلى رأس مال في ظل أوضاع معينة، أي إن هذه الوظيفة للنقود تفسح المجال أمام ولادة رأس المال عند توفر أوضاع مؤاتية.

د – النقود كوسيلة للدفع:

تتم أحياناً عملية المبادلة في مرحلتها الأولى، أي بيع البضائع مع تأجيل دفع قيمتها. ولا يدفع المشتري نقوداً لقاء استلامه للبضائع إلى بعد مدة محددة حين

يستحق تاريخ الدفع. ونتيجة ذلك لا تدخل النقود في التداول إلى بعد مرور مدة من الزمن. وعندما يستحق الدفع ويقوم المشتري بدفع قيمة البضاعة التي اشتراها سابقاً، **تقوم** النقود هنا **بوظيفة وسيلة للدفع**. ويتم دفع النقود دون استلام بضاعة لقاء ذلك، وإنما تسديد لقيمة بضائع تم بيعها لأجل. وقيام النقود بوظيفة وسيلة للدفع لا يقتصر على مجال تداول السلع، بل شمل أيضاً القروض المالية ودفع الريع، ودفع الضرائب وغير ذلك.

وتأخذ هذه الوظيفة للنقود أهمية أكبر كلما تطور الائتمان والنظام التسليفي. وعندما يستخدم النقد كوسيلة للدفع في الصفقات الكبيرة.

هـ – النقد العالمي:

لكل دولة عملتها الوطنية الخاصة بها، وهي تمثل قيمة معينة تختلف عن قيمة النقد المحدد في الدول الأخرى. ونتيجة لتطور التبادل السلعي بين الدول المختلفة، ظهرت الحاجة إلى وجود نقد واحد يعد مقياساً للتبادل بين هذه الدول وبذلك أصبح دور النقود لا ينحصر في حدود الدولة الواحدة وإنما تجاوز حدود هذه الدولة ليقوم **بوظيفته الخامسة كنقد عالمي**. ونظراً لاختلاف طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع ضمن الدولة الواحدة، عد النقد الذهبي أو ما يماثله من قيمة فعلية مقياس التبادل ووسيلة للدفع لتسهيل المبادلات التجارية الدولية. إن المدفوعات الدولية تتطلب عمل النقد في شكله الطبيعي، في شكل سبائك المعادن الثمينة إن الذهب هو النقد العالمي. فالذهب يعمل في السوق العالمية من حيث هو وسيلة الدفع العمومية وأداء الشراء العمومية كونه تجسيداً مطلقاً للثروة، يمكن تحويلها من بلد إلى بلد آخر.

2 – قانون التداول النقدي وكمية النقود الضرورية للتداول:

تختلف عملية تداول السلع عن عملية تداول النقود. كما أن للدورة النقدية بعض الصفات تختلف بها عن الدورة السلعية. فالسلعة عندما تدخل عملية التداول (بيعاً أو

شراءً) غالباً ما تخرج من عملية التداول، بينما يبقى النقد في مجال التداول يمارس وظائفه الخاصة به. فعندما يشتري المرء سلعة استهلاكية (قميصاً مثلاً) فإن هذه السلعة تخرج من الدورة السلعية لتدخل عملية الاستهلاك، بينما تستمر كمية النقود في الدورة النقدية إذ يستعملها البائع لشراء سلع وبضائع أخرى وهكذا يبقى النقد في مجال التداول وتخرج السلعة من التداول. فإذا استمرت هذه الكمية من النقود في الدوران والتداول وقامت بعدد من الدورات، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة القيمة الإجمالية للنقد المتبادل نفسه.

مثال توضيحي:

- **اشتريت كتاباً بمبلغ 100 ل.س ودفعت ورقة نقدية من فئة 100 ل.س.**
- **الكتاب خرج من التداول كسلعة.**
- **قام بائع الكتاب باستخدام ورقة النقد ذاتها التي استلمها ثمناً للكتاب واشترى بها دفاتر.**
- **بائع الدفاتر استخدم الورقة النقدية ذاتها من فئة 100 ل.س واشترى أقلاماً.**

وبذلك نلاحظ أننا استخدمنا ورقة نقدية واحدة من فئة 100 ل.س في عدة عمليات تجارية مجموع أسعارها 300 ل.س. أي إن الورقة النقدية قامت بثلاث دورات، وفي كل دورة تقوم بعملية تبادل تساوي قيمتها (100 ل.س) وهذا يعني أن مجموع أسعار العمليات التجارية التي تمت بوساطة هذه الورقة النقدية =

100 × 3 = 300 ل.س

بعد دراسة وظيفتي النقد كوسيط للتداول ووسيلة للدفع، لا بد من توضيح القانون الذي تتحدد بموجبه كمية النقود الضرورية لتداول السلع. إن كمية النقود اللازمة للتداول تتحدد بثلاثة عوامل وهي:

- كمية البضائع الموجودة قيد التداول " س "
- أسعار هذه البضائع " ث "
- سرعة تداول النقود " دع "

ويمكن التعبير عن هذه المعادلة بالصيغة الآتية:

$$\text{كمية النقود "ك"} = \frac{\text{مجموع أثمان البضائع قيد التداول "س. ث"}}{\text{سرعة تداول النقود (د ع)}}$$

$$ك = \frac{س.\ ث}{دع} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

أي إن كمية النقود اللازمة للتداول تساوي مجموع أثمان السلع قيد التداول مقسومة على سرعة دوران النقود. وكلما ازدادت سرعة تداول النقد انخفضت كمية النقود الضرورية للتداول، وكلما انخفضت سرعة تداول النقود، ازدادت كمية النقود الضرورية للتداول. فإذا بلغ مجموع أثمان السلع قيد التداول خلال سنة واحدة نحو 100 مليار ليرة سورية، وكانت سرعة تداول النقد بمعدل وسطي 4 دورات سنوياً، فإن كتلة النقود الضرورية للتداول هي:

100 ÷ 4 = 25 مليار ليرة سورية

وإذا كانت النقود تقوم بوظيفة وسيلة للدفع فإن مجموعة أثمان البضائع المبيعة بالائتمان تؤثر في كمية النقد الضروري وكذلك المدفوعات المستحقة تؤثر أيضاً هذه الكمية، فإن الصيغة الكاملة لقانون كمية النقود الضرورية تتخذ الشكل الآتي:

$$ك = \frac{س\ ث - س\ آ + م\ م - ش\ م}{دع}$$

حيث تكون:

ك = كمية النقود الضرورية للتداول.

س ث = مجموع أثمان السلع قيد التداول خلال دورة محددة.

س آ = مجموع أثمان السلع المبيعة بالائتمان.

م م = المدفوعات المستحقة.

ش م = مقدار المدفوعات المتبادلة (بالتقاص).

دع = سرعة دوران النقود. (عدد دورات وحدة النقود في العام وسطياً).

إن قانون التداول النقدي يعني أن كمية النقود الضرورية لتداول البضائع (ك) يجب أن تساوي مجموع أثمان البضائع قيد التداول (س ث) ناقص مجموع أثمان البضائع المبيعة بالدين (س آ) مضافاً إليها المدفوعات المستحقة (م م)، ناقص مجموع المدفوعات المتبادلة المشطوبة (ش م) وحاصل هذه العمليات الحسابية يجب قسمته على عدد دورات الوحدات النقدية المتماثلة (د ع). وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون يسري مفعوله في جميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التي تحول فيها الإنتاج إلى إنتاج بضاعي وسادت فيها العلاقات السلعية النقدية.

3 ــ المصارف في الجمهورية العربية السورية:

السمة الرئيسة المميزة للمصارف في سورية هي أنها مصارف حكومية، ولا يوجد في سورية أي مصرف أو بنك يملكه القطاع الخاص. ويمكننا تصنيفها في ثلاثة أنواع هي: المصرف المركزي. المصرف التجاري السوري. المصارف النوعية وهي التي تتخصص بتمويل نشاط اقتصادي معين.

أ ــ المصرف المركزي:

يمثل مصرف سورية مركزي رمز السيادة والاستقرار المالي للدولة. والمصرف المركزي هو مؤسسة مالية تكون مسؤولة عن حماية الاستقرار المالي والاقتصادي، وبذلك أعطي المصرف المركزي احتكار إصدار العملات المعدنية والورقية (البنكنوت) وجعل مصرفاً للحكومة، وكذلك مصرفاً للمصارف الأخرى وباكتسابه هذا المركز يستطيع المصرف المركزي أن يراقب بفاعلية العملة والائتمان في مختلف أنحاء الدولة، وفي علاقاتها مع الدول الأخرى. ويقوم المصرف المركزي بعدد من الوظائف أهمها:

- إصدار العملات المعدنية والورقية (البنكنوت)،
- يعمل المصرف المركزي كمصرف للحكومة ومستشارها المالي،
- توفير السيولة اللازمة للمصرف التجاري السوري وفروعه وللمصارف المتخصصة عند الضرورة والقيام بعمليات المقاصة بينها،
- الرقابة على الائتمان عن طريق التحكم في سعر إعادة الخصم أو عن طريق عمليات السوق المفتوحة.

ويقوم أحياناً المصرف المركزي بتغيير النسبة القانونية للاحتياطي النقدي بهدف محاربة التضخم النقدي والسيطرة عليه. ويعتمد المصرف المركزي أكثر من أداة في نفس الوقت لتحقيق أهداف السياسة النقدية المتبعة.

ويعد المصرف المركزي في سورية مؤسسة عامة تعمل تحت رقابة الدولة وضماناتها. ويتولى المصرف المركزي القيام بوظيفة العميل المالي للإدارات والمؤسسات العامة ولجميع المؤسسات المالية التي تخضع لإحكام قانونية خاصة. ويقوم أيضاً بتحديد إجمالي التوظيفات السنوية لكافة المصارف السورية، بعد أن تضع الإدارة العامة لهذه المصارف خططها بشكل محدد بعد موافقة وزير الاقتصاد على هذه الخطط. ولمصرف سورية المركزي 10 فروع موزعة في مختلف المحافظات السورية.

وقد تطور حجم مجموع الموجودات في الميزانية الموحدة لمصرف سورية المركزي تطوراً كبيراً خلال المدة 1990 ــ 1995 حيث ارتفع من مبلغ 177454 مليون ليرة سورية في عام 1990 إلى حوالي 361764 مليون ليرة سورية في عام 1995، منها نقد ورقي ومعدني مصدر بمبلغ 152682 مليون ليرة سورية. كما تطور حجم الكتلة النقدية من 120702 مليون ليرة سورية في عام 1990 إلى حوالي 253780 مليون ليرة سورية في عام 1995. وتتراوح نسبة النقد المتداولة إلى مجموع الكتلة النقدية بين 56 % إلى 63 %.

ب ــ المصرف التجاري السوري:

ويقوم المصرف التجاري السوري بجميع فروعه في مختلف أنحاء سورية بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، كما يزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، ويمارس عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي، ويسهم في إنشاء المشروعات وكل ما يتطلبه النشاط الاقتصادي من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقاً لما تنص عليه الأنظمة والقوانين النافذة في الجمهورية العربية السورية.

وللمصرف التجاري عدة وظائف رئيسة: **الأولى** – هي خلق النقود، باسم نقود الودائع أو النقود المصرفية. **والثانية** – قبول الودائع تحت الطلب والسماح باستخدام الشيكات للسحب منها. **والثالثة** – منح القروض للراغبين بها. **والرابعة** – خصم الأوراق التجارية والمالية.

كما تقوم فروع المصرف التجاري السوري إلى جانب وظائفها الرئيسة المشار إليها أعلاه بمجموعة من الوظائف الثانوية الأخرى، وهي عبارة عن خدمات تتعلق بوجوه نشاطها الرئيس منها تحصيل مستحقات عملائها أو تسديد ديونهم نيابة عنهم. إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال. التعامل بالعملات الأجنبية بيعاً وشراء. تأجير الخزائن للعملاء. إصدار خطابات الضمان لتسديد التزامات عملائه في حال عدم

تمكنهم من ذلك. وغيرها من الوظائف الثانوية. ويصل عدد فروع المصرف التجاري السوري في مختلف أنحاء سورية إلى 43 فرعاً.

حدد المصرف التجاري السوري سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو بالموازاة مع سعر صرف الدولار، وحدد سعر العملة الجديدة اليورو بـ 54.7 ليرة سورية للشراء و54.1 ليرة للمبيع أما فيما يختص بالمعاملات الرسمية الجمركية فقد بلغ سعر الصرف لليورو 13.23 ليرة سورية.

سوف تقوم الحكومة السورية بتأسيس مصرف تجاري جديد لمراقبة وتشجيع الصادرات والإنفاق بالعملتين المحلية والأجنبية. وسيتم تأسيس هذا المصرف برأس مال قدره مليار ليرة سورية. ويهدف بصورة أساسية إلى تشجيع الصادرات السورية باتجاه الأسواق الدولية وقد أعلن وزير الاقتصاد أن المصرف سوف يكون مستقلاً من الناحيتين المالية والإدارية. حالياً المصرف التجاري السوري هو المصرف التجاري الوحيد. وتمثل ميزانيته 85 % من الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي.

ج – المصارف المتخصصة:

إلى جانب المصرف المركزي والمصرف التجاري السوري توجد في سورية مصارف أخرى يتخصص كل منها في نشاط مصرفي معين. فالمصارف التي تختص بتمويل النشاط الصناعي تدعى (مصارف التنمية الصناعية). والمصارف التي تختص بتمويل النشاط الزراعي تسمى (بمصارف التنمية الزراعية). إضافة إلى المصرف العقاري و مصرف التسليف الشعبي وصندوق توفير البريد. ويصل عدد فروع المصرف الزراعي التعاوني إلى 102 فرع وعدد فروع مصرف التسليف الشعبي 54 فرعاً. والصناعي 15 فرعاً والعقاري 13 فرعاً.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثامن

آلية عمل الاقتصاد الرأسمالي

(تحول النقد إلى رأسمال، تحول قوة العمل إلى بضاعة، إنتاج القيمة الزائدة)

المبحث الأول – تحول قوة العمل إلى سلعة:

في الوقت الذي لا يفرق فيه الاقتصاديون البرجوازيون بين العمل وقوة العمل، ويرون أن العامل يبيع الرأسمالي عمله لقاء الأجر، ذلك لأنهم لا يستطيعون تفسير العناصر التي تدخل في تحديد الأجر. لا بد لنا من التفريق بين العمل وقوة العمل.

فقد عرفنا العمل في بحث سابق على أنه الجهد العضلي أو الذهني الواعي والهادف الذي يصرفه العامل بهـدف خلق منفعة (سلعة أو خدمة) ويلحق الضرر بالعامل. بينما نجد أن قوة العمل هي مجمـوع القدرات العضلية والذهنية التي يمتلكها الإنسان والتي يستخدمها لخلق المنفعة. وقوة العمل هي المؤهلات التي يمتلكها العامل للقيام بعمل ما أثناء عملية الإنتاج وهي القوة الإنتاجية الأساسية لأي مجتمع كان. ولكن تحولها إلى بضاعة لا يحصل إلا في الرأسمالية. ولا بد من توفر شرطيين أساسيين لتحول قوة العمل إلى بضاعة. الأول ــ هو الحرية الشخصية للعامل، والتي تعني حرية العامل في التصرف بقوة عمله وبيعها لمن يرغب. والثاني ــ حرمان العامل من ملكية وسائل الإنتاج، العنصر الذي يجبر العامل على بيع قوة عمله لأن العمل المأجور هو المصدر الوحيد لتأمين مستلزمات العيش للعامل. لقد تم التفريق بين العمل وقوة العمل بفضل نظرية الطابع المزدوج للعمل الذي يخلق خاصتي البضاعة. لذلك تصبح لقوة العمل قيمة استعمالية وقيمة تبادلية شأنها في ذلك شأن أي بضاعة.

وتكمن القيمة الاستعمالية لأي بضاعة في قدرتها على إشباع حاجة معينة لدى الإنسان. والرأسمالي يشتري قوة العمل من العامل في سوق العمل لكي يستخدمها

ويستهلكها في إنتاج سلع جديدة أثناء عملية الإنتاج. وتخلق قوة العمل في استهلاكها بضائع جديدة، قيمة جديدة. فالقيمة الاستعمالية لبضاعة قوة العمل تتلخص في قدرة العامل على أن يخلق بعمله قيمة جديدة، بل قيمة أكبر من قيمة قوة العمل نفسها والمستهلكة والمستخدمة في إنتاج البضاعة. وبذلك يبيع العامل قوة عمله وليس عمله، هذا الأمر الذي اكتشفه ماركس وأصبح فيما بعد من أهم مسائل الاقتصاد السياسي. لأن القدرة على العمل لا تعني العمل.

1- قيمة قوة العمل:

تتحدد قيمة قوة العمل، كقيمة أي بضاعة، بالزمن الضروري اجتماعياً لإنتاجها (لتجديدها). وهذا يعني أن قيمة قوة العمل تتحدد بقيمة وسائل العيش الضرورية لإشباع الحاجات المادية والفكرية. فقيمة قوة العمل هي قيمة جميع السلع والخدمات الضرورية لإشباع حاجات العامل من أجل معيشته وتجديد قوة عمله وضمان معيشة عائلته. أما قيمة السلع والخدمات الضرورية فتحدد بزمن العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها وبوساطتها يتم تحديد قيمة قوة العمل.

وتتغير قيمة قوة العمل من زمان ومكان إلى زمان ومكان آخرين فهي مرتبطة بمستوى التطور الاجتماعي وتتغير تبعاً لتغيره. مع التأكيد أن قوة العمل لا تنفصل عن العامل حاملها وعن حياته. لذلك يكمن تحديدها في حفظ حياة العامل ومؤهلاته. مما تقدم نجد أن هناك عوامل تؤدي إلى تخفيض قيمة قوة العمل وعوامل أخرى تؤدي إلى زيادتها.

وتحدد قيمة قوة العمل من خلال:

1- قيمة وسائل العيش الضرورية للحفاظ على نشاط العامل وأعضاء أسرته في مستوى عادل ومقبول.

2- النفقات الضرورية لأجل تلبية حاجات العامل الثقافية واكتساب العلم والمهارة.

3- مستوى التطور الاقتصادي والخصائص الوطنية والقومية.

4- التطـــور التاريخي في كل بلد من البلدان. لذلك نلاحظ أن قيمة قوة العمل تتغير مع تطور المجتمع. ويكون العامل المأجور هو المصدر الوحيد للقيمة الزائدة.[154]

2- عوامل تخفيض قيمة قوة العمل: يمكننا أن نحدد أهم العوامل التي تؤدي إلى خفض قيمة قوة العمل وفقاً لما يلي:

- ارتفاع إنتاجية العمل الاجتماعي، فعندما ترتفع إنتاجية العمل يؤدي ارتفاعها إلى انخفاض قيمة البضائع، بما فيها قيمة وسائل العيش الضرورية للعامل.

- دخول النساء والأطفال مجالات العمل المختلفة. وهذا يسمح للرأسماليين بتخفيض قيمة قوة العمل بمقدار ما كان يحتاج إليه العامل للإنفاق على أفراد أسرته الذين أصبحوا يعيلون أنفسهم بأنفسهم.

- انخفاض تكاليف التعليم، وخاصة عندما يحصل تقسيم دقيق للعمل الأمر الذي يجعل معظم الأعمال لا تتطلب مستوى عالياً من التعليم، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف التعليم اللازمة للعمل وبالتالي انخفاض قيمة قوة العمل بالمقدار نفسه.

3- عوامل زيادة قيمة قوة العمل: مع تطور المجتمع الرأسمالي تعمل عوامل مضادة لعوامل خفض قيمة قوة العمل فتؤدي إلى زيادة قيمة قوة العمل منها:

- تزايـــد حاجات العامل اتساعاً وتزايد الوسائل الضرورية لتجديد إنتاج قوة العمل. وهذا ناتج عن تطور الرأسمالية وارتفاع المستوى الثقافي للطبقة العاملة.

---

[154] - انظر، ماركس - انجلز، منتخبات في ثلاثة مجلدات، المجلد الثالث، الجزء الأول ص154، نقلاً عن كليمنتيف وفاسيلييفا، ما هي الاشتراكية دار التقدم موسكو، ص30.

– زيادة شدة وتوتر العمل بسبب إدخال أساليب جديدة في تنظيم العمل مما يؤدي إلى زيادة استغلال وقت العامل أثناء عمله، مما يؤدي إلى صرف مجهود عضلي وعصبي أكبر للقيام بعمله، وهذا يقود بالضرورة إلى زيادة استهلاكه وحاجته للاستجمام والراحة.

– ارتفاع وتنامي الوعي الطبقي للعمال وتزايد دور وأهمية التنظيم النقابي لهم، الأمر الذي يقود دائماً إلى المطالبة بتحسين المستوى المعيشي للعمال وإدخال وسائل معيشة جديدة مما يؤدي إلى زيادة قيمة قوة العمل.

ويتـــم تحديد أجور العمال في الرأسمالية بالاستناد إلى قيمة قوة العمل وعوامل أخرى كالعرض والطلب في ســـوق العمل، وحالة الأسواق الاقتصادية، ومواقف النقابات العمالية ودورها في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة.

المبحث الثاني – تحول النقد إلى رأسمال (المعادلة العامة لرأس المال):

لم يتفق الاقتصاديون على تحديد مفهوم واحد لرأس المال، بل اختلفوا في ذلك فقد أكد أنصار النظرية الميركنتلية أن لا فرق بين النقد ورأس المال أو بين الثروة النقدية ورأس المال. أما نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين الأوائل فقد طابقت بين رأس المال ووسائل الإنتاج. وكذلك حدد الفيزوقراطيون مفهوم رأس المال على أنه العدد والآلات والمواد الأولية وغيرها من العناصر المادية المستخدمة في عملية الإنتاج. ثم جاءت النظرية الماركسية التي أوضحت مفهوم رأس المال على أنه علاقة اجتماعية بين طبقة تملك وسائل الإنتاج وطبقة اجتماعية أخرى تملك فقط قوة العمل. ومن خلال هذه العلاقة يمكن أن يتحول النقد إلى رأس مال. إذن ليس كل ثروة نقدية رأسمالاً، وحتى تتحول الثروة النقدية إلى رأسمال يجب أن تتحول النقود إلى أموال إنتاج تستخدم في مشروع يقوم على العمل المأجور ويكون الهدف الرئيسي له تحقيق الربح.

رأس المال هو علاقة اجتماعية – إنتاجية تخص تشكيلة اجتماعية اقتصادية محددة تاريخياً هو علاقة بين الرأسماليين مالكي وسائل الإنتاج والعمل المحرومين

من ملكيتها والمضطرين لبيع قوة عملهم وخلق القيمة الزائدة للرأسماليين. ويتخذ رأس المال أثناء عملية الإنتاج صورة وسائل الإنتاج وقوة العمل. وهذان العنصران ضروريان معاً لإنجاز عملية الإنتاج ولكل عنصر منهما دور في عملية زيادة القيمة مختلف عن دور الآخر. فوسائل الإنتاج (أدوات العمل، المواد الأولية، المواد المساعدة) تشكل الوعاء لإنتاج القيمة الزائدة ولكنها لا تخلق القيمة الزائدة بينما قوة العمل هي التي تخلق قيمة جديدة أكبر من قيمتها نفسها. وهذا يعني أن العامل يستطيع بعمله أن يخلق قيمة جديدة وأن ينقل قيمة وسائل الإنتاج إلى المنتجات الجديدة في الوقت نفسه، وهذا يفسر الطابع ألازدواجي للعمل في أوضاع الإنتاج البضاعي. فالعامل بعمله المجرد يخلق القيمة الجديدة التي تقاس بزمن العمل المبذول في إنتاج البضاعة. أما العمل الملموس الذي يقوم به العامل فهو يخلق القيمة الاستعمالية.

1- التداول السلعي البسيط والتداول السلعي الرأسمالي:

ولا بد من التمييز بين **التداول السلعي البسيط والتداول السلعي الرأسمالي.** فالتداول السلعي البسيط يتخذ شكل المعادلة الآتية:

بضاعة ⟸ نقـد ⟸ بضاعة

أي إن المنتج الحرفي الصغير يبيع السلعة التي ينتجها ليحصل على النقد، ثم يستخدم النقد للحصول على عناصر الإنتاج لاستخدامها من جديد في إنتاج سلعة جديدة ولإشباع حاجاته أيضاً. بينما يتخذ التداول السلعي الرأسمالي (تداول النقد كرأسمال) شكل المعادلة الآتية:

نقـــد ⟸ بضاعـــة ⟸ نقـــد

وهذا يعني أن الرأسمالي يمتلك في البداية النقود التي يشتري بها سلعاً محددة عناصر الإنتاج (فتتحول إلى رأسمال)، وبعد إنجاز عملية الإنتاج يستعيد الرأسمالي النقود عن طريق بيع المنتجات. وتسمى هذه المعادلة العامة لرأس المال. ويكون للمعادلة العامة لرأس المال معنى في حالة واحدة فقط إذا كانت كمية النقود التي يحصل عليها الرأسمالي في نهاية الدورة أكثر من كمية النقود التي بدأ بها، ولهذا تتخذ المعادلة العامة لرأس المال الشكل الآتي:

نقـــد ⟸ بضاعة ⟸ نقـــد زائد

وهذا يعني أن تكون كمية النقود التي حصل عليها الرأسمالي في نهاية الدورة تساوي كمية النقد التي بدأ بها مضافاً إليها كمية من النقد الزائد.

حركة رأس المال (الدورة العامة لرأس المال):

يظل رأس المال في حركة دائمة ولا يتوقف، حتى إن الرأسمالي يسعى دائماً إلى عدم تباطؤ حركة رأس المال، لأن في ذلك يلحق خسارة بالرأسمالي فإن توقفت حركة رأس المال تحققت خسارة كاملة لأن القيمة الزائدة لن تتحقق بدون رأس المال وتوقفه، كما أن تباطؤ حركته يؤدي إلى تخفيض القيمة الزائدة وهذه أيضاً خسارة تلحق بالرأسمالي. ويمر رأس المال أثناء حركته بمراحل ثلاث رئيسة هي:

المرحلة الأولى: ويكون عمل رأس المال في هذا المرحلة في مجال التداول بشكل نقد ويسمى رأس المال النقدي، حين يقوم الرأسمالي بشراء وسائل الإنتاج وقوة العمل في السوق:

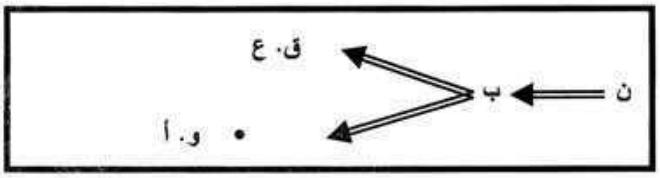

ن = نقد، ب = بضاعة، ق. ع = قوة عمل، و. آ = وسائل إنتاج.

وبذلك فالرأسمالي يهيئ لعملية الإنتاج وتسمى هذه المرحلة بدورة رأس المال النقدي.

المرحلة الثانية: يكون عمل رأس المال في هذه المرحلة في مجال الإنتاج، عندما يتم الجمع بين قوة العمل ووسائل الإنتاج، ويقوم العمال بإنتاج بضائع جديدة تتضمن قيمة جديدة وقيمة زائدة جديدة. وتبدو حركة رأس المال في هذه المرحلة وفقاً لما يلي:

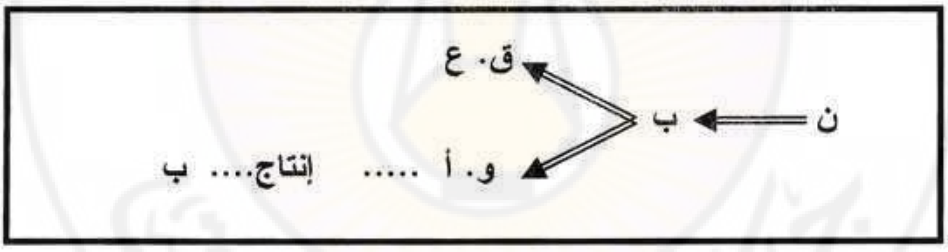

ونلاحظ أن رأس المال يتحول هنا من شكله الإنتاجي إلى شكله البضاعي وتسمى هذه المرحلة بدورة رأس المال الإنتاجي.

المرحلة الثالثة: تعود حركة رأس المال في هذه المرحلة إلى مجال التداول من جديد. حيث يتم بيع البضائع التي تم إنتاجها في المرحلة الثانية، ويتحول رأس المال البضاعي إلى رأس مال نقدي:

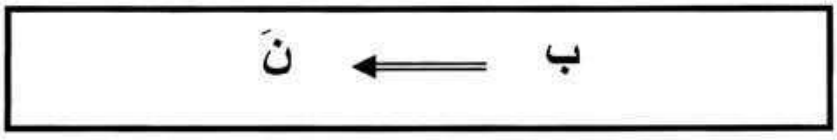

وهذا يعني أن رأس المال بدأ حركته بشكل نقد وعاد في نهاية الحركة من جديد إلى شكل النقد. وتسمى هذه المرحلة بدورة رأس المال البضاعي. وهذا يوضح أن حركة رأس المال تعني تحول رأس المال تدريجياً من شكل إلى آخر دورة بثلاث مراحل تسمى مجتمعة بـــ (دورة رأس المال) وتنقسم دورة رأس المال إلى مرحلتي تداول ومرحلة إنتاج.

2- الدورة العامة لرأس المال:

وتشمل الدورة العامة لرأس المال إنجاز عمليات شراء عناصر الإنتاج وإتمام عملية الإنتاج وبيع السلع وتداولها في السوق. أي تشمل عمليات ومراحل الإنتاج والتداول. وتتصف عمليات الإنتاج والتداول بالترابط والتكامل إذ لا يمكن في ظل الاقتصاد السلعي إنجاز الواحدة دون الأخرى. لأن تحقيق تداول السلعة الناتجة في السوق يعد شرطاً ضرورياً للبدء في عملية الإنتاج التي بدونها لا يمكن أن يكون هناك تداول.

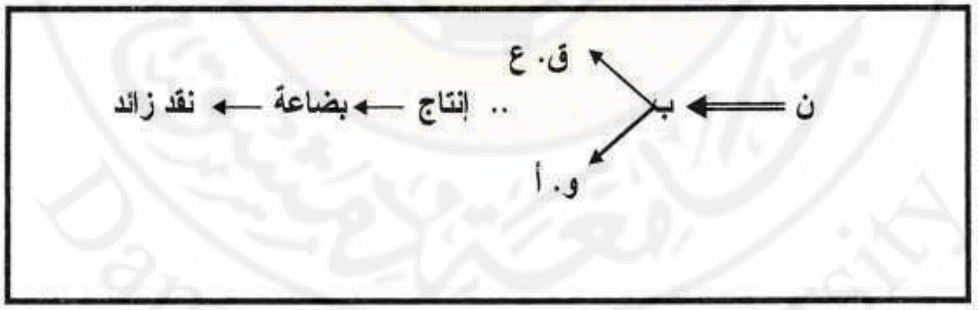

وهذا يعني أن للدورة العامة لرأس المال مراحل ثلاثاً تشكل بمجموعها الدورة العامة لرأس المال التي تبدأ بالنقد وتنتهي بالنقد الزائد. فالمرحلة الأولى هي مرحلة تحول النقد إلى سلعة. عندما يقوم الرأسمالي بشراء وسائل الإنتاج وقوة العمل من السوق وهنا يتحول رأس المال من الشكل النقدي إلى شكل رأس المال المنتج. والمرحلة الثانية هي مرحلة الإنتاج يتم خلالها تشغيل وسائل الإنتاج بوساطة قوة

العمل للحصول على السلعة المنوي إنتاجها. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة تحويل السلع التي تم إنتاجها إلى نقد، بحيث تكون قيمة السلعة الجديدة تزيد على قيمة السلع المستخدمة في عملية الإنتاج. وهذه القيمة الزائدة تتحول إلى نقد زائد عندما يتم إنجاز عملية بيع السلعة في السوق. ويقوم بإنجاز هذه المرحلة الشكل الثالث من أشكال رأس المال وهو ما يسمى رأس المال السلعي.

نلاحظ أن الدورة العامة لرأس المال تتكون من مرحلة التداول الأولى ثم المرحلة الثانية وهي مرحلة الإنتاج تعقبها المرحلة الثالثة وهي مرحلة تداول السلع الناتجة في السوق.

3- رأس المال الثابت ورأس المال المتغير:

ينقسم رأس المال أثناء عملية الإنتاج إلى جزأين، فالجزء الأول من رأس المال الذي يتخذ صورة وسائل الإنتاج لا تتغير قيمته في عملية الإنتاج، لأن قيمة المواد المستخدمة في عملية الإنتاج تنتقل كما هي دون تغيير لذلك أطلق عليه الجزء الثابت من رأس المال (رأس المال الثابت). إن رأس المال الثابت هو الوعاء الذي يتم من خلاله إنتاج القيمة الزائدة وهو شرط أو مقدمة عملية إنتاج القيمة الزائدة. أما الجزء الثاني من رأس المال الذي يتم إنفاقه على قوة العمل المأجورة، فهو لا يبقى بالقيمة نفسها بل تتزايد قيمته في عملية الإنتاج بمقدار القيمة الزائدة ولذلك يسمى الجزء المتغير في رأس المال (رأس المال المتغير). وبفضل تقسيم رأس المال إلى رأس مال ثابت ورأس مال متغير، وتحليل دور مختلف أجزاء رأس المال في استغلال العمل، وجدنا أن القيمة المضافة لا تنتج عن كامل رأس المال، وإنما تنتج فقط عن جزئه المتغير، أي تنتج عن استغلال قوة العمل. إن فهم آلية إنتاج القيمة الزائدة يتوقف على تقسيم رأس المال إلى جزأين: رأس مال ثابت (ث) ورأس مال متغير (ر).

المبحث الثالث – إنتاج القيمة الزائدة في الرأسمالية:

انطلاقاً من نظرية قيمة العمل، استطاع ماركس أن يشتق تحليل فائض القيمة (القيمة الزائدة). فقيمة عنصر العمل ذاته تحدد بكمية العمل الضروري لإنتاج المواد الغذائية والسلع الأخرى التي تعد ضرورية لبقاء العامل وتكفل له إعالة أسرته. فإذا كانت المواد والسلع وغيرها اللازمة لبقاء العامل يوماً واحداً مع إعالة أسرته تعادل / 6 / ساعات عمل متتالية. فإن الأجر النقدي الذي يدفعه صاحب العمل للعامل، لأجل تشغيله يوماً واحداً سوف يعادل / 6 / ساعات. ولكن صاحب العمل يجعل العامل يعمل بالفعل / 8 / ساعات. ولا يعطي العامل سوى أجر / 6 / ساعات. وبذلك يحصل صاحب العمل على ناتج الساعتين الإضافيتين اللتين اشتغلهما العامل. ونعد ذلك ناتجاً إضافياً أو ما نطلق عليه فائض القيمة الزائدة. [155]

القيمة الزائدة: هي القيمة التي يخلقها عمل العامل المأجور علاوة على قيمة قوة عمله، ويستحوذ عليها الرأسمالي بلا مقابل. (يصنف انجلس قانون القيمة الزائدة الذي اكتشفه ماركس) كما يلي "... فقد أعطى الدليل على أن الاستئثار بالعمل غير المدفوع الأجر هو الشكل الأساسي لأسلوب إنتاج الرأسمالي ولاستثمار العمال الملازم له، وعلى أن الرأسمالي، حتى حين يشتري قوة العمل حسب قيمتها الكاملة في السوق بوصفها بضاعة يبتز، مع ذلك منها قدرا من القيمة يفوق ما دفعه في سبيل الحصول عليها، وعلى أن هذه القيمة الزائدة تشكل، في آخر المطاف، مجموع القيم التي تنجم عنها كمية الرأسمال النامية بلا انقطاع والمتراكمة في أيدي الطبقات المالكة". [156] وتنتج القيمة الزائدة عن طريق إجبار العامل على العمل وقتاً أكثر من الوقت الضروري لأجل تجديد إنتاج قوة العمل.

---

[155] – د. مصطفى رشدي شيخة، المصدر السابق ص117.

[156] – ماركس، رأس المال، المجلد الأول، ص28.

انظر، ماركس –انجلز، منتخبات في ثلاثة مجلدات، المجلد الثالث، الجزء الأول ص154، نقلاً عن كليمنتيف وفاسيلييفا، ما هي الاشتراكية دار التقدم موسكو، ص28.

1- كتلة ومعدل القيمة الزائدة:

وبذلك تمثل **كتلة القيمة الزائدة** الفرق بين قيمة عوامل الإنتاج (قيمة وسائل الإنتاج + قيمة قوة العمل) وبين قيمة المنتجات أو السلع الجديدة. واستناداً إلى ما سبق نجد أن:

$$ق = ث + ر + م$$

ق - قيمة السلعة الجديدة.

ث - رأس المال الثابت المنتقل إلى قيمة السلعة.

ر - رأس المال المتغير المدفوع لقاء إنتاج السلعة.

م - القيمة الزائدة.

وتكون كتلة القيمة الزائدة تساوي:

$$م = ق - (ث + ر)$$

وقد حدد ماركس أن قوة العمل هي المصدر الوحيد للقيمة الزائدة، بينما تشكل وسائل الإنتاج وعاء ولادة القيمة الزائدة.

ويمكننا تحديد معدل القيمة الزائدة عن طريق العلاقة بين قيمة قوة العمل والقيمة الزائدة التي يحددها تقسيم ساعات عمل العامل في اليوم الواحد إلى قسمين:

- **وقت العمل الضروري:** ويمثل ساعات العمل الضرورية في اليوم الواحد لإنتاج قيمة قوة العمل وهو القسم الذي يخلق قيمة قوة العمل (الأجر).
- **وقت العمل الزائد:** ويمثل ساعات العمل الزائدة والتي يقوم بها العامل في اليوم الواحد إضافة إلى وقت العمل الضروري ويحصل عليها الرأسمالي بدون مقابل وهو القسم الذي يخلق القيمة الزائدة.

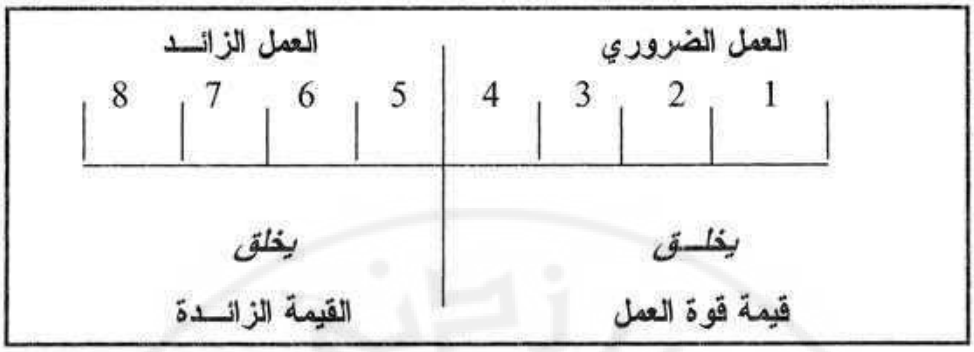

ويتم حساب **معدل القيمة الزائدة** عن طريقين:

1 – عن طريق نسبة القيمة الزائدة إلى قيمة قوة العمل:

$$\text{معدل القيمة الزائدة} = \frac{\text{القيمة الزائدة}}{\text{قيمة قوة العمل}} \times 100$$

فإذا افترضنا أن ق = 800، ث = 400، ر = 300، م = 200 نجد أن:

$$\text{ق} = \text{ث} + \text{ر} + \text{م}$$

$$800 = 400 + 200 + 200$$

$$\text{وبذلك يكون معدل القيمة الزائدة} = \frac{\text{م}}{\text{ر}} \times 100 = \frac{200}{200} \times 100 = 100\ \%$$

2 – عن طريق نسبة كمية العمل الزائد إلى كمية العمل الضروري.

أي إنه إذا يكون عدد ساعات عمل العامل في اليوم الواحد / 8 / ساعات، وهو يحتاج إلى / 4 / ساعات لإنتاج ما يعادل قيمة قوة العمل (وهذا هو وقت العمل الضروري) فإن الساعات الأربع الباقية يقوم العامل خلالها بإنتاج القيمة الزائدة (وهذا هو وقت العمل الزائد).

$$\text{معدل القيمة الزائدة} = \frac{\text{وقت العمل الزائد}}{\text{وقت العمل الضروري}} \times 100$$

$$= \frac{4}{4} \times 100 = 100\ \%$$

وبذلك نستطيع القول إن القيمة الزائدة لا يمكن الحصول عليها من خلال تداول البضائع، لأن التداول يعني تبادل أشياء متعادلة. كما لا يمكن للقيمة الزائدة أن تنتج بسبب ارتفاع الأسعار لأن الخسائر والأرباح لدى كل من المشتري والبائع تتوازن. فعندما يقوم مالك وسائل الإنتاج بتشغيل العامل مدة / 12 / ساعة يوميا، حين يشتري قوة العمل وتصبح من حقه أن يستهلكها، ويكون من الضروري لأجل تجديد إنتاج قيمة قوت العمل لا تتجاوز / 6 / ساعات، يعمل خلالها فيعطي إنتاجاً يغطي نفقات إعالته وأسرته، تكون الساعات الست الباقية (وقت العمل الزائد)، تعطي إنتاجاً زائداً، لا يدفع الرأسمالي مالك وسائل الإنتاج أجراً لقاء ذلك العمل، الذي يكون مصدر القيمة الزائدة.

ويمكن أن تزداد القيمة الزائدة، إما عن طريق زيادة عدد ساعات العمل (تطوير يوم العمل)، ونطلق عليها القيمة الزائدة المطلقة، وإما عن طريق انقاص عدد ساعات العمل الضروري، نتيجة لزيادة إنتاجية العمل، بوساطة التعاون البسيط أو تقسيم العمل أو تطور الآلات وتحديث الصناعات الكبرى، ونطلق عليها **القيمة الزائدة النسبية.**

2- القيمة الزائدة المطلقة:

وهي أسلوب لزيادة القيمة الزائدة عن طريق إطالة عدد ساعات العمل اليومي للعامل مع بقاء قيمة قوة العمل كما كانت عليه في السابق:



فإذا كانت يوم العمل / 8 / ساعات موزعة إلى أربع ساعات عمل ضروري وأربع ساعات عمل زائد ويكون معدل القيمة الزائدة في هذه الحالة يساوي 100 %. فإذا قام الرأسمالي بتمديد يوم العمل إلى / 10 / ساعات بدلاً من / 8 / ساعات يومياً فإن وقت العمل الضروري يبقى أربع ساعات يومياً بينما يزداد وقت العمل الزائد إلى ست ساعات.

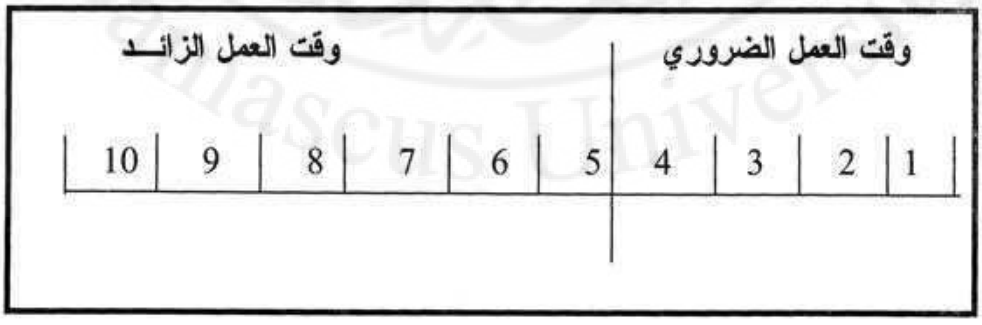

وتزداد القيمة الزائدة بسبب زيادة كمية العمل المخصص لإنتاجها ويرتفع معدل القيمة الزائدة:

$$\text{معدل القيمة الزائدة} = \frac{\text{وقت العمل الزائد}}{\text{وقت العمل الضروري}} \times 100$$

$$= \frac{6}{4} \times 100 = 150\ \%$$

فالقيمة الزائدة المطلقة هي القيمة الزائدة التي حصل عليها الرأسمالي نتيجة لإطالة عدد ساعات وقت العمل الزائد عن طريق زيادة عدد ساعات العمل اليومي.

3- القيمة الزائدة النسبية:

وهي أسلوب لزيادة كتلة القيمة الزائدة ومعدلها عن طريق تخفيض وقت العمل الضروري أي تخفيض قيمة قوة العمل مع بقاء عدد ساعات عمل العامل في اليوم الواحد ثابتة. وهذا ممكن في حال إدخال تقانات حديثة أو زيادة الإنتاجية. فإذا انخفض وقت العمل الضروري إلى / 3 / ساعات وظل عدد ساعات عمل العامل في اليوم /8/ ساعات فإن وقت العمل الزائد سيرتفع إلى / 5 / ساعات بدلاً من / 4 / ساعات.



وهذا يعني زيادة كتلة القيمة الزائدة بسبب زيادة وقت العمل الزائد الذي يخلقها وكذلك زيادة معدل القيمة الزائدة:

$$\text{معدل القيمة الزائدة} = \frac{\text{وقت العمل الزائد}}{\text{وقت العمل الضروري}} \times 100$$

$$= \frac{5}{3} \times 100 = 166.67\ \%$$

ويكون معدل القيمة الزائدة قد ارتفع من 100 % إلى 166.67 % بسبب انخفاض قيمة قوة العمل وليس بسبب زيادة عدد ساعات العمل اليومي.

فالقيمة الزائدة النسبية هي القيمة الزائدة التي يحصل عليها الرأسمالي نتيجة لزيادة كمية وقت العمل الزائد وتخفيض كمية وقت العمل الضروري. مع بقاء عدد ساعات العمل اليومي ثابتة.

تركزت جهود الاقتصاديين البرجوازيين على إنكار نظرية القيمة الزائدة، التي تعد حجر الزاوية في النظرية الاقتصادية الماركسية، وكان هدفهم من وراء ذلك تبرير الاستغلال الرأسمالي والدفاع عنه ومحاولة البرهان على انسجام المصالح الطبقية بين جميع طبقات المجتمع الرأسمالي.

لقد حاول الاقتصادي الفرنسي جان باتست ساي صاحب نظرية إنتاجية رأس المال والأرض أن يبرهن أن العمل ورأس المال والأرض تشترك جميعها في إنتاج الدخل، وأن العمل لا ينتج إلى القيمة المساوية للأجر المدفوع للعامل، أو الربح فينتج عن رأس المال المتجسد في وسائل الإنتاج والأرض. كما قام يوهيم بوفرك في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بإنكار العمل كمصدر للقيمة الزائدة، معتبراً أن تفسير القيمة ومصدرها هو التقدير النفساني للأشياء، أي الشعور بقيمتها، وبالتالي ليست زيادة القيمة نتيجة للعمل غير المعوض وإنما هي نتيجة

لشعور نفساني تجاه الأشياء يعلي من قيمتها. ومع ذلك لا تقلل الانتقادات كافة التي وجهها الاقتصاديون البرجوازيون لنظرية القيمة الزائدة ومحاولات الرد عليها من الأهمية العلمية والاجتماعية لاكتشافي قانون القيمة الزائدة وقدرتها على تفسير الاستغلال الرأسمالي.

المبحث الرابع – السعر وقانون العرض والطلب:

في ظل الإنتاج البضاعي الرأسمالي، الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، يتولى قانون القيمة تنظيم الإنتاج بطريقة عفوية. ويتحقق هذا الدور من خلال آلية الأسعار أو ما يسمى أحياناً آلية السوق "العرض والطلب". والقيمة هي الأساس في تحديد أسعار السلع. ولكن السعر كشكل للقيمة يمكن أن يكون أكثر أو أقل من القيمة. وتظهر هذه الفروق حين يكون سعر السلعة أعلى أو أدنى من القيمة، وهذه تسمى الفروق الكمية. إن سبب الفروق بين السعر والقيمة فعلياً هو عدم التوافق بين العرض والطلب بالنسبة للسلعة المعينة. فعندما يزيد الطلب على العرض يرتفع سعر السلعة على القيمة، وعندما يزيد العرض على الطلب ينخفض السعر عن القيمة، ولا يتساوى السعر مع القيمة إلا إذا تساوى العرض مع الطلب[157].

السؤال الأساسي التي تحاول نظرية الثمن الإجابة عنه هو: لماذا يكون للسلع وعوامل الإنتاج أثمان؟ ويكون الجواب عن هذا السؤال بكل بساطة: يكون للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج أثمان لأنها تتصف بصفتين أساسيتين[158]:

1- لأنها نافعة وتؤدي إلى إشباع الحاجة والرغبة.

([157]) – أنظر، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، النظرية الماركسية – اللينينية، دار التقدم، موسكو 1976، ص79.

([158]) – أنظر، د. كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت 1987، ص17-18.

2- لأنها نادرة نسبياً، نادرة بالنسبة إلى الاستعمالات التي يرغب فيها الأفراد. أي توفرها بكميات محدودة. وبذلك يكون السبب الذي من أجله يكون للسلع والخدمات ثمن "السلع الاقتصادية" هو المستهلك الذي لا يطلب هذه الأشياء إلا لأنها نافعة وتؤدي إلى إشباع رغباته، إضافة إلى عجز المنتجين عن عرضها بكميات غير محدودة لكونها نادرة. وبذلك تكون المنفعة والندرة هما القوتان الرئيستان اللتان تؤديان إلى ظهور الأثمان. (فعندما يتحدد ثمن لإحدى السلع في سوق تلك السلعة، فإنما يرجع ذلك إلى النفع والندرة يعكسان نفسهما بصورة مجسمة في هيئة طلب المستهلكين من ناحية، وعرض المنتجين من الناحية الأخرى. فالثمن يتحدد بتفاعل العرض والطلب في السوق). [159]

1 - **الطلب:** يمكننا تعريف الطلب على أنه "يعبر عن الكميات من سلعة أو خدمة معينة، التي يكون الأشخاص أو الوحدات (فرد - أسرة - مجموعة اجتماعية معينة - مشروع -حكومة)، على استعداد لشرائها عند أثمان معينة، وفي لحظات زمنية معينة، وفي إطار نطاق مكاني محدد، وبافتراض السلوك الاقتصادي الرشيد لجمهرة المستهلكين. [160]

من خلال التعريف الوارد أعلاه نجد أن علاقات الطلب هي أساساً علاقات اجتماعية واقتصادية ذات طبيعة مزدوجة. وتتكون عناصر العلاقة من ثلاث مجموعات رئيسة هي:

(1) مجموعة من العوامل ذات الطابع الكمي وهي تشمل الكميات المطلوبة من السلعة، الأثمان بالنسبة لهذه السلعة والسلع الأخرى المرتبطة بها. الدخل الذي يمثل القوة الشرائية للمستهلك.

([159]) - Stonier. A. and Hague D.A. , Textbook of Economic Theory, 4th ed. London , Longman 1972 , P.P. 11-12

([160]) - المصدر السابق، ص170.

(2) مجموعة من العوامل والظروف الشخصية والسلوكية (الأذواق والإعلان).

(3) مجموعة من العناصر التكميلية البنائية (الزمان والمكان).

(ويمكن عد الكميات المطلوبة والأثمان والدخل من قبيل المتغيرات الداخلية الرئيسة. وباقي العوامل الأخرى من قبيل المتغيرات الخارجية الثانوية). [161]

ويعرف الاقتصادي فتح الله ولعلو الطلب داخل السوق على أنه: (مقدار المواد أو الخدمات التي تكون الوحدات الاقتصادية مستعدة لشرائها بسعر معين). وقد يكون الطلب خاصاً يتعلق بمادة واحدة، أو يكون الطلب عاماً فيشمل مجموع النفقات التي ينفقها الأفراد أو المؤسسات الاقتصادية. [162]

إن درجة الإنفاق أو حجم الطلب على السلع أو الخدمات يختلف باختلاف درجات المرونة.[163] فارتفاع أثمان السلع سوف تترتب عليه زيادة في حجم الإنفاق بالنسبة للسلع التي يعد الطلب عليها غير مرن. أي لا تتأثر بزيادة الثمن، كالملح مثلاً. وهذا يعني أن المستهلك مجبر للحصول على هذا النوع من السلع على الرغم من ارتفاع ثمنها. وبالعكس فإن حجم الإنفاق سوف يتناقص إذا كان الطلب على السلعة مرناً. وهذا معناه أن المستهلك يستطيع أن يستغني عن هذه السلعة، كأفران البوتغار، الثلاجات، أجهزة التلفزيون. وبذلك فإن الطلب على هذه السلع سوف يتأثر كثيراً بزيادة الثمن.

([161]) – د. مصطفى رشدي شيحة، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، الدار الجامعية، بيروت 1985، ص169.

([162]) – أنظر، فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، المصدر السابق، ص516.

([163]) – مرونة الطلب وفقاً لمقياس مارشال لمرونة الطلب السعرية هي:

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الثمن}}$$

وتكون نتائج انخفاض أثمان السلع على الطلب مغايرة تماماً لنتائج ارتفاع الثمن. فإذا كان الطلب على السلعة غير مرن، فإن انخفاض ثمن سيؤدي إلى نقص في الإنفاق المخصص على السلعة، لأن المشتري سوف يشتري الكمية نفسها من السلعة بثمن أقل، أما إذا كان الطلب مرناً، فإن انخفاض الثمن سيؤدي إلى زيادة الكميات المطلوبة، (وزيادة الإنفاق للحصول على كميات أكبر من السلعة. ما دام الطلب يستجيب بسرعة وإيجابية للتغيرات في ثمن السلعة بالنقصان).

(إن درجة الارتباط ونسبة التغير بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وأثمانها، أو ما يسمى المرونة، تتوقف على مدى ضرورة السلعة للمستهلك، فالسلع الضرورية والأساسية، التي تشبع الحاجات الأساسية عند الإنسان، يتمتع الطلب عليها بمرونة ضئيلة، تصل في بعض الأحيان إلى درجة الجمود. ومن أمثلة هذه السلع المواد الغذائية والأدوية. وعلى ذلك فالكمية المطلوبة منها لا تتأثر كثيراً بتغيرات الثمن وخاصة عند ارتفاعه، لأن الكمية المطلوبة من هذه السلع ترتبط بالوجود والحاجة أكثر مما ترتبط بالثمن). [164] ونستطيع توضح العلاقة العكسية بين السعر وحجم الطلب من خلال المثال التالي:

العلاقة بين السعر والطلب

السعر للوحدة (ل.س)	كمية الوحدات المطلوبة
25	40
20	60
15	100
10	150
5	250

المصدر: أرقام افتراضية.

نلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول أعلاه العلاقة بين كمية الطلب لهذه السلعة وسعرها هي علاقة عكسية. حيث نجد أن انخفاض سعر الوحدة من 20

([164]) – أنظر، د. مصطفى رشدي شيحة، المصدر السابق، ص213.

ل.س إلى 15 ل.س قد أدى إلى ارتفاع كمية الطلب من 60 وحدة إلى 100 وحدة. كما يمكننا توضيح هذه العلاقة بياناً كما يلي:

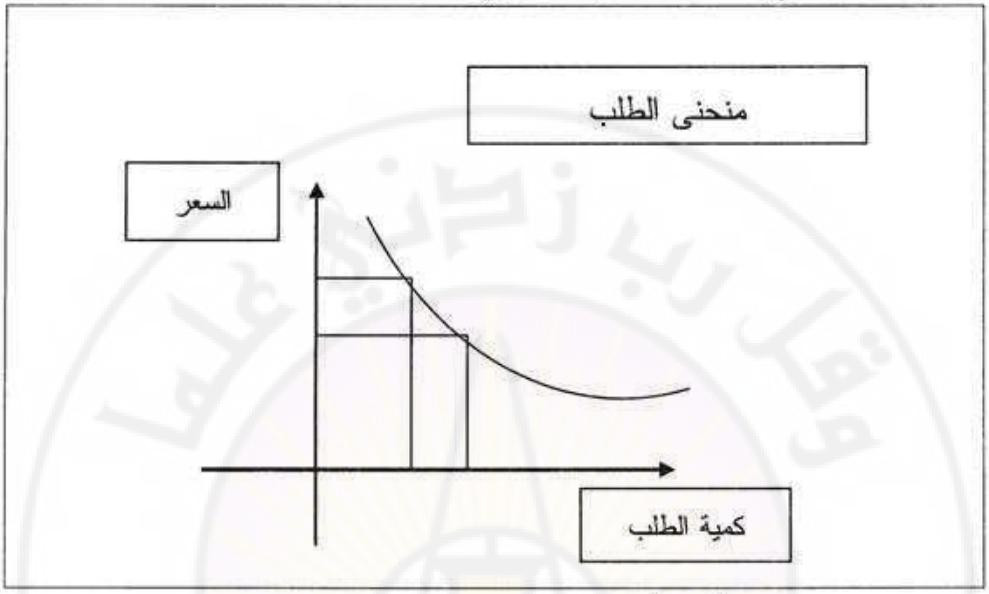

مما تقدم نلاحظ أن الأسباب الرئيسة التي تؤثر في مرونة الطلب هي: مدى ضرورة السلعة، مدى توفر بدائل قريبة يمكن أن تحل محل السلعة، ودرجة تكامل السلعة مع سلعة أخرى في الاستهلاك، أو ما يسمى الطلب المتلازم (الطلب على السيارة والطلب على البنزين). كما يعد دخل المستهلك من أهم محددات الطلب، حيث إن حجم الطلب على سلعة ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم دخول المستهلكين. ونعني بالدخل هنا: مجموع القوة الشرائية النقدية المتاحة للأفراد والمخصصة أساساً للحصول على احتياجاتهم الاستهلاكية من مختلف السلع والخدمات.

2- العرض:

العرض في السوق هو كمية البضائع التي يمكن أن يتزود السوق بها خلال فترة زمنية معينة وبثمن معين. أما بالنسبة لسلعة معينة فإن العرض هو عدد الوحدات من هذه السلعة التي تعرض للبيع، في زمن معين، بسعر معين. والجهاز الإنتاجي والمنتجون هم الذين يعرضون السلع والخدمات للبيع. والمشروع عندما

يعرض سلعة معينة فإنه يحدد كمية العرض بما يتناسب وهدف المشروع وهو تحقيق ربح معين من عرض هذه الكمية وبيعها في السوق. ولتحقيق الربح يجب أن يزيد سعر السلعة على تكاليف الإنتاج. مما تقدم نجد أن العوامل الأساسية التي تؤثر في العرض هي:

1- تكاليف الإنتاج: وتتكون عادة من الأجور وثمن المواد الأولية والآلات...إلخ. ويشكل مجموع هذه النفقات "التكاليف الإجمالية". ونحصل على متوسط تكلفة الوحدة الواحدة من حاصل قسمة التكاليف الإجمالية على عدد الوحدات المنتَجة.

2- الثمن: حيث نجد أن هناك علاقة طردية بين العرض والثمن، أي أن تغير كل منهما يتم بالاتجاه نفسه. فإذا ارتفاع السعر ارتفع العرض، وكذلك إذا انخفض السعر انخفض العرض. ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال المثال التالي:

العلاقة بين السعر والعرض

السعر للوحدة الواحدة (ل.س)	كمية الوحدات المعروضة
5	70
10	150
15	200
20	250
25	320

المصدر: أرقام افتراضية.

من الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ أن العلاقة بين كمية عرض هذه السلعة علاقة طردية. حيث نجد أن كمية العرض قد ارتفعت من 150 وحدة إلى 200 وحدة عندما ارتفع سعر الوحدة الواحدة من 10 ل.س إلى 15 ل.س. ونستطيع أن نوضح هذه العلاقة بياناً من خلال الأرقام أعلاه كما يلي:

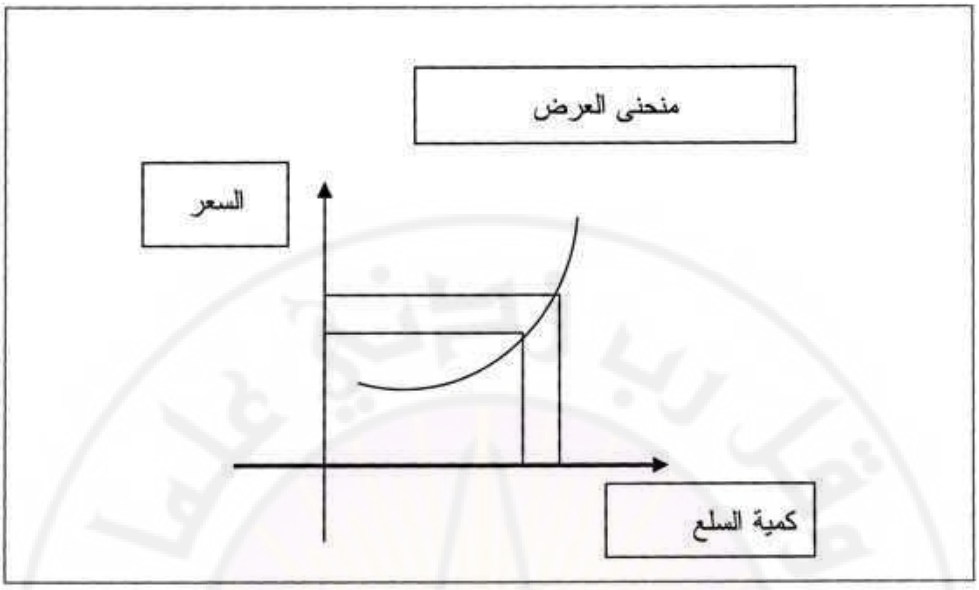

وهذا يعني أن منحنى العرض (ع، عَ) من خلال علاقته بالسعر ينحدر من اليمين إلى اليسار. ولا بد هنا من الإشارة إلى العرض المتلازم، كما في تلازم عرض البنزين مع سعره وتتأثر مرونة العرض "مدى تغير العرض تبعاً لتغير العوامل المؤثرة فيه" بالثمن وإمكان التخزين ونفقات الإنتاج.

إن الترابط بين العرض والطلب والسعر، كما يظهر بشكل مباشر في السوق، يتضمن علاقة سببية وتناسباً كمية، وهذا ما يسمى قانون العرض والطلب. ويمكننا توضيح القانون: [165]

1- تشكل كميات البضائع التي يمكن ابتياعها في السوق **الطلب**، ويتناسب عكسياً مع الثمن.

2- تشكل كمية البضائع التي يمكن تزويد السوق بها **العرض**، ويتناسب طردياً مع الثمن.

([165]) - أنظر: S. Szefler is. Marciniak, Ekonomia Polityczna, P.W.N. Warszawa 1974. Str. 150.

وهذا يعني أن حجم الطلب ينخفض حين ارتفاع الأسعار في السوق، ويزداد حجم الطلب في حال انخفاض الأسعار. أما بالنسبة للعرض فهو يزداد عندما ترتفع أسعار السوق، وينخفض الطلب عندما تنخفض الأسعار.

تبدأ آلية "ميكانيزم" عمل قانون العرض والطلب فعاليتها في سوق المنافسة الحرة الكاملة. وهي عبارة عن سوق نموذجية نظرية غير ممكنة التحقيق في عالمنا المعاصر. إلى جانب هذا الشكل من السوق "سوق المنافسة الحرة الكاملة" يوجد شكل آخر هو السوق الاحتكارية. وأشكال أخرى تقع بين هذا السوق وذاك مثل سوق المنافسة الاحتكارية وسوق منافسة القلة. [166]

([166]) – سبق وتم شرح المنافسة والاحتكار في فصل سابق.

القسم الثاني

تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية

يبدو تاريخ البشرية ما هو إلا سلسلة مترابطة من المراحل التاريخية ولكنها متباينة من حيث مستوى التطور الاقتصادي، لذلك لا بد من تقديم دراسة تاريخية حول تطور الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية التي سبقت ظهور الأنظمة الاقتصادية الحديثة (الرأسمالية والاشتراكية)، للأسباب الآتية: [167]

- ضرورة دراسة المجتمعات الاقتصادية القديمة بهدف معرفة نشوء الحياة الاقتصادية وتطورها الاقتصادي عبر التاريخ.

- إن معرفة القوانين الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية القديمة، تساعد على فهم طبيعة وقوانين الأنظمة الاقتصادية الحديثة والظواهر والعلاقات الاقتصادية المختلفة.

- إن دراسة الأنظمة الاقتصادية القديمة، يسهم في فهم الكثير من الظواهر والعلاقات الاقتصادية القائمة بين العديد من البلدان، مع الوضع في الحسبان الأوضاع التاريخية والعالمية الراهنة.

إن دراسة الأنظمة الاقتصادية التي سبقت النظام الرأسمالي، وتوضيح الجوانب والسمات الأساسية لهذه الأنظمة، أسهل بكثير من دراسة الأنظمة الاقتصادية الحديثة، وذلك بسبب عدم تشعب العملية الاقتصادية وتداخلها في هذه الأنظمة. ومن خلال دراسة تاريخ تطور الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية تتوضح لنا العلاقة بين علم الاقتصاد والتاريخ.

إن مستوى تطور القوى المنتجة في أي تشكيلة اجتماعية اقتصادية هو الذي يحدد طابع علاقات الإنتاج السائدة في ظـــل هذه التشكيلة، إلى جانب شكل ملكية

---

[167] - انظر: د. محمد سعيد نابلسي، مصدر سابق ص47-48.

وسائل الإنتاج. ومن أجل وصف جوهر علاقات الإنتاج، لا بد، قبل كل شيء، من تحديد شكل ملكية وسائل الإنتاج، وما هو الأسلوب الذي اتبع في تحقيق الملكية، ثم كيف يتم توزيع المنتوجات، وأخيراً تحديد وضع مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية المرتبطة بهذه العوامل وعلاقتها المتبادلة أثناء عملية الإنتاج.

الفصل التاسع

أساليب الإنتاج في الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية في مرحلة ما قبل الرأسمالية

المبحث الأول – النظام المشاعي البدائي:

لقد أوضح أنجلز أن جميع الأمم والشعوب تتطور بصورة رئيسة، مجتازة المراحل الرئيسة نفسها للإنتاج الاجتماعي، وأنه لا فرق بين شعب وآخر، ولا يوجد شعوب غير تاريخية أو عروق دنيا. وتشير الدراسات العلمية إلى أن عمر المجتمع البشري على كوكبنا يزيد على خمسة ملايين عام، وتشكل العشرة آلاف سنة الأخيرة أو التسعة، مرحلة ما بعد المجتمع البدائي (المشاعي). وبذلك يعد النظام المشاعي البدائي المرحلة الأولى والأطول في تاريخ البشرية، والتي استمرت ملايين السنين.

(وينقسم تطور الاقتصاد في المجتمع البدائي إلى مرحلتين في رأي إنجلز: المرحلة الأولى – التي ساد فيها تملك المنتجات الطبيعية الجاهزة للاستعمال، أو مرحلة الاقتصاد الاستهلاكي، والمرحلة الثانية – التي تحققت فيها معرفة تربية الماشية وزراعة الأرض، وقد تعلم الإنسان منها طرائق لزيادة إنتاجية الطبيعة من خلال النشاط الإنساني، [168] أو مرحلة الاقتصاد التكاثري. وفي سياق هاتين المرحلتين تقدم التنظيم الاجتماعي للمجتمع البدائي من " القطيع البشري البدائي " إلى تطور الجماعة القبلية ومن ثم الجوارية " الإقليمية "، وهي طريقة للتطور آلت بصورة طبيعية إلى ظهور الطبقات والتناحرات في المجتمع). [169]

---

[168] – فريدريك انجلز "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة"، في كتاب كارل ماركس وفريدريك انجلز، المؤلفات المختارة، المجلد الثالث، دار التقدم، موسكو 1976، ص209.

[169] – الاقتصاد السياسي دليل العلوم الاجتماعية، مجموعة من المؤلفين السوفييت، ترجمة د. فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق 1985، ص32.

ويمكننا توضيح القوانين والعلاقات الاقتصادية العامة التي حددت السمات الأساسية المشتركة لاقتصاديات المجتمعات البدائية وفقاً لما يأتي: [170]

- انخفاض مستوى القوى المنتجة.

- العلاقات الاقتصادية حددت الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في المشاعية، وكانت الأرض والموجودات وغيرها ملكاً للجميع.

- كان هدف العملية الإنتاجية في المجتمع البدائي هو إشباع الحاجات المباشرة والضرورية لضمان بقاء واستمرار الفرد والأسرة أو العشيرة على قيد الحياة.

- يقوم أعضاء المشاعة بالعمل مجتمعين ومتضامنين (التعاون البسيط)، وإلا خسروا معركتهم في السيطرة على الطبيعة.

- كانت كميات الإنتاج قليلة جداً، بسبب انخفاض إنتاجية العمل، بحيث لا ينتج الفرد إلا الحد الأدنى الضروري للبقاء وبذلك لا يستطيع أحد أن يستولي على نتائج عمل الآخرين.

- سيطرة الاقتصاد الطبيعي (**إنتاج ⟸ توزيع ⟸ استهلاك**)، أي الاكتفاء الذاتي وانعدام التبادل.

- التوزيع المتساوي للمنتجات بين أفراد الجماعة البدائية.

---

[170] - انظر: S. Szefler i s. Marciniak, Ekonomia Ploityczna, P.W.E., Warszawa 1974. Str. 46.

(إن القانون الاقتصادي الأساسي في المجتمع البدائي كان إشباع الحاجات المباشرة والضرورية لبقاء الجماعة والفرد معاً. فالغاية الأساسية من الإنتاج هي ضمان بقاء واستمرار الجماعة البدائية. وفي ظروف انخفاض مستوى وسائل العمل وبالتالي إنتاجية العمل كان تضامن وتعاون الجماعة البدائية أمراً محتماً لمواجهة الطبيعة وتأمين الحد الأدنى الضروري للبقاء فقد كان الإنسان الفرد مسلوب الإرادة أمام قوى الطبيعة وكانت جماعية العمل والملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والتساوي في توزيع المنتجات تفرض كلها حتمية الحياة المشتركة في كل متماسك دون حدود بين الفرد والجماعة). [171]

أولاً – المشاعية البدائية أول تشكيلة اجتماعية اقتصادية: [172]

تعد المشاعية البدائية أول تشكيلة اجتماعية اقتصادية في التاريخ. وكانت أدوات الإنتاج التي استخدمها الإنسان في النظام المشاعي البدائي بسيطة وبدائية جداً، كالهراوة، والفأس الحجرية، والقوس والنشاب... إلخ. كما كانت مهارات العمل وخبرة الأفراد ومعارفهم قليلة وبدائية جداً. لذلك لم يكن بوسع الأفراد أن يواجهوا قوى الطبيعة إلا بتجميع جهودهم وتضافرها. لذلك كان الأفراد يعيشون في مشاعات قبلية متوحدين حسب قرابة الدم، تسيطر عليهم عادات وتقاليد متخلفة وساذجة. وكانت المحاصيل تقسم بين أفراد المشاعة بالتساوي، وهي لا تكاد تكفي حاجة الإنسان، لذلك لم يكن هناك فائض من المحاصيل يمكن انتزاعه من الآخرين، أو تفاوت اقتصادي أو علاقات استغلال في المجتمع. [173]

---

[171] – محمد سعيد نابلسي، الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص52–53.

[172] – انظر المصدر السابق ص49–57.

[173] – انظر: بريشكينا وزيركين وباكوفليفا، ما هي المادة التاريخية،دار التقدم موسكو1986، ص77–79.

لقد كان النظام المشاعي البدائي يتطور ويتغير ببطء كبير. وكان اكتشاف النار واستخدامها مرحلة بالغة الأهمية في تطور المجتمع البشري. وانتقل الأفراد من استخدام أدوات العمل الحجرية والخشبية إلى الأدوات المعدنية بعد أن تم اختراعها. وظهر تقسيم اجتماعي جديد للعمل، [174] عندما انفصل الرعي عن الزراعة. ثم ظهرت الحرفة التي أخذت تسهم في صناعة أدوات العمل والألبسة والأحذية والأسلحة التي يستخدمها الإنسان في تلبية حاجته للأمن والغذاء.[175]

استخدم الإنسان البدائي الحجر لمدة طويلة جداً كمادة رئيسة لصنع الأدوات التي يحتاج إليها إلى جانب الأخشاب والعظام والقرون. وعندما اكتشف الإنسان النار والمعدن تعلم الأفراد صناعة الأدوات من فلزات النحاس الخام، ومن ثم من البرونز، وأخيراً من الحديد. وتم تقسيم مجمل الفترة التاريخية الطويلة التي سبقت مرحلة التاريخ المدون إلى ثلاثة عصور:

(1) العصر الحجري،

(2) العصر البرونزي،

(3) العصر الحديدي. نسبة للمادة التي كان يستخدمها الإنسان في صنع أدواته. وقد استمر كل عصر من هذه العصور قروناً طويلة، أما العصر الحجري فقد امتد ملايين من السنين. [176] لقد كان الإنجاز العظيم الذي حققه الإنسان البدائي، هو اكتشاف النار وطرائق استخدامها المفيدة في المجالات التالية:

- استخدامها في تحضير الطعام، مما أدى إلى تزايد عدد الأدوات المستخدمة في تحضير طعامه وتناوله.

---

[174] - أول تقسيم طبيعي للعمل في تاريخ البشرية، كان تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، وفقاً للطبيعة الفيزيولوجية لكل منهما، وحسب السن.

[175] - المصدر السابق.

[176] - انظر: ليونتيف موجز الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص23.

- استخدامها لمساعدته على صنـــع الأدوات، الأمر الذي أدى إلى تحسين نوعية هذه الأدوات بشكل دائم ومستمر.

- كما استخدم الإنسان البدائي النار للدفاع عن نفسه، وحمايته من الحيوانات المفترسة.

وهكذا ظهرت بشكل تدريجي ومتتابع أدوات جديدة استخدمها الإنسان كالسكين والرمح والبلطة... إلخ. مما أعطى الإنسان إمكان صيد الحيوانات كبيرة الحجم، لتلبية الحاجات الضرورية لبعض المجموعات البشرية.

وعندما اكتشف الإنسان المعادن (النحاس والحديد)، بدأت الأدوات المصنوعة من الحجر تختفي أول بأول لتحـــل محلها الأدوات المصنوعة من المعادن. كما كان اكتشاف القوس والنشاب خطوة مهمة على طريق صراع الإنسان مع الطبيعة وإمكان السيطرة عليها. ومع تطور عمليات الصيد بدأت عمليات تدجين الحيوانات وتربيتها، الأمر الذي كان وما يزال له الأثر الإيجابي في حياة الإنسان وتأمين ما يحتاج إليه. أما التطور الآخر المهم على صعيد نمو القوى المنتجة، فهو الزراعة التي أخذ الإنسان يزاولها على ضفاف الأنهار والبحيرات.[177]

ثانياً - مراحل تطور النظام المشاعي البدائي:

يمكننا تقسيم نشوء النظام المشاعي البدائي وتطوره الطويل إلى عدة مراحل أهمها:

1 - المجتمع ما قبل العشائري أو **(القطيع البدائي)**.

2 - مرحلة العشائرية أو **المشاعية العشائرية** وتنقسم بدورها إلى مرحلتين:

- المشاعية العشائرية الأمومية.
- المشاعية العشائرية الأبوية.

3 - المشاعية الزراعية.

---

[177] - انظر: J. Nowickil, Zarys Ekonomia Polityczna Kapitalzu, P.W.E, Warszwa 1971. S. 182-183

وتشير وجهة النظر الماركسية إلى نشوء المجتمع البشري وتطوره كما يأتي (.. لقد انقضت ملايين السنيـــن قبل أن انفصل الإنسان عن عالم الحيوان، واضطلع العمل بالدور الحاسم في تحول القرد الشبيه بالإنسان إلى إنسان، وفي نشوء المجتمع وتشكله. وإن العمل المشترك، وصنع أدوات العمل والكلمات المقطعة المفهـــومة، كل ذلك ساهم في تطور الإنسان ولا سيما في نمو دماغ رأسه. وبالتدرج تحول قطيع القردة الشبيهة بالإنسان إلى قطيع بدائي من الناس، وبدأ هذا القطيع بإنتاج المنتجات بتأثيره في الطبيعة بوساطة أدوات العمل). [178] وتسمى مرحلة تحول قطيع القردة الشبيهة بالإنسان إلى قطيع من الناس، عبر مرحلة المجتمع ما قبل العشائري، أو " القطيع البدائي ".

ومع مرور الزمن تكونت **العشيرة أو المشاعة العشائرية**، التي أضحت الخلية الأساسية في المجتمع البدائي. لقد كانت العشيرة تضم مجموعة من الناس تربطهم قرابة الدم. وكانت تجتمع عادة عدة عشائر لتكون فيما بينها **القبيلة**، ويقوم الأفراد ضمن القبيلة بالعمل المشترك إضافة إلى أن ملكية وسائل الإنتاج كانت ملكية مشتركة، وتوزع المنتجات، حصيلة العمل المشترك، بالتساوي بين أعضاء المشاعة وتستهلك داخل المشاعة. وهذا ما يسمى الاقتصاد الطبيعي:

إنتـــاج ⟸ توزيـــع ⟸ استهلاك

وكانت النساء يشغلن مواقع السيادة في حياة المشاعة العشائرية في المرحلة الأولى، لما للمرأة من دور اقتصادي أساسي في تأمين حاجات الأسرة، وسميت هذه المرحلة مرحلة **العشيرة الأمومية**. وعندما تم التحول إلى المشاعة الزراعية أصبح الرجال يقومون بأعمال الرعي وحراثة الأرض وانتقل الدور الاقتصادي الأساسي من المرأة إلى الرجل، كما أدى تقسيم العمل إلى زيادة الإنتاجية وزيادة

---

178 – ايلين وموتيليف، ما هو الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص186.

كمية الإنتاج من السلع والخيرات، لذلك أخلت الأمومة المكان للأبوة، وظهرت **العشيرة الأبوية**. وأصبح الأولاد ينسبون إلى الأب بعد أن كانوا ينسبون إلى الأم. [179]

ثم أخذت العشيرة تنقسم إلى أسر، تتبعثر بدورها إلى خلايا أسرية فردية صغيرة. ونتيجة لذلك بدأت المشاعة العشائرية تتحول تدريجياً إلى مشاعات زراعية **متجاورة**. (وخلافاً للمشاعة العشائرية كانت المشاعة الزراعية تتألف ليس فقط من الأسر التي تربطها أواصر القرابة، بل من الأسر التي ليس بينها قرابة والتي كانت تمارس الاقتصاد بصورة مستقلة على قطع الأراضي المخصصة لها. وتحول البيت والحوش التابع له إلى ملكية خاصة لزارع الأرض) [180]... ونظراً لأن زراعة الأرض، وجمع المحصول أخذت تتولاهما أسر منفردة مستقلة، أصبحت السلع والمنتجات من حق هذه الأسر، ولم تعد تذهب إلى " **القدر الواحدة** " لتوزع بالتساوي بين أعضاء المشاعة. وأصبحت الأسرة الفردية هي الخلية الاقتصادية الأساسية في المجتمع. وبدأت تظهر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، كما ظهر فائض الإنتاج وظهرت عملية التبادل، وتم التحول من الاقتصاد الطبيعي إلى الاقتصاد التبادلي:

إنتـــاج ⟸ تبادل ⟸ توزيـــع ⟸ استهلاك

ولكن يبقى القانون الاقتصادي الأساسي للمجتمع البدائي بمراحله كافة هو: تأمين وجود المشاعة لكل عضو من أعضائها بوساطة العمل المشترك والتوزيع المتساوي. أو كما يقول يوري بوبوف (القانون الاقتصادي الأساسي للمجتمع

---

[179] – المصدر سابق ص 193.

[180] – المصدر السابق ص195.

المشاعي البدائي، قانون حركته وتطوره، هو إنتاج الوسائل الضرورية حياتياً من أجل التلبية المباشرة لحاجات المشاعة العشائرية وأفرادها. [181]

ثالثاً – أسلوب الإنتاج في المشاعية البدائية:

تعد المشاعية البدائية أول تشكيلة اقتصادية اجتماعية ظهرت في المجتمع البشري. ويتميز أسلوب الإنتاج في النظام المشاعي بالسمات الآتية:

1- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الرئيسة.

2- نمط إنتاج تعاوني – جماعي.

3- القوى المنتجة بسيطة وضعيفة التطور.

4- عدم وجود فائض إنتاج.

(وتتجسد المشاعية البدائية في مجتمعات بلا طبقات حيث تكتسب العلاقات الأسرية، وعلاقات القربى أهمية كبيرة... وبما أنه لا يوجد استغلال للبشر من قبل غيرهم من البشر، لا توجد دولة ولا نظام قانوني – حقوقي يعمل على تكريس الملكية الخاصة وحمايتها. إن العادات والتقاليد هي التي تنظم الحياة ضمن المشاعة. وتكتسب قيادة المشاعة شكلاً ديمقراطياً مع دور بارز للمسنين). [182]

لقد اتصف مجتمع المشاعة البدائية بالاستخدام المشترك لأدوات العمل، وذلك لسببين الأول: ضعف مستوى تطور القوى المنتجة، والثاني: لولا النشاط المشترك والعمل الجماعي للأفراد في المجتمع البدائي لما استطاعوا أن يضمنوا لأنفسهم تأمين وسائل المعيشة الأكثر ضرورة لحياة الفرد. (وكان النشـــاط المشترك في العمل للناس البدائيين يتحقق على أساس التعاون البسيط: مشاركة هذا العدد أو ذاك من الناس معاً في العملية الإنتاجية الموحدة مثل الصيد المشترك والزراعة البدائية،

---

[181] – يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي، المصدر سابق ص68.

[182] – الموسوعة الاقتصادية، مجموعة من الاقتصاديين، دار الجامعية ، بيروت 1980، ص453.

إلخ). [183] لقد كانت إنتاجيـــة العمل متدنية جداً في مجتمع المشاعية البدائية. لذلك كانت كميات الإنتاج قليلة والتوزيع المتساوي هو الشكل الوحيد لتوزيع المنتجات.

ظلت علاقات الإنتاج في التشكيلة المشاعية البدائية متوافقة إلى حد ما مع مستوى تطور القوى المنتجة ودرجته. ومنذ أن بدأ الإنسان باستخدام الأدوات المصنوعة من المعادن " **الحديد**" أخذت القوى المنتجة تنـــمو وتزداد بسرعة أكبر من نمو علاقات الإنتاج في المشاعية البدائية. وأصبح من الممكن، بوساطة الأدوات المعدنية أن تقوم الأسرة الواحدة بالعمل، ولم يعد من الضروري اجتماع العشيرة المشاعية للقيام بالأعمال الإنتاجية. وهكذا ظهرت الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وبدأت الملكية المشاعية للعشيرة تختفي أول بأول، ويختفي معها العمل الجماعي. وأصبح المحصول من نصيب بعض الأسر بعد أن سقطت العشيرة. وأضحت الأسر هي التي تملك الأرض والمواشي وأحياناً الغابات والمياه ووسائل الإنتاج الأخرى بدلاً من العشيرة.[184] ولم تعد هناك حاجة إلى ممارسة الاستثمار المشترك الموحد، فتحللت العشيرة وانقسمت إلى أسر. وصارت كل أسرة وحدة اقتصادية مستقلة.

ومع تطور القوى المنتجة، وظهور تقسيم العمل الاجتماعي، ظهر المنتوج الفائض، [185] وظهر التفاوت الاقتصادي بين الأفراد.

---

[183] – انظر: ايلين وموتيليف، ما هو الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص188.

[184] – انظر: المصدر السابق: J. Nowicki , Cit. S. 183

[185] – انظر: بريشكينا وزيركين وباكوفليفا، ما هي المادة التاريخية، دار التقدم موسكو 1976، ص79.

لقد أدى تطور الأدوات التي استخدمها الإنسان البدائي إلى تقسيم العمل الطبيعي، أي تقسيم العمل حسب السن والجنس (امرأة أو رجل). حيث أصبح الرجل يقوم بعمليات الصيد، أما المرأة فهي تقوم بأعمال جمع الثمار، زراعة الأرض وتربية الحيوانات المدجنة. مما أدى إلى نمو إنتاجية العمل وتزايدها في العشيرة الواحدة. ومع تطور الزراعة وتربية الحيوانات، ظهر أول تقسيم اجتماعي للعمل.

وانقسمت القبائل إلى قبائل رعوية، وقبائل تعمل في الزراعة. وظهرت زيادة كبيرة في إنتاجية العمل لدى الرعاة والمزارعين، مما أدى إلى ظهور فائض الإنتاج لدى كل منهما، الأمر الذي دعا إلى ضرورة قيام عملية المبادلة إلى جانب تطور الرعي والزراعة، بدأت تظهر وتتطور الحرفة التي أصبحت منتجاتها مادة للمبادلة أيضاً. [186]

[186] – انظر المصدر السابق J. Nowicki S. 183.



رابعاً – ظهور الملكية الخاصة – المجتمع الطبقي والاستغلال الاجتماعي:

تكمن أسباب تحلل النظام المشاعي البدائي وهلاكه في تطور القوى المنتجة للمجتمع ونموها. ومع نمو القوى المنتجة أخذ الإنسان البدائي ينعتق من السيطرة غير المحدودة للطبيعة، ولكن بصورة بطيئة تدريجية، (كما كان يجري إلى جانب ذلك تصدع علاقات الإنتاج القائمة على ارتباط الناس المحكم بأسرة العمل).

ويمكننا تحديد أهمية العوامل التي أدت إلى تفسخ علاقات الإنتاج المشاعية البدائية و تحللها وفقاً لما يأتي:

1) تطور مستوى قوى الإنتاج، وظهور **المنتوج الفائض** وهو المنتوج الفائض عما يلزم للإبقاء على حياة الفرد المنتج وأسرته.

2) التحول من العمل الجماعي المشترك إلى العمل الفردي، بسبب تخصص أدوات العمل ووسائله وامتلاك الأفراد لها.

3) انتهاك التوزيع المتساوي لمنتوجات العمل بين أفراد الجماعة البدائية وظهور مبدأ " من يقدم أكثر للمشاعية يحصل على كميات أكبر من المنتوج " مما أدى إلى ظهور التفاوت الاقتصادي.

4) التناقضات بين القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الإنتاج الموروثة. حيث أدى تطور القوى المنتجة في المشاعية البدائية إلى نشوء عدم توافق بين علاقات الإنتاج والمستوى الجديد لتطور القوى المنتجة.

وظهرت الملكية الخاصة في بادئ الأمر في مجال تربية الحيوانات وامتلاك الماشية وبعض الأواني المنزلية، ووسائل العمل الفردي. وظهر كذلك طراز جديد من التبادل وهو التبادل بين الأسر داخل المشاعية الواحدة. وظهر الرقيق وظهرت الطبقات.

إن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تولد التفاوت الاقتصادي بين الأفراد. وأخذت تتكون بالتدريج الطبقة المسيطرة من أصحـــاب الملكية الخاصة الكبار أمثال **زعماء القبائل ورجال الدين وقادة الجيش**، الذين بدؤوا باستغلال نفوذهم بهدف زيادة ثرواتهم وملكيتهم من وسائل الإنتاج. ومن خلال القاعدة التي اتبعها هؤلاء، في الحصـــول على الجزء الأساسي من الملكية المشتركة، أصبحوا مميزين من بقية الأفراد في المشاعية. وهنا ظهر نوع من الأرستقراطية العشائرية التي أضحت فيما بعد متوارثة، بحيث تنتقل الثروة والجاه من الأب إلى الابن. [187]

---

[187] – انظر – يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي الإمبريالية والبلدان النامية، دار التقدم موسكو 1984، ص69–70.

ومع تطور القوى المنتجة في ظروف الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ظهر إمكان إنتاج كميات أكبر من السلع. وزادت كميات السلع المنتجة وأصبحت أكبر بكثير مما كانت عليه في حال الإنتاج من أجل تلبية حاجات الإنسان لاستمرار حياته.

لذلك ظهر إمكان حدوث الاستغلال، وهذا يعني الاستيلاء على نتائج عمل الآخرين، أي الإنتاج الفائض وفي مثل هذه الأوضاع أصبح من الأفضل والأكثر فائدة إرغام الأسرى على العمل والإنتاج، بدلاً من قتلهم. **(تحويل الأسرى إلى عبيد)**. وكلما زاد عدد العبيد زادت كمية الإنتاج الفائض.

ولهذا أصبح امتلاك العبيد يعطى ريعاً للمالك. مما أدى إلى تزايد التفاوت الاقتصادي بين أفراد المجتمع، وظهور الأغنياء والفقراء. وتم تقسيم المجتمع إلى أسياد وعبيد، ليحل محل النظام المشاعي البدائي، مجتمع طبقي قائم على أساس استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، هو **النظام العبودي**.

لقد أدى تطور القوى المنتجة في المشاعية البدائية إلى اختفاء علاقات الإنتاج المميزة لهذا النظام، بشكل تدريجي. وبدأ المجتمع ينقسم أول بأول إلى طبقتين اجتماعيتين:

1- طبقة مالكي العبيد " **السادة** ".

2- طبقة **العبيد**.

كما برزت مجموعة أساسية ثالثة من الناس، هم المشاعيون الأحرار الذين يملكون اقتصاداً صغيراً يقوم على العمل الشخصي والملكية الصغيرة لأدوات الإنتاج ووسائله.

وظهرت بشكل واضح عملية استغلال إنسان من قبل إنسان آخر. وأخذ العمل الفردي يحل محل العمل الجماعي. وحل الاستغلال محل التوزيع العادل. وبدأ الحديث عن نوع جديد من علاقات الإنتاج أي النظام الطبقي. لقد ولى زمان المشاعة البدائية نهائياً وأخذت تتكون علاقات اقتصادية اجتماعية جديدة ممهدة لقيام نظام اقتصادي اجتماعي جديد على أنقاض النظام المشاعي البدائي، هو نظام الرق أو **النظام العبودي.**

المبحث الثاني – نظام الرق أو النظام العبودي:

يعد النظام العبودي الذي حل محل النظام المشاعي البدائي، أول نظام يقوم على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والتناحر الطبقي في التاريخ. وكانت العبودية في أول مراحلها تسمى "**العبودية البطريركية**" أو العبودية البيتية، حيث كان عدد العبيد قليلاً، وكان مالك العبيد "**السيد**" يشتغل مع عبيده أحياناً، ولم يقتصر العمل في هذه المرحلة على العبيد وحدهم. وارتدت العبودية البطريريكية طابعاً محدوداً وغير متطور، لأسباب متعددة: أولاً – لأن قوة عمل العبيد لم تكن تعد القوى الأساسية في اقتصاد " المشاعة " الجماعة، وثانياً – لم يكن العبيد من الأنسباء والأقارب بل كانوا أسرى حرب، وثالثاً – لم تكن تجارة العبيد قد تطورت بعد. ولكن حتى في هذه الأوضاع كان عمل العبيد يؤدي إلى اغتناء مالكيهم وازداد التفاوت في الملكية والثروات. وأخذ وجهاء العشائر الأغنياء يحولون أفراد عشائرهم الذين حل بهم الفقر ووقعوا في شرك تبعية الديون إلى عبيد وليس أسرى الحرب فقط. [188]

---

[188] – ايلين وموتيليف، ما هو الاقتصاد السياسي، دار التقدم موسكو 1987 ص198–199.

لقد كان العامل الرئيس في التحول من أسلوب الإنتاج المشاعي البدائي إلى أسلوب الإنتاج العبودي، التطور الكبير والمستمر للقوى المنتجة. وأحدث اكتشاف صب الحديد وتعدينه انقلاباً جذرياً في تطور عملية الإنتاج. حيث أمكن صناعة أدوات حديدية لاستخدامها في العمل، كالفأس والمحراث ذي السكة الحديدية التي تخدم مدة أطول. إن صناعة هذه الأدوات من المعدن كان يعني بداية تطور الحرفة والحرفيين.

استهل النمط العبودي للإنتاج تاريخه من النقطة التي أصبح فيها استثمار العبيد واستغلالهم الشكل السائد في عملية الإنتاج، حيث انقسم المجتمع إلى طبقتين متناحرتين المستغِلّين " **مالكي العبيد** " والمستغَلّين " **العبيد** ". ويضم المجتمع العبودي إضافة إلى هاتين الطبقتين الأحرار أيضاً، كالحرفيين والفلاحين الصغار، والتجار والمرابين. وتكونت الدولة الطبقية في المجتمع العبودي نتيجة للاستغلال، وأضحت السيطرة السياسية لطبقة السادة مالكي العبيد في المجتمع.[189]

أهم ما يميز النظام المشاعي البدائي هو انخفاض مستوى تطور أدوات العمل، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل، بحيث كان هناك إنتاج ضروري فقط، ولم يكن قد ظهر الإنتاج الزائد بعد. أما في النظام العبودي فقد تطورت نسبياً أدوات العمل التي استخدمها الإنسان في عملية الإنتاج، وبذلك أصبح مستوى الإنتاجية أعلى قليلاً مما كان عليه في المشاعية. وظهر **الإنتاج الفائض** ولكن حجمه لم يكن كبيراً.[190]

---

[189] – انظر: الاقتصاد السياسي دليل العلوم الاجتماعية، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، ترجمة الدكتور فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق 1985–1986، ص40.

[190] – يوري ف. كانشانفسكي، عبودية، اقطاعية أم أسلوب إنتاج آسيوي؟، ترجمة د. عارف دليلة، دار الطليعة، بيروت1980، ص215.

أما بالنسبة للبنية الطبقية في المجتمع العبودي، فإننا نستطيع أن نميز بين ثلاث طبقات رئيسة:

1- طبقة العبيد بالمعنى الواسع للكلمة، وهم جميع الناس المحرومين من ملكية وسائل الإنتاج، والمكرهين على العمل بالعنف المباشر، أيا كان وضعهم السياسي والحقوقي. (الطبقة النموذجية الأولى).

2- طبقة المنتجين – المالكين، وهم المنتجون المالكون في الشرق القديم الذين يحتفظون بالتنظيم المشاعي، والفلاحون – المالكون الخواص للأرض – في أوروبا القديمة الناضجة. (الطبقة النموذجية الثانية).

3- طبقة ملاك العبيد. وتشمل هذه الطبقة أرستقراطية المجتمعات الشرقية القديمة، وملاك العبيد فى أوروبا القديمة الناضجة. [191]

كانت الظواهر التي لازمت نشوء نظام الرق والعبودية وتطوره تتمثل في تطور نقوى المنتجة، نمو الإنتاج الزراعي، اشتداد تقسيم العمل بين الزراعة وتربية الحيوان، تطور التعدين، كل هذه العوامل أبرزت ازدياد الحاجة إلى القوة العاملة المنتجة " العبيد ". وأخذ عدد العبيد ينمو ويزداد بسبب الحروب وتجارة الرقيق.

(ولم يكن بوسع مالكي العبيد إخضاع العبيد المشاغبين البسطاء وإكراههم على العمل من أجلهم، وزيادة ثرواتهم، وإشباع جشعهم المتنامي الذي لا يمكن إشباعه أبداً، إلا بوجود جهاز دائم للعنف والقسر. وقد تكوّن هذا الجهاز تدريجياً ليشكل الدولة). [192] ويمكننا تحديد وظائف الدولة في نظام الرق والعبودية وفقاً لما يأتي:

(1) حماية مصالح السادة وقمع المستغلين.

---

191 – انظر: المصدر السابق ص 227.

192 – عرض اقتصادي تاريخي، مصدر سابق، ص75.

(2) توسيع أراضي الدولة وذلك بشن الحروب للاستيلاء على العبيد. وظهر جيش محترف مهمته الدفاع عن مصالح الطبقة السائدة، أي مصالح مالكي العبيد.

أولاً – تطور الإنتاج والقوى المنتجة:

كانت التقانة المستخدمة في الإنتاج العبودي، ذات مستوى منخفض، بحيث كانت الأدوات المستخدمة في عملية الإنتاج بسيطة جداً، والقوة المحركة الرئيسة كانت القوة العضلية للإنسان والحيوان. ولم يهتم العبيد بنتائج عملهم، لذلك لم تتطور أو تتحسن الأدوات التي كانوا يستخدمونها في العمل.

كان الشكل الأساسي لتنظيم عمل العبيد هو التعاون البسيط. وكان تقسيم العمل في الإنتاج ضئيل الأهمية، وأدى عمل العبيد شبه المجاني إلى عرقلة تطور تقنية الإنتاج. واقتصر التقدم التقني في الإنتاج العبودي على استخدام البكرة والمرفاع الدوار والعتلة والاسفين. وكانت الطاحونة المائية أول آلة (ماكينة) في روما القديمة على الرغم من أنها لم تنتشر على نطاق واسع. ولكن ظهور تقسيم العمل إلى عمل ذهني وعمل جسدي، أدى إلى حدوث تطور كبير نسبياً في المعارف الإنسانية والعملية، وكان له أكبر الأثر في تطور تاريخ البشرية. [193]

كان التناقض بين العمل الذهني والعمل الجسدي ناجماً عن تخصص العبيد بالعمل الجسدي، بينما كان العمل الذهني من نصيب السادة والأحرار. وأهم الأعمال التي يقوم بها السادة هي الإدارة الحكومية، والسياسية، والفلسفة، والأدب والفن. إن التفرغ للقيام بهذه الأعمال كان له أثر إيجابي في تطور المعارف الإنسانية وتقدم المجتمع البشري.

---

[193] – انظر: يوري بوبوف دراسات في الاقتصاد السياسي، الامبريالية والبلدان النامية، دار التقدم موسكو 1984 ص72

وكان الجانب السلبي الناجم عن تقسيم العمل إلى ذهني وجسدي يتمثل في وقوع العمل الجسدي تحت نيـــر الاستغلال الشديد، ذلك نتيجة لاستيلاء ذوي العمل الذهني على القسم الأعظم من المنتج الذي حققه العمل الجسدي للعبيد. [194]

لقد كان الاقتصاد في المراحل الأولى اقتصاداً طبيعياً، وهذا يعني أن السلع التي يتم إنتاجها، إنما تهدف إلى تلبية وتأمين حاجات مالكي العبيد والحواشي المحيطة بهم من الفئات غير المنتجة (الفنانين، الشعراء، المعلمين... إلخ). ومع تقدم وتطور أدوات العمل ووسائله وظهور التقسيم الاجتماعي للعمل وتعمقه في مراحـــل متقدمة من العبودية، أخذ الإنتاج البضاعي (إنتاج السلع للتبادل) يتزايد أكثر فأكثر. وهذا لا يشمل الإنتاج الحرفي فحسب بل يشمل أيضاً الإنتاج الزراعي، ولكن بدرجة محدودة.

ونتيجة لتطـــور أدوات العمل ووسائله، بات بالإمكان زراعة مساحات كبيرة من الأرض، وظهر تنوع المحاصيل الزراعية وأخذت قطعان الماشية تتكاثر بسرعة لدى الأسر الغنية التي تقوم بتربية المواشي. وكانت هـــذه المهمات فـــوق طاقة المزارعين الصغار، في حين كان مالك العبيد يجد لها حلاً باستخدام العبيد للقيام بأعمال الزراعة والرعي وتربية الحيوان. وتطور استخراج فلزات المعادن وصهـــرها (النحاس، البرونز، الحديد) وإنتاج أدوات العمل. وشيدت القصور والمعابد، والطرق والسدود والقنوات وأنظمة الري، وتم بناء المدن والمسارح والأهرامات. كما تطور الإنتاج الحرفي، وخاصة صناعة الأواني الفخارية، والغزل والنسيج، وبعض الأدوية والأدوات الموسيقية. وقـــد استخدمت في إنتاج هذه الأشياء وتشييدها أدوات عمل أكثر تعقيداً من التي استخدمت في المشاعية البدائية (نول النسيج، دولاب صنع الأواني الفخارية، كير الحداد، رحى الطاحون اليدوية). ومن أهم نتائج تطور الحرف، حدوث التقسيم الاجتماعي الثاني للعمل، حيث

---

[194] – انظر – د. عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص106.

انفصلت الحرفة عن الزراعة، علماً بأن التقسيم الاجتماعي الأول قد حدث عندما انفصلت الزراعة عن تربية الماشية. [195] مما تقدم نلاحظ أن الفروع الرئيسة للإنتاج العبودي هي:

1) الزراعة،
2) تربية الحيوان،
3) الحرف.

وفي مجرى نشاط الناس العملي تكدست الخبرة وتحسنت أدوات العمل تدريجياً، وصارت المطرقة والفأس والحربة أخف وأمتن وأحدّ، حيث صارت تصنع من المعدن، بدلاً من الحجر... ولم يعد الإنسان ضعيفاً أمام الطبيعة. واكتشف النار وامتلك ناصيتها، واستخدمها في مجالات عديدة، واخترع العجلة، ودجّن الحيوانات وقام بتربيتها، وتعلم الزراعة. وبذلك تطورت تصورات الإنسان عن العالم. [196]

إن ازدياد الإنتاج في جميع فروعه – تربية المواشي، الزراعة، الحرف اليدوية البيتية – مكّن قوة العمل البشري من إنتاج محصولات تفيض عما كان ضرورياً لبقائها. وفي الوقت ذاته زادت كمية العمل اليومي التي ينبغي أن ينجزها كل فرد من العشيرة أو كل أسرة. وغدا من المستحسن إضافة مزيد من قوة العمل، الأمر الذي تحقق من خلال الحرب والأسر وتحويل الأسرى إلى عبيد. في ظل هذه الأحوال التاريخية العامة، كان الرق ثمرة حتمية لأول تقسيم اجتماعي كبير للعمل. ذلك لأنه أدى إلى زيادة إنتاجية العمل ثم إلى زيادة الثروة، لأنه أدى إلى توسيع ميدان الإنتاج. ومن أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل انبثق أول انقسام كبير للمجتمع إلى طبقتين: **سادة وعبيد، مستغِلين ومستغَلين.** [197]

---

[195] –انظر، ايلين وموتيليف، المصدر السابق ص200–201.

[196] – انظر كيريلينكو وكروشونوفا، ماهي الفلسفة، دار التقدم موسكو 1987، ص14–15.

[197] – فريديريك انجلس، أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة أديب يوسف، منشورات دار الفارابي، المطبعة التعاونية دمشق 1958، ص254.

ثانياً – الإنتاج والتوزيع في المجتمع العبودي:

أما بالنسبة لعلاقات الإنتاج والتوزيع في المجتمع العبودي، فقد كانت تتميز بامتلاك السادة لوسائل الإنتاج إضافة إلى المنتجـين. أي امتلاك وسائل الإنتاج والعبيد معاً. وكان إنتاج العبيد كاملاً يستولي عليه السيد، الذي يترك للعبيد الحد الأدنى لسد حاجته الاستهلاكية والضرورية لتمكينه من تجديد قوة عمله للاستمرار في عمليـة الإنتاج. وعلى الرغم من تدني مستوى الإنتاجية، بدأ امتلاك العبيد يصبح مفيداً. وازداد الطلب على العبيد، وكان المصدر الأساسي لتلبية هذا الطلب هو الانتصار في الحروب والحصول على الأسرى. أو بتجارة العبيد والنخاسة التي تزايدت وتطورت مع مرور الوقت.

لقد كان السادة في ظل أسلوب الإنتاج العبودي يتمتعون بجميع الحقوق الشخصية، وحقوق الملكية، والسياسية، في حين كان العبيد محرومين من جميع هذه الحقوق. ولم يكن للعبد كيان شخصي في المجتمع، وكان من الممكن شراؤه وبيعه وقتله كالمواشي، دون أن يكون له حق الاعتراض. وبذلك كانت أدوات العمل في روما القديمة تنقسم إلى ثلاثة أنواع: 1– الأدوات الناطقة وهم العبيد، 2 – الأدوات الخوارة وهي الحيوانات، 3 – الأدوات الخرس وهي الأدوات المصنوعة من الحديد والخشب وغير ذلك. وقد شبه أرسطو العبـد بالأداة الحية، أما الأداة فهي عبد غير حي. وكان العبيد يحملون طوقاً في أعناقهم مكتوباً عليه اسم مالكهم. بل كانوا أحياناً يسمونهم بخاتم معين "الوسم" لتسهيل القبض عليهم في حال هروبهم. 198

أما بالنسبة لأعضاء المجتمع كاملي الحقوق، فقد كانوا ينقسمون بدورهم انقساماً حاداً إلى أغنياء وفقراء. وكان الفقراء الأحرار يخضعون للقوانين الاقتصادية التي تحكم النظام العبودي، والتي تحقق مصالح الفئة السائدة في المجتمع وهم الأغنياء.

198 – انظر – إيلين وموتيليف، المصدر السابق ص203.

لذلك كانوا يضطرون للاستدانة من الأغنياء وهذا يعني الوقــوع في عبودية الديون. حيث كان المواطن غير القادر على تسديد أقساط الدين في موعدها، مضطراً لتأجير نفسه أو أسرته لمالكي العبيد لاستيفاء الدين، إنه طراز جديد من تجارة الرقيق التي تلبي حاجة السادة لقوة العمل.

لقد حدثت تغيرات مهمة في أوضاع المنتجين المباشرين في ظل المجتمع العبودي وأصبح المنتجون ملكاً لأشخاص آخرين. ونتيجة لتطور القوى المنتجة نسبياً، أصبح بمقدور المنتج "العبد" أن يحقق منتوجاً يزيد على حاجاته الضرورية لاستمرار حياته. هذه الزيادة أو ما يسمى "المنتوج الفائض" كانت تستولي عليها طبقة مالكي العبيد ووسائل الإنتاج. أي إن النظام العبودي هو أول نظام توضح فيه التقسيم الطبقي في المجتمع. إن التناقض بين الطبقتين الأساسيتين في المجتمع العبودي، أدى إلى الحد من تطور القوة المنتجة، واستمرار وتزايد عملية الاستغلال الذي يمارسه السادة ضد العبيد. ومع تطور الطبقات والتفاوت في الملكية، أخذت تتكون هيئات استخدمها مالكو العبيد للسيطرة على العبيد وإرغامهم على الإنتاج لتحقيق إنتاج فائض، يزيد ويضاعف من ثرواتهم. وبذلك نشأت الدولة، وأصبحت أداة للعنف والتسلط بيد الطبقات السائدة ضد الطبقات المستغلّة.

لقد كان مالك العبد يملك حرية التصرف بالسلع والخيرات المادية التي ينتجها العبيد. ويتم في المجتمع العبودي توزيع المنتج، بحيث يحصل العبد على جزء يسير لسد حاجاته والاستهلاك المباشر، وهو الحد الأدنى والضروري لتجديد قوة العمل والاستمرار في عملية الإنتاج، لذلك يسمى "**المنتج الضروري**". والقسم الأعظم من المنتج يستولي عليه مالكو العبيد لتلبية حاجاتهم المتنوعة والمتزايدة، ويسمى "**المنتج الفائض**". ولذلك تم تقسيم زمن عمل العبد إلى قسمين: الزمن الضروري والزمن الزائد، وكان عمل العبد يتكون من العمل الضروري والعمل الزائد.

بيد أن جزءاً من "المنتج الفائض" الذي يخلقه العبيد، يتم التنازل عنه من قبل مالكي العبيد إلى المستثمرين الآخرين، كالحرفيين وممثلي رأس المال التجاري ورأس المال الربوي، وذلك لقاء تزويد أصحاب العبيد بالسلع الترفيهية والمال. وكانت الدولة العبودية تحصل أيضاً على جزء آخر من "المنتج الفائض" في صورة ضرائب ورسوم، وذلك لأنها كانت تحمي مصالح الطبقة الحاكمة.[199]

ثالثاً – الاقتصاد التبادلي والعلاقات السلعية – النقدية:

كانت المنتوجات، في ظل نظام الرق، من أجل الاستخدام الشخصي لمالك العبيد، ولتلبية احتياجاته المتزايدة باستمرار. ثم أصبحت المنتوجات تستخدم أيضاً لغرض التبادل، ومع مرّ الزمن بدأ التبادل يؤثر تأثيراً متزايداً في الحياة الاقتصادية في المجتمع العبودي. إن المنتجات غير المخصصة للاستهلاك المباشر بل المخصصة من أجل البيع والتبادل تسمى "**البضاعة**"، والإنتاج من أجل التبادل ولغرض البيع يسمى "**الإنتاج البضاعي**". وأخذت تتنوع وتزداد كمية البضائع المتبادلة، وتعددت وتوسعت مجالات التبادل. وظهرت فئة جديدة من المجتمع تقوم بشراء البضائع من المنتجين، وتنقلها إلى أسواق الترويج لبيعها، وقد تكون أسواق البيع بعيدة عن مكان الإنتاج، هؤلاء هم " **التجار**". وبذلك ظهر التقسيم الاجتماعي الثالث للعمل.

وتحول تبادل البضائع تدريجياً إلى تجارة منظمة، ونشأت الأسواق حيث انتعشت التجارة المنظمة، التي تجاوزت حدود الدولة الواحدة، ونشأ ما يسمى "**التجارة الخارجية** ". وتطورت التجارة الخارجية بشكل واسع. (واشتركت بشكل

---

[199] – انظر، الاقتصاد السياسي، دليل العلوم الاجتماعية، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي، ترجمة د. فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق 1985–1986، ص42.

بسيط في التجارة العالمية دول عبودية مثل مصر وفينيقيا وبابل والصين واليونان وروما وغيرها). [200]

(لقد تخصصت الفئة التجارية بشراء السلع وبيعها بالنقد. وكان سعر الشراء أقل من سعر البيع، وهذا الفرق بين السعرين كان مصدر الربح التجاري. ولم يعد دور النقد مقتصراً على قياس قيم السلع المختلفة كما كان الأمر في السابق وإنما أصبح وسيلة لتجميع الثروة، وظهر لأول مرة في التاريخ الاقتصادي ما يسمى "رأس المال التجاري". [201]

لقد أدى تزايد كميات الإنتاج البضاعي للسوق وتوسع التبادل التجاري إلى تزايد التفاوت في الملكية والثـــروة. وأخذت تتجمع في أيدي التجار ثروات كبيرة من النقد، ووسائل الإنتاج، إما بالنسبة للمنتجين الصغار كالحرفيين، والمزارعين فيمكنهم أن يعتمدوا على عملهم الخاص فقط. وأثناء الحروب والمواسم الزراعية السيئة، يضطر المنتجون الصغار إلى الاستدانة من التجار، الذين كانوا يقومون بتسليفهم الأموال ولكن بأسعار عالية للفائدة. وبذلك ظهر لأول مرة نوع جديد من رأس المال "**رأس المال الربوي**"، وظهرت وظيفة جديدة للنقد وأصبح وسيلة للاقتراض والتسليف مقابل فائدة. وتكونت فئة جديدة هي "**المرابون**" الذين يقدمون القروض النقدية إلى المنتجين الصغار، ويتقاضون مقابل ذلك معدلات عالية من الفائدة، ويستولون على جزء من المنتجات التي ينتجها المزارعون والحرفيون الصغار. وعندما لا يستطيع الحرفي أو الفلاح تسديد القرض في موعده المحدد، يتم بيع أرضه أو ورشته، الأمر الذي أدى إلى إفلاس عدد كبير منهم. وبذلك يكون

---

200 – ايلين وموتيليف، ما هو الاقتصاد السياسي، المصدر السابق ص206.

201 – د. محمد سعيد نابلسي، المصدر السابق ص64.

رأس المال التجاري ورأس المال الربوي من أقدم أشكال رأس المال التي ظهرت في تاريخ البشرية.

وأخذت النقـــود تلعب دوراً أكبر في اقتصاديات المجتمع العبودي، مع تقدم التبادل التجاري وتطوره بيد أن النقود قديماً تختلف عن النقود المعاصرة. واختلف نوع النقود من مجتمع لآخر، حيث نجد أن النقود لدى الفئات التي تهتم بتربية الحيوان كانت على شكل رأس الماشية، واستخدمت فئات أخرى الملح كنقـــود، وفئة ثالثة استخدمت الحبوب أو الفراء. أي إن بعض البضائع اتخذت شكل المعادل العام، بدلاً من المقايضة بضاعة مقابل بضاعة " ب – ب " ثم تطور شكل المعادل العام إلى شكل نقدي، وأخذت النقود المعدنيـــة تظهر (في الألفين الثالث والثاني قبل الميلاد). ومع انتشار استخدام النقود انقسمت عملية التبادل إلى عمليتيـــن، عملية البيع وعملية الشراء، وأخذت تتم على مرحلتين:

الأولى – بيع البضاعة مقابل نقود،

والثانية – شراء بضاعة أخرى بهذه النقود.

ولم يعد من الضروري حدوث العمليتين في وقت واحد وزمن واحد، كما كان يحدث في المقايضة. مما أدى إلى ظهور التجارة الوسيطة والتجار والوسطاء والمرابين.

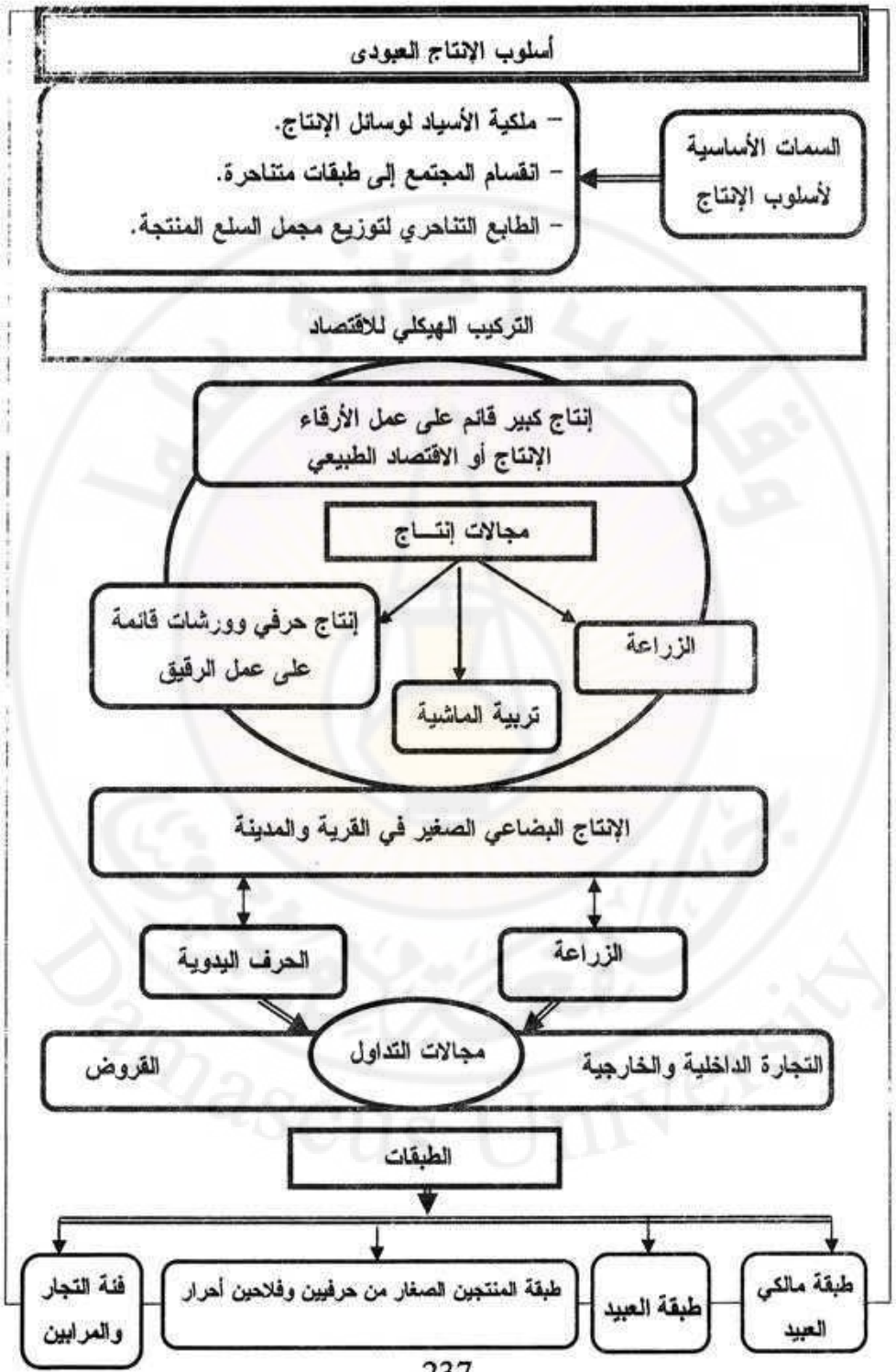
أسلوب الإنتاج العبودى
السمات الأساسية لأسلوب الإنتاج
- ملكية الأسياد لوسائل الإنتاج.
- انقسام المجتمع إلى طبقات متناحرة.
- الطابع التناحري لتوزيع مجمل السلع المنتجة.
التركيب الهيكلي للاقتصاد
إنتاج كبير قائم على عمل الأرقاء
الإنتاج أو الاقتصاد الطبيعي
مجالات إنتـــاج
إنتاج حرفي وورشات قائمة على عمل الرقيق
الزراعة
تربية الماشية
الإنتاج البضاعي الصغير في القرية والمدينة
الحرف اليدوية
الزراعة
مجالات التداول
القروض
التجارة الداخلية والخارجية
الطبقات
فئة التجار والمرابين
طبقة المنتجين الصغار من حرفيين وفلاحين أحرار
طبقة العبيد
طبقة مالكي العبيد

رابعاً – التناقضات الرئيسة وانحلال النظام العبودي: [202]

كان السبب الأساسي في انحلال النظام العبودي، هو احتدام عدد من التناقضات الكامنة فيه، وأهمها على الإطلاق، التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ثم التناقض بين الريف والمدينة، والتناقض بين الاستثمارات العبودية الكبيرة واستثمارات المنتجين الصغار. والتناقض بين العمل الذهني والعمل اليدوي.

يكمن الطابع المتميز لأسلوب الإنتاج العبودي في الملكية المطلقة للسادة، أي تحول المنتج " **العبد** " ووسائل الإنتاج إلى ملكية فردية خاصة، وربط المنتجين "العبيد " بوسائل الإنتاج، واستخدام العنف والإكراه للقيام بالعملية الإنتاجية. وبذلك اتصفت عناصر الإنتاج في النظام العبودي بثلاث صفات رئيسة:

1 – الحجم الكبير من المنتجين " العبيد "، 2 – الإكراه واستخدام العنف للقيام بالإنتاج، 3 – ضعف إنتاجية وسائل وأدوات العمل بسبب تحطيمها قصداً من قبل العبيد. وبدأ التناقض بين المصالح الاقتصادية للعبيد والمصالح الاقتصادية لمالكي العبيد واضحاً وجلياً. وكان العبد، الذي يعد عمله أساس حياة المجتمع العبودي واستمراره، محروماً من أي حوافز مادية أو معنوية، لذلك لم يكن يهتم بنتائج عمله أو زيادة الإنتاجية، وأكثر من ذلك بدأت الإنتاجية تتراجع وتتناقض.

أما بالنسبة للتناقض بين الإنتاج العبودي الكبير والاستثمارات الصغيرة للمنتجين الأحرار، فقد ظهر عندما كانت منتجات الاستثمارات الكبيرة تباع بأسعار منخفضة بسبب انخفاض التكاليف " انخفاض تكاليف معيشة العبيد بسبب الاستغلال ". ولم تتمكن الاستثمارات الصغيرة من الصمود في المنافسة التي فرضتها عليها المشاريع العبودية الكبيرة. فأخذت تفلس ويحل بها الخراب بأعداد كبيرة ومتزايدة. وأسهم في ذلك تزايد الضرائب وارتفاع معدلات فوائد المرابين، واغتصاب مالكي

---

202 – عرض اقتصادي تاريخي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص 75.

العبيد لاستثمارات الفلاحين. وأدى ذلك إلى نشوء جماهير ضخمة من الفقراء والمحرومين من ملكية وسائل الإنتاج. [203]

وظهر التناقض بين الريف والمدينة عندما أصبحت المدن مراكز للإنتاج الحرفي والتجارة والمراباة، وتجمعاً ثقافياً. أما الريف فقد حافظ على الكثير من سمات النظام المشاعي البدائي. من هنا بدأت علاقة الاستغلال بين الريف والمدينة، من خلال شراء منتجات الفلاحين في الريف بأسعار منخفضة، وبيعهم البضائع المنتجة في المدن بأسعار مرتفعة. وكذلك من خلال الضرائب وشتى أنواع الأتاوات المفروضة على الفلاحين وسكان الريف. مما أدى إلى إفقار الريف وعدم إمكان تجديد القوة العاملة فيه وتدهور الزراعة، كل هذا أسهم في تهديم أركان النظام العبودي.

على الرغم من الشكل القسري الواضح الذي تتصف به عملية الإنتاج في المجتمع العبودي، أخذت إنتاجية العبيد تهبط وتتراجع، لدرجة كف الشكل العبودي للاستثمار عن ضمان التكاثر البسيط للإنتاج. وأصبحت الاستثمارات العبودية غير مربحة أكثر فأكثر، مع انخفاض إنتاجية العبيد واحتدام الصراع بين المستغِلين والمستغَلين. إن تراجع الإنتاج الزراعي رافقه بصورة حتمية حالة مماثلة في الإنتاج الحيواني، وكذلك الإنتاج الحرفي. [204]

وأخذ مالكو العبيد يجزئون أملاكهم ويجعلونها مهيأة للزراعة من قبل العبيد أو الفلاحين الأحرار الذين فقدوا أراضيهم. وفي ظروف أزمة الإنتاج العبودي الكبير، أصبح من المفيد تقسيم الاستثمارات الكبيرة إلى قطع صغيرة توزع على العبيد والأحرار لقاء أجر معين وبشروط استثمار محددة. ومع مرور الزمن جرى تثبيت المزارعين الجدد في قطع الأراضي وأضحى من الممكن أن يباعوا معها. وهكذا

---

[203] – انظر: ايلين وموتيليف، ما هو الاقتصاد السياسي، المصدر السابق ص210.

[204] – الاقتصاد السياسي دليل العلوم الاجتماعية، المصدر السابق، ص46.

تكونت فئة جديدة من المنتجين الذين شغلوا موقعاً وسطاً بين العبيد والأحرار "المنتجين الصغار". وكان هؤلاء سلف الفلاحين الأقنان في النظام الإقطاعي. [205]

إن تراجع الإنتاج العبودي، وتعمق أزمته، وتزايد تناقضات المجتمع العبودي، قد أسفر عن احتدام الصراع الطبقي. وظهرت ثورات العبيد، ورافقها نضال الفلاحين والحرفيين المفلسين ضد الطبقة المستغلة. ويروي لنا التاريخ العديد من ثورات العبيد ضد الاضطهاد والقسر والاستغلال. لقد أدى هلاك العبودية وسقوطها إلى زوال الطبقتين الأساسيتين في المجتمع " العبيد ومالكي العبيد ". (ولكن ذلك لم يكن يعني زوال استغلال الإنسان للإنسان. وجاءت الإقطاعية لتحل محل العبودية. وفي ظل الإقطاعية أصبح الاستغلال يمارس بأشكال أخرى أكثر مرونة، وأتاح إمكانات أكبر لنمو القوى المنتجة). [206]

المبحث الثالث – النظـــام الإقطاعي:

بعد أن سار النظام العبودي وأسلوب الإنتاج العبودي إلى الهلاك بصورة لا مفر منها، توضح أن حتمية حلول نظـــام جديد هو النظام الإقطاعي محل هذا النظام الصائر إلى الزوال، وهذا لا يعني أن النظام العبودي سقط فجأة ليظهر محله دفعة واحدة نظام جديد وعلاقات إنتاج جديدة تحل محل القديمة. لقد نشأ النظام الإقطاعي تدريجياً، بمقدار سيطرة وسيادة طبقة الإقطاعيين الاستغلالية التي تكونت في المراحل الأخيرة للنظام العبودي. وكان أسلوب الإنتاج الإقطاعي أكثر تقدمية من أسلوب الإنتاج العبودي، كما كان أسلوب الإنتاج العبودي أكثر تقدمية من أسلوب الإنتاج في المشاعية البدائية.

---

[205] – ايلين وموتيليف، ما هو الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، ص212.

[206] – المصدر السابق، ص213–214.

أولاً – نشوء النظام الإقطاعي وتكونه:

مع مرّ الزمن، ونتيجة لتراجع دور القوة العبودية، وبسبب تزايد التهديد المستمر لأسس الاستقرار المادي الذي تتمتع به الطبقة السائدة، بدأ التحول إلى أشكال جديدة لمؤسسات الإنتاج، وظهر نظام اقتصاد التأجير " الكولونا Colonat". ونشأت علاقات إقطاعية في أحشاء النظام المشاعي البدائي. وأخذت تتزايد أهمية المنتجين المباشرين للخيرات المادية، ودورهم في النشاط الاقتصادي، وهذا أدى إلى تحول في علاقات الإنتاج وتبدلها. وحدثت تغيرات مهمة في ملكية وسائل الإنتاج وملكية الناس الذين يقومون بعملية الإنتاج " العبيد ". وبدأ يتشكل أسلوب إنتاج جديد " **الإقطاعية** ".

كانت ملكية وسائل الإنتاج، الأرض بالدرجة الأولى وملكية الفلاح القن غير الكاملة للتشغيل، أساساً للعلاقات الإنتاجية في ظل الإقطاعية. وكانت الملكية الإقطاعية تعني السيطرة الكاملة للإقطاعي على منطقـــة معينة، تشمل المدن والقرى وكل ما فيها ومن فيها. ولم تكن هذه الملكية مجرد شكل حقوقي وإنما كانت علاقة اقتصادية علاقة طبقية مضمونها استغلال الإقطاعيين المالكين للأرض، للسكان المحرومين من الشروط الضرورية لاستمرار حياتهم. لقد كان هذا الشكل للملكية يحدد وضع الناس في عملية الإنتاج الاجتماعي ويحدد البنية الطبقية للمجتمع الإقطاعي كما يحدد طريقة توزيع المنتجات. وإلى جانب ذلك توجد في النظام الإقطاعي أنواع أخرى للملكية ولكنها محدودة جداً مثل ملكية الفلاحين الصغار والحرفيين لاستثماراتهم الشخصية. [207]

---

[207] – انظر ريشكينا وزيركين وياكوفليفا، ما هي المادة التاريخية، دار التقدم موسكو 1986، ص82–83.

الأرض هي وسيلة الإنتاج الأساسية، في النظام الإقطاعي، وكانت أشكال الملكية نوعين: الملكية الإقطاعية الكبيرة للأرض (يملكها الملوك، شيوخ العشائر، القادة العسكريون، ورجال الدين)، إضافة إلى الملكيات الصغيرة التابعة للفلاحين والمنتجين الصغار وهي استثنائية ونادرة. أما المروج والمراعي وما شابهها فقد كانت تخضع لشكل الملكية المشاعية الجماعية. وكان الإنتاج الإقطاعي يمثل القسم الأعظم في عملية الإنتاج الاجتماعي، ويحقق القسم الأكبر من المنتجات.

(كان لا بـد من فلاحة الأرض، وهو موضوع الإنتاج، ومن ثم جمع الغلال. ثم كان الفلاح يحتاج لأدوات الزراعة للقيام بالعمل. وكذلك لا بد من توفير الخيول والحيوانات للقيام بعملية الإنتاج، كل هذا كان ملكاً للإقطاعيين الذين كانوا يقدمون للفلاحين الأدوات والماشية شروط معينة، وهذا أسلوب آخر لاستغلال الفلاحين أيضاً، ثم تحولت الأدوات فيما بعد إلى ملكية الفلاحين). [208]

ثانياً – مراحل تطور النظام الإقطاعي:

الإقطاعية هي النظام الاقتصادي الاجتماعي، الذي حل محل النظام العبودي، هي المرحلة التالية لحتمية تطور المجتمع. وقد جاءت الإقطاعية قبل النظام الرأسمالي مباشرة. يقوم النظام الإقطاعي على ملكية طبقة الإقطاعيين لوسائل الإنتاج " الأرض " واستغلال الفلاحين. وكانت أشكال انتقال المجتمعات إلى الإقطاعيـــة، تختلف من منطقة إلى أخرى. يبدأ العصر الإقطاعي مع بداية القرن الخامس الميلادي، بيد أن جذوره تعود إلى القرون الأولى بعد الميلاد. وانتشر الإقطاع خلال هذه المدة في أوروبا والصين والهند وبابل وغيرها من بلدان الشرق.

---

[208] – انظر: عرض اقتصادي تاريخي، مجموعة من المؤلفين، الجزء الأول، دار التقدم موسكو، ص190-191

على الرغم من أن قيام التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الإقطاعية قد جرى بطرائق مختلفة حسب المنطقة، كانت نتائج هذه العملية واحدة تقريباً. حيث انقسم المجتمع إلى طبقتين:

1- طبقة **الإقطاعيين** المستغلين الذين يحصلون أو يستولون على الأراضي مقابل تأدية الخدمات العسكرية وغيرها للملوك والسلاطين.

2- طبقـــة **الفلاحين الأقنان**، المستغلين وهم الفلاحون والمستأجرون الصغار للأرض الذين وضعوا في تبعية شخصية للإقطاعيين. [209]

وتجدر الإشارة إلى أن الإقطاعية في معظم البلدان والمناطق كانت ذات ميزات عامة واحدة، إلا أنها تميزت ببعض الخصائص في هذه المنطقة أو تلك. وكان ظهور الإقطاعية يتم إما بانحلال النظام العبودي، وإما بانحلال النظام المشاعي دون المرور في مرحلة العبودية. [210]

في مرحلة تكـــون النظام الإقطاعي ونشوئه، أخذت تتكون السمات الأساسية لأسلوب الإنتاج الإقطاعي، وخاصة ظهور الملكية العقارية الإقطاعية، وظهور أنواع الريع الإقطاعي بوصفه شكلاً اقتصادياً ومميزاً لعلاقات الإنتاج في هذا النظام. وقد مر النظام الإقطاعي خلال تطوره في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة بداية تطور التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الإقطاعية. لقد بدأت هذه المرحلة في آسيا " الصين " مع بداية القرن الثالث، وفي الهند خلال القرنين الرابع والخامس، وفي أوروبا خلال القرن الخامس وفي المنطقة العربية خلال القرن السابع، وتمتد هذه المرحلة حتى نهاية القرن الثاني عشر. وتسمى هذه المرحلة، عصر القرون الوسطى المبكرة.

---

209 -ايلين وموتيليف، ما هو الاقتصادي السياسي، مصدر سابق ص210.

210 - د. عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص127.

المرحلة الثانية: وهو عصر الإقطاعية المتطورة، التي بدأت في أوروبا في القرن الحادي عشر واستمرت حتى الخامس عشر، وفي بلدان آسيا منذ القرن التاسع وحتى القرن الحادي عشر، وفي بعض المناطق حتى القرن الخامس عشر. وتم في هذه المرحلة التقسيم الاجتماعي للعمـــل الثاني، حيث انفصلت الحرفة عن الزراعة، وتكونت المدن كمراكز للحرف والتجارة.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي تتميز ببداية تفسخ النظام الإقطاعي ونشوء العلاقات الرأسمالية ويمتد تاريخ هذه المرحلة من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر في أوروبا. حيث بدأت تظهر ملامح النظام الرأسمالي. [211]

من البدهي أن أشكال المجتمع الإقطاعي في مختلفة مناطق العالم ليست متماثلة. أو نسخة طبق الأصل للإقطاعية في أوروبا (مثلا بينما كانت الإقطاعية في أوروبا تقوم بالدرجة الأولى على الملكية الخاصة للأرض، كانت العلاقات الإقطاعية في غالبية أقاليم إفريقيا مرتبطة إلى درجة كبيرة بدفع الريع العيني وبتأدية واجبات اقتصادية واجتماعية معينة). [212]

ثالثاً – تحويل الفلاحين الأحرار إلى أقنان:

(لم يتحقق تحول الفلاحين الأحرار، وفق نظام الملكية الإقطاعية التي أقامتها الأنظمة الملكية على الأرض، إلى فلاحين أقنان إلا من خلال مرحلة من التطور. ولقد اجتاز هذه المرحلة أيضاً تحول الفلاحين والعبيد الذين أصبحوا مستأجرين للأرض لدى ملاكي العبيد مقابل جزء من المحصول في مرحلة انحلال العلاقات العبودية، رغم أن هؤلاء كانوا منذ البداية موثقين إلى الأرض وتابعين تبعية

---

[211] – انظر، عرض اقتصادي تاريخي، الجزء الأول، دار التقدم، موسكو، ص180–181.

[212] –يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي، الامبريالية والبلدان النامية، دار التقدم موسكو 1984، ص75.

شخصية إلى مالكي الأرض. بينما كان الفلاحون العاملون في ظل نظام الملكية الإقطاعية خارجين لتوهم من قبل النظام العشائري المشاعي الذي يتصف بالمساواة بين الناس، فكانوا أكثر استقلالاً، ومضى وقت ليس بالقليل حتى أصبحوا تابعين تبعية شخصية للمالكين فكان هؤلاء في مرحلة وسط بين الفلاحين والعبيد الرومانيين وبين الفلاحين الأقنان الجدد). [213]

وكان يتم تحويل الفلاحين الأحرار إلى أقنان بعدة وسائل منها:

1 – الإكراه المباشر واستخدام العنف،

2 – استغلال الوضع القاسي الذي وجد الفلاحون أنفسهم فيه بسبب الضرائب العالية وتعسف السادة وسوء المحاصيل،

3 – تحول الفلاحين طوعياً إلى أتباع مرتبطين بالإقطاعيين شخصياً لقاء التزام الإقطاعي بحماية الفلاحين. وقد أدى هذا التطور إلى تشكل أسلوب الإنتاج الإقطاعي على أنقاض النظم العبودية.

وكانت عملية تبعية الفلاحين الأحرار للإقطاعيين تتم بأساليب مختلفة، كما اختلفت أيضا درجة التبعية. وبدأت الاختلافات بين الإقطاعيين والفلاحين تتوضح أكثر فأكثر. وأخذ المجتمع ينقسم بصورة واضحة إلى طبقتين، طبقة السادة الإقطاعيين، وطبقة الفلاحين الذين لا حول لهم ولا قوة. وظهر التعارض والتناقض بين هاتين الطبقتين الاجتماعيتين. ويعد النظام الإقطاعي خطوة متقدمة، بالمقارنة مع نظام الـرق والعبودية، حيث تطورت أكثر فأكثر القوى المنتجة. وأضحى الفلاح الذي يعمل في أرضه وفي أراضي الإقطاعي، بأدوات العمل التي يملكها هذا الفلاح الذي يعمل في أرضه وفي أراضي الإقطاعي، بأدوات العمل التي يملكها هذا

---

213 – د. عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص129.

الفلاح يرغب في تطوير هذه الأدوات وتحسين أساليب العمل حيث أصبح ارتباطه بالعمل وزيادة الإنتاج أكثر، لأن ذلك يحقق مصالحه أيضاً. [214]

لقد كان عمل الفلاحين هو الأساس في قيام المجتمع الإقطاعي واستمراره. وكان الفلاحون يقومون بعملية الإنتاج لتلبية الحاجات الضرورية لأنفسهم وللسيد الإقطاعي وحاشيته، وكذلك لتلبية حاجات جهاز الدولة. وبدأت تتحول الإقطاعيات إلى وحدات مغلقة، ذات اكتفاء ذاتي، ومنعزلة بدرجة كبيرة أو صغيرة عن بقية الوحدات الأخرى. وتقوم بعملية الإنتاج أيضاً إلى جانب الفلاحين مجموعة الحرفيين بمختلف اختصاصاتهم، حيث ينتجون الملابس والأحذية، كما يقومون بعمليات إصلاح الأدوات وترميم الأبنية. وهذا يعني أن شكل الاقتصاد الطبيعي هو الشكل السائد في الإقطاعيات. وخاصة في المراحل الأولى من تطور النظام الإقطاعي، حيث كان نظام السخرة هو السائد في هذه المرحلة.

رابعاً – جوهر الاستغلال الإقطاعي:

(يكمن جوهر الاستغلال الإقطاعي في أن الإقطاعي، بوصفه صاحب الأرض، كان يستولي لنفسه على الناتج الزائد الذي يخلقه العمل الزائد للفلاح التابع. وكان هذا الناتج الزائد يتخذ شكل الريع العقاري للإقطاعي. وإن إنتاج الناتج الزائد، المصنوع بوساطة إرغام الفلاحين التابعين على العمل واستغلالهم غير الاقتصادي، والذي يغتصبه الإقطاعي بشكل الريع العقاري الإقطاعي، هو القانون الاقتصادي الأساسي للإقطاعية). [215]

---

214 – انظر: J. Nowicki, Str. 189

215 – ايلين وموتيليف، ما هو الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص222.

إن الشكل الإقطاعي للملكية وما ينجم عنه من تبعية شخصية الفلاح للإقطاعي وربط الفلاح القن بالأرض إنما يحدد طابع الاستغلال الإقطاعي وكان الشكل الخارجي لهذا الاستغلال يتمثل في علاقات الإنتاج الإقطاعي " نظام الريع ". وكانت تتجسد فيه اقتصادياً ملكية الأرض. والجدير بالذكر أن الريع العقاري الذي يستولي عليه الإقطاعي كان يشمل المنتوج الزائد كاملاً وأحياناً كثيرة جزءاً من المنتج الضروري. إن جميع الخيرات المادية التي تنتج في استثمارة الإقطاعي، ما هي إلا نتيجة لعمل الفلاح. ويمكننا تقسيم المنتج الذي ينتجه الفلاح إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي:

1- قسم المنتج الذي يستولي عليه الإقطاعي.

2- قسم المنتج الضروري لإعالة الفلاح وأسرته.

3- قسم المنتج الذي استطاع الفلاح إنتاجه فوق الحد الأدنى الضروري للحياة، والناجم عن رفع إنتاجية عمله.

يشكل القسم الأول من المنتج والذي يستولي عليه الإقطاعي " **المنتج الزائد** " أو المنتج الفائض. أما القسمان الثاني والثالث فهما يشكلان **المنتج الضروري**. ووفقاً لما تقدم يمكننا تقسيم عمل الفلاح إلى نوعين من العمل " عمل ضروري " و " عمل زائد ". [216]

إن القاعدة الأساسية التي تقوم عليها علاقات الإنتاج في النظام الإقطاعي هي ملكية الإقطاعي المطلقة للأراضي وغير المطلقة للفلاحين الذين يعملون في أرضه. وكان الفلاح سلعة للمبادلة في البيع أو الشراء مع الأرض التي يعمل فيها. وبذلك تقوم علاقات الإنتاج على استغلال الفلاحين من قبل الإقطاعيين. وتزايد الاستغلال الإقطاعي من خلال القسر والإرغام غير الاقتصادي، أي من خلال التبعية

---

216 – انظر، عرض اقتصادي تاريخي، مصدر سابق ص192.

– انظر أيضاً، د. عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص138.

الشخصية للإقطاعي. وينقسم عمل الفلاحين إلى جزأين: الأول – يدعى الوقت الضروري الذي ينتج فيه الفلاح وسائل العيش الضروري له ولأسرته، والثاني – يدعى الوقت الإضافي الذي يعمل فيه الفلاح للإقطاعي وينتج ما يسمى " المنتج الفائض " أو الزائد. ويتضمن المنتج الفائض في النظام الإقطاعي شكل الريع الإقطاعي العقاري.

وللريع العقاري ثلاثة أشكال رئيسة:

i) الريع بالسخرة: حيث يتوجب على الفلاح أن يعمل في أراضي الإقطاعي عدداً من أيام الأسبوع بدون مقابل، لأن المنتجات المتحققة من ذلك تعود للإقطاعي " الناتج الفائض ". وبقية أيام الأسبوع يقوم الفلاح بالعمل في أرضه الخاصة، ويعود إليه الناتج المتحقق من هذه الأرض " الناتج الضروري ".

2) الريع العيني: عندما يتوجب على الفلاح تخصيص كمية محددة من المنتجات التي يحصل عليها باستثماره الأراضي لحساب الإقطاعي نفسه. وغالباً ما يكون القسم الأعظم من المنتج. ويصبح المتبقي من المنتجات من نصيب الفلاح. وهذا ما كان يحفز الفلاحين بتحسين أساليب العمل ونتائجه.

3) الريع النقدي: يتوجب في هذه الحالة على الفلاح أن يقوم ببيع المنتج في السوق وتقديم حصة الإقطاعي على شكل نقود. وأصبح إنتاج الفلاحين مرتبطاً بالسوق أكثر.

ومع تطور أسلوب الإنتاج الإقطاعي تم التحول تدريجياً من نظام السخرة إلى نظام الريع العيني، ثم إلى الريع النقدي. ولم يكن الفلاح يهتم بالعمل وبنتائجه وفقاً لنظام السخرة، لأن الإقطاعي كان يستولي على العمل بشكله الطبيعي.

لقد كان الإقطاعي وفقاً لنظام السخرة يستولي على العمل بشكله الطبيعي، لذلك لم يكن الفلاح يهتم بالعمل أو بنتائجه. وظهر نظام الريع بنوعين (العيني والنقدي) وأصبح الإقطاعي يحصل على نتيجة العمل مجسداً في قسم من المنتج وهو " المنتج

الفائض ". وأصبح الفلاح أكثر اهتماماً بنتائج العمل إذا كان يحصل على قسم، ولو كان ضئيلاً، من الزيادة في الإنتاج، وعمد الإقطاعيون إلى استبدال نظام الريع بنظام السخرة لأنه يضمن لهم نتائج أفضل، وفي كثير من الحالات كان الإقطاعيون يجمعون بين نظام السخرة ونظام الريع، وفي هذه الحالة يتوجب على الفلاح أن يقدم أياماً من العمل في أراضي الإقطاعي، إضافة إلى قسم من المنتج المتحقق في أرضه الخاصة. [217]

كان حصول الإقطاعيين على الريع هو الهدف الموضوعي لمجمل الإنتاج في النظام الإقطاعي. وذلك لتلبية الحاجات الشخصية للإقطاعي ولأسرته وحاشيته. أما بالنسبة لسد حاجات الفلاحين والحرفيين فلم يعدّه الإقطاعيون إلا واسطة لضمان تجديد قوة العمل واستمرار عملية الإنتاج لتحقيق مصالح الإقطاعيين، الهدف الأساسي لعملية الإنتاج. أي ما هي إلا وسيلة للإبقاء على النشاط الحيوي للاقتصاد. ولم يكن مقدار الريع يتحدد من خلال الحاجات الاستهلاكية البحتة للإقطاعيين أو الفلاحين، بل كان مقدار الريع يتوقف على نسبة القوى الطبقية للملاكين الإقطاعيين والمنتجين المباشرين. ولم تكن مقادير الريع متشابهة في مختلف المناطق الجغرافية أو في مختلف المراحل. [218]

خامساً – تناقضات وانحلال النظام الإقطاعي:

1 – نتائج التحول إلى نظام الريع النقدي:

إن التحول إلى نظام الريع العيني، يعني مزيداً من استغلال الفلاح نسبياً، ومزيداً من اهتمام الفلاح بالعمل ونتائج العمل. أما نتائج التحول إلى نظام الريع النقدي فقد كان له نتائج مهمة وكثيرة منها:

---

[217] – انظر، محمد سعيد نابلسي، المصدر السابق ص69-70.

[218] – عرض اقتصادي تاريخي، مصدر سابق ص193.

- أصبح الفلاح مرتبطاً بعملية التبادل في السوق بدرجة كبيرة، أكثر من أي وقت مضى. وأخذ الاقتصاد الفلاحي يتحول إلى اقتصاد بضاعي.

- تزايـد اعتمـاد الفلاح على رأس المال التجاري ورأس المال الربوي. أدى إلى تمايز الفلاحين من حيث إمكان تأجير الأرض. وبداية فرز الفلاحين وتقسيمهم إلى أغنياء وفقراء. وأخذت فئات من الفلاحين تثري وفئات أخرى تزداد فقراً.

- أصبح لدى الإقطاعي مجالات جديدة لاستغلال الفلاحين، عندما يقوم الفلاح باستخدام طاحون الإقطاعي أو أنظمة الري أو وسائل الإنتاج الأخرى لقاء أجر محدد يدفعه للإقطاعي.

- وفي ظل نظام الريع النقدي بدأت تتدعم وتتوسع ملكية الفلاحين لأدوات الإنتاج وغيرها من شروط العمل باستثناء الأرض.

- بدأت العلاقة بين الإقطاعي والفلاح تتحول من علاقة تبعية إلى علاقة اتفاقية عينية - نقدية، وبدأ يتحول وضع الفلاح من وضع التابع إلى وضع المستأجر أول بأول.

- تحولت الأرض إلى بضاعة، قابلة للبيع والشراء، وعندما ظهر سعر الأرض في ظل الريع النقدي وهو ما يسمى الريع " المترسمل ".

- (في ظل الريع النقدي يبدأ تأجير الأرض للرأسماليين الذين كانوا حتى ذلك الوقت بعيدين عن الزراعة). كما ساعد الريع النقدي على ظهور فئة العمال الزراعيين المياومين من ضمن الفلاحين المفلسين، الذين يعملون بأجور نقدية.[219]

2 - تطور القوى المنتجة:

حققت القوى المنتجة في النظام الإقطاعي مستوى تطور عال بالمقارنة مع مستواها في النظام العبودي. حيث تطورت تقانة الإنتاج في مجال الزراعة. وبدأ ينتشر بشكل تدريجي استخدام أدوات ووسائل العمل المصنوعة من الحديد،

---

[219] - انظر: د. عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، ص140-414.

وتطورت زراعة الفواكه والخضراوات وكروم العنب. وكذلك تحسنت عمليات تربية المواشي والخيول، كما أخذت تتطور تقانة الأدوات التي يستخدمها الحرفيون في عملهم، وازداد تخصصهم وتقسيم العمل ضمن الحرفة الواحدة. وكان لتطور عملية تعدين الحديد أهمية كبيرة في تطور القوى المنتجة في هذه المرحلة، حيث ظهرت بعض الأفران لصهر الحديد وتعدينه في القرن الخامس عشر.

كان تطور القوى المنتجة في النظام الإقطاعي يواجه عقبات مهمة في مراحله الأخيرة، بسبب علاقات الإنتاج الإقطاعي السائدة. حيث كان الفلاح يملك إمكانات محدودة لتطوير وزيادة إنتاجية العمل. الفلاح الذي لا يجيد القراءة أو الكتابة والذي يعاني من انخفاض المستوى الثقافي العام والمهني، يقوم بتأدية عمله وفقاً للتقاليد القديمة والمتخلفة. وهذا يعني عدم التوافق بين القوى المنتجة المتطور نسبياً وبين علاقات الإنـــتاج الإقطاعية الشائخة. ولا بد من استبدال علاقات إنتاج بها جديدة تتوافق مع مستوى تطور القوى المنتجة.

3 – ظهور الاقتصاد السلعي – النقدي:

وتطورت التجارة بنوعيها " الداخلية والخارجية " تطوراً كبيراً، وخاصة بين الغرب "أوروبا " والشرق، وساهم في تنشيطها التجار العرب والبيزنطيون، كما اتسعت التجارة بين البلدان الأوروبية نفسها. واتخذت المراباة أبعاداً ضخمة في المجتمع الإقطاعي، نظراً لتطور التجارة. فقد كان المرابون يقدمون القروض النقدية لوجهاء الإقطاعيين والأديرة مقابل فوائد ذات معدلات عالية وباهظة تصل أحياناً إلى 100 بالمائة أو 200 بالمائة. وبهذه كانوا يستولون على قسم كبير من الناتج الزائد الذي يخلقـــه عمل الفلاحين القسري. وكان الفلاحون الصغار والحرفيون يلجؤون إلى الحصول على القـــروض من المرابين بشروط مجحفة، الأمر الذي كان يؤدي عادة إلى إفلاسهم وتحولهم إلى فلاحين أرقاء.

ونتيجة لتزايد العلاقات البضاعية النقدية ونموها، وإقحام المنتجين المباشرين، وهم الحرفيون والفلاحون، في دوامة العلاقات السوقية، أخذ النقد شيئاً فشيئاً يقوم بدور أكثر أهمية، كمقياس القيمة كما اتسعت علاقات التبادل والعلاقات السلعية – النقدية نتيجة التطور في أدوات ووسائل العمل وتقسيم العمل الاجتماعي. بيد أن زيادة التخصص وظهور أعمال جديدة يؤدي بدوره إلى توسيع دائرة التبادل التجاري. وقد كان لتطور العلاقات السلعية النقدية التأثير الكبير في تفتيت الأسس الاقتصادية العامة للمجتمع الإقطاعي.

هذه هي أهم العوامل التي أدت إلى زعزعة أسس النظام الإقطاعي، الذي أصبح غير منسجم مع ملامح التطور الجديد. لذلك أصبح من الضروري ظهور نظام اقتصادي – اجتماعي جديد يقوم على علاقات وأسس اقتصادية جديدة تتلاءم مع التطورات الحديثة. وهذا يعني بداية ظهور النظام الرأسمالي كتشكيلة اقتصادية اجتماعية جديدة ومتطورة قياساً بالنظام الإقطاعي الذي سبقها. وأخذ الاقتصاد السلعي يحل تدريجياً محل الاقتصاد الطبيعي. وأصبح الإنتاج يهدف إلى تحقيق الربح بعد أن كان فيما مضى يهدف إلى إشباع الحاجات الشخصية إشباعاً مباشراً.[220]

---

[220] – انظر: د. محمد سعيد نابلسي، الاقتصاد السياسي، ص73.


أسلوب الإنتاج الإقطاعي
السمات الأساسية لأسلوب الإنتاج
- الملكية المطلقة للأسياد الإقطاعيين للأراضي التي كانت تربط الفلاحين (الأقنان) بتبعيتها للأسياد.
- انقسام المجتمع إلى طبقات متناحرة.
- الصراع بين الطبقات بخصوص توزيع الناتج الاجتماعي إلى منتوج ضروري ومنتوج فائض.
التركيب الهيكلي للاقتصاد التركيب الهيكلي
أشكال ملكية وسائل الإنتاج (الأرض)
الملكية الإقطاعية أراضي، مروج، غابات
أراضي الملكية العامة المراعي، المروج الأقنية
حصص أراضي الفلاحين الأقنان
الإنتاج البضاعي الصغير في المدن والقرى
حرف يدوية
الزراعة
مجالات التداول
القروض
التجارة الداخلية والخارجية
الطبقات
طبقة التجار والمرابين
طبقة صغار المنتجين من الفلاحين والحرفيين
الإقطاعيون الأسياد
الفلاحون الأقنان
الطبقتان الرئيستان

ملحق حول نمط الإنتاج الآسيوي

تتميز بعض النظم الشرقية السابقة للنظام الرأسمالي بنمط إنتاج يختلف عن النمط العبودي والنمط الإقطاعي، وهو ما يسمى " النمط الآسيوي للإنتاج " الذي يتميز بصفتين أساسيتين:

1 – قاعدة إنتاجية من " المشتركات " الفلاحين،

2 – دولة مركزية ذات مهمات اقتصادية وتعود لها ملكية الموارد كافة.

تُعد الدولة في النظم الشرقية المبنية على النمط الآسيوي للإنتاج المشترك الأعلى، ورأس الدولة يملك وسائل الإنتاج ملكية الرقبة كونه رمزاً لجهاز الدولة. ولا تقتصر ملكية الدولة على الأرض الزراعية فحسب، بل تشمل أيضاً المناجم بأنواعها كافة، كما يحق للدولة أن تحتكر سائر الأنشطة الاقتصادية الكبرى " الصناعة، التجارة، المال... الخ ". ويستولي أفراد الصفوة الحاكمة على فائض العمل الإنتاجي (المنتج الفائض)، حيث إنهم يمثلون الدولة بالنيابة، وتسقط حقوقهم عند انفصالهم عنها لذلك نجد أن جهاز الدولة يتكون من أفراد الطبقة الحاكمة والمالكة في الوقت نفسه، والبيروقراطية هي المالك الأساسي. إضافة إلى وجود فئات اجتماعية أخرى مالكة، كالتجار والحرفيين وأعيان الريف، ولكنها بمجملها تبقى خاضعة للبيروقراطية ومرتبطة بها ومعتمدة عليها. [221]

أما المهمات الاقتصادية للدولة في النمط الآسيوي للإنتاج، في مصر الفرعونية على سبيل المثال، فقد كانت تتمثل بالمهمات التالية: [222]

1– القيام بالأشغال العمومية، كما في بناء السدود والترع وصيانتها وبناء صهاريج المياه على الطرق الصحراوية وصيانة شبكة المواصلات النهرية.

---

[221] – أنظر: أحمد صادق سعد، تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي، دار ابن خلدون، بيروت 1979، ص516.

[222] – المصدر السابق، ص113.

2- الدولـــة هي المالك الأساسي لغالبية الأراضي الزراعية في مصر وهي التي تقوم بفرض الضريبة والجزية على الفلاحين.

3- قامت الدولة بهدف زيادة الإيرادات باحتكار الصناعة والتجارة، حيث فرض الأباطرة الاحتكار على مناجم البحر الأحمر ومحاجره، كما فرض الحكم الروماني رقابة شديدة على الحرف والورش. كما مُنحت حقوق احتكارية محلية لعدد من المعابد في فروع مختلفة من الصناعة والتجارة.

لقد تطورت القوى المنتجة في العصر الفرعوني عما كانت عليه في ظل المشاعية البدائية، حيث ظهر تقسيم العمل الاجتماعي الأول بانفصال الرعي وتربية الحيوان عن الزراعة، وتميزت الزراعة هنا بالدورات والعمليات المتتالية (الحرث، تحضير الأرض للغراس، غرس البذور، الري) في حقول ثابتة، في حين كانت المجتمعات السابقة تنتقل من منطقة إلى أخرى بعد أن يتم جمع المحصول. واستطاعت مصر في العصر الهليني أن تؤثر تأثيراً مهماً في تجارة البحر الأبيض المتوسط عن طريق مدينة الإسكندرية، وهذا يعود إلى التطور الذي طرأ على التكوين الاقتصادي الاجتماعي الهليني في مصر.

كما نمت وتطورت العشيرة خلال العصر الفرعوني في مصر حتى تحولت إلى قرية، حيث بدأ الاستقرار في منطقة معينة أطلق عليها اسم العشيرة. وكانت العشائر التي تحولت مع مرور الزمن إلى قرى ثم أقاليم، الخلايا البدائية التي خرجت منها الدول الكبرى، وهي تناسب تجمعات القبائل لدى الشعوب التي ما زالت في بدايات الحضارة. [223] ويقول (يعقوب أرتين باشا) في كتابه، الأحكام الشرعية في شأن الأراضي المصرية: (وفي الواقع يجب البحث في أحوال القدماء للوقوف على الأسباب التي تولد عنها اشتراك أهالي ناحية (منطقة معينة) بأجمعهم في ملك أراضي تلك الناحية، وليس المراد بكلمة الملك التصرف من بيع وإرث

---

[223] - أنظر، A. Moret, Des clams aux empires, La Renaissance du Livre , 1923, Paris P. 151

وغيره، بل زرعها فقط واستغلالها ومسؤولية أهالي تلك الناحية بالتضامن في وفاء ما على تلك الأراضي من الضرائب وتوزيع هذه الأراضي بين أهالي الناحية في كل سنة، وحق الحكومة في ملك ذلك العقار).[224]

لقد كان نمط الإنتاج في مصر الفرعونية من أنقى الأمثلة على نمط الإنتاج الآسيوي. حيث نلاحظ توفر الشرطين الأساسيين لوجود النمط الآسيوي للإنتاج وهما:

1- وجود الدولة المركزية في العصر الفرعوني القديم، مع قيام الدولة بالمهمات الاقتصادية الرئيسة وخاصة عمليات الري في الزراعة - النشاط الاقتصادي الأساسي في هذه التشكيلة - وبقاء الأراضي ملكاً للدولة.

2- إضافة إلى قيام المشترك الريفي واستمراره لمدة طويلة في صعيد مصر الفرعونية، كان أكثر تقدماً مما كانت عليه القوى الإنتاجية في ظل المشاعية البدائية. وظهر في مصر الفرعونية تقسيم العمل الاجتماعي بين الرعي والزارعة المستقرة. " وارتبط هذا التقدم منذ البداية بتنظيم أعلى للموارد المادية والبشرية، أي بتقسيم اجتماعي بين التنفيذ العملي والإشراف على يد الطبقة الحاكمة، مما ضمن إنتاجية أعلى ووفرة نسبية للمنتجات. فالدولة تنظم الإنتاج، وتشرف على المحاصيل، وتدير المخزون الغذائي، وتقيم الطرق والقصور والمعابد والعواصم السكنية ".[225]

لقد كانت مقدرات الفرد وقوته كاملة تحت تصرف الملك. وكان ريع الأرض من نصيب الدولة لأنها المالك. ويتم توزيع ناتج العمل الفلاحي إلى جزأين:

- الجزء الأول - يغطي احتياجات العامل الفلاح المباشرة، (الاكتفاء الذاتي).

---

[224] - يعقوب أرتيني (باشا) الأحكام الشرعية في شأن الأراضي المصرية، تعريب سعيد عمون، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية، القاهرة 1306 هـ ط1 ص (39).

[225] - أحمد صادق سعد، المصدر السابق ص40.

- الجزء الثاني - يتم تسليمه للدولة (على صورة ضريبة عينية من مختلف المنتجات وخاصة الحبوب. وكانت هذه الضريبة تحتسب أولاً على القرية كلها ثم يتـــم توزيعها بمعرفة شيخ البلد على الأسر الفلاحية، أي كانت أقرب إلى الجزية الجماعية). [226]

نتيجة لذلك بدأ الصراع الطبقي ضمن مصر الفرعونية بين الطبقة المستغلة (الطبقة الحاكمة) والطبقة المستغلة (عامة الشعب). وأخذت الشعوب الأسيرة المضطهدة تتمرد على الطبقة الحاكمة وهرب بعضها (اليهود) كما ثار بعضها الآخر، مما أدى إلى تقويض دعائم الدول الفرعونية. (وحل محلها دويلات عديدة، ولكنها جميعاً على النمط نفسه).

مراجع الباب الثاني:

1- فريدريك أنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة أديب يوسف، المطبعة التعاونية، دمشق 1958.

2- الاقتصاد السياسي دليل العلوم الاجتماعية، مجموعة من العلماء السوفييت، ترجمة فؤاد أيوب دار دمشق للطباعة والنشر دمشق 1958.

3- ما هي المادية التاريخية، مجموعة مؤلفين -دار التقدم موسكو 1986.

4- ايلين وموتيليف، ما هو الاقتصاد السياسي، دار التقدم، موسكو 1987.

5- الموسوعة الاقتصادية، مجموعة من المؤلفين، دار ابن خلدون، بيروت 1980.

6- عرض اقتصادي تاريخي، مجموعة من المؤلفين، دار التقدم موسكو.

7 - أحمد صادق سعد، تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي، دار ابن خلدون، بيروت 1979.

---

[226] - المصدر السابق ص75.

وقل رب زدني علما
Damascus University

الفصل العاشر

الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة

عرف الإنسان النشاط الاقتصادي " الإنتاج – التوزيع – الاستهلاك " منذ زمن بعيد جداً. وكان يحاول تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمته وتلبية حاجاته من مأكل وملبس ومأوى. ولا يمكننا فصل تاريخ الفكر الاقتصادي "المذاهب الاقتصادية" عن تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية، أي النشاط الاقتصادي، لأن الفكر الاقتصادي يؤثر في النشاط الاقتصادي ويتأثر به. فالأحداث هي التي تزود المفكر بالمادة لوضع أساس الفكرة أو المذهب، ثم تصبح هي نفسها إطاراً له. بيد أنه لا وجود لفكر اقتصادي جدير بهذه التسمية، منعزل تمام الانعزال عن تطور الفعالية الاقتصادية لأنها هي التي توجهه وتقوده إلى النتائج المطلوبة. كما أن الفكر الاقتصادي يفعل ويؤثر في الأحداث والوقائع الاقتصادية[227].

ولم يشكل تطور الأفكار الاقتصادية خطاً مستقيماً، بل سار أحياناً في طريق تكاد تكون لولبية. إن بعض الأفكار والمفاهيم قد تطرح أمام نظريات وأفكار مضادة تماماً، فيؤدي ذلك إلى إهمالها، ثم لا تلبث أن تستعيد مكانتها أمام المذاهب المنافسة، بل قد تغنيها بثمار التجارب، حتى تتعدل وتتحول إلى نظرية متكاملة متناسقة.

لم تكن الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة قد وصلت بعد إلى تكوين نظريات وأفكار متناسقة ومتكاملة، مما أوجب دراسة الفكر الاقتصادي في هذه العصور في ضوء المتفرقات من المباحث حول النشاط الاقتصادي في علوم الدين

([227]) – أنظر: جو زيف لاجوجي، المذاهب الاقتصادية، ترجمة د. ممدوح حقي، منشورات عويدات بيروت 1984، الطبعة الثانية، ص6.

والفلسفة والشعر أحياناً. لقد تعرض الفلاسفة والعلماء القدماء لبحث المشكلات الاقتصادية ولكن بصورة ضئيلة ومحدودة. ولم تصل الأفكار الاقتصادية إلى مستوى العلوم الأخرى بحيث لم يتمكنوا من وضع الأسس لفصل الدراسات الاقتصادية عن غيرها من أنواع الدراسات، كما فعل هؤلاء الفلاسفة والعلماء بالنسبة لكثير من فروع المعرفة الأخرى. إضافة إلى ذلك تميزت الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة بالسمات الرئيسة الآتية:[228]

1 – لم تُدرس المشكلات الاقتصادية كفرع مستقل من فروع المعرفة بل ارتبطت بأبحاث الفلسفة والسياسة والأخلاق. ومن هنا جاءت صفة التبعية للدراسة الاقتصادية.

2 – لم يكن هناك مفكرون يهتمون بالمشكلات الاقتصادية وحدها، أو متخصصون في دراسة النشاط والفعالية الاقتصادية. وكانت إشارات الفلاسفة والعلماء إلى المشكلات الاقتصادية إشارات عابرة داخل إطار فكري واسع.

3 – كانت الأفكار الاقتصادية خاضعة لعادات وتقاليد ومنطلقات أخلاقية ودينية، بحيث إنها لم تعبر عن التصرفات الاقتصادية بقدر ما سعت إلى توجيه هذه التصرفات في إطار محدود وضيق على أساس احترام تعاليم معينة.

4 – ارتبط العمل والإنتاج في الحضارات القديمة، بالعبودية ومن هنا تولد عندهم شعور باحتقار العمل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، وانعكس هذا الشعور على المفكرين، مما أدى إلى احتقار الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية. وعدم الاهتمام بالدراسات والأبحاث الاقتصادية وتأخر تطورها.

انبثقت الأفكار الاقتصادية الشائعة مع بداية تشكل المجتمعات البشرية، ولم تكن

([228]) – أنظر: فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، ص84.

أنظر أيضاً: د. أحمد درغام، تاريخ الفكر الاقتصادي، مذاهب اقتصادية، جامعة دمشق 1982، ص13–14.

تلك الأفكار جزءاً مستقلاً عن الثقافة السائدة آنذاك، وإنما اختلطت بجملة المعارف والقيم التي كانت تمثل وعي تلك المجتمعات وتعبر عنه، بمعنى آخر: عرف الإنسان المعاملات الاقتصادية منذ زمن بعيد جداً وموغل في القدم، وقد ظهرت بدايات المعارف الاقتصادية في التشكيلة العبودية التي كانت قائمة على الاستغلال الاجتماعي ــ الاقتصادي ثم الانقسام الطبقي للمجتمع. وقد ساد المجتمع العبودي في كل من الصين والهند وبابل ومصر واليونان وروما.

وقد برز نشاط اقتصادي شبه منظم في كل من الدولة الفرعونية (300 ق.م ــ 1000 ق.م) وتشريعات حمورابي (2000 ق.م).

وفي المملكة الفينيقية والمستعمرات اليونانية (ق 8 ــ ق 6. ق.م)، يتجلى ذلك النشاط في مقولات مثل الدين والعملة والفائدة والضرائب والرسوم والأجر، ولكن كلمة " اقتصادي " ظهرت لأول مرة في الثقافة اليونانية في القرن الخامس قبل الميلاد وكانت تعني: " إدارة الاقتصاد المنزلي " وقد تمثلت أهم الأفكار الاقتصادية في موضوعات مثل: التملك والحيازة والنفع والحرفة والعمل اليدوي والثواب والعقاب والمهن والمكسب والخسارة والاستعمال والربا والثروة والتجارة والاستعمال والتبادل وغيرها.

لقد تمت معالجة الظواهر ذات المسائل الاقتصادية، في تلك العصور القديمة من وجهة نظر المعارف الأخلاقية ــ القيمية في المقام الأول. وإذا تم تجاوز الطابع الأولي للحياة الاقتصادية فإن وجود الرق (العبودي) شكل السبب الحاسم، في أن المسائل الأخلاقية كانت تحظى في التاريخ القديم باهتمام يفوق مثيله في المسائل الاقتصادية، وعلى سبيل المثال: بما أنه لم تكن تدفع أجور مقابل العمل العبودي ترتب على ذلك عدم بحث كيفية تحديد الأجور، كما استبعدت فن تفكير العلماء، وكان ذلك صحيحاً في كل العصور القديمة (أثينا ــ روما ــ بابل ــ مصر الفرعونية ــ الهند ــ الصين).

وقد أصبحت المسائل المهمة، آنذاك هي التبرير الأخلاقي للرق وشروط معاملة الرقيق، كما يقول أرسطو في دفاعه عن مؤسسة الرق: " إن الرقيق هم بحكم الطبيعة النوع الأدنى، ومن الخير لهم، مثلما هو لكل الفئات الأقل شأناً، أن يكونوا تحت حكم الأسياد.... والحقيقة أنه ليس هناك فرق كبير بين استخدام الرقيق واستخدام الحيوانات المستأنسة ". كذلك الأمر، فيما يتعلق بالربا (الفائدة) في اقتصاد الأسرة اليونانية أيام أرسطو كان الإقراض والاقتراض من أجل الاحتياجات الشخصية.

وبالتالي لم يكن بالإمكان النظر إلى الربا (الفائدة) كتكلفة إنتاج، وإنما بالأحرى كشيء يفرضه الأسعد حظاً على المحتاج أو الأقل حظاً في حكمة، إذن الرق والربا والعمل العبودي وغيره، كانت تعتبر مشكلة أخلاقية أكثر منها مسألة اقتصادية.

كذلك، أيضاً، بما أنه لم تكن توجد أجور أو فائدة – مقابل رأس مال إنتاجي– لم يكن ممكناً وجود نظرية للأسعار، فالأسعار تشتق من تكاليف الإنتاج التي لم يكن بالإمكان احتسابها في الأسرة المعيشية المالكة للرقيق، وهذا يفسر تساؤل أرسطو عما إذا كانت الأسعار عادلة أو غير عادلة. إذن، فإن الحكم الأخلاقي وليس التفسير الاقتصادي المجرد هو الذي كان يحرك أرسطو وغيره من معلمي الإغريق العظام، ومثال: (سقراط ــ أفلاطون ــ أرسطو ــ كسبنانون 430 ق.م – 322 ق.م).

وسوف نحاول في هذا الفصل مناقشة بعض الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة، لدى الفراعنة في مصر، واليونان القديم، والرومان، علماً بأن الأفكار الاقتصادية والمشكلات الاقتصادية قد وجدت وظهرت لدى سائر الشعوب والأجيال. في الهند أو الصين، لدى الآشوريين، أو السومريين أو الفراعنة.

المبحث الأول – الأفكار والمشكلات الاقتصادية لدى الفراعنة [229]

كانت الدولة الفرعونية في العهود القديمة تمثل سلطة مركزية في مصر، ذات شمول اقتصادي وسياسي وفكري ديني كلي على الطبقة المحكومة. ويتمتع الملك والطبقة الحاكمة بهذه السلطة عن طريق انتمائهم لجهاز الدولة. وتعفى الطبقة الحاكمة والحواشي من الأعمال البدنية أو ممارسة النشاط الاقتصادي والمتابعة التي يقوم بها غيرهم نيابة عنهم، ويمارسون الأعمال الفكرية لتفوقهم على الشعب بفضل علمهم وثقافتهم. " ولكنهم يخضعون للمركزية الإدارية ذات النظام الهرمي، ويكونون هيئة مغلقة متماسكة وصلبة، ويربطهم معاً بالتسلسل القهر نفسه الذي ينقلونه على المحكومين. ومن الناحية الأخرى، يرتبط الفلاحون بالمشتركات القروية ارتباطاً لا يقيدهم ببعض فقط، بل يقيدهم أساساً بالطبقة الحاكمة التي تستغلها ككتلة، وتسخر عشرات الآلاف من أفرادها في مختلف الأعمال، غير مميزة بوضوح بين الإشراف العسكري أو المالي أو الديني ".[230]

أولاً – نمط الإنتاج في النظام الفرعوني:

يبدو أن نمط الإنتاج الذي كان سائداً في النظام الفرعوني في مصر، كان نمطاً أصيلاً ومتميزاً لا يمكن الخلط بينه وبين النظام الإقطاعي أو العبودي. حيث كان يتميز نمط الإنتاج هذا بوجود دولة مركزية قوية تملك وسائل الإنتاج الرئيسة، وخاصة الأرض، كما تقوم الدولة بمهمات اقتصادية عليا، وتستغل الفلاحين المنضمين إلى مشتركات قروية[231].

---

229 – المرجع الأساسي في كتابة هذا البحث هو كتاب أحمد صادق سعد، تاريخ مصر الاجتماعي – الاقتصادي في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج، دار ابن خلدون، بيروت 1979.

(230) – أحمد صادق سعد، المصدر السابق، ص45.

(231) – (المشترك) أو "الكومونه Commune" عبارة عن وحدة إنتاجية في المجتمعات القديمة حيث يملك أهل القرية مثلاً الأرض التي تحيط بهذه القرية جزئياً أو كلياً.

ويضيف الأستاذ أحمد صادق سعد، الذي يطلق على نمط الإنتاج الذي كان سائداً أيام الفراعنة في مصر مقولة " نمط الإنتاج الآسيوي" قائلاً: "وهكذا يجتمع في النمط الآسيوي أمران معاً: جهاز دولة يعبر عن وجود طبقة مستغلة من جهة، و"مشتركات" فلاحية تعكس المستوى المنخفض للقوى الإنتاجية من جهة أخرى. وهو نمط أصيل لأنه متقدم ومتخلف في آن واحد: فالقرى تنتفع بالأرض بصورة مشتركة مما يضع هذا النمط في نهاية المرحلة الخاصة بالمجتمع غير الطبقي. وتوجد أقلية تمارس سلطة الدولة المركزية وتظهر كهيئة مشتركة عليا، مما يضع هذا النمط في المرحلة الخاصة بالمجتمع الطبقي"[232].

وهدف هذا البحث هو إبراز بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت تطور المجتمع المصري في عهد الفراعنة لاستنتاج الأفكار الاقتصادية التي رافقت الوقائع والأحداث في هذا المجتمع.

"لا توجد أبداً أنماط إنتاج نقية بشكل كامل، فكل نمط إنتاج يمر بتغيرات مستمرة. وبالإضافة إلى نمط الإنتاج السائد في مرحلة معينة توجد بقايا الماضي وبذور أنماط للإنتاج ستظهر في المستقبل "[233]. وخير مثال على ذلك نمط الإنتاج في المجتمع الفرعوني، حيث كان يحتوي على المشاعية وعلى بذور العبودية، والإقطاع والعمل المأجور. ومع أن الأرض كانت ملكاً لفرعون كرأس للدولة من الناحية النظرية، إلا أن حق الانتفاع بها كان مقرراً لأفراد عديدين. وكان هذا الحق يورث أو يؤجر أو يباع.

يعد مستوى تطور القوى المنتجة في النظام الفرعوني أكثر تقدماً مما كان عليه في ظل المشاعية البدائية حيث كان يتميز بالسماتالآتية:

1 – ظهور تقسيم العمل الاجتماعي بين الزراعة وتربية الحيوان.

([232]) – أحمد صادق سعد، تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي، ص11.

([233]) – Y. Varga, Political – Economic Problems of capitalism, Moscow Progress , 1968 , P.343.

2 – استقرار الزراعة في حقول ثابتة، وأصبحت الزراعة تتميز بالعمليات المتتالية للدورات، من حرث وتحضير للأرض وغرس البذور، والري في أوقات معينة.

3 – تنظيم أعلى للموارد المالية والبشرية، "أي بتقسيم اجتماعي بين التنفيذ العملي والإشراف على يد الطبقة الحاكمة مما ضمن إنتاجاً أعلى ووفرة نسبية للمنتجات. فالدولة تنظم الإنتاج وتشرف على المحاصيل، وتدير المخزون الغذائي، وتستخرج المواد الأولية من المحاجر والمناجم، وتشرف على التجارة الخارجية، وتقيم القصور والمعابد والعواصم السكنية".[234]

4 – اعتماد الدولة المركزية على جيش من الموظفين تعد مهامهم الاقتصادية سبب وجودهم ومحور نشاطهم.

5 – المنتجون في هذا النظام هم الفلاحون الذين يُعاد توزيع الأرض عليهم بشكل دوري. وزعيم القرية "شيخ البلد" هو الصلة بينها وبين الدولة، حيث يقوم بجمع الضرائب العينية المفروضة على كل قرية "مشترك".

6 – يكاد لا يوجد تقسيم مهني للعمل بين هؤلاء الفلاحين الذين يقومون بأعمال السخرة لأيام قليلة من وقت لآخر من أجل إقامة السدود وحفر الترع.

كانت علاقات الإنتاج في المجتمع الفرعوني تمثل صورة صادقة للعبودية المعممة، حيث كانت قوة العمل للفرد العادي تحت تصرف الملك "فرعون". وكانت الدولة تسيطر على أملاك البلاد بشكل كامل، كما أن الرعية كانت ملكاً للدولة. وبذلك تكون جميع الموارد الطبيعية والبشرية تحت تصرف الملك كاملة[235]. وقد أثبت الفراعنة عملياً أكثر من مرة هذه الحقوق للملك، " إذ استولى إخناتون مثلاً

([234]) – أنظر: أحمد فخري، مصر الفرعونية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1965، ص232. نقلاً عن أحمد صادق سعد، المصدر السابق، ص40.

([235]) – أنظر: أدولف أرمان وهيرمان رانكه، مصر والحياة المصرية في العصور القديمة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1959، ص153.

على ممتلكات معابد آمون كلها وسلمها لخزينة الدولة. وكذلك تعرض كبار الموظفين وأفراد الأرستقراطية المرة بعد المرة للمصادرات التامة، وخاصة عندما كانت أسرة جديدة تستولي على الحكم. ويذكر هيرودوت أن رمسيس الثاني وزع الأرض على جميع المصريين بالتساوي في القرن 13 ق. م " [236]

ثانياً – الملكية والتوزيع في المجتمع الفرعوني:

لقد كانت أملاك البلاد خالصة للدولة، وكانت الرعية أيضاً ملكاً لها، تتصرف في حياتها وأرواحها كما تشاء. وبذلك تملك الدولة الأرض وما عليها وما في باطنها. فالدولة تسيطر على وسائل الإنتاج الأساسية (الأرض، واليد العاملة والموارد الطبيعية المختلفة). وإذا حصل أحد أفراد الطبقة الحاكمة على قطعة من الأرض، يتم ذلك بمنحها من الملك، حيث يحق له الانتفاع بهذه الأرض، لاحقاً في ملكية الرقبة. وينتقل الحق الشرعي في التصرف المطلق في موارد البلاد إلى أي فرعون جديد بمجرد أن يستولي على السلطة، وسواء أكان من أصل ملكي أم لم يكن. "وهذا يعني أن ذلك الحق منبثق من الدولة كجهاز متكامل قائم، ولا ينبع من الإرث في عائلة معينة، أي أنه يؤول إلى الملك لا باعتباره الشخصي ولكن باعتباره رأساً للدولة وممثلاً لها"[237].

ثم ظهر تقسيم العمل الاجتماعي الثاني في المجتمع الفرعوني عندما انفصلت الحرفة (حرفة التجارة والبناء والفخار... الخ) عن الرعي وتربية الحيوان من جهة، ثم عن الزراعة من جهة أخرى. وبقي تقسيم العمل المهني داخل المشترك الفلاحي "القروي" يخدم اقتصاد الاكتفاء الذاتي، ولم يرتبط بالإنتاج البضاعي "السلعي". وكان يتحول جزء من فائض الإنتاج إلى بضاعة بعد أن تكون الدولة قد تسلمته،

([236]) – أحمد صادق سعد، تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي، دار ابن خلدون، بيروت 1979، ص41.

([237]) – المصدر السابق، ص42.

ويجري تبادله مع بضائع محلية أو مستوردة. لذلك أخذ الاقتصاد الطبيعي في المجتمع الفرعوني يتحول تدريجياً وبصورة بطيئة إلى اقتصاد تبادلي. لقد كان الإنتاج الزراعي هو الأساس في الاقتصاد الفرعوني، وكان هيكل الإنتاج هو الذي يحدد هيكل التوزيع تحديداً كاملاً. وينقسم ناتج العمل الفلاحي إلى قسمين:

الجزء الأول _ يغطي متطلبات الإنتاج واحتياجات المنتجين، أي تحقيق الاكتفاء الذاتي "الناتج الضروري".

الجزء الثاني – يسلم للدولة على شكل ضريبة عينية من مختلف المنتجات الزراعية وخاصة الحبوب "الناتج الزائد". (وكانت هذه الضريبة تحتسب أولاً على القرية كلها ثم يتم توزيعها بمعرفة شيخ البلد على الأسر الفلاحية، أي كانت أقرب إلى الجزية الجماعية). ويتم توزيع الناتج الزائد على أفراد الطبقة الحاكمة وفقاً لأحد الأشكال التالية:

– رواتب عينية ثابتة "للموظفين والجنود المرتزقة".

– حق الحصول على الجزية "الضريبة العينية" المفروضة على منطقة أو إقليم معين "للحكام وبعض أفراد العائلة المالكة".

– أو كنصيب من القرابين والهبات المقدمة للآلهة يأخذه كهنة المعابد والأرستقراطية المحلية المرتبطة بهم.

ثالثاً – التجارة في العهد الفرعوني:

كان يغلب على المجتمع الفرعوني طابع الاقتصاد الطبيعي، الذي يعتمد على الاكتفاء الذاتي. ولكن هذا لا يعني أن التجارة كانت معدومة، فقد كانت مصر سوقاً عالمياً في العهود القديمة وخاصة منذ القرن السادس قبل الميلاد، كونها تقع على مفترق طرق، ونقطة لقاء بين الحضارات القديمة المختلفة. وبدأت التجارة أول ما بدأت بالمقايضة العينية، ثم تطورت التجارة لدى الفراعنة وأخذت تؤثر في إدخال أنماط جديدة للإنتاج. ومع انتشار التجارة زادت عمليات التبادل النقدي وتداول العملة المعدنية في وظيفة المقياس المشترك الخيالي للقيمة التبادلية. (وتشرف

الدولة على التجارة الخارجية التي تستجلب البضائع الأجنبية للطبقة الحاكمة "الملك"، وليس للتوزيع على سوق داخلي منعدم). وتطورت الأعمال التبادلية والتجارة في النظام الفرعوني، ووصلت إلى مستوى من التقدم لم تعرفه العهود السابقة في مصر. وكان فرعون هو التاجر الكبير الوحيد تقريباً للسلع والبضائع التي تدخل الدورة السلعية سواءً أكانت محلية أم مستوردة. كما ظهر رأس المال التجاري ورأس المال الربوي.

وإن كان الملك كان التاجر الكبير الوحيد في النظام الفرعوني، فإن هذا لا يعني عدم ممارسة الأفراد لمهنة التجارة، وخاصة الأجانب. فقد ازداد نشاط الفينيقيين والإغريق واليهود التجاري في أواخر العصر الفرعوني. (وقام عدد من كبار الأغنياء والحكام بتقديم القروض "رأس المال الربوي"، وكان الذين يعجزون عن السداد يتحولون إلى عبيد أرقاء لمدة محدودة أو لباقي حياتهم).

"لقد كانت مصر في مفترق الطرق لما يمكن أن يعد سوقاً عالمياً في العهود القديمة، وخاصة منذ القرن السادس ق. م، ونما بعد ذلك رأس المال المصرفي والتجاري. وأدّتْ الشعوب التجارية – الفينيقيون واليهود والإغريق – دوراً كبيراً في إقامة هذا السوق الذي أثر في مصر وخاصة الدلتا. فكتابات تلك المرحلة تسجل عقوداً للبيع والشراء والرهن العقاري، وعقود الزواج التي تتضمن شروطاً خاصة بالممتلكات ... وأصبحت المرأة في العصر الصاوي صاحبة حق التملك مستقلة عن الزوج وتتصرف كما تشاء فيما تملكه"[238].

وكان اليهود يشتغلون في التبادل التجاري مع أثيوبيا والنقل النهري وجباية المكوس الجمركية على السلع الواردة إلى مصر، وكذلك بإقراض الأموال بمقتضى صكوك يتم فيها تحديد سعر الفائدة. وظلت العمليات التجارية والمالية محصورة تقريباً في الأقليات الإثنية دون أن تنتشر بين أفراد المجتمع المصري في مجموعه.

([238]) – المصدر السابق، ص62.

ومع تقدم التجارة واتساع التبادل النقدي أخذت تظهر في المجتمع الفرعوني أشكال جديدة للعبودية، عندما أخذ بعض الأشخاص بتأجير عبيدهم لأشخاص آخرين خلال مدة محدودة لقاء أجور مرتفعة. وتزايد عدد العبيد بسبب عدم قدرة الأفراد على تسديد ديونهم مما كان يؤدي إلى تحول هؤلاء الأفراد إلى عبيد للعمل لقاء تسديد ديونهم.

لقد كان المجتمع في النظام الفرعوني ينقسم إلى طبقتين رئيستين:

1 – الطبقة الحاكمة: وهم النبلاء والموظفون وقادة الجنود وكبار الكهنة.

2 – وفي مواجهة الطبقة الحاكمة تكون بقية أفراد الرعية الذين يخضعون للدولة تماماً عبيداً لها، لا لشخص معين "وهم عبيد فرعون لأنه رمز هذه الدولة". ويطلق عليهم أحياناً "العبيد العموميون".

إلى جانب العبيد العموميين في المجتمع الفرعوني كنا نجد أيضاً العمال الأجراء وهم عبارة عن الحرفيين الذين يشتغلون في بعض الحرف والبناء والزخرفة والحدادة... الخ. وكذلك وجد العبيد الأرقاء، الذين كانوا ينقلون من مكان إلى آخر ويسلمون إلى الجهات التي تحتاج إليهم، كما لو كانوا ثيراناً أو حميراً وليس لهم أي حقوق. وتكون أغلبية الطبقة المحكومة في المجتمع الفرعوني خاضعة للدولة لا كأفراد مستقلين، بل اعتبارهم جزءاً من وحدات قاعدية: (الفلاح باعتباره رئيساً لأسرة فيها النساء والأطفال والخدم، وعضواً في المشترك القروي. وكذلك الحرفي نراه في الوضع نفسه).

المبحث الثاني – الفكر الاقتصادي في اليونان القديم:

تعرض الفلاسفة والمفكرون والشعراء اليونانيون لبحث بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، ولكن بشكل ضئيل ومحدود وتابع. ولم يدرسوا هذه المشكلات الاقتصادية بشكل منفصل أو كفرع مستقل من فروع المعرفة بل كانت دراساتهم للظواهر الاقتصادية مرتبطة بأبحاثهم في الفلسفة والسياسة والأخلاق (ومن هنا كانت صفة التبعية للدراسة الاقتصادية).

لذلك لم يكن الفكر الاقتصادي عند اليونانيين واضحاً ومتميزاً أو مستقلاً، بل كان تابعاً. حقاً إننا نجد في فلسفة سقراط وأفلاطون وأرسطو، وأحياناً في أشعار هوميروس، بعض الأفكار الاقتصادية، وإن كانت موجزة. لكن اليونانيين القدماء لم يكفوا، من أجل عرض أفكارهم الاقتصادية، عن اللجوء إلى صيغ أو صور أو أمثلة مستمدة من الفلسفة والتشريح والأدب والشعر أحياناً. إنه من الصعب حقاً الحديث عن الأفكار الاقتصادية من خلال الأدب والتشريح والشعر والفلسفة.

كانت الحياة السياسية والاقتصادية لدى اليونان القديم مرتبطة تماماً بوجود المدينة، التي كانت تقوم بالدور ذاته الذي تقوم به دولنا المعاصرة، ومع اختلافها عنها اختلافاً جذرياً. والمدينة لدى اليونانيين وحدة سياسية اقتصادية لا تقتصر على مراكز المدن بل تمتد لتشمل الريف أيضاً. والمدينة هي: (التنظيم السياسي والاجتماعي الموحد لأرض محدودة يمكن أن تضم مدينة واحدة أو عدة مدن كما تضم رقعة الريف الذي يرتبط بها)[239]. لقد كانت "أثينا Athens" على سبيل المثال مجرد مركز إقليم زراعي، وعندما ازدهرت الحرفة وانتشرت تحولت إلى مركز حرفي، ثم في وقت ازدهار التجارة أصبحت سوقاً ومستودعاً تجارياً، ولكن ظلت المدينة التي تُجملها الأعمال الفنية وتُحسنها التأملات الفلسفية، وساحاتها مركزاً للمهرجانات المسرحية، فالمدينة هي الأولى دائماً في كل مكان، أما الإنسان فهو بما يمليه عليه دوره المدني.

أما سكان المدينة اليونانية فهم ثلاث فئات رئيسة متميزة. وكانت هذه الفئات الثلاث تمثل هرماً قاعدته **طبقة العبيد الأرقاء**، حيث كان نظام الرق والعبودية هو السمة الرئيسة المميزة للمدن والممالك والدول في العالم القديم. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن ثلث سكان أثينا كانوا من فئة الأرقاء. ولذلك كان نظام الرق

([239]) – جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة د. ناجي الدرواشة، وزارة الثقافة، دمشق 1984، ج1، ص19.

عنصراً مميزاً للنظام الاقتصادي في دولة المدينة الإغريقية. أما من الناحية الحقوقية والسياسية فلم تعترف بأية حقوق للعبيد في هذا المجتمع. بل اعتبروا أن الرق شرط من شروط الحياة المادية. وينظر أرسطو إلى جميع الكائنات على أنها منذ اللحظة الأولى لولادتها منذورة بالفطرة، بعضها يأمر والآخر يطيع. "إن جميع أولئك الذين ليس لديهم ما يقدمونه لنا أفضل من استعمال جسدهم وأطرافهم، فإن الطبيعة حكمت عليهم بالاسترقاق، وأفضل لهم أن يخدموا من أن يُتركوا لشأنهم. أي إنه عبد بالطبيعة ذلك الذي قل حظه من النفس والوسائل فحمله ذلك على أن يتبع الآخرين".[240]

وبذلك تكون المدينة اليونانية وحدة سياسية واقتصادية متكاملة، وهي مركز كل الحرف والمهن، تجمع بين زراعة الحبوب والزيتون وصناعة الجلود والفخار، وهي مأوى جميع الطبقات، يعيش فيها السادة وملاك الأرض والتجار وأصحاب الحرف. فإلى جانب كون المدينة موطن أدب السلوك والفلسفة والشعر والتمدن تُعَدُّ أيضاً موطن الخير والإنتاج وأروع المظاهر الريفية. فعلى قيد خطوات من أسوار أثينا ترى بساتين الزيتون والكروم والحقول المزروعة بمختلف أنواع الحبوب والأعلاف، على مرمى البصر من المدينة توجد مراعي الأغنام يتعهد فيها الرعاة قطعانهم. ولقد ظلت الزراعة مهنة اليونان الوحيدة خلال قرون عدة حتى بدأت التجارة والصناعات الحرفية مع مطلع القرن السابع، وقد استمرّ بعد ذلك التقليد قائماً، إن الزراعة هي المهنة الوحيدة المناسبة للمواطن اليوناني[241]. ذلك لأن الاقتصاد اليوناني كان، بصفة أساسية، اقتصاداً زراعياً، فاحتلت الزراعة في حياة اليونانيين أهمية جعلتها تستثنى من الاحتقار العام للنشاط الاقتصادي. ونسب إلى

([240])- المصدر السابق، ص21.

([241]) - د. يوسف جميل نعيسة، تاريخ الفكر السياسي، جامعة دمشق، مطبعة رياض، دمشق 1982، ص75.

سقراط أنه قال: سوف تتملكني الدهشة والاستغراب فيما إذا علمت أن رجلاً ذا أحاسيس حرة قد وجد لوناً من ألوان النشاط أكثر جاذبية من الزراعة[242].

أولاً – الأفكار الاقتصادية لدى أفلاطون "428 – 247 ق. م":

ولد الفيلسوف اليوناني "أفلاطون Plato" نحو عام 427 ق.م. وكان والده من أشراف اليونان في ذلك العصر. كان أفلاطون تلميذاً للفيلسوف سقراط لمدة تزيد على خمس سنوات وتعلم منه "أن الفضيلة هي المعرفة". لذلك بعد وفاة سقراط رحل أفلاطون متوجهاً إلى مصر بحثاً عن المزيد من العلم والمعرفة، ثم انتقل بعدها إلى صقلية. وعندما عاد إلى أثينا رغب إليه أهلها في استلام حكمها إلا أنه رفض ذلك متأثراً بمعلمه سقراط في مجال الزهد، وتأكده من أن قناعاته تخالف قناعات الأثينيين. له مؤلفات عديدة في مجالات علمية إضافة إلى مؤلفاته السياسية ومن أهمها: كتاب "الجمهورية" وكتاب "السياسي" وكتاب "محاورة القوانين".

لقد وضع أفلاطون توجهات وإرشادات تُتبع في كثير من جوانب الحياة. الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن خلال المؤلفات التي أنجزها نستطيع أن نستخلص بعض الأفكار الاقتصادية التي سادت الحضارة اليونانية القديمة.

1 – السياسة والمجتمع في فكر أفلاطون:

لقد تأثر أفلاطون في مبادئه وعقيدته السياسية بالتاريخ العريق لبلاده، وخاصة الأنظمة السياسية التي سادت فيها. لقد تطلع أفلاطون إلى ماضي الدولة اليونانية المجيدة "واقتبس منه آراءه فاتخذ ليكرغوس الإسبرطي نموذجاً له في كتاباته الأولى ويظهر في كتابه "الجمهورية " ولكنه عندما رأى أن النظم الإسبرطية تنقصها الثقافة العلمية أراد أن يدعم فضائلها العسكرية والطبيعية بالتعاليم الفلسفية والخلقية وبحكومة من المثقفين. ولما رأى إخفاق إسبارطة في قيادة الولايات الإغريقية بعد انتصارها في حروب البيلويونيز، حوّل نظره إلى أثينا وترك

([242]) – أنظر: د. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، والقاهرة.

إسبارطة فتعدلت آراؤه الأولى ويظهر ذلك في كتابه (القوانين)، إذ اقتبس كثيراً من تشريعات "سونون" الأثيني وإصلاحاته"[243].

ومع أن معظم آراء أفلاطون ونظرياته تبقى خيالية ولا تفيدنا في حياتنا المعاصرة، إلا أنها اشتملت على كثير من الحقائق أهمها:

- العدل أساس الملك،
- الفضيلة قوام الدولة،
- أساس الفضيلة هو التربية والتعليم،
- وضع مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد،
- الاعتزاز بالوظيفة،
- الحكم فن يحتاج إلى خبراء مدربين.

هذه هي بعض الأفكار في الاقتصاد والسياسة والفلسفة والاجتماع، والتي استطعنا أن نصل إليها في نتاج أفلاطون الفكري العظيم.

الإنسان بنظر أفلاطون يتكون: **(1) العقل، (2) الميول الخيرة أو الشريرة،** ولكن بنسب متفاوتة ومتحولة. وفي كل مجتمع من المجتمعات تسيطر إحدى الفئتين "فئة الميول الخيرة أو فئة الميول الشريرة"، وأحياناً تسيطر كلتاهما في ظل رقابة العقل وسيادته. وللحصول على إنسان عادل من الهام أن تقوم مدينة عادلة، وهذا يوضح العلاقة بين الإنسان والمجتمع بين الإنسان والنظام الاقتصادي الاجتماعي القائم. ويرى أفلاطون أن مجموعة سكان المدينة الأحرار لن تتكون من مجموعة من الأفراد متجانسة، بل تتكون من ثلاث طبقات متميزة بوضوح يحقق تعايشها واجتماعها معاً نوعاً من التكامل. والطبقات الثلاث هي:

– طبقة الحكام "الرؤساء" وخير ما يجب أن يتميزوا به هو الحكمة.

([243]) – د. يوسف جميل نعيسة، المصدر السابق، ص113.

– طبقة المساعدين أو المحاربين "الجنود" المتصفين بالشجاعة، ومهمة الجنود" المتصفين بالشجاعة، هي الدفاع عن المدينة وحمايتها.

– طبقة المنتجين وتضم كل من يعمل بالنشاط الاقتصادي، الحرفيين والفلاحين، وأصحاب العمل والعمال، ومهمتها خلق السلع والخدمات لإشباع الحاجات المادية للمدينة. ويطلب من هذه الطبقة الصناعة والاعتدال ومقاومة شهواتها.

والجدير بالذكر أن أفلاطون لا يفرق بين الرجال والنساء، بل يرى أن يعامل الجميع "رجالاً ونساءً" معاملة واحدة. أما العبيد فإن أفلاطون لم يصنفهم في أي من الطبقات الثلاث، فقد تركهم خارج هذه الطبقات. وعدهم "أدوات ناطقة من أدوات الإنتاج".

2 – نظرة أفلاطون للملكية والنقود:

أما من حيث الملكية الخاصة وتكوين العائلة فإننا نجد في المدينة التي ينادي بها أفلاطون نوعين من التنظيم:

النوع الأول – وتحرم فيه الملكية الخاصة وتكوين العائلة، وهو يطبق على الحكام والجنود. حيث يشترط أفلاطون أن يعيش الحكام وهم من الفلاسفة معيشة مشتركة ولا تكون لهم ملكية خاصة ولا تكون لهم روابط عائلية فلا يتزوجون ولا يكونون عائلات، أي إن أفلاطون يلغي الملكية ويلغي العائلة بالنسبة لطبقة الحكام وطبقة الجنود.

ذلك لأن الحكام يجب أن يخصصوا وقتهم وجهودهم كلها لصالح المواطنين جميعاً وليس لصالح أشخاصهم أو عائلاتهم، والمال والأسرة تجعل الحكام أو الجنود خاضعين للإغراء والضعف العاطفي تجاه أقاربه، مما قد يصرفه عن إدارة الحكم لصالح المجموع، ويجعله يديره للحصول على الثروة الشخصية أو لمحاباة

الأقارب. فلكي يبعد أفلاطون الحكام عن إغراء المال ويرفعهم فوق عوامل الضعف التي يمكن أن يخضعوا لها بسبب عائلتهم، فقد ألغى الملكية الخاصة وألغى إمكان تكوين الأسرة بالنسبة لهم[244].

النوع الثاني – تُباح فيه الملكية الخاصة وتكوين الأسرة، وهو يطبق على طبقة المنتجين فلأفرادها أن يمتلكوا الأموال ملكية خاصة، ولهم أن يتزوجوا ويكونوا الأسر. ولكن حرية الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة المنتجين ليست حرية مطلقة بلا حدود. بل لا بد من تدخل الدولة، حسب رأي أفلاطون، لمنع الثراء الفاحش ومنع الفقر على حد سواء[245].

ويرى أفلاطون أن للنقود دوراً تقوم به في مدينته، خاصة عندما يتم تقسيم العمل وتخصص كل فرد بحرفة معينة ويظهر لديه فائض الإنتاج للتبادل.

فإن كل شخص سيعرض إنتاجه على الآخرين لبيعه لهم، فتقوم النقود هنا بوظيفة "أداة للتبادل" وينسب شومبتير Schumpter إلى أفلاطون أنه قد أخذ بنظرية تقول: "إن قبول النقود في المعاملات لا يرجع إلى قيمة المادة التي تكون تلك النقود مصنوعة منها، ولكن إلى اتفاق الناس وجريانهم على استخدمها وسيطاً للمبادلة وبعبارة أخرى نحن لا نقبل النقود في المعاملات لأن المادة المصنوعة منها (سواء أكانت ذهباً أم فضة أم غير ذلك) تكون لها قيمة معينة، ولكننا نقبلها لعلمنا أننا نستطيع أن نشتري بها ما نشاء نظراً لأن المجتمع يكون قد اتفق وجرى على استخدام النقود بهذه الصورة[246].

([244]) – أنظر: أفلاطون، الجمهورية، ص162–163 (فقرة 416 و417).

([245]) – أنظر: د. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطبع والنشر في القاهرة، نقلاً عن د. أحمد درغام، مصدر سابق، ص18 و19.

([246]) – أنظر: المصدر السابق، ص19.

وتجدر الإشارة إلى أن أفلاطون قد وقف موقفاً صريحاً ضد الربا، حتى إنه أباح عدم سداد المال الذي يتم اقتراضه بفائدة. وهذا ناتج عن الظروف الاقتصادية السائدة في تلك المرحلة وخاصة ما يتعلق بانخفاض الإنتاجية وتخلف القوى المنتجة.

" ويعد أفلاطون النقود أداة للتجارة. وهو يفرق بين النقود المحلية المقبولة فقط داخل الدولة، والنقود العامة التي تحتفظ بها الدولة لتغطية الحملات العسكرية والأسفار وغيرها. ويجب على الأفراد الذين يخرجون من البلاد بموافقة السلطات أن يسلموا عند عودتهم ما لديهم من نقود أجنبية إلى الدولة ويحصلوا مقابلها على نقود محلية، وإلا فإن النقود الأجنبية تصبح عرضة للمصادرة. وهذا التمييز بين النقود المحلية والنقود العامة يدل على أن أفلاطون كان يميز بين النقود كاملة القيمة والنقود ناقصة القيمة"[247]. كما كان أفلاطون ينظر نظرة سلبية إلى وظيفة النقود كوسيلة لتراكم الثروة والاكتناز. وطالب بأن يتم عقد الصفقات التجارية نقداً وليس لأجل.

ثانياً – الأفكار الاقتصادية لدى أرسطو (384 – 322 ق.م):

لقد حاول أرسطو أن يقف وقفة تحليلية أمام بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية. ولذلك يعد أرسطو أول المفكرين القدماء الذين أعطونا ما يمكن تسميته "بذور نظرية اقتصادية" تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي. أي إنه دفع الاقتصاد دفعة قوية نحو الأمام في سبيل أن يصبح علماً متميزاً ومستقلاً ومتكاملاً، على الرغم من أنه لم يتمكن من جعل الاقتصاد علماً مستقلاً[248].

([247]) – د. عارف دليله ود. إسماعيل سفر، تاريخ الأفكار الاقتصادية، جامعة دمشق، مطبعة دار الكتاب، دمشق 1989، ص27.

([248])– د. لبيب شقير، المصدر السابق.

1 – اختلاف أرسطو عن أفلاطون:

نلاحظ أن أرسطو يختلف في عدد من الأمور مع معلمه أفلاطون، ويرى أرسطو أن جمهورية أفلاطون غير قابلة للتطبيق وغير إنسانية أو سعيدة، وخاصة ما يتعلق ببعض المبادئ التي نادى بها أفلاطون مثل: مشاعية النساء والأملاك بالنسبة للطبقة الحاكمة والجنود، تقسيم المجتمع وبشكل حاد إلى طبقات، التضحيات التي كان يطلبها المجتمع من كل مواطن. ويحاول أرسطو التأكيد على الشروط العامة التي تؤمن حسن سير العمل في "المدينة"، بدلاً من فرض نظام سياسي دقيق ومحدد كما يفعل أفلاطون. ويسعى أرسطو لأن يقيم ما هو أكثر من مدينة عادلة على غرار أفلاطون، أنه يسعى إلى إقامة مدينة عادلة وسعيدة. " وهو يرى أن السعادة تكمن في الممارسة الكاملة للفضيلة ".

أما الشروط العامة التي يحددها أرسطو لتؤمن حسن سير العمل في المدينة وجعلها سعيدة فهي: امتداد معتدل، أراض محدودة بحيث يسهل الدفاع عنها، وتمكن جميع الناس فيها أن يعرف بعضهم بعضاً، وضع جغرافي قريب من البحر لتأمين المواصلات وسهولتها. وتتغير هذه الشروط بتغير نمط الدولة: فحكم الأقلية يحتاج إلى قلعة، والديمقراطية تتلاءم مع السهول المنبسطة والمساحات الواسعة[249].

لقد ظل أرسطو ضمن دائرة الصيغ التقليدية التى جاء بها من سبقه من فلاسفة الإغريق. من خلال: مناصرته ودعوته للمدينة المحدودة "المقلصة"، وأن يبقى المواطن الحر متحرراً من سائر المشاغل اليدوية "العمل الجسدي" أو التجارية تحرراً كلياً، والأعمال الوحيدة التي أُعجب بها أرسطو هي المداولة والعدالة أو الجيش أو الدين، وهو يرفض الطغيان المفرط والملكية الناقصة، وهو هنا يربط بين الموضوع السياسي والموضوع الاجتماعي.

([249]) – أنظر: جان توشار، المصدر السابق، ص70–71.

في حين كان أفلاطون خيالياً وفيلسوفاً شاعرياً خلط بين السياسة والأخلاق، نجد أرسطو منطقياً ونظامياً وعملياً في آرائه وأبحاثه ونظرياته. ونستطيع أن نوضح الاختلاف بين المعلم "أفلاطون" وتلميذه "أرسطو" وفقاً لما يأتي: [250]

– لقد جعل أفلاطون الأخلاق علماً أساسياً وعد السياسة فرعاً من فروعها، أما أرسطو فقد عكس الأمر ونظر إلى السياسة على أنها علم العلوم أما الأخلاق والاقتصاد فعدّهما فرعين في فروع السياسة تهدف إلى إسعاد الجماعة البشرية.

– كان أفلاطون مؤمناً بحكم الأقلية التي تتصف بسمو مداركها وملكيتها للثروة، أما أرسطو فقد حدد أن أفضل أنواع الدول هي التي يشترك أفرادها اشتراكاً فعلياً في إدارة شؤون بلادهم عندما يكون ذلك بمقدورهم.

– أنكر "أرسطو" القاعدة التي تقول إن قوانين الدولة تطاع فيما إذا وافقت مصالح الأفراد، ونادى بضرورة إطاعة قوانين الدولة سواءً صادفت هوى في نفس الفرد أم لم تصادف. لأن الإنسان مدني بطبيعته. والدولة نظام طبيعي وضروري.

– (إن الحق والعدل موجودان طبيعياً. وإن وظيفة الدولة تطبيق هاتين القوتين "الحق والعدل" الطبيعيتين بما يتناسب مع حاجات الأفراد المختلفة، معدلة قواعدها العامة في بعض الأحيان حتى تمنع الظلم عنهم وتحقق الإنصاف بينهم)[251].

– نادى أفلاطون بالمساواة الطبيعية بين الرجل والمرأة، في حين يرى أرسطو أن هذه المساواة غير واقعية لأن المرأة في ذاتها أقل من الرجل.

– حاول أفلاطون إهمال دور الأسرة، ولكن أرسطو يمجد الأسرة ويرى فيها مجتمعاً بسيطاً يتم فيه تعلم الفضائل المدنية واكتسابها.

([250]) – أنظر: يوسف جميل نعيسة، المصدر السابق، ص114–116.

([251]) – المصدر السابق، ص116.

2 – الرقيق، الملكية، القيمة والنقود في فكر أرسطو:

أقر أرسطو وجود الرقيق، ذلك لأن الأفراد مختلفون في قواهم العقلية والفكرية، فخلق فريق منهم سيداً وخلق فريق آخر مسوداً رقيقاً. (ومن امتاز من الفريق الأول بالعقل وسمو الإدراك صلح للحكم، أما الباقي من هذا الفريق فعليه أن ينفذ أوامر الحكام ويطيع ما يصدرونه من أوامر وتعليمات). كما احتقر أرسطو كل المهن التي تتصل بإنتاج الثروة وقال: (إنها من أحقر وظائف الأسرة مع اعترافه بضرورتها). وخصص العبيد والأجانب "غير اليونانيين" للقيام بهذه الحرف والمهن. كما أكد أن العمل في الزراعة وتربية الحيوان والصيد في البر والبحر أشرف من الاشتغال في التجارة. أما الربا " إقراض النقود بفائدة " فلم يقره أرسطو وعدّه عملاً منافياً للعدالة. وهو يرى (أن توزيع الثروة بين الأفراد من العوامل الهامة التي تؤثر في شكل الحكومة، كما أن مهنتهم تؤثر في كفايتهم وخطتهم السياسية، وأن الثورات ما هي في الغالب إلى مشاحنات بين الذين يملكون الكثير من الثروة والذين لا يملكون إلا القليل منها). [252]

انتقد أرسطو الآراء التي كانت تنادي بإلغاء الملكية الخاصة، واستبدال نظام الملكية الجماعية أو المشاعية بها. ذلك لأن النظام الجماعي أو المشاعي – حسب رأيه – يؤدي إلى منازعات بين الأفراد حول توزيع ما ينتجونه من سلع وخدمات فيما بينهم، وهذه المنازعات قد تؤدي بالنظام إلى انحلاله وسقوطه.

ويفضل أرسطو نظام الملكية الخاصة فيترك لكل فرد حرية تملك الأموال لأن هذا النظام يعتمد على حب كل فرد لذاته، فيسعى كل فرد لتنمية ملكيته وإنتاجه، ولكن يجب إدخال اعتبارات الأخلاق بأن تقوي لدى الملاك الشعور بمسؤولياتهم في مواجهة غير الملاك فيستخدمون بعض ما ينتجونه من أموالهم لمساعدة من لا

([252]) – المصدر السابق، ص118.

يملكون. "فمن الخير إذن أن تكون الملكية خاصة على أن يوجه الملاك إلى استخدام ما ينتجونه استخداماً يفيدون به الجميع بفرض بعض المبادئ الخلقية عليهم[253].

ثم توصل أرسطو إلى ما يمكن أن نسميه نقطة البدء في بحث نظرية القيمة التي تحتل مكاناً بارزاً في الاقتصاد السياسي. حيث ميز أرسطو بين نوعين من القيمة لكل سلعة هما القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية. وأوضح أن كل سلعة (رأس ماشية مثلاً) تكون لها قيمة استعمالية تنتج عن عملية استخدام هذه السلعة في إشباع الحاجة الإنسانية لمنتج هذه السلعة. كما أن للسلعة (رأس الماشية) قيمة تبادلية وهي ما نحصل عليه من سلع في السوق نتيجة لمبادلة رأس الماشية بالسلع التي يحتاج إليها مالك هذه السلعة.

ومن الموضوعات الهامة التي بحثها أرسطو موضوع نشأة النقود ووظائفها والأساس الذي تستمد منه قبولها بين الناس. وفي رأيه أن الناس في المراحل الأولى من التطور كانوا يلجؤون إلى المقايضة، في عملية المبادلة لتحصيل كل منهم على ما يلزمه لتلبية حاجاته عن طريق مبادلة الفائض عن حاجته من السلع التي أنتجها مباشرة بالسلع التي تفيض من إنتاج الآخرين (سلعة مقابل سلعة، قمح مقابل قطعة قماش). ولتسهيل عملية المبادلة والتغلب على المشكلات والصعوبات التي تواجه الأفراد في عملية المقايضة، تم التوجه لاختيار سلعة من السلع وجعلها وسيطاً للمبادلة فيما بينهم، فنشأت بذلك النقود وكانت تلك السلعة التي اختيرت من المعادن وكانت توزن في كل عملية من عمليات المبادلة لتحديد وزنها. وتطورت النقود ثم أدرك أرسطو أن للنقود وظيفة أساسية كونها وسيطاً للمبادلة ووظيفة ثانية أنها أداة لقياس قيم السلع المختلفة، ووظيفة ثالثة، وهي كونها أداة نحتفظ بوساطتها بمدخراتنا (مخزن القيم). وحسب رأي أرسطو إن النقود إنما تقبل بين الناس بسبب

([253]) – أرسطو، السياسة، الكتاب الثالث، الفصل 9.

القيمة التي تكون المادة التي تصنع منها. وقرر أرسطو أن الاحتكار غير عادل لأنه يقوم على استغلال البائع للمشترين. [254]

ولم يكن هناك تجديد كبير في " المدينة " المبنية على الشروط التي ينادي بها أرسطو بالمقارنة مع مدينة " أفلاطون " حيث نلاحظ أن مدينة أرسطو موصوفة بما يأتي: (هناك شعب من الشغيلة يغذي نخبة من المواطنين هم في الوقت ذاته المحاربون والذين يؤلفون المدينة وحدهم. ولم يقترح هنا أي [دستور] خاص). وبالمقابل بما أنه من المتفق عليه أن ليس لأحد من المواطنين فوقية على سواه تمنحه الحق في أن يختص بالسلطة فإن الأمر الهام هنا هو الاهتمام بتحسين النسل، والرقابة على الولادات، وغذاء الأطفال وتربيتهم، وتعليمهم. لذلك نجد أن أرسطو يولي التقنية والأخلاق اهتماماً أكبر من الاهتمام بالنصائح السياسية الخالصة.

عرف الفكر الاقتصادي في اليونان القديم تطوراً ملحوظاً في القرن الخامس الميلادي، نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في أثينا، ونتيجة للتوسع الكبير الذي حدث في أثينا والبنية السياسية الديمقراطية التي سادت في تلك المرحلة "ديمقراطية السكان الأحرار". وهذا ما كان مسيطراً على حركة الأفكار سواء ما جاء به أبناء أثينا أو ما جاء به الأجانب الذين استضافتهم. ولكي نعيد بناء الإيديولوجية والنظام الاقتصادي لدولة أثينا، نجد أنفسنا ملزمين أن نستقي ذلك من أعمال أفلاطون وأرسطو والفلاسفة والمفكرين العظماء في الحضارة اليونانية، وأحياناً لا بد من العودة إلى الفلسفة والشعر والأدب اليوناني. وتنظيم هذه الأفكار حول أهم الظواهر والمشكلات الاقتصادية والفعالية والنشاط الاقتصادي لدى المجتمع اليوناني.

([254]) – أنظر: د. أحمد درغام، المصدر السابق، ص26–27.

المبحث الثالث – الأفكار الاقتصادية في روما القديمة:

إذا كانت رواية أصول روما هي في معظمها إعادة إنشاء تاريخ لاحق فإنه لضرب من العبث أن نحاول أن نعثر فيها على الأفكار الاقتصادية للعصور القديمة، ولم يكن للرومان الميل الفلسفي نفسه الذي تميز به اليونانيون. لذلك لا نجد لديهم مؤلفات وأبحاثاً فلسفية يمكننا أن نستخلص منها أفكارهم الاقتصادية. ولئن كانت هناك بعض الآراء الاقتصادية فيما كتبه بعض الحكماء أو الخطباء أو الحقوقيين الرومانيين، إنها ضئيلة جداً من ناحية، وتعد إلى حد كبير صدى للآراء اليونانية من ناحية أخرى[255].

وخلال الحقبة التي تمضي من القرن الخامس إلى القرن الثاني قبل الميلاد تقريباً، لا يوجد نص أدبي أو فلسفي يأتي لمساعدتنا على إدراك تطور الأفكار الاقتصادية لدى الرومان. وينبغي بعد هذا التاريخ أن ننتظر " شيشرون Ciceron" و" سنيكا Seneca" و" كاتون Caton" و"فارو Varro" و "كولوميلا Columella" حتى تظهر بعض الأفكار الاقتصادية ونستطيع من خلال هذه الأفكار أن نستخلص بعض الخصائص العامة للحياة الاقتصادية لدى الرومان القدماء. [256]

كان سكان روما والبلاد الرومانية التي اتسعت بالفتوحات يزدادون، تارة عن طريق الهجرة، وتارة بمن ينضم إليهم من سكان المقاطعات المغلوبة. وأصبح هؤلاء الرعايا الجدد يؤلفون جزءاً من الشعب الروماني الحقيقي. لقد كانوا أحراراً حرية شخصية ويحق لهم امتلاك الأراضي، ومكلفين بدفع الضرائب، وخاضعين للخدمة العسكرية. لكن لم يكن بوسعهم أن يشغلوا أي منصب ولا أن يشاركوا في السلطة أو في اقتسام الأراضي التي احتلتها الدولة. وكان هؤلاء الوافدون الجدد

([255]) – جان توشار، المصدر السابق، ص97 و98.

([256]) – د. أحمد درغام، مصدر سابق، ص29.

– أنظر: د. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ص50–56

يؤلفون طبقة "البليب" المحرومة من سائر الحقوق العامة. ومع تزايد عددهم وخضوعهم للخدمة العسكرية واستمرار تدريبهم العسكري وتسليحهم أصبحوا يشكلون خطراً قوياً على السلطة والشعب الروماني الأصيل، الذي أغلق صفوفه بإحكام في وجه أية زيادة جديدة. أضف إلى ذلك أن الأراضي كانت مقسمة بالتساوي بين الشعب الروماني الأصيل وطبقة البليب "الوافدين". مع أن الثروة التجارية والصناعية، لم تكن بعد قد أصبحت كبيرة جداً، لكن كان معظمها في أيدي طبقة البليب. (257)

ويوضح تيبيريوس غراكوس، في خطبته الشهيرة الوضع العام الذي تعيشه روما، والوهم الكبير، والمعاناة التي يتكبدها المحاربون والفقراء من أجل ترف الآخرين واغتنائهم: " إن لكل حيوان من حيوانات إيطاليا جحره ومأواه وعرينه، أما الناس الذين يقاتلون ويموتون من أجل إيطاليا فلهم نصيب من الهواء والنور ولا شيء آخر، فهم بلا موئل، بلا دار، يتيهون مع نسائهم وأولادهم. ويكذب القادة على الجنود عندما يحثونهم، في ساحة المعركة، على الدفاع ضد العدو عن قبور الأجداد وأماكن العبادة لأنه ما من واحد من هؤلاء الرومان له قبر لأسرته، أو ضريح لأجداده، بل هم يقاتلون ويموتون من أجل ترف الآخرين واغتنائهم، هؤلاء هم سادة العالم المزعومون الذين ليس لأنفسهم حيرة ". (258)

يكاد كل الذين كتبوا عن تاريخ الأفكار الاقتصادية من العلماء أو المؤرخين الاقتصاديين، يجمعون على أن إسهام الرومان كان محدوداً في مجال الاقتصاد، أو جديراً بالإهمال والنسيان. لقد أطال علماء الرومان في الحديث عن الزراعة وأثنوا

(257) – أنظر: فريدريك أنجلس، أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة أديب يوسف، منشورات دار الفارابي، دمشق 1958، ص200–201.

(258) – جان توشار، المصدر السابق، ص114.

عليها وأضافوا اقتراحات كثيرة بخصوص أساليب الزراعة وإدارتها، أي الاقتراحات المتعلقة بالضيعة (القرية) المكتفية ذاتياً " ينبغي لنا، مهما حدث أن نحمي مزرعة الأسرة " كما يقول بلينيوس (23 م – 79م) وقد انعكست المسألة الزراعية في مؤلفات كانون وفارون وكالوميلا (234 ق.م – القرن الأول الميلادي) والإسهام الروماني الأساسي وربما الوحيد تمثل في التركيز على القانون الروماني ودوره في مجال الملكية الخاصة. والقانون الروماني هو الذي أسبغ على الملكية الخاصة هويتها الرسمية ومنح حائزها الحق في التمتع والاستعمال، ومنذ ذلك الحين أصبح انتهاك ذلك الحق من جانب الأفراد أو الدولة يستوجب عبء التبريز فالرومان كانوا فاتحين ومنظمين ندرت لديهم الاهتمامات والأبحاث النظرية، بينما ركزوا على المجالات التطبيقية وأهمها الملكية الخاصة وكيفية تأطيرها قانونياً عبر العقد القانوني باعتباره وسيلة التبادل والأساس الحقوقي للسوق.

لقد تجلت عبقرية الرومان في تعريف مؤسسة الملكية الخاصة ومنحها الشكل القانوني الذي سيكون محورياً حاسماً في الإرضاء الشخصي والتنمية الاقتصادية (الإرضاء الجماعي) والنزاع السياسي في القرون اللاحقة.

أولاً – التركيب الاجتماعي في روما القديمة:

وكان المجتمع الروماني وفقاً للدستور، المؤسس على غرار الدستور الإغريقي، قد استحدث اجتماعاً شعبياً جديداً يضم كل من كان يؤدي الخدمة العسكرية من الشعب ومن طبقة البليب على السواء، ويقصي عنه كل من لم يكن يؤدي ذلك. ثم قسم الدستور جميع الذكور الخاضعين للخدمة العسكرية إلى ست طبقات حسب حجم الثروة التي يمتلكونها. وكان الحد الأدنى للثروة في الطبقات الخمس الأولى كما يأتي: الطبقة الأولى – 100 ألف آس (وحدة نقد لدى الرومان القدماء)، الطبقة الثانية – 75 ألف آس، الطبقة الثالثة – 50 ألف آس، الطبقة الرابعة – 25 ألف

آس، الطبقة الخامسة – 11 ألف آس. الطبقة السادسة – وهم "البروليتاريا" وكانت تتألف من أولئك الذين كانوا يملكون أقل من ذلك وكانوا يعفون من الخدمة العسكرية ومن الضرائب[259].

أما في العهد الملكي فقد انقسم المجتمع الروماني إلى أربع طبقات رئيسة هي:[260]

1 – **طبقة النبلاء أو الأشراف** – وهم سكان روما الأصليين الذين يمتلكون الأراضي الزراعية ويتمتعون بالحقوق العامة كحق الانتخاب والترشيح للمجالس والمناصب إضافة إلى الحقوق الشخصية كحق الزواج من طبقة النبلاء وحق التقاضي في المحاكم وحق امتلاك الأموال المنقولة وغير المنقولة، ومن أهم واجباتهم: الخدمة العسكرية، ودفع الضرائب للخزينة العامة للدولة.

2 – **طبقة الأتباع** – وهم جماعات رومانية افتقرت وأفلست نتيجة لتفتت أملاك العشيرة وسيطرة الأفراد الأقوياء على معظم الأراضي. وقد اضطر هؤلاء الرومان الفقراء إلى تقديم تبعيتهم إلى أحد الأسياد الأغنياء، ويقوم الأغنياء بحماية هؤلاء الأتباع والدفاع عنهم أمام القضاء مقابل أن يقوم الأتباع بخدمة السادة الأغنياء والعمل في أراضيهم دون أي حق في ملكيتها.

3 – **طبقة العوام** – وهي من أوسع الطبقات وأكثرها عدداً، وتتكون من الغرباء الذين قدموا إلى روما واستقروا فيها، ويعملون في الصناعة والتجارة، إضافة إلى الأتباع الذين تحرروا من تبعيتهم لأسيادهم القدماء (الفقراء والمستضعفين من سكان روما الأصليين). ولا يتمتع العوام بالحقوق العامة أو الخاصة، ولكنهم أعفوا من الخدمة العسكرية ودفع الضرائب، وقد سكن العوام في أحياء خاصة بهم في روما.

([259]) – أنظر: فر يدريك أنجلس، أصل الأسرة ...، مصدر سابق، ص202.

([260]) – أنظر: د. يوسف نعيسة، المصدر السابق، ص137–138.

4 – طبقة العبيد – وتشكلت هذه الطبقة من الأحرار المباعين كعبيد بسبب الفقر والأطفال الذين لا يعترف بهم والدهم والأشخاص المرهونين للعمل لدى الدائنين من أجل تسديد ديونهم، والمتخلفين عن الخدمة العسكرية وأسرى الحرب. ويتحول العبد عندما يتحرر إلى طبقة العوام، أي إنه يستطيع ممارسة الأعمال الاقتصادية لحسابه الخاص وأولاده مثله كذلك، ولكنه لا يتمتع بالحقوق العامة أو الخاصة.

ثانياً – الأفكار الاقتصادية لدى المفكرين الرومان:

يرى شيشرون (106 – 43 ق.م) أن الدولة جماعة معنوية، أي مجموعة من الأشخاص يمتلكون الدولة وقانونها بالمشاع بينهم، ولهذا السبب يُعرّف شيشرون الدولة في عبارة سامية فيقول إنها "مصلحة الناس المشتركة"... ويؤيد شيشرون القانون الطبيعي، فهو يعتبر (أن الخالق يحكم الطبيعة وأن الإنسان خلق في أحسن تقويم، وأنه يمتاز من سائر الكائنات بالعقل فهو من هذه الوجهة يشبه الخالق وله نصيب في مبادئ الحق والعدل، وهي عنصر من عناصر القانون الذي يحكم الخالق الكون بمقتضاه، وكل إنسان يمتلك طبيعياً الشعور بالحق والعدل إذ الناس جميعاً متحدون في الخلق، متشابهون في التكوين العقلي، فالقانون الطبيعي هو مصدر الحقوق جميعها وهذا القانون هو الحكمة الخالدة التي تحكم العالم، أما ما عدا ذلك من القوانين البشرية فيجب أن تهمل)[261]. كما تعرض شيشرون إلى موضوع ممارسة النشاط الاقتصادي وتفضيله لبعض المهن على بعضها الآخر. فيضع مهنة الزراعة في المقام الأول، كما بين عيوب الصناعة والتجارة. وانتقد الفائدة إلى درجة أنه شبهها بجريمة القتل(2).

لقد أولى الرومان الزراعة أهمية خاصة من بين الأنشطة الاقتصادية ووضعوها في المقام الأول بين المهن التي يمارسها الإنسان(3). حيث كان كاتون

([261]) – د. يوسف جميل نعيسة، المصدر السابق، ص149.

يضع العمل في الزراعة فوق جميع الأعمال الأخرى، ويعد الزراعة المهنة الأشرف والأكثر ربحاً وخيراً. ويربط كاتون دخل المزرعة وربحيتها بالإدارة المباشرة من قبل صاحبها، لذلك يولي تنظيم عمل العبيد أهمية خاصة من أجل زيادة الإنتاجية ويهمل دور وسائل الإنتاج.

ويدعو فارون إلى إقامة زراعة على أسس علمية من أجل زيادة الإنتاجية والدخل والأرباح. ويولي فارون عملية النقل من المزرعة وإليها أهمية خاصة في تحقيق الأرباح، (ويهتم فارون بالإضافة إلى الزراعة بالرعي، معتبراً أن الزراعة والرعي قريبان من بعضهما، ويرى أنه يمكن الحصول على دخل غير قليل من رعي الماشية. ويبين في تعداد الوسائل التي يجري بوساطتها حرث الأرض وجود ثلاثة أنواع: أدوات ناطقة، وأدوات تخرج أصواتاً غير إنسانية، وأدوات خرساء ... فالأدوات الناطقة هم العبيد، والأدوات الخوارة التي تخرج الأصوات هي الحيوانات، أما الأدوات الخرساء فهي المحراث)(4) وهو يؤكد دور الحافز المادي للعبيد وأهميته بهدف زيادة عملهم وإنتاجيتهم.

واهتم كولوميلا بإنتاج البضائع من أجل السوق، وعدم الاكتفاء باستهلاك المنتجات في الزراعة نفسها، كما طالب بتقسيم العمل بين العبيد من أجل زيادة إنتاجيتهم. ويدعو إلى الاستثمار العقلاني في الزراعة إذ يجب عدم شراء الأراضي التي تزيد مساحتها على الحد العقلاني، لأن المساحة الواسعة التي يتم تخديمها وزراعتها بشكل سيئ تعطي من الدخل أقل مما تعطيه المساحة الصغيرة "الحد العقلاني" التي يتم زراعتها بعناية. ولأول مرة ينادي كولوميلا بضرورة التشاور مع العبيد في مسألة الإنتاج بعدّهم أناساً أكثر خبرة. وآخر وسيلة يمكن اللجوء إليها – بنظر كولوميلا – من أجل رفع الإنتاجية بالنسبة للعبد هي "الخوف" أي استخدام العنف والإكراه الاقتصادي. (كان كولوميلا يعكس مرحلة انهيار نظام العبودية. وهو يؤكد أهمية الإدارة الشخصية للمزرعة. فالاستثمار الشخصي يعطي دخلاً أكثر بكثير من تأجير الأرض).

وهكذا نلمس أن جلّ أبحاث الرومان في مجال النشاط الاقتصادي تركزت على الأمور الزراعية، وهذا منطقي لأنها شغلتهم أكثر من غيرها من المهن. على أن الرومان قد بزوا غيره من الشعوب في العصور القديمة والتفكير الحقوقي. ولم يقتصر تأثير القانون الروماني في العصور التي ساد فيها الرومان، أو في منطقة روما وما يتبع لها، بل لقد أثر في قوانين كثير من البلاد بعد ذلك، وما زال أثره في الفكر والتنظيم القانوني قائماً في العالم حتى الآن.

الفصل الحادي عشر

الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى

المبحث الأول – الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى العربية ـ الإسلامية:

امتلك العرب المسلمون ناصية العلوم النظرية والتطبيقية في العصور الوسطى الذهبية – بينما كان الأوربيون يغطون في العصور الوسطى المظلمة –، وقد أبدعوا في جلّ الحقول المعرفية، وأهمها: الحقل الديني والحقل الفلسفي والحقل الطبي والحقل الرياضياتي والحقل الاقتصادي. غير أن الفكر الاستشراقي الأوربي أنكر عليهم بعض إسهاماتهم في تلك الحقول الإبداعية، وربما كان في مقدمتها الحقل الاقتصادي. فاستبدل الإسهام الاقتصادي لعلماء عرب كبار أمثال ابن خلدون والمقريزي بإسهامات توما الأكويني ووليم بيتي وجان بودان.

أولاً– مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام:

1– مبدأ الملكية المزدوجة:

يعترف الإسلام بالملكية الخاصة والملكية العامة ولا يعتبرها استثناءً أو علاجاً مؤقتاً اقتضته ظروف معينة. وذلك ينطلق من نظرة الإسلام إلى الفرد بوصفه كياناً مستقلاً، فالشريعة والقانون يحميان ملكيته ويصونانها من الاعتداء، وأيضاً بوصفه كياناً اجتماعياً يجدد علاقات الفرد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع المجتمع الإسلامي.

إن الملكية الخاصة تعتبر قانوناً اقتصادياً محدداً بتملك بعض الموارد وضمن إطار المصلحة الاجتماعية العامة.. فهي ملكية مقيدة بمجموعة من المبادئ التي تحفظ حقوق المجتمع، إنها تطبيق لمبدأ العدالة فيما يخص العلاقة بين الجهد والجزاء أو بين العمل والأجر، لأنها ليست مطلقة فيما يخص مال السفيه أو القاصر أو من ليس له وريث.

أما الملكية العامة فيمكن تقسيمها إلى الملكية الجماعية وملكية الدولة.

تعني الملكية الجماعية، ملك الجماعة، دون تقسيم فردي خاص، لبعض الموارد (الماء الكلأ النار) أو ملكية المشاع، ويمكن تقسيم تلك الملكية قياساً على موارد كثيرة أخرى (الثروات الباطنية والغابات والجبال وغيرها).

أما ملكية الدولة فتتمثل في موارد بيت مال المسلمين وأوجه إنفاقها، وتشمل الموارد: الأراضي الميتة حين الفتح الإسلامي والصحارى والسهول والوديان والجبال والإيرادات (الضرائب) الزكاة والخراج والصدقات والمواريث لمن ليس له ورثة.

أما النفقات فتشمل ما ينفق على الجيش والأمن والنظام والخدمات الاجتماعية.

2- مبدأ الحرية الاقتصادية المحدودة:

يتجلى التحديد الإسلامي للحرية الاجتماعية في الحقل الاقتصادي بشكلين أساسيين اثنين، **الشكل الأول**، ويتمثل بالتحديد الذاتي النابع من الإيمان الشخصي (الفردي) ومن المشاعر الاجتماعية المنعكسة في نفس وروح الفرد المؤمن (الواجبات والمسؤوليات التي تقع على كاهل الفرد). فالحرية الاقتصادية محدودة بعدم إنماء الثروة وتراكمها على حساب المجتمع.

أما الشكل الثاني، فيتمثل بالتحديد الموضوعي (الخارجي) النابع من أحكام الشريعة وتعاليمها التي تحقق العدالة الاجتماعية كما تجيز للدولة التدخل المباشر في تحديد حريات ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية المخالفة لمبدأ العدالة والتكافل الاجتماعي. وتتدخل الدولة كلما آلت الحرية الاقتصادية إلى الفساد أو الإساءة إلى المصلحة العامة، وذلك يستدعي تدخل الدولة لمكافحة الغش والاحتكار والتدليس والتغرير ومراقبة الأسعار والمؤن وغيرها من القضايا التي تمس تحقق المصلحة العامة.

3- مبدأ العدالة الاجتماعية:

تقوم الرؤية الإسلامية للعدالة الاجتماعية على مبدأين اثنين:

أولهما: مبدأ التكافل العام، وثانيهما، مبدأ التوازن الاجتماعي.

ويعني المبدأ الأول، ضرورة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل قدر المستطاع على كل أفراد المجتمع، بينما يعني المبدأ الثاني ضرورة تحقيق الانسجام والتجانس بين أفراد الجماعية وبين الأمة، فضلاً عن استبعاد المنازعات والمشاحنات والتمايزات الاجتماعية، أي تحقيق التقارب الاجتماعي والوئام والمصالحة المجتمعية.

إن مبدأ العدالة الاجتماعية يتأسس على جملة من الدوافع الفردية والدوافع الاجتماعية، وتشكل الصدقات والهبات والهدايا والإحسان الفردي والمساعدات للمحتاجين النابعة من الجانب الخير في النفس البشرية بشكل طوعي، جوهر الدوافع الفردية، بينما تشكل الزكاة والخمس والوقف والخراج والمقاسمة، جوهر الدوافع الاجتماعية.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الأفكار الاقتصادية الإسلامية لم تتضمنها كتب اقتصادية متخصصة إلا فيما ندر (كتاب الخراج ــ كتاب " إغاثة الأمة بكشف القمة). وكان القسم الكبير فيها مبثوثاً في كتب الفقه والتاريخ والتفاسير وغيرها. ولذلك كان من الصعوبة التعرف على ملامح أو أسس " نظام اقتصادي إسلامي " متكامل ومتبلور من حيث النظرية أو من حيث التطبيق. ولكن ذلك لا يعني غياب مبادئ اقتصادية إسلامية قائمة على الفطرة البشرية والقيم الإنسانية ومتميزة عن المبادئ الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية.

لقد حال دون تطبيق تلك المبادئ السامية وآل إليه المجتمع العربي ــ الإسلامي من تدخل أجنبي في شؤونه الداخلية بدءاً من التدخل البويهي مروراً بالغزو المغولي والصليبي والمماليك وانتهاءً بالاستعمار الأوربي الغربي.

هذا، ولعل خير من تطرق إلى المفاهيم الاقتصادية في الإسلام وحلل بعض الظواهر الاقتصادية مبدياً السبق المعرفي والتاريخي مقارنة بالمفكرين الأوربيين، هما ابن خلدون والمقريزي.

*** ابن خلدون (1332-1406م): (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون)**

كانت بلاد المغرب العربي، في القرن الرابع عشر الميلادي، مقسمة إلى ثلاث ممالك أو دويلات تجمعها دولة الموحدين. وقد تميزت الحياة الاقتصادية، آنذاك، بتطور الحرف في المدن وتوسع السوق الداخلية ونمو العلاقات التجارية مع الخارج وتطور العلاقات البضاعية ــ النقدية. وقد عبر ابن خلدون في مقدمته الشهيرة عن تلك التطورات الاقتصادية الهامة في دويلات المغرب.

1- البضاعة:

يوضح ابن خلدون أسباب تطور الحرف وارتفاع الطلب على منتجاتها، إذ يقول: " الصنائع إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبها، والأسباب في ذلك ظاهرة، هو أن الإنسان لا يسمع بعمله أن يقع مجاناً لأنه كسبه ومعاشه.. فلا يصرفه إلا فيما له قيمة... ليعود عليه بالنفع " [262]. كما يربط بين الصفائح الكثيرة والأعمال المتنوعة والمتعددة التي تنتجها، وكأنه يتحدث عن التقسيم الاجتماعي للعمل الذي يوجه التطور العفوي الطبيعي للسوق.

2- القيمة:

يميز ابن خلدون، بدقة، بين الرزق والكسب (القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية). يقول بخصوص الرزق: " فلا بد في الرزق من سعي وعمل ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه "[263]. أما بخصوص الكسب فيقول: " والمتملك منه، حينئذ بسعي العبد وقدرته يسمى كسباً "[264]. وهذا الكسب يتطلبه عملاً ودراية وهدفاً " ثم اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل "[265].

---

(262) كتاب ابن خلدون " كتاب العبر في المبتدأ والخبر "، طبعة بيروت، ص381.

(263) ابن خلدون

(264) ابن خلدون

(265) ابن خلدون

ويرى ابن خلدون أن الرزق (القيمة الاستعمالية) يتحصل للجميع، بغض النظر عن طبيعتهم الخيرة أو الشريرة " إن الله يرزق الغاصب والظالم والمؤمن والكافر "[266].

والقيمة عند ابن خلدون لا تقتصر على القيمة التي يخلقها العمل مباشرة، وإنما أيضاً قيمة وسائل الإنتاج المستخدمة (المواد الخام) فيقول: " وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرهما مثل التجارة والحياكة معهما الخشب والغزل إلا أن العمل بينهما أكثر نتيجته أكثر. وإن كان من غير الصنائع فلا بد من قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به. إذ لولا العمل لم تحصل قيمتها "[267]. ولكنه لم يكن يقصد أن وسائل الإنتاج تخلق القيمة كما سيقول، بعد ذلك بزمن طويل وبشكل خاطئ، الاقتصاد السياسي البرجوازي. كما كان ابن خلدون قد أنكر دور الطبيعة، بالمطلق، في خلق القيمة لو ساعدت في خلق مزيد من الرزق (القيمة الاستعمالية): يقول: " وقد يكون له ذلك (الرزق) بغير سعر كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله، إلا أنها تكون معينة ولا بد من سعيه معها "[268]. أي لا بد من العمل (الجهد) لكي تتحقق القيمة. وقد تفوق، في ذلك، على الفيزيوقراطيين (أنصار المذهب الطبيعي) وآدم سميث.

ويلاحظ ابن خلدون ملاحظة هامة جداً ودقيقة تتمثل في أن العمل المبذول في إنتاج البضاعة لا يظهر فوراً، في بعض الحالات، كما في المنتجات الزراعية، علماً أنه في أسعار الحنطة يؤخذ بعين الاعتبار العمل المبذول والنفقات المصروفة على إنتاجها. ولكن لا يظهر ذلك بوضوح حيث يكون استثمار الأرض سهلاً ولا يعرفه إلا بعض المزارعين.

---

(266) المقدمة، ص381.

(267) المقدمة ص380-381.

(268) المقدمة

يقول ابن خلدون: " وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظمت أو صغرت. وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس، فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظة في أسعار الحبوب، كما قدمناه، ولكنه خفي في الأقطار التي علاج الفلح فيها يسير فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح "([269]) ويكون بذلك، قد اقترب من اعتبار السعر تعبيراً عن قيمة البضاعة.

3- تقسيم العمل والتعاون:

يرى، ابن خلدون، أن تحصيل الرزق يتوقف على القيام بمجموعة من الأعمال التي يحتاج كل عمل منها إلى أدوات وصنائع مختلفة، " إنه قد عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه. وأنهم يتعاونون جميعاً في عمرانهم على ذلك.. فالأعمال بعد اجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم "([270]).

لقد سبق ابن خلدون، في حديثه عن تقسيم العمل والتعاون، آدم سميث الذي سيظهر بعد أربعة قرون متحدثاً عن فوائد ذلك التقسيم وأهمية العمل الاجتماعي.

4- الثروة:

يرى ابن خلدون أن مصدر كل مملوك ومتحول وكسب هو، بالضرورة، عمل الإنسان. " إن المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها بينهم فكثرت مكاسبهم " ([271]).

وكان يعني بالثروة القيم الاستعمالية الناتجة عن عمل الإنسان والقيمة التي تقاس بالمعادن الثمينة (الذهب والفضة): أي هي تكديس للبضائع، باعتبار البضائع

([269]) المقدمة، ص381.

([270]) المقدمة، ص360.

([271]) المقدمة، ص360.

قيمة استعمالية وقيمة، في الوقت نفسه. ولكن ابن خلدون عارض اعتبار الذهب والفضة الثروة الوحيدة. إذ لاحظ أن بعض الدول مثل العراق والهند والصين لا تملك مناجم للذهب والفضة ومع ذلك تُعتبر دولاً غنية بينما هناك دول كالسودان غنية بمناجم الذهب ولكنها فقيرة. والعامل الحاسم، بهذا الخصوص، هو تطور الحياة الاقتصادية في تلك الدول.

لقد تجاوز ابن خلدون المركانتيليين في نظرتهم إلى الثروة ومصدرها. فقد اعتبر أن الثروة هي مجموع الخيرات المادية الحاملة للقيمة ومصدرها هو العمل البشري. بينما اعتقد المركانتيليون، من بعده، أن المعادن الثمينة هي الثروة ومصدرها هو التجارة العالمية وبعض الأعمال المرتبطة بها.

*** المقريزي (1364-1442):**

تجلى إسهام المقريزي في الحقل الاقتصادي، في اكتشافه أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول (قانون غريشهام) أن الأزمة الاقتصادية (المجاعة) التي لحقت بمصر في القرن الخامس عشر سببها فساد النظام النقدي (كثرة النقود وغش النقود). كما بحث في التضخم النقدي وأثره الاجتماعي (على الرعية) وطالب بمحاربة العملات المعدنية الرمزية لصالح اعتماد النقود كاملة القيمة (الذهب والفضة)، أي إن المقريزي كان قد أسس للنظرية الكمية في النقود، متقدماً في ذلك على الفرنسي جان بودان.

المبحث الثاني - الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى الأوربية تلاشي الإقطاعية ونشوء الرأسمالية

*** توما الاكويني (1225-1274):**

كان الفكر الاقتصادي في أوربا في العصور الوسطى عبارة عن مجموعة من التعاليم والتوجيهات تستند إلى الدين وإلى قواعده الأخلاقية في الميدان الاقتصادي.

ومن أهم المفكرين في القرون الوسطى توماس الاكويني. ونعرض الآن أهم نظرياته الاقتصادية:

1- الملكية:

كان توما الاكويني ينظر إلى الملكية على أنها عبقرية على الخطيئة الأولى التي اقترفها الإنسان ولكنه كان يعتبرها ضرورية وطبيعية للإنسان في حياته الدنيا. وكان يرى في علاقة الإنسان بالأشياء الخارجية ناحيتين: الإدارة، والاستعمال، فالوظيفة الإدارية هي من نصيب عدد قليل من الأفراد المتميزين. وتتطلب مستوى معيناً من المعارف. هذا يعني أن تقسيم الوظائف بين السنيور والفلاح هو نظام طبيعي نابع من إرادة الهيئة، كما أن التقسيم الاجتماعي للعمل ظاهرة طبيعية خالدة.

والملكية في رأى توما الاكويني لا تناقض " القانون الطبيعي "، أي الإرادة الإلهية بل هي اختراع إنساني يضاف إلى " القانون الطبيعي ". لذلك يعتبر بأن غير المالكين يجب أن لا يتذمروا، فالملكية قائمة فقط في الحياة الدنيا القصيرة.

أما الوظيفة الثانية لعلاقة الإنسان بالأشياء: الاستعمال، فهي في نظر توما الاكويني نفي للملكية. وباعتباره يدافع عن الملكية الخاصة يتراجع عن بعض ما جاء في الكتاب المقدس حول الثروة والفقر. إنه يرى أن الحياة الأخيرة لا تعني إطلاقاً الابتعاد عن الثروة، وأن الشخص الغني يتصرف بعدل حتى عندما يضم إلى ثروته ما كان ثروة عامة في السابق وعندما يقدم للآخرين جزءاً من الثروة التي اغتصبها.

وباعتبار أن توما الاكويني يدافع عن الملكية الإقطاعية يطلب من الدولة حماية حقوق المالكين من أي اعتداء. ويعتبر محاولة الإنسان الحصول على ما في أيدي جيرانه ذنباً يستحق القتل.

2- البيع والشراء والتبادل والسعر العادل:

يجري البيع والشراء في نظر الاكويني بهدف تحقيق مصلحة عامة. لذلك يجب أن لا يجرى البيع والشراء في صالح طرف دون آخر. ويجب أن يكون الاتفاق قائماً على تعادل الأشياء. وتقاس كمية الأشياء التي تدخل في استعمال شخص ما بالسعر النقدي. " وبيع الأشياء بأعلى وشراؤها بأرخص من قيمتها حرام وغير عادل ".

وفي التبادل يكرر توما الاكويني موقف أرسطو في التأكيد على تعادل الأشياء المتبادلة. ولوكن المنفعة لا تحتل إلا جانباً واحداً من التبادل. وكل من الطرفين يكون رابحاً من حيث القيمة الاستعمالية فهو يستبدل قيمة استعمالية لا يحتاجها بقيمة استمالية يحتاجها. أما الجانب الموضوعي لعملية التبادل والذي يفترض وجود أشياء تحوز على خاصة اجتماعية تشكل أساس التعادل وهي العمل الإنساني، فلم يلاحظه الاكويني.

أما السعر، فإن توما الاكويني يطرح مفهوم " السعر العادل " الذي ينطلق في تحديده من نفقات البائع ويضيف إليها الدخل الذي يتمكن بواسطته من العيش بما يتناسب مع حياة إنسان في مكانته في القرون الوسطى.

كما يحدد توما الاكويني السعر العادل بالعلاقة بين العرض والطلب فيشير إلى أن السعر العادل هو السعر الذي يحظى به البائع " في الوقت الحاضر ".

3- الفائدة:

يؤكد توما الاكويني أنه ليس من العدل الحصول على فائدة مقابل تقديم قرض من المال، " فهذا يعني بيع شيء لا وجود له في الواقع. وهنا لا يوجد تعادل، وبالتالي لا توجد عدالة " ولكنه يرجع بعد ذلك عن هذا الموقف ليفسر الفائدة بأنها تعويض عن المخاطرة، ويطرح فكرة تقول إن أي مبلغ من النقود (وأي شيء) له في الوقت الحاضر قيمة أعلى من قيمته في المستقبل، لذلك: المبلغ المستعاد يجب

أن يكون أكثر من المبلغ المقدم في البداية. وهكذا يجري طمس الحقيقة وهي أن الفائدة ليست إلا امتلاك جزء من عمل الغير بدون مقابل. وكان هذا الموقف في تبرير الفائدة يحقق مصالح طبقة كبيرة من رجال الكنيسة الذين كانوا يحصلون على دخول كبيرة من وراء الربا.

4- التجارة:

يقول توما الاكويني أن الحصول على ربح يعتبر عملاً حراماً في نظر الكنيسة من حيث المبدأ. ولكن إذا كانت التجارة تحقق للدولة نفعاً عن طريق استيراد المواد الضرورية للمعيشة فإن الحصول على ربح في هذه الحالة لا يعتبر هدفاً، بحد ذاته وإنما تعويضاً عن العمل، لذلك فإن كميته يجب أن تكون كافية لتوفير المواد الضرورية لعائلات طبقة التجار بالكميات المقبولة من قبل الرأي الاجتماعي.

5- الريع:

في العصور الوسطى كانت الكنيسة تحصل على قسم كبير من مداخيلها في شكل ريع، لذلك فإن توما الاكويني كان يبرر بدون تحفظ الحصول على الريع كما يدافع عن الربح التجاري فهو ينظر إلى الريع على أنه تعويض عن عمل الملاك العقاريين في إدارة الفلاحين التابعين لهم.

وهكذا تضمنت النظرية الاقتصادية لتوما الاكويني جميع العناصر الأساسية التي شكلت بعد ذلك صلب النظريات البرجوازية التبريرية: نظرية القيمة (العرض والطلب، والتقدير الذاتي للمنفعة)، الربح (تعويض عن عمل الرأسمالي)، الفائدة (تعويض عن المخاطرة، الفرق بين تقدير قيمة المواد في الوقت الحاضر وفي المستقبل)، والريع (تعويض للمالك عن عمله).

الفصل الثاني عشر

الأفكار الاقتصادية في العصور الأوربية الحديثة

المبحث الأول – تشكل الرأسمالية:

1- المدرسة التجارية (المركانتيلية): البرجوازية التجارية

المدرسة التجارية (الماركانتيلية)، هي تعبير دقيق عن مصالح التجار والأمراء عبر سياسات وإجراءات حكومية. وقد دامت هذه المدرسة حوالي ثلاثة قرون (منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر).

وقد اعتبرت المدرسة التجارية أن الثروة الوطنية هي (المعدن الثمين) أي الذهب والفضة، وبالتالي على الدولة – وليس الأفراد – مهمة العمل على زيادة احتياطي الذهب والفضة.

أهم أعلام المدرسة التجارية: أنطون دي مونكريتيان (1576-1621) في فرنسا، وفون هورنيك (1638-1712) في النمسا، وجوهان بيشر (1635-1628) في ألمانيا، وتوماس مان (1571-1641) في إنكلترا.

الصيغ الأساسية للمدرسة التجارية:

1- الصيغة المعدنية (إسبانيا في القرن السادس عشر):

لما كانت الثروة هي المعدن الثمين وكانت الغاية هي زيادة احتياطي الذهب والفضة، كانت أفضل وسيلة لتحقيق ذلك، هي منع خروجهما من البلاد، والعمل على إدخالهما إليها.

أهم التدابير العملية المعتمدة لذلك:

1- تقوية أسطول الدولة لنقل المعدن الثمين من العالم الجديد.

2- إقامة مراقبة جمركية دقيقة لمنع تسرب المعدن الثمين إلى الخارج.

إلا أن هذه الصيغة المعدنية كانت لها آثارٌ سلبية على إسبانيا، وقد تمثلت فيما يأتي:

1- لم تمنع تسرب المعدن الثمين إلى الخارج.

2- إضعاف الصادرات الوطنية بسبب ارتفاع الأسعار في الداخل.

3- ارتفاع المستوردات وإخراج كميات كبيرة من المعدن الثمين إلى الخارج.

4- إضعاف النشاط الزراعي والصناعي في إسبانيا.

2- الصيغة الصناعية (فرنسا في القرن السابع عشر):

وتمثلت في كون الوسيلة الأفضل لزيادة المعدن الثمين، هي تحقيق نهضة صناعية. خاصة أن الزراعة تخضع للتقلبات الموسمية، فضلاً عن كون المواد الزراعية، رخيصة الأسعار وذات وزن كبير.

ولذلك الأهم هو الوصول إلى تصدير بضائع عالية القيمة بتطوير الصناعة الوطنية ولا سيما صناعة مواد الزينة والترف، مما يفضي إلى الاستغناء عن شراء المنتجات الغالية من الخارج وتصدير هذه المنتجات نفسها إليها.

أهم التدابير العملية المعتمدة لذلك:

1- الحماية الاقتصادية.

2- تسهيل استيراد المواد الأولية بإعفائها من الرسوم الجمركية ومنع إعادة تصديرها قبل تصنيعها.

3- إعفاء المواد المصنعة من الرسوم الجمركية، فضلاً عن تحسين الجودة لكسب الأسواق والمنافسة.

3- الصيغة التجارية (بريطانيا في القرن الثامن عشر):

وهي الصيغة التي انتهت إليها المركانتيلية.

الثروة هي الذهب والفضة والهدف هو زيادة مستودع المعدن الثمين، ولكن ذلك يتم بالتجارة والملاحة. ذلك أن التجارة الخارجية في رأى دعاة هذه النظرية تزيد في غنى الدولة أكثر من الصناعة وهم يستشهدون على ذلك بالمدن القديمة الزاهرة

(صور، وصيدا، وقرطاجة، والإسكندرية مثلاً) وهي لم تكن مراكز صناعية وكذلك هولندا في ذلك العصر.

أهم التدابير العملية هي:

1- الحصول على ميزان تجاري راجح (تزيد فيه الصادرات عن المستوردات ويبقى منه رصيد ذهبي).

2- تقوية الأسطول البريطاني وحصر التجارة البريطانية به (قانون كروموبل) والتغلب على الأسطول التجاري الهولندي في ميدان المزحمة.

3- حرية التجارة الخارجية ليتاح لبريطانيا الدولة التجارية البحرية الكبرى التحرك في عالم واسع.

مكانة المركانتيلية التاريخية:

كانت المركانتيلية الإيديولوجية الاقتصادية للبرجوازية التجارية في مرحلة التراكم الأولى لرأس المال. وكانت أول مدرسة من مدارس الاقتصاد السياسي البرجوازي.

وكانت المسألة المركزية في مؤلفات المركانتيليين الأوائل هي الميزان النقدي، وكانوا يدافعون عن زيادة الثروة النقدية بوسائل تشريعية محضة عن طريق منع إخراج النقود وإدخال أكبر كمية منها.

أما المركنتيلية المتطورة فقد ظهرت بعد الاكتشافات الجغرافية الكبرى وازدهرت في أواسط القرن السابع عشر، فمع تطور الصناعة الوطنية ارتفع دور التجارة الخارجية واكتسبت تجارة الوساطة أهمية خاصة، وقامت الدولة بمساعدة الصناعة الوطنية والتجارة.

والمسألة المركزية في المركنتيلية المتطورة هي (الميزان التجاري) فالدولة تصبح أكثر غنى كلما أصبح الرصيد الإيجابي في الميزان التجاري أكبر. ولقد كان المركانتيليون يدافعون عن الحماية الجمركية التي تقضي بفرض رسوم جمركية

عالية على المستوردات من الخارج، مما وفر شروطاً أفضل لتطور الإنتاج الوطني.

تميزت المركانتيلية بتركيز الاهتمام الأول على التداول، ولذلك بدلاً من تحليل الظواهر كانت تكتفي بوصفها وتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

وانطلاقاً من ذلك كان المركانتيليون ينظرون إلى الاقتصاد السياسي باعتباره العلم الذي يبحث في الميزان التجاري، ومهمته الأساسية هي (كيف يمكن تحقيق أكبر زيادة ممكنة في عدد بائعي البضائع، وتخفيض عدد المشترين حتى أدنى حد ممكن).

2- المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) - البرجوازية العقارية:

الفيزيوقراطية la phisiocratie أي (نظام الطبيعة) مدرسة أسسها عدد من الفلاسفة اجتمعوا حول الدكتور كيني Quesnay (1694-1774) طبيب لويس الخامس عشر ونذكر منهم المركيز ميرا بوا (أب خطيب الثورة الفرنسية) وديون دي نيمور De Nemours الذي ابتدع كلمة فيزيوقراطية عنواناً لكتابه 1761 وكذلك الوزير تورغو Turgot وغيرهم.

وقد كانت الفيزيوقراطية ثورة ضد المركانتيلية لإهمالها الزراعة التي كانت تعطي حوالي ثلاثة أرباع الدخل القومي. وإليكم أفكار ونظريات هذه المدرسة.

الفكرة الجوهرية للنظام الفيزيوقراطي:

أ- وجود (نظام طبيعي للأشياء) تسير فيه الحياة بموجب (قوانين طبيعة) منطقية، عقلانية وخيرة، وإن اكتشاف هذا النظام الطبيعي العفوي للأشياء هو هدف علم الاقتصاد..

وهكذا أيد الفيزيوقراطيون (أنصار نظام الطبيعة) فكرة القانون الموضوعي في الحياة الاقتصادية فاعتبروا بحق من المؤسسين الأوائل للاقتصاد السياسي.

ولكن كيف يمكن اكتشاف هذا النظام الطبيعي في عالم تسوده المركانتيلية ونظامها الحكومي الوطني؟

إن المشاهدة لا تسمح برؤية هذا النظام وهو غير موجود في الواقع، لكن هذا النظام يؤمن بالنسبة للفيزيوقراطيين بالفكر والاستدلال والحكمة، وكان هذا لا ينسجم مع عصره الذي انتشرت فيه بذور العقلانية والآثار الفكرية الفلسفية، وهكذا بالاستدلال وضع كيني لوحته الاقتصادية وحاول مع مؤيديه اكتشاف قوانين النظام الطبيعي.

ب- لما كان النظام الطبيعي هو خير نظام ويحقق المصلحة العامة وجب أن تترك له الحرية المطلقة فيسير كل شيء عفوياً وينمو الاقتصاد وتزدهر الحياة الاجتماعية.

وقد قادهم ذلك إلى مايأتي:

1- إبراز حق الملكية الفردية كحق أساسي لا بد منه لإنتاج الثروة، وضمان هذه الملكية هو سند النظام الاقتصادي.

2- ربط الحرية بحق الملكية لأن الحرية جوهر النظام الطبيعي، يجب إذن ترك الحرية للرجل يسعى لتحقيق حاجاته بأقل كلفة، فيحقق بذلك كمال السلوك الاقتصادي وتتحقق بنفس الوقت مصلحة المجتمع.

أهم النظريات الفيزيوقراطية:

قدم الفيزيوقراطيون بنظرياتهم نظاماً متكاملاً للحياة الاقتصادية، نظاماً ينسجم مع منطقتهم، ومن أهم نظرياتهم:

- نظرية الإنتاج أو الغلة الصافية:

يرى الفيزيوقراطيون أنه لا إنتاجية إلا في النشاط الزراعي، ذلك لأن الثروة الحقيقية هي مجموعة الأموال المادية الصالحة للاستهلاك والتي تخلقها الأرض سنوياً، بحيث إن استهلاكها لا يؤثر فيمصدر إنتاجها ولا يمنع تجدد هذا المصدر، لهذا الصناعة والتجارة لا تخلقان شيئاً وإنما ينحصر دورهما في تحويل قسم من

هذه الثروة ونقله، واستهلاك الشيء المحول أو المنقول يؤثر في مصدره ويؤدي إلى افتقاره.

لكن الثروة أثناء تشكلها تتطلب إنفاق واستهلاك بعض الأموال.. فإذا طرحنا الأموال المستهلكة من الأموال المنتجة أي إذا طرحنا من المحصول (السلف، أجرة الحراثة، ثمن البذار، حصة الزراع.. الخ) بقي هناك فضل أو فرق يعادل الزيادة التي تحققت في الثروة. هذا الفضل هو ما يسمى بالمنتج الصافي أو (الغلة الصافية).

وهذه الغلة الصافية التي هي (هبة من هبات الطبيعة) تتمثل كمياً في السلع المادية أي في المواد الغذائية والمواد الأولية التي هي قيم جديدة منتجة زادت الثروة ونمتها.

علينا إذن أن ندرك أن مفهوم الإنتاجية (1) الحقيقي لدى الفيزيوقراطيين يكمن في إنتاج الكمية (القيمة الاستعمالية) وليس في إنتاج القيمة وهذا هام من الناحيتين التاليتين:

1- إنتاج الكميات لا تحققه إلا الأرض وما تخلقه على سطحها وفي بطنها من نبات وحيوان ومعادن وغيرها، أي لا يحققه فعلاً إلا الزراعة. صحيح أن الصناعة تزيد من قيمة الشيء ولكن هذه الزيادة لا تحقق فضلاً في الثروة لأنها تساوي قيمة عمل وجهد الصانع وما أنفه لشراء المواد الأولية اللازمة وما استهلكه من مواد غذائية وغير غذائية أثناء عملية التحويل مما يعني أن ليس هناك أية غلة صافية. أما التجارة والنقل فالإنتاجية فيهما معدومة بوجهيها.

2- إنتاج الكمية أي زيادة الثروة هي هبة من الطبيعة أما إنتاج القيمة فهو من عمل الإنسان.

ب- نظرية دوران الثروة (اللوحة الاقتصادية):

نقل الطبيب كيني إلى الحياة الاقتصادية صورة جريان الدم في الجسم البشري، فكما يرتوي الجسم بالدم الذي يتدفق من القلب ثم يعود إليه، ترتوي الحياة

الاقتصادية بالغلة الصافية التي تدور بين مختلف طبقات المجتمع.

الزارع والملاكون يدفعون بإنتاجهم في جسم المجتمع لشراء حاجاتهم من السلع المصنعة والخدمات وغيرها، والطبقات الأخرى تعيد لهؤلاء الزراع ما استلمت منهم مقابل ثمن المواد الغذائية والأولية اللازمة لهم. وهكذا تكتمل الدورة، والزراعة هي القلب.

وقد اعتبر المركيز ميرا بو Mirabeau وضع هذه اللوحة ثالث الاكتشافات بعد الطباعة والعملة، وقد كانت لوحة كه ني فعلاً " الصورة الأولى للموديلات الاقتصادية والمحاولة المبدئية لنظرية التوازن الاقتصادي (نظرية والرس Walras) ولدراسة الاقتصاد الكلي والمحاسبة الاقتصادية الإجمالية كما هي أيضاً مسودة لنظرية التيارات (المدخل والمخرج input - output) المسماة باسم واضعها ليونتييف Leontieff وقد وصف ماركس لوحة كيني بأنها (فكرة عبقرية إلى درجة عالية، بدون جدال، الفكرة الأكثر عبقرية بين جميع ما طرحه الاقتصاد السياسي حتى ذلك الوقت).

ج- نظرية المبادلة والتجارة الخارجية:

المبادلات لا تنتج أية ثروة في نظر الفيزيوقراطيين لأنها تعني بحسب تعريفها تعادل القيمة المتبادلة، وقد تنتج المبادلات ربحاً: إلا أن الربح يختلف كل الاختلاف عن الثروة لأن ما يربحه أحد الطرفين إنما يخسره الطرف الآخر، كما أن التجارة التي تتمثل بشراء السلع لإعادة بيعها بربح تنطوي على إهلاك للثروة لأن التاجر يمتص بالربح جزءاً من هذه الثروة، لهذا ينبذ الفيزيوقراطيون هذا النوع من التجارة بين الدول ويدعون لقصر الاستيراد على المنتجات التي لا تستطيع الدولة أن تنتجها بنفسها.

أما المبادلة الوحيدة التي تعتبر مجدية ونافعة فهي التي تنقل المنتجات الزراعية إلى أيدي المستهلكين، لذا فقط طالب الفيزيوقراطيون بإطلاق حرية تجارة الحبوب

في الداخل وإطلاق حرية تصدير الحبوب لتوسيع دائرة دوران الثروة مما يؤمن للحبوب سعراً جيداً (Un Bon Prix) أي سعراً مرتفعاً يعود بالخير على الشعب ويشكل حافزاً لتنمية الزراعة مصدر الثروة.

تقييم الفكر الاقتصادي الفيزيوقراطي

تبدو لنا من خلال هذه الدراسة للأفكار الفيزيوقراطية الملاحظات الهامةالآتية:

1- ركز الفيزيوقراطيون البحث في الزراعة وأعادوا لها أهميتها بعد أن أهملها النظام المركاكانتيلي، مما دفعهم إلى المبالغة في اعتبار الزراعة وحدها تنتج ثروة. ولكي نفهم دافعهم لهذه المبالغة علينا أن نعلم أن الزراعة كانت تساهم بثلاثة أرباع الدخل القومي في كل من فرنسا وإنكلترا. وقد شاهد الفيزيوقراطيون بؤس الزراع المنهكين بالضرائب الممنوعين من نقل حاصلاتهم بين مختلف المناطق فطالبوا بإطلاق حريتهم في زراعة ما يشاؤون وبيع حاصلاتهم متى يشاؤون واقتراض الأموال ممن يشاؤون، واعتقدوا أنه متى صلحت الزراعة صلحت جميع نواحي الحياة الاقتصادية.

2- طالب الفيزيوقراطيون بتجديد مهام الدولة وكبت جماحها بسلطان النظام الطبيعي الذي هو فوق كل سلطة، لأنه إلهي وأزلي وليس على الملك إلا تنفيذه. وكان النظام المركانتيلي قد جعل من الدولة ناظماً للحياة الاقتصادية تتدخل فيها وتحل محل الأفراد في مختلف النشاطات. وقد أبرز الفيزيوقراطيون أهمية حق الملكية الفردية (دعامة النظام الطبيعي والأمن الاجتماعي) واستتبع ذلك مطالبتهم بإطلاق الحرية، حرية العمل والحرية الاقتصادية للأفراد، وقد جاء ذلك في زمن كانت سلطة الحكومة المركزية في ضعف وكانت طلائع التدخليين وقادتهم قد ذهبت وولت.

3- سبك الفيزيوقراطيون نظرياتهم وآراءهم في إطار موضوعي وعلمي يقوم على تفسير وتحليل عام للنشاط الاقتصادي سلكوا فيه طريق المحاكمة والاستدلال، بعد أن كان علم الاقتصاد في النظام المركانتيلي عبارة عن (مجموعة وصفات)

يكتبها المفكرون للدولة معتمدين في وضعها على تفسيرات جزئية للواقع. وكان غرض الفيزيوقراطيين بذلك أن يقيموا على أساس منطقهم المتكامل رباطاً متيناً بين الطبيعة المادية والطبيعة العلوية وأن يشيدوا من عبادتهما معاً ما يمكن تسميته (بعلم الدين الاقتصادي) ظناً منهم أن هذا النظام الذي يقيمونه ويدعون إليه إنما هو النظام الأمثل، الذي يصلح لك زمان ومكان.

4- جاءت اللوحة الاقتصادية بأول محاولة جادة لحل أهم مسألة في الاقتصاد السياسي: مسألة تحديد الإنتاج الاجتماعي الإجمالي. ولم تهتم اللوحة بتحليل العمليات الاقتصادية الفردية، وإنما بتحليل عملية الإنتاج الاجتماعي كاملة في جميع قطاعات الحياة الاقتصادية في تداخلها وترابطها.

فموضوع اللوحة الاقتصادية هو دراسة القوانين التي توجه الإنتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك (الإنتاجي والشخصي) للإنتاج الاجتماعي الإجمالي، أي قوانين إعادة إنتاجه أو تعويضه في القيمة وفي الشكل العيني. وتهتم اللوحة أيضاً بالكشف عن قوانين تجديد إنتاج قوة العمل وقوانين تجديد إنتاج علاقات الإنتاج، ويقول ماركس عن النظام الفيزيوقراطي إنه كان النظرية الكاملة الأولى للإنتاج الرأسمالي.

5- من أهم منجزات الفيزيوقراطيين أنهم بعكس المركانتيليين، الذين التفتوا إلى رأس المال التجاري الذي يعمل في نطاق التداول فقط، التفتوا هم إلى رأس المال الإنتاجي، ورغم تركيزهم على الزراعة كانوا يخدمون بذلك رأس المال الصناعي المتنامي. فنقل ميدان البحث من التداول إلى الإنتاج كان الإنجاز العلمي الأساسي للفزيوقراطيين، وهو الذي مكنهم من القول بأن الحياة الاجتماعية مثل الطبيعة تخضع إلى قوانين موضوعية.

6- ومن الأفكار القيمة التي جاء بها الفيزقراطيون هي إعطاء صورة صحيحة عن العلاقة بين الإنتاج والتبادل. ينطلق كيني من أن الإنتاج هو المصدر الوحيد

للثروة، أما التبادل فهو تبادل متعادلات ولا يخلق ثروة ولا يزيدها. وأكثر من ذلك يعتبر كيني أن التبادل ليس إلا مرحلة من مراحل تجديد الإنتاج، وخاضعاً للإنتاج، يقوم بتصريف منتجاته ويخلق الشروط لتجديد إنتاجها، أما التداول النقدي فهو في لوحة كيني ليس إلا نتاجاً ومظهراً من تداول البضاعة.

المبحث الثاني – الأفكار الاقتصادية في مرحلة انتصار الرأسمالية.

المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) البرجوازية الصناعية:

1- وليم بيتي (1623-1663):

نتيجة لثورات 1647 و1688 انتصر النظام البرلماني في إنكلترا، لكن البرجوازية لم تكن قد وصلت إلى السلطة بعد، كانت تناضل من أجل حرية النشاط الاقتصادي ضد الأرستقراطية الإقطاعية. وكان الناطق بمصالحها في تلك المدة وليم بيتي.

تميز وليم بيتي عن المركانتيليين بأنه نقل البحث في ميدان التداول إلى تحليل الإنتاج واعتبر الثروة في البضاعة. يفرق وليم بيتي بين السعر الطبيعي للبضائع وبين الأسعار الجارية في السوق ويسميها الأسعار السياسية، ويقول إن قيمة السلعة تتحدد بالعمل المتجسد فيها.

ويقترب من مفهوم (القيمة الزائدة) الذي سيوضحه ماركس فيما بعد، ويرى القيمة الزائدة ممثلة في الربع العقاري والفائدة اللذين يعودان للمالك والرأسمالي، أما الأجر الذي يدفع للعامل فلا يعدو كونه قيمه لقوة عمله، أو لما يلزمه من وسائل معيشية ليعيش ويتابع العمل. ولهذا لا عجب إن رأينا أن ماركس يعتبر وليم بيتي مؤسس الاقتصاد السياسي الحديث.

كانت قد ظهرت في إنكلترا بالمقارنة بفرنسا وغيرها ميزات الاقتصاد الرأسمالي تجاه الاقتصاد الإقطاعي، وتوفرت أفضل الشروط لدراسة ووضع الإطار النظري لظواهر الاقتصاد الرأسمالي. وقد أدّت المدرسة الكلاسيكية الإنكليزية دوراً بارزاً في تطوير الاقتصاد السياسي الرأسمالي، وأصبحت واحداً

من مصادر الماركسية، يستند بيتي إلى الوقائع الفعلية والأرقام والمقاييس والأوزان (1) لغيره الاهتمام بحواس ورغبات الأفراد، فهو يرى أن الحياة الاقتصادية خاضعة لقوانين موضوعية اعتبرها قوانين طبيعية. ولم تكن أفكاره النظرية تقوم على نظام وكانت غارقة في مواد إحصائية وصفية. ومع ذلك يقدم في بعض المسائل تعاميم نظرية عميقة.

كان بيتي على ثقة كبيرة بأن أساس ثروة البلاد هو سكانها المشتغلون في العمل المنتج وقد انطلق من نظرية القيمة في العمل في أبحاثه، فالسعر الطبيعي بالنسبة إليه يمثل كمية العمل المبذول في الإنتاج، وعلى أساس كمية العمل المتضمن في البضائع يجري تبادل هذه البضائع. وتتحدد القيمة بكمية العمل مقاسة بزمن العمل. لذلك فإن حجم القيمة يتغير عكسياً مع تغيرات إنتاجية العمل.

يؤكد بيتي أن (العمل هو أب الثروة والأرض أمها)، نلاحظ هنا أن وليم وبيتي لم يفهم بشكل وثيق طبيعة القيمة والعمل الذي يخلق القيمة، إذ يخلط بين القيمة الاستعمالية والقيمة. فبخصوص القيمة الاستعمالية (المظاهر الطبيعية للمنتجات) نقول: صحيح أن العمل هو أب الثروة والأرض أمها، لأن الأرض هنا تؤدي وظيفة معينة في إعطاء المنتجات قيمة استعمالية معينة، ولكنه غير صحيح القول بأن العاملين: العمل والأرض يشتركان معاً في خلق القيمة، وإلى جانب ذلك نلاحظ أن وليم بيتي، بعد تحديده للقيمة بنفقات العمل يرجع القيمة إلى الأجور وليس إلى عمل العامل.

إضافة لذلك لا يفرق بيتي بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية فالعمل يخلق القيمة بمقدار ما يكون بالإمكان تحويل منتجات العمل إلى نقود. لذلك يرى بأن العمل في استخراج المعادن الثمينة هو فقط العمل الذي يخلق القيمة مباشرة، وهنا يبدو تأثره بالمركانتيلية.

ولا نلاحظ عند بيتي مقولة الربح، وهو لا يرى في الأجر علاوة خاصة بين مالكي وسائل الإنتاج وبائعي قوة العمل. ويتحدد مستوى الأجور في رأيه بقيمة

وسائل المعيشة الضرورية للعامل لكي يعيش ويعمل ويحفظ عائلته. لكنه يدرك بأن العامل يبذل من العمل أكثر مما يلزم بذله من أجل إنتاج وسائل المعيشة الضرورية له. لذلك يقترب بيتي من الاستنتاج بأن جزءاً من يوم العمل يشكل وقتاً زائداً. ويطلق بيتي اسم الريع على القيمة التي تزيد عن نفقات الإنتاج. إذن فالريح في مفهومه هو الشكل العام للقيمة الزائدة.

ويتمسك بيتي بفكرة أن الريع هو نتيجة العمل الزائد وليس ناتج الأرض، ويؤكد انطلاقاً من ذلك بأن ارتفاع الأجور يجب أن يؤدي إلى انخفاض الريع، وكأنه يتحدث عن القيمة الزائدة أو الربح مستخدماً اصطلاح الريع.

إلا أن النقد السياسي الذي يوجه إلى أفكار بيتي هو أنه، باعتباره اقتصادياً برجوازياً، قد منح القوانين الاقتصادية الموضوعية صفة القوانين الطبيعية، أي اعتبرها انعكاساً لشروط الحياة الطبيعية الخالدة، يضاف إلى ذلك تمسكه ببعض عناصر المركانتيلية في نظرته الاقتصادية.

2- آدم سميث (1732-1790) - موضوع الاقتصاد السياسي عند سميث:

موضوع البحث كما صاغه سميث هو (طبيعة وأسباب ثروة الأمم). يقول سميث: إن الاقتصاد السياسي (يهدف إلى إغناء الشعب والدولة على حد سواء) ويتضمن ذلك (تحقيق دخل وفير أو وسائل معيشة وفيرة للشعب) و(تحقيق دخل كاف للدولة والمجتمع من أجل الحاجات الاجتماعية).

وفي أيامنا هذه تستعمل هذه التعابير على نطاق واسع في الاقتصاد السياسي البرجوازي مثل (ثروة الأمة wealth of nation_ richesse de la nation) أو (الرفاه العام Puplic welfare – Bien- Etre public).

ما هي الثروة؟ الثروة كما يراها سميث هي:

هي مجموع الأموال المادية التي تصلح لإشباع الحاجات البشرية والتي يحصل عليها الإنسان من عمله مباشرة أو بالمبادلة، والثروة السنوية للأمة هي مجموع الأموال المادية التي أنتجها أفرادها بعملهم المشترك مباشرة أو بمبادلة قسم من

عملهم بنتاج عمل الأمم الأخرى، ويبدو هنا جلياً انفصال سميث عن كل من المركانتيليين والفزيوقراطيين.

ويعتبر سميث أن حجم ثروة البلاد يتوقف على عدد السكان المشتغلين في نطاق الإنتاج وعلى إنتاجية العمل (فالعمل هو الأساس لثروة الأمم) وتتوقف إنتاجيته قبل كل شيء على درجة تقسيم العمل.

والإنتاج برأي سميث هو:

1- مضاعفة كميات الثروة (الزراعة).

2- جعل المادة صالحة لإشباع الحاجة (الصناعة).

وبشكل عام الإنتاج في رأيه هو الإنتاج المادي حصراً.

وفي الحقيقة أن مقولة (ثروة الأمم) تعني لدى سميث رأس المال وأن الوسيلة الأساسية لزيادة هذه (الثروة) هي تطوير تقسيم العمل المانفكتوري.

ولكن آدم سميث ككل ممثلي المدرسة الكلاسيكية، لم يستطع تحديد موضوع الاقتصاد السياسي بدقة كافية. فهو لم يستطع تجاوز الأشكال البضاعية – الصنمية للعلاقات الرأسمالية ولم يفرق بين العلاقات الرأسمالية والأشياء التي تعتبر حاملة لهذه العلاقات. كما لم تقم المدرسة الكلاسيكية بفرز العلاقات الإنتاجية كمقولة خاصة ولم تفهم مكانتها في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

فموضوع البحث بالنسبة لسميث هو إنتاج الخيرات المادية في أوضاع تاريخية محددة، هي المرحلة المانفكتورية لهذا الإنتاج، ولكن لا يبدو أنه يميز بشكل واع بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج.

نظرية القيمة لدى سميث:

1) تحديد مقدار القيمة بنفقات العمل:

ترجع الأهمية التاريخية لآدم سميث في علم الاقتصاد قبل كل شيء إلى مساهمته في صياغة نظرية القيمة في العمل:

يفرق سميث بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية:

1- فالقيمة الاستعمالية هي نفع الشيء للإنسان، بمعنى أن الشيء يكون ذا قيمة استعمالية متى كان موضع رغبة، وتتوقف القيمة الاستعمالية على المظهر والخصائص الطبيعية للأشياء واستعمالاتها، وهي لا تدخل في المبادلة ولا علاقة لها بها.

2- أما القيمة التبادلية فهي الشكل الذي تتخذه القيمة المتضمنة في البضاعة وتعني إمكانية مبادلة الشيء الذي نملكه بأشياء لا نملكها، وتقوم هذه المبادلة على أساس مشترك واحد متضمن في جميع البضائع وهو القيمة التي تحملها عندما تدخل في المبادلة.

ويضرب سميث مثلاً الماء والألماس: (فالماء وهو نافع جداً لا قيمة له في المبادلة أما الألماس وهو غير ذي قيمة استعمالية ولكنه يبادل بكمية من السلع). واعتماد سميث على هذا المثل له جانب إيجابي إذا إنه يؤكد أن القيمة الاستعمالية لا تشكل أساس القيمة التبادلية، لذلك لا يجوز اعتبار القيمة التبادلية كمظهر للخصائص الطبيعية للأشياء.

ويحاول سميث أن يكشف أساس القيمة التبادلية وإمكانية قياسها فيرى أنها تتحدد بالعمل المبذول في إنتاج السلعة. فالعمل هو وحده المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية بالنسبة لجميع البضائع، وأمّا العمل فإن آدم سميث يقيسه بزمن العمل. ولكنه يفرق بين العمل البسيط أو غير المؤهل والعمل المعقد أو المؤهل، ويعتبر الثاني عملاً بسيطاً مركباً أو مضاعفاً.

2- القيمة تتألف من مجموع المداخيل:

وعند تحديد أسعار البضائع في المجتمع الرأسمالي يضع سميث نفسه موضع رأسمالي ويطابق بين القيمة ونفقات الإنتاج فتبين بأن أسعار البضائع تتضمن أجزاء (مداخيل) ثلاثة: الأجور والأرباح والريع. فالقيمة التي يضيفها العمال إلى قيمة المواد المستخدمة في الإنتاج تنقسم إلى قسمين: الأول يشكل الأجور والثاني

يشكل ريح المستثمرين على كامل رأسمالهم الذي سلفوه على شكل مواد وأجور، أي أن القيمة المنتجة حديثاً يفضل عمل العمال تشكل مداخيل طبقة العمال وطبقة الرأسماليين. وإضافة إلى هذين العنصرين يشارك في تشكيل أسعار البضائع عنصر ثالث وهو الريع الذي يشكل دخل طبقة المالكين العقاريين، ففي أوضاعالملكية الخاصة على الأرض (يجب على العامل أن يعطي قسماً من ناتج عمله إلى مالك الأرض). ويعتبر سميث أن أي دخل في المجتمع الرأسمالي يرجع في النهاية إلى واحد من المداخيل الثلاثة المذكورة.

3- القيمة تتوزع إلى مداخيل:

استنتج سميث في دراسته لأسعار البضائع بأنها تتألف من مجموع مداخيل الطبقات، بخلاف نظرية القيمة في العمل، فهو يتابع خطأه هذا ليستنتج بأن القيمة بكاملها تتوزع من مداخيل، أي إلى أجور وأرباح وريع، ويصل سميث إلى هذه النتيجة بعد المطابقة بين قيمة البضاعة والجزء المنتج حديثاً من القيمة، في الحقيقة ليست قيمة البضاعة هي التي تتوزع إلى مداخيل وإنما فقط الجزء المنتج حديثاً. فقيمة البضاعة تزيد على قيمة الجزء المنتج حديثاً منها بمقدار قيمة رأس المال الثابت المستهلك في إنتاج البضاعة. أما آدم سميث فقد تجاهل نصيب رأس المال الثابت في تشكيل أسعار (قيم) البضائع، ويكون في ذلك قد فصل بين القيمة وأساسها – مستوى تطور قوى الإنتاج. ومن الممكن تفسير تجاهل سميث لرأس المال الثابت في قيم البضائع بأن رأس المال الثابت في المرحلة المانفكتورية لم يكن يشكل جزءاً هاماً في البنية العامة لرأس المال.

نظرية الأجور:

الأجور كمقولة طبيعية – الخلط بين المنتج البضاعي البسيط والعامل المأجور:

يبدأ سميث الفصل الخامس بالحديث عن الأجور بالقول: يشكل ناتج العمل التعويض الطبيعي عن العمل، أو الأجر (1). ويبرز في هذا التعريف عدم التفريق بين المنتج البضاعي البسيط والعمل المأجور، وفي هذا تجاهل للطابع التاريخي

للأجر، وكونه مقولة خاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالي. فالأجر بالنسبة إلى سميث هو مقولة طبيعية، غير تاريخية، فهو يخلط بين الأجر وناتج العمل بشكل عام.

يعتبر سميث الأجر موجوداً منذ (الحالة البدائية للمجتمع) أي منذ الإنتاج البضاعي البسيط ويعتبره معادلاً لكامل منتجات عمل المنتجين. صحيح أنه في مرحلة الإنتاج البضاعي البسيط يحصل العامل على كامل منتجات عمله. ولكن الخطأ يكمن في افتراض سميث بأن الأجر كان موجوداً في ظروف غياب العمل المأجور ورأس المال.

وعندما ينتقل إلى دراسة الإنتاج الرأسمالي يطرح سميث مفهوم الأجور الوسطية الذي ورثه عن الفزيوقراطيين. ولكن تحت اسم جديد هو (السعر الطبيعي) للأجور. ويتمثل السعر الطبيعي للأجور بـــ (السعر الطبيعي) لوسائل المعيشة الضرورية لإنتاجها الذي يقاس بزمن العمل، وفي نفس الوقت يحدد سميث السعر الطبيعي لوسائل المعيشة بالسعر الطبيعي للأجور، فيكون قد وقع في حلقة مسدودة أيضاً. ولقد أشار سميث إلى أن الأجور يجب، على العموم، أن تزيد قليلاً علىالمستوى الكافي لمعيشة الإنسان. وفي الحالة المعاكسة لن يكون باستطاعة العامل (أن يؤمن قوت أسرته، مما ينتج عنه موت العمال بعد الجيل الأول).

نظرية الأرباح: (الأرباح اقتطاع من ناتج عمل العامل):

إذا كان المركانتيليون قد اعترفوا فقط بالربح التجاري فإن آدم سميث، باعتباره اقتصادي المرحلة المانفكتورية في تطور الرأسمالية، يدرس في كتابه الربح الصناعي، وريع الأرض، وسعر الفائدة، والربح التجاري، أي يكون قد عمم الربح على جميع قطاعات الإنتاج الاجتماعي.

والربح الصناعي بالنسبة لسميث هو الشكل الأساسي العام للربح، أما ريع الأرض والفائدة فهما شكلان ثانويان (بينما كان الفزيوقراطيون يعتبرون أن الربح الصناعي هو الثانوي، وكانوا يعتبرونه ناتجاً عن ريع الأرض).

وبما أن سميث يستند إلى أساس علمي هو نظرية القيمة في العمل، يعتبر الربح

نتاج العمل غير المعوض للعمال المأجورين، ويشير سميث إلى أنه بعد أن أصبحت رؤوس الأموال تتراكم في أيدي الرأسماليين، (تنقسم القيمة التي يضيفها العمال إلى قيمة المواد في هذه الحالة إلى قسمين:

قسم يذهب إلى تعويض أجور هؤلاء العمال والقسم الآخر إلى تشكيل أرباح مستثمر يهم على كامل رأس المال الذي سلفوه في شكل مواد وأجور). وينشأ الربح عن اضطرار العامل لاقتسام ناتج عمله مع مالك رأس المال، واضطراره للعمل أكثر مما يلزم لإنتاج معادل أجره. يشير ماركس إلى أنه (في هذا بالذات يكون سميث قد وضع يده على المصدر الحقيقي للقيمة الزائدة).

يربط سميث مصدر الربح (بشكل عام الدخول غير الناتجة عن العمل) بتراكم رأس المال في أيدي بعض الأفراد وكذلك بظهور الملكية الخاصة على الأرض، فالرأسماليون الذين يمتلكون رؤوس الأموال يبدؤون باستئجار العمال، يقدمون لهم وسائل الإنتاج والوسائل المعيشية ويحصلون مقابل بيع منتجات عملهم على ربح هو ما أضافه العمال إلى قيمة المواد المصنعة من قبلهم.

وهكذا يكون سميث قد أرجع الربح إلى (امتلاك العمل غير المعوض). والربح مرتبط بالإنتاج الرأسمالي الذي يبدأ من لحظة انفصال العمل عن الملكية ووقوف العمل ورأس المال في مواجهة بعضهما.

نظرية ريع الأرض: ونلاحظ عنده ثلاثة أشكال لنظرية الريع.

الشكل الأول- الريع هو اقتطاع من ناتج عمل العامل:

استناداً إلى نظرية القيمة في العمل يعتبر سميث أن مصدر الريع، مثل مصدر الربح، هو العمل غير المعوض للعامل. وهو في هذا التحديد يكشف الطبيعة الاستغلالية للريع وللربح، يقول: " ما أن تصبح الأرض ملكية خاصة حتى يطلب مالك الأرض نصيبه من أي إنتاج يستطيع العامل أن ينتجه أو يجمعه منها. وريع

مالك الأرض يشكل الاقتطاع الأول من نتاج العمل المبذول في استثمار الأرض (1)".

وهكذا يربط سميث ظهور ريع الأرض مباشرة بنشوء الملكية الخاصة على الأرض. والريع، حسب مفهومه، هو ما يدفع لقاء استعمال الأرض، هو هبة يطلبها مالك الأرض من كل من يرغب باستثمارها، لذلك تخضع عملية تشكل الأسعار للتعديل مع تحول الأرض إلى ملكية خاصة، وتصبح أسعار معظم البضائع متضمنة، بالإضافة إلى الأجور والأرباح، جزءاً ثالثاً هو ريع الأرض، وهو ما يحصل في الواقع. فاحتكار الملكية الخاصة على الأرض يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية.

الشكل الثاني- الريع ناتج عن الأسعار الاحتكارية للمنتجات الزراعية:

تعتبر أسعار المنتجات الزراعية أسعاراً احتكارية برأي سميث لأن الطلب على هذه المنتجات يفوق دائماً على عرضها، مما ينتج عنه أن الأسعار تميل إلى الارتفاع عن القيمة، ومن ارتفاع الأسعار عن القيمة ينتج، برأي سميث ريع، ريع الأرض، يقول: " إن ريع الأرض، كمبلغ يدفع لقاء استعمال الأرض يمثل السعر الاحتكاري ".

استطاع سميث في هذا المجال أن يلاحظ عدداً من الخصائص الهامة للعلاقات الزراعية في ظروف الرأسمالية، فقد وجد في الريع تجسيداً للعلاقة الخاصة بين الطابع الاحتكاري للإنتاج الزراعي وبين تشكل الأسعار، وهو على حق أن أسعار المنتجات الزراعية تحتوي عنصراً احتكارياً ولكن السعر الاحتكاري لديه لا يستند إلى أساس قيمي، ويظهر كأنه ينشأ في نطاق التبادل، بينما هو في الحقيقة جزء من القيمة الزائدة التي يخلقها عمل العامل الزراعي يتخلى عنه الرأسماليون إلى طبقة المالكين العقاريين للحصول على حق استثمار الأرض، ويضطر سميث إلى الاستنتاج بأن الربع ناتج عن تفوق الأسعار على القيمة، أي عن خرق قانون القيمة.

الشكل الثالث- الريع هو ناتج نشاط (عمل الطبيعة):

يهمل سميث بحث كيفية ظهور الربع التفاضلي، الذي تحققه بعضه قطع الأرض بسبب تفوقها في الخصوبة أو الموقع من السوق على القطع الأخرى التي تقل عنها الخصوبة قرباً من السوق. وإذ يربط نشوء الريع بظهور الملكية الخاصة على الأرض (الريع المطلق) فهو يستنتج بأن الريع هو عطاء الأرض لمالكها. ويقف في ذلك موقف الفزيوقراطيين، فيعتبر أن القطاع الزراعي هو قطاع الإنتاج الأكثر ربحية لرأس المال، لأن رأس المال هنا يحقق بالإضافة إلى الربح الوسطي الذي يعادل ما يحققه رؤوس الأموال في القطاعات الأخرى، يحقق أيضاً ريعاً يدفعه الرأسمالي لمالك الأرض. وهنا نجد الشكل الثالث لنظرية الريع الذي يعتبر الريع ناتجاً عن عمل قوى الطبيعة، يقول سميث إنه بعد طرح ناتج عمل الإنسان من الإنتاج الزراعي (يبقى فقط ناتج نشاط الطبيعة نفسها) وهذا تناقض واضح مع نظرية القيمة في العمل.

إن موقف سميث هذا من ريع الأرض موقف غير صحيح علمياً، فإن حجم الريع يتوقف على الشروط الطبيعية فإن ذلك ليس لأن الأرض هي مصدر الريع، وإنما لأن الأرض الأكثر خصوبة هي شرط هام لرفع إنتاجية العمل الزراعي لزيادة استغلال العمال الزراعيين في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية، أما فيما يخص الأرض، باعتبارها وسيلة إنتاج، فهي لا تشارك في خلق المنتجات الزراعية رغم أنها تشارك في خلق قيمتها الاستعمالية.

نظرية تقسيم العمل الدولي (الكلفة المطلقة):

لا شك بأن سميث كان يحس بأن حرية التجارة هي مفيدة جداً لبريطانيا ولزيادة ثروتها، والدعوة إليها تنسجم في الوقت نفسه مع مبادئه وأفكاره في الحرية والعفوية، وهو لذلك يحارب مبادئ الحماية التي كانت وما زالت مطبقة في عدد من الدول الأوربية، كما يهاجم نظرة المركانتيليين للميزان التجاري.

ونذكر بأن الفزيوقراطيين لم يحسنوا جيداً هدم المركانتليه في كل المجالات، لقد

كانوا (زراعيين) وكانوا عندما يطالبون بحرية التجارة إنما يقصدون حرية تصدير الحبوب كوسيلة لرفع سعرها وزيادة (الغلة الصافية).

والحقيقة أن الفضل في إيجاد فكرة التجارة الدولية القائمة على تقسيم العمل الدولي يعود إلى سميث (الذي أخذ ذلك عن دافيد هيوم)، وقد طالب سميث أن يتم التخصص بحسب القدرات الطبيعية لكل بلد، فيتم تقسيم العمل الدولي على أساس نفقات الإنتاج المطلقة للسلع (للقمح مثلاً) ومعرفة سعرها في إنكلترا وغيرها والعمل على إنتاجها في البلد ذي الكلفة الأدنى ومبادلتها بالسلع المنتجة. هكذا دوماً بكلف أدنى... فيتحقق قيام (الجمهورية التجارية الكبرى) التي تشمل العالم كله والتي تحقق عن طريق المبادلة الحرة (القائمة على مبدأ الربح المزدوج لانخفاض كلفة السلعة المصدرة وانخفاض كلفة السلعة المستوردة) البحبوحة والازدهار.

ولسوف تلقى آراء سميث في هذا المجال صدى واسعاً لدى خلفائه، وإن كان ريكاردو سيضيف إلى أفكار سميث شيئاً فيما يتعلق (بالكلفة المقارنة)، فإن مفهوم تخصص الدول بحسب قدراتها الطبيعية سيلقى أهمية خاصة لدى الكلاسيكيين الجدد، إلا أنه بينما كان سميث يؤكد حرية التجارة بين البلاد، نجد دعاة رأس المال الاحتكاري اليوم في البلدان الإمبريالية بمزيد من الحماية والقيود على الاستيراد والتصدير.

مكانة سميث في تاريخ الأفكار الاقتصادية:

إن من الخطأ الكبير اعتبار سميث قد عبر بفكره عن الثورة الصناعية، فكتابة ثورة الأمم 1776 إنما شهد بدايتها فقط ولم تكن الاكتشافات الصناعية قد بلغت آنذاك مرحلة التأثير على القوى الإنتاجية كي يتمكن سميث من أخذها جيداً بعين الاعتبار. فلا عجب إن هو بقي ينادي بأهمية الزراعة ويكون إنتاجها (نتيجة تعامل الطبيعة مع عمل الإنسان) مما يزيد كثيراً في ثروة الوطن. ولا عجب أيضاً إن رأينا سميث ينصح بتوظيف رأس المال بالأفضلية في الزراعة ثم في الصناعة وأخيراً في التجارة الخارجية، كما أن سميث لا يبدي تحمساً لإدخال الآلة في

المنشآت، بل نراه يناصر ارتفاع أجور العمال، لأن في هذا خيراً للجميع، بينما يناهض الأرباح الكبيرة التي تنتج عن رفع الأسعار وتجبى من المستهلك لمصلحة (السيد).

وتأثير سميث كبير على الفكر الاقتصادي في كثير من المجالات التي تناولها هذا الفيلسوف الإنكليزي بالبحث والاستنتاج، ورغم عدم دقته ومتناقضاته العديدة، قد لقي مؤلفه (ثروة الأمم) نجاحاً كبيراً فقد ترجم إلى الفرنسية بوساطة جان باتيست ساي في بداية القرن التاسع عشر فطغى بما احتواه على أفكار بقية الاقتصاديين، مما دعا أحد المؤلفين الألمان – مازوفيتز – إلى القول عام 1810 (هناك ملك أقوى من نابليون، ويدعى آدم سميث).

ورغم مضي قرنين من الزمان على صدور كتاب سميث، لم ينته الجدل بعد حول المسائل التي جاء بها، فالاقتصاد السياسي البرجوازي المعاصر يتجاهل ويطمس الأفكار العلمية القيمة التي جاء بها سميث، ويبرز الجوانب الضعيفة لديه، هذا على سبيل المثال شومبيتر وهو واحد من أبرز ممثلي الاقتصاد السياسي البرجوازي المعاصر، يرى في كتابه (تاريخ التحليل الاقتصادي) أنه لا يجوز وصف سميث بأنه صاحب نظرية القيمة في العمل، ويرى بأن أهم منجزات سميث هي اعتباره للقيمة بأنها مجموع المداخيل. ومع أن شومبيتر يعتبر سميث الأب الروحي لساي وميل وفالراس ومارشال وغيرهم نراه يؤكد أن (ثروة الأمم) لم تتضمن أي فكرة تحليلية أو مبدئ أو وسيلة كانت جديدة تماماً في عام 1776.

مثل هذا الكلام الذي يقوله أحد عمداء الاقتصاد السياسي البرجوازي من علم (فن) مسخر لخدمة البرجوازية الاحتكارية في أعلى مراحل الرأسمالية الإمبريالية.

3- ديفيد ريكاردو (1772-1823)

نظرية القيمة عند ريكاردو – القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية:

في دراسته للبضاعة والقيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية يستند ريكاردو إلى آدم سميث ويبرهن أن الشيء الذي لا يملك قيمة استعمالية لا يمكن أن يظهر في شكل

قيمة تبادلية، فإن الأشياء التي يمكنها إشباع حاجات معينة للناس (أي التي تكون نافعة) هي فقط التي تستطيع امتلاك قيمة تبادلية ولكن المنفعة التي تجعل من الشيء قيمة استعمالية والتي تعتبر ضرورية لتوفر القيم التبادلية له لا يمكن أن تؤدي وظيفة مقياس للقيمة التبادلية، ومن ثمّ النسب التي يجري بموجبها تبادل البضائع التي يختلف النظر إليها من شخص إلى شخص آخر لا تتحدد بعامل ذاتي، وإنما بعامل موضوعي هو نفقات العمل المبذولة في إنتاج البضاعة. وهو بذلك يدحض وجهة نظر ساي التي تعتبر المنفعة (القيمة الاستعمالية) مقياساً لقيمة البضاعة.

ومن هذا المنطلق يفرق ريكاردو بين ثروة المجتمع وكمية القيم التي يتصرف بها المجتمع. فثروة المجتمع تتحدد بكمية القيم الاستعمالية التي تقع تحت تصرفه وهي تتوقف على عوامل عديدة منها استخدام الآلات وتطوير التكنولوجيا وغير ذلك. أما كمية القيم فتحدد حصراً بعامل واحد هو العمل المبذول في إنتاج البضائع، وكمية هذه القيم تزداد تبعاً لسبب واحد هو تغيير كمية العمل المبذول في الإنتاج.

ثمّ إن ريكاردو يعارض النظرات غير العلمية لجان باتيست ساي عندما يؤكد هذا الأخير بأن القيمة تنتج ليس فقط عن العمل وإنما أيضاً عن العوامل الطبيعية كالشمس والهواء وغيرها، ويرى ريكاردو أن العوامل الطبيعية تعطي البضاعة قيمتها الاستعمالية ولا تعطيها قيمتها التبادلية.

ويتتبع ريكاردو استنتاجاً صحيحاً مفاده أن ارتفاع القوة الإنتاجية للعمل بفضل استخدام العوامل الطبيعية لا يؤدي إلى تزايد القيمة، وإنما إلى تزايد كمية القيم الاستعمالية، وعندما ينتقل ريكاردو إلى تحديد القيم التبادلية يفرق بين نوعين من السلع:

1- السلع القابلة للتجديد Biens Reproductibles وهي تشمل غالبية السلع المتاحة للناس كالقمح والسلع الصناعية الجارية.

2- السلع غير القابلة للتجديد Biens non – reproductibles وهي

كاللوحات النادرة والكتب الأثرية والتحف الغربية.

ويرى أن الأولى تتوقف قيمتها التبادلية على كمية العمل الذي بذل في إنتاجها، أما الثانية فهي قليلة ومحدودة، قيمتها لا تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها بل هي مرتبطة بندرتها وتتقيد تبعاً لثروة وأذواق الناس الذين يرغبون في اقتنائها، وهذه السلع غير القابلة للتجديد شأنها في الحياة الاقتصادية معدوم وهي لا تباع بقيمتها في الحقيقة وإنما تظهر في السوق تحت سعر معين، بل تحت سعر احتكاري لا يستند إلى قيمتها.

فريكاردو يأخذ بالاعتبار فقط السلع القابلة للتجديد. وبهذا يتمكن من بناء القيمة التبادلية على العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة. فالسلعة التي يتطلب إنتاجها ضعف مدة العمل الاجتماعي الوسطية التي يكلفها إنتاج سلعة أخرى تكون قيمتها التبادلية مضاعفة بالنسبة لهذه الأخيرة.

نظرية ريكاردو في ريع الأرض:

ترتبط نظرية الريع بثلاثة معطيات أساسية:

1- بقانون مالتوس حول زيادة السكان وكون هذه الزيادة تتم بنسبة أكبر من زيادة الأرزاق.

2- بوحدة السعر في السوق تحت تأثير المزاحمة وهذا السعر الموحد يتحدد تبعاً لمقادير الكلفة التي أنفقت في أصعب الأوضاع، أي في أقل الأراضي خصباً.

3- بقانون الغلة المتناقصة (تورغو).

لنلاحظ كيف يتمثل ذلك كله، عندما تستدعي زيادة السكان زراعة أراضٍ أقلّ خصباً من الأراضي المستثمرة سابقاً فإن ظاهرة الريع تبدو كما يراها ريكاردو جلية بالشكل الآتي:

لنفترض أن الكلفة في الأراضي الخصبة المستثمرة حالياً هي 80 بالنسبة لكمية معينة (كنتال مثلاً) من القمح، وأن الكلفة في أراضٍ متوسطة الخصوبة وضعت محدداً في الاستثمار هي 90، كما أن زيادة السكان اقتضت استثمار أراضٍ جديدة

كلفة الإنتاج فيها هي 100 لنفس كمية القمح.

إن سعر كمية القمح هذه لا يمكن أن يكون أدنى من 100 وإلا ثبطت همة المنتجين للأراضي الأقل خصباً، لأن كلفتهم هي 100 (وتثبيط همة هؤلاء تؤدي إلى عدم كفاية الطلب). وإن كان لا يمكن أن يكون في السوق الواحد غير سعر واحد في زمن ما لكمية معينة من القمح (لأن السعر ينزع لأن يكون واحد بسبب المزاحمة)، فإن بيع القمح بسعر 100 أي بما يعادل كلفة الإنتاج في الأرض الأقل خصباً يؤدي إلى ما يأتي:

1- مالك الأرض الأقل خصباً (كلفة 100) لا يحقق أي ريع (وقد حقق ربحاً وسطياً على رأس ماله ولو كان هو المنتج).

2- مالك الأرض المتوسط (كلفة 90) يحقق ربحاً قدره (10).

3- مالك الأرض الخصبة (كلفة 80) يحقق ربحاً قدره (20).

هناك إذن مالكان حققا ربحاً إضافياً متفاوتاً (ربحاً تفاضلياً) بسبب الفرق بين خصب أرضيهما وقد حققاه دون بذل كلفة إضافية من جانبهما، وإنما بسبب الكلفة المرتفعة لدى مالك الأرض الأسوأ وهذا الريع هو ربح (غير منتظر)، إضافة إلى الربح من رأس المال الزراعي.

إلا أن بالإمكان اللجوء إلى طريقة الزراعة العامودية عوضاً عن الزراعة الأفقية أي اللجوء إلى زيادة الجهد (العمل) على الأرض الخصبة المستثمرة دون اللجوء إلى استثمار أراضي متوسطة الخصب أو قليلة الخصب، وذلك بفرض أن هذه الطريقة تحل مشكلة الغذاء الناشئة من زيادة السكان (زيادة الطب)، وهنا نصطدم بمبدأ الريع المتناقص في الزراعة:

إن زيادة النفقات تزيد حتماً الإنتاج، ولكن إلى حد ما، تصبح الأرض بعده عاجزة عن إعطاء مزيد من الإنتاج يتناسب مع نسبة زيادة النفقات، فإذا تضاعف الجهد (بنسبة 100%) مثلاً فأعطت الأرض ناتجاً صافياً بنسبة 150% من الناتج الصافي السابق، فإنه سيأتي وقت لا تعطي الأرض مقابل نفس مضاعفة الجهد

إلا 100% ثم 40% الخ.

وهكذا لاحظ ريكاردو (بعد توغو) أن نسبة المحصول الجديد تزرع دوماً لتصبح أدنى من نسبة زيادة الكلفة المبذولة لزيادة الإنتاج في أرض معينة. ولكن ارتفاع كلفة الإنتاج تؤدي إلى زيادة الأسعار كما نعلم. وهكذا ينال المالك ريعاً جاء نتيجة عمل وجهد الآخرين، والنتيجة إذن واحد كما يقول.

نظرية التوزيع عند ريكاردو: (الأجور ــ الأرباح ــ الريع):

الأجور:

كانت نظرية القيمة في العمل الأساس الذي أقام عليه ريكاردو نظريته في التوزيع، والذي مكنه من الاقتراب من التحليل العلمي للقوانين التي تنظم مداخل مختلفة طبقات المجتمع البرجوازي، لقد فسر الاقتصاديون البرجوازيون بعد ريكاردو البحث عن القوانين الخاصة بظهور مداخيل مختلف الطبقات بأنه رجوع عن فكرة وحدة مصدر هذه المداخيل.

ولكن الحقيقة أن فضل ريكاردو يكمن في محاولة تفسير عملية التوزيع، انطلاقاً من أساس واحد هو نظرية القيمة في العمل.

العمل هو البضاعة Marchandise عند ريكاردو:

لم يستطيع آدم سميث أن يضع حدوداً واضحة بين ناتج العمل والأجرن أما ريكاردو فقد كان دائماً يعني بالأجر دخل العامل المأجور الذي يحتل جزءاً من القيمة التي يخلقها هذا العامل في عملية الإنتاج، فهو ينظر إلى الأجر لا كمقولة طبيعية بل كمقولة تاريخية خاصة بالإنتاج الرأسمالي فقط.

وينطلق ريكاردو من أنه يجري تبادل مباشر بين رأس المال والعمل المأجور، أي بين التراكم (العمل الماضي المجسد في وسائل الإنتاج) والعمل المباشر (العمل الحي). وهو ينظر إلى العامل كبائع للعمل وإلى العمل كبضاعة تتحدد قيمتها كما تتحدد قيم جميع البضائع بوساطة قانون القيمة.

فإذا استخدمنا نظرية القيمة في العمل في تفسير قيمة العمل باعتباره بضاعة نقول إن قيم هذه البضاعة (العمل) تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها، وبالتالي تتوقف قيمة العمل على كيفية العمل المبذول في إنتاجه. وتفسير الماء بالماء لا معنى له. لذلك ريكاردو يجد مخرجاً من هذا المأزق بإرجاع قيم العمل إلى كمية العمل الضروري لإنتاج الأجر، أي كمية العمل الضروري لإنتاج المال أو البضائع (الوسائل المعيشية) التي يحصل عليها العامل. وهو إذن يستبدل قيم العمل بقيمة الأجر أي بنفقات العمل الضرورية لإنتاج وسائل معيشة العامل.

السعر الطبيعي والسعر السوقي:

ويميز ريكاردو بين السعر الطبيعي والسعر السوقي المعمل، ويرى أن السعر الطبيعي للعمل هو السعر الضروري الذي يتمكن العمال بوساطته من العيش وحفظ النوع بدون زيادة أو نقصان في عددهم. أي هو قيمة وسائل المعيشة الضرورية، أما السعر السوقي للعمل فيتحدد بتأثير أسباب مختلفة مؤقتة وعارضة، ولكنه يتقلب حول السعر الطبيعي والحد الضروري من وسائل المعيشة بالنسبة لريكاردو ليس ثابتاً وإنما يتأثر بشروط تاريخية وجغرافية تحدد مكوناته وهذه نقطة هامة أشار إليها ماركس حين قال إنه في تحديد قيمة قوة العمل بخلاف جميع البضائع الأخرى يدخل عنصر تاريخي ومعنوي.

ورغم أن ريكاردو يخلط بين العمل وقوة العمل يحدد شكل جميع الأجور الوسطية، بقيمة العمل. ولو اعتبر ريكاردو أن العامل يبيع قوة عمله وليس عمله (كما فعل ماركس من بعده) لأمكنه بشكل متوافق تماماً مع نظرية القيمة في العمل تحديد الأجور بنفقات العمل اللازمة لإنتاج قوة العمل.

وعندما يحاول ريكاردو تفسير سبب انجذاب الأجور نحو قيمة وسائل معيشة العامل الضرورية لا يجد مخرجاً آخر غير الاعتماد على قانون العرض والطلب، فهو يرى بأن ارتفاع الأجور فوق المستوى الموافق لقيمة الحد الأدنى من وسائل المعيشة وبالتالي تحسين وضع الطبقة العاملة يؤدي إلى تسريع معدلات تزايد

السكان. وبنتيجة ذلك يتزايد عرض الأيدي العاملة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأجور. أما إذا تحقق العكس فانخفضت الأجور دون السعر الطبيعي للعمل، فإن هذا يؤدي إلى تقليص عدد الطبقة العاملة، أي تخفيض عرض العمل، وبالنتيجة ارتفاع الأجور.

وهكذا يرى ريكاردو بأن الأجور تحت تأثير حركة السكان تميل دائماً إلى التوافق مع قيمة الحد الأدنى، فهو ذو طابع مؤقت يزول تلقائياً نتيجة تسارع أو تباطؤ معدلات تزايد السكان. ولذلك انطلاقاً من وجهة نظر ريكاردو هذه، فإن أية محاولة للطبقة العاملة لتحسين وضعها ستفضي إلى الفشل، ولا معنى للنضال الطبقي.

لقد استخدم هذه الأفكار بعد ذلك لاسال في " قانونه الحديدي " للأجور الذي يعني في جوهره عدم جدوى نضاله الطبقة العاملة في سبيل تحسين أجورها.

الأجور الاسمية والأجور الحقيقية:

ويفرق ريكاردو بين الأجور الاسمية والأجور الحقيقية، فالأجور الاسمية في نظره هي كمية معينة من النقود تدفع للعامل لقاء عمله خلال مدّة معينة من الزمن، أما الأجور الحقيقية فهي زمن العمل الضروري لإنتاج المبلغ النقدي المدفوع للعامل، أي لإنتاج وسائل معيشة العامل الضرورية خلال المدّة التي يتقاضى عنها أجره الاسمي. ويشير ريكاردو إلى أن قدرة العامل على إعالة نفسه وعائلته لا تتوقف على كمية النقود التي يحصل عليها في شكل أجور وإنما على " كمية الغذاء والمواد المعيشية الضرورية له والتي أصبحت ملحة بقوة الاعتياد ويمكن شراؤها مقابل النقود".

نظرية الربح عند ريكاردو:

إنه لأمر طبيعي جداً بالنسبة لريكاردو أن توجد إلى جانب الطبقة التي يجب عليها أن تقدم جزءاً من عملها بدون مقابل، طبقة تشارك في اقتسام القيمة دون أن

تكون قد شاركت في إنتاجها. وهو لم يسأل نفسه متى وكيف انقسم المجتمع إلى طبقات، وإنما ينطلق من الطبقات على أنه قائم.

مصدر الربح: كان سميث قد رأى أن الربح والريع هما اقتطاع من ناتج عمل العامل وبذلك فسر المصدر الحقيقي للقيمة الزائدة، إلا أنه خرج عن الطريق الصحيح عندما حدد القيمة بمداخيل الطبقات. وكذلك اعتبر ريكاردو أن العامل لا يحصل إلا على جزء من القيمة، المتحققة بفضل عمله، أما الجزء الآخر من القيمة التي ينتجها فيذهب إلى الرأسمالي مشكلاً ربحه. وتتوزع القيمة عند ريكاردو إلى أجور وأرباح فقط، أما الريع فليس إلا جزءاً من الربح يحصل عليه ملاك الأراضي من الرأسماليين.

نظرية ريكاردو في التجارة الخارجية:

(التخصص على أساس كلف الإنتاج المقارنة (Couts Compares)

يبقى ريكاردو مستمراً في منهجه في نظريته في التجارة الخارجية أيضاً التي كانت موجهة للبرهان على نظريته في القيمة أو للبرهان على أنها لا تناقضها.

فما هي نظرية ريكادو في التجارة الخارجية؟

إن تقسيم العمل الذي برع الكلاسيكون في بيان أهميته هو الذي يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمل، وثم إلى توفير زمن العمل، وهو أيضاً شروط لزيادة ثروة الشعوب، لكن ريكاردو يرى أن المشاركة في التقسيم الدول للعمل مهما أدت إلى تغيير في بنية الإنتاج القومي، فإن الناتج الإجمالي للبلاد (بما فيه الإنتاج الداخل إلى البلد من الخارج مقابل تصدير جزء من الإنتاج القومي) لا يمكن أن يزداد ما دام حجم رأس المال القومي والعمل المستخدم باقيين على حالهما.

إن أي توسيع في التجارة الخارجية لا يستطيع أن يزيد مباشرة إجمالي القيم في البلاد رغم كونه سيساعد إلى درجة كبيرة على زيادة كمية البضائع كمية الحاجات المعيشية. وانطلاقاً من قانون القيمة، يرى ريكاردو أنه ما دامت قيم البضائع

المتبادلة متعادلة، لن يكون في حوزتنا قيم أكبر إذا كنا سنحصل بنتيجة افتتاح أسواق جديدة على كمية من البضائع الأجنبية أكبر بمرتين مقابل نفس الكمية من البضائع التي تصدرها. فالفائدة التي يحققها البلد تقتصر إذن على زيادة كمية الوسائل المعيشية مقابل نفس الإنفاق من العمل الاجتماعي الإجمالي، وهذا ما يوازي رفع إنتاجية هذا العمل.

ولكن ما هي قوانين تقسيم العمل بين البلدان التي تسمح بتحقيق هذا الارتفاع في إنتاجية العمل البضاعي؟

ينطلق ريكاردو من منطق سميث الآتي: (إذا كان هناك بلد ما يستطيع تزويدنا ببعض البضائع بسعر أرخص مما نستطع إنتاجه فمن الأفضل شراؤها من هذا البلد مقابل جزء من منتجات عملنا الصناعي الخاص الموظف في المجال الذي يحقق فيه بعض التفوق). وتقسيم العمل الدولي الذي ينادي به سميث يقوم على أساس التخصص بحسب القدرات الطبيعية لكل دولة.

أوضح ريكاردو مفهوم سميث وأضاف إليه مفهوماً جديداً بمناسبة المشكلة التي أثارها مستقبل إنكلترا ومعرفة ما إذا كان عليها أن تتابع حماية زراعتها أو تفتح حدودها للقمح الأجنبي مقابل العمل على إشادة صناعتها.

وقد وقف ريكاردو إلى جانب الحل الثاني وحاول البرهنة على أن من صالح الدولة التي تتقدم صناعياً أن تضحي بزراعتها وتدفع غالباً ثمن القمح الأجنبي مقابل سلعها المصنعة، لأن عملها الصناعي يتيح لها أن تحصل على كمية أكبر من القمح مما كان يمكنها الحصول عليها بوساطة كمية العمل على أرضها. ليس المهم إذن عند ريكاردو أن يقابل الكلفة المطلقة (cout absolu) لسلعة واحدة (القمح مثلاً) ومعرفة سعرها في إنكلترا وخارجها وإنما مقارنة الكلفة النسبية (cout relatif) لسلعتين معاً (القمح والنسيج) وقياس كمية الأولى (القمح) التي يمكن أن

يحصل عليها إنتاج الثاني (نسيج) في إنكلترا من جهة، وفي البلاد الأخرى من جهة ثانية.

فالتخصص هو نافع فقط في بلد زراعي لا يملك القدرة على التصنيع وإنما يملك إمكانيات أفضل للزراعة ويستطيع الإنتاج بكلف منخفضة نسبياً تؤمن له شروطاً جيدة للتبادل التجاري (البرتغال).

لنفرض أننا نستطيع أن ننتج بوساطة نفس كلفة العمل في إنكلترا والبرتغال (الأجور في بريطانيا مرتفعة) المقادير التالية:

في إنكلترا	بنفس الكلفة	في البرتغال
5 أمتار من القماش		10 أمتار من القماش
100 ليتر من الخمر		300 ليتر من الخمر

(5 أمتار من القماش تبادل بـ 100 ليتر من الخمر في إنكلترا ولكن بـ 150 ليتراً في البرتغال: هذه هي الكلفة النسبية للقماش مقدرة بخمر في كل البلدين).

إنكلترا لها مصلحة بمتابعة التصنيع وتصدير قماشها إلى البرتغال لأنها تحصل مقابل 5 أمتار من القماش على 150 ليتراً من الخمر بدلاً من 100 ليتر لديها، والبرتغال لها مصلحة بإنتاج الخمر فقط لأنها تحصل مقابل 300 ليتر من الخمر على 15 متراً من القماش في إنكلترا بدلاً من 10 أمتار فقط لديها.

إنكلترا /10/ م	/300/ ل	
/5/ م	/س/ل	⇦ س = $\frac{300 \times 5}{10}$ = /150/ل
البرتغال /5/ م	/100/ ل	
/س/ م	/300/ل	⇦ س = $\frac{300 \times 5}{100}$ = /15/م

ريكاردو قمة الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي:

سار الاقتصادي السياسي البرجوازي الكلاسيكي في طريق صاعدة بدءاً من تحليل الظواهر الاقتصادية المنفردة للإنتاج الرأسمالي، وهو التحليل الذي كان يغلب عليه السطحية، إلى صياغة منظومة نظرية علمية لحركة الاقتصاد الرأسمالي. وقد حقق ممثلو هذا الاتجاه نجاحات كبيرة رغم كونهم لم يستطيعوا بلوغ نهاية الطريق. ولم تستطع المدرسة الكلاسيكية صياغة نظرية علمية كاملة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي.

فالبرجوازية باعتبار أنها طبقة صاعدة كانت ذات مصلحة في الكشف عن قوانين الاقتصاد الرأسمالي في غمرة صراعها ضد الإقطاع، وقد انعكست في نظريات ريكاردو حاجات القوانين الاقتصادية الموضوعية، لذلك كانت استنتاجات ريكاردو ونظرياته تحمل طابعاً تقدمياً مساعداً لتطوير قوى الإنتاج، ولكن ريكاردو كان يبدو متشائماً حول النظام الرأسمالي الذي خصص لتجهيزه كل جهد وكأنه استشف، وإن كان بشيء من الضبابية، محدودية هذا النظام التاريخية.

إن صياغة نظرية القيمة في العمل ونظرية الربح حتى الاعتراف بالعمل كمصدر وحيد للقيمة والاعتراف بالعمل غير المعوض للعمال المأجورين كمصدر وحيد للربح، وكذلك تطور نظرية التوزيع، حتى الاستنتاج بحتمية التناقضات الاقتصادية بين الطبقة العاملة والبرجوازية وتهديد حوافز الإنتاج الرأسمالي أي معدل الربح بالخطر من جانب تطور الآلة الداخلية نفسها للاقتصاد الرأسمالي.. الخ كل ذلك جاء به ريكاردو فكان الأساس لفهم الطابع الاستغلالي للنظام الرأسمالي والطابع التاريخي المحدود.

هنا يكمن السبب الأول في هجوم الاقتصاديين السياسيين البرجوازيين على ريكاردو ومحاولة الحط من الأهمية العلمية لأبحاثه. وكان الاقتصادي الأمريكي كأيه مؤلف كتاب (انسجام المصالح) يصل في وصف ريكاردو إلى نعته (باب الشيوعية). وإلا فإن الأفق الطبقي البرجوازي قد أدى بريكاردو إلى ما يأتي:

1- اعتبار تقسيم المجتمع إلى طبقات ظاهرة طبيعية أبدية.

2- عدم إدراك الطابع التاريخي للتحولات الاقتصادية للرأسمالية واعتبار التناقض بين الأجور والأرباح وبين الأرباح والريع قانوناً طبيعياً للحياة الاجتماعية.

3- لم يكن الاقتصاد السياسي الريكاردي يخلو من التناقضات الخطيرة، والتي من أهمها:

أ- إذا كانت الأجور هي تعويض العمل، تكون هناك حلقة مفرغة: فقيمة العمل تتحد إذن بالعمل.

ب- إذا كان الرأسمالي يشتري عملا لعامل ويدفع تعويضه كاملاً فكيف يمكن تفسير حصول الرأسمالي على الربح أو الريع استناداً إلى قانون القيمة؟

ج- إذا كانت القيمة تتحدد بزمن العمل فلماذا تحقق رؤوس الأموال المتساوية. من حيث الحجم والمختلفة عن بعضها من حيث كمية العمل الحي الذي تستطيع تشغيله، لماذا تحقق ربحاً واحداً؟

لقد وقف ريكاردو أمام هذه التناقضات، وقد استغل الاقتصاديون البرجوازيون بعده هذه التناقضات في أوضاع اشتد فيها الصراع الطبقي من أجل الانحدار بالاقتصاد السياسي إلى تسخيره وخدمة مصالح البرجوازية ولا سيما أكثر الفئات طفيلية: البرجوازية الاحتكارية في صراعها ضد الجماهير.

وهكذا أعلن جيمس ميل أن مصدر القيمة هو العمل ورأس المال، وأضاف ماك كولوك مصدراً آخر هو قوى الطبيعة وذلك في نفس الوقت الذي كان كل منهما يتظاهر فيه بالإخلاص لنظرية ريكاردو في القيمة والعمل وباعتبار نفسه من الأتباع المخلصين لريكاردو!.

ولقد تطور هذا الاتجاه حتى أصبح الاتجاه السائد اليوم في الاقتصاد السياسي البرجوازي، ويطلق عليه الاقتصاد السياسي البرجوازي التبريري.

كما وظهر بعض الريكاردیين الاشتراكيين الطوباويين الذين حاولوا انطلاقاً من

نظريات ريكاردو التعبير عن مصالح الطبقة العاملة، ومن هؤلاء كودسكين وطومبسون وبري، وقد أكدوا بأن إنتاج العامل يجب أن يعود إليه، ما دام عمله هو الذي يخلق القيمة وإن نظرية القيمة في العمل وضعت شروط التبادل العادل: التبادل حسب العمل، إلا أنه في ظروف الرأسمالية يجري الإخلال بهذا المبدأ، واعتبر هؤلاء أنه من أجل إلغاء الاستغلال يكفي تنظيم التبادل العادل، وعندها يحصل كل شخص على كامل ناتج عمله.

ولقد وصف كارل ماركس الريكارديين الاشتراكيين بأنهم بسبب من عدم إدراكهم لجوهر الرأسمالية وآلية الاستغلال الرأسمالي أرادوا في ظروف الرأسمالية إقامة الاشتراكية بوساطة تبادل كميات العمل المتساوية.

لقد كان الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي في إنكلترا مصدراً هاماً من مصادر الماركسية، فقد استخدم ماركس كل المقولات العلمية التي جاء بها آدم سميث ودافيد ريكاردو وبقيت مكتشفاتهم العلمية حية، في شكل ناضج متطور في النظرية الماركسية.

المدرسة الاشتراكية:

الاشتركية العلمية – كارل ماركس (1818-1883):

تقوم على أساس علمي متين هو نظرية القيمة في العمل، التي على أساسها تم اكتشاف القيمة الزائدة. إن نظرية القيمة في العمل ترجع بأصولها كما رأينا إلى ابن خلدون ووليم بيتي وآدم سميث ودافيد ريكاردو.

أولاً- نظرية القيمة في العمل عند ماركس:

لقد ابتع ماركس المنهج العلمي في تحليل العلاقات الاقتصادية، فإذا كان جوهر الرأسمالية الإنتاج البضاعي القادر على سد حاجة والقابلة للتبادل أيضاً) فإن تحليل أسلوب الإنتاج الرأسمالي يجب أن يبدأ بدراسة الإنتاج البضاعي. إن فهم القوانين البضاعية هو الشرط الأهم للتحليل العلمي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية. وهذا ما

يفسر الاهتمام الكبير الذي أولاه ماركس لدراسة مسائل نظرية القيمة. فمن الواضح أنه لا يمكن استخدام نظرية القيمة في العمل في دراسة أسلوب الإنتاج الإقطاعي الذي يتصف بسيطرة الاقتصاد الطبيعي، بينما تعتبر نظرية القيمة في العمل الوسيلة الوحيدة للكشف عن القانونيات الداخلية لنظام الإنتاج الرأسمالي.

لقد تقدم ماركس بنظرية القيمة في العمل ليكتشف قيمة البضاعة تتحدد بكمية العمل الوسطية الضرورية اجتماعياً لإنتاجها، وإن المنتجات التي تحتوي على كميات متساوية من العمل الإنساني المتجسد فيها تكون لها قيمة واحدة.

أ- الطابع الازدواجي للعمل:

إن أهم عناصر نظرية القيمة في العمل كانت لها الأهمية الكبرى في اكتشاف قوانين الإنتاج الرأسمالي هو إيضاح الطابع الازدواجي للعمل المنتج للبضاعة، يقول ماركس في رسالة إلى إنجلز في 24 آب 1867 بمناسبة صدور الجزء من كتابه رأس المال: " إن أفضل ما جاء في كتابي هو:

1- الطابع الازدواجي للعمل الذي شرحته في الفصل الأول حسب ما يظهر العمل في قيمة استعمالية أو قيمة تبادلية (الذي يستند إليه فهم جميع الوقائع).

2- بحيث القيمة الزائدة مجردة عن أشكالها الخاصة: الربح، الفائدة، ريع الأرض وغيرها "([272]).

من خلال بحث العلاقات البضاعية أظهر ماركس أن عمل المنتج البضاعي يملك طابعاً مزدوجاً إذ يظهر من جهة في شكل نافع هادف كعمل نافع ملموس يخلق قيمة استعماليه، ومن جهة أخرى كإنفاق لقوة فسيولوجية وعقلية بغض النظر عن الشكل الملوس الذي يجرى به هذا الإنفاق، أي كعمل مجرد يخلق قيمة، والعمل المجرد هو شكل تاريخي معين يظهر به العمل البشري فقط في مرحلة الإنتاج البضاعي، وهو يختلف عن العمل بمعناه الفسيولوجي الذي تتصف به جميع مراحل

([272]) ماركس وإنجلز، المؤلفات بالروسية، ج31، ص277.

التطور الاجتماعي والذي يشكل الملموس للعمل يجري في كل صفقة تبادلية عندما يقيس المنتجون البضاعيون نفقات عملهم ويستخرجون ذلك العنصر المشترك في جميع البضائع مهما اختلفت قيمها الاستعمالية، ومهما اختلف العمل الملموس المبذول في إنتاجها. يكتب ماركس"... تتصف العلاقات التبادلية للبضائع بتجردها عن قيمها الاستعمالية"([273]).

بين ماركس أن الطابع المزدوج للبضاعة يرجع إلى ازدواجية طابع العمل المنتج لها. فالعمل الملموس يخلق القيمة الاستعمالية، أما العمل المجرد فيخلق القيمة التبادلية. وكشف بذلك عن أن البضاعة تشكل وحدة عنصرين متضادين: القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية.

ب- الجوهر الاجتماعي للقيمة:

كشف ماركس لأول مرة في تاريخ الاقتصاد السياسي عن الجوهر الاجتماعي لقيمة البضائع. فوراء علاقات البضائع بعضها مع بعض في التبادل تبرز علاقات الإنتاج التي تربط بين الناس، بين المنتجين البضاعيين. ويحدد ماركس القيمة كعلاقة بين الناس مغطاة بعلاقات بين الأشياء. يكتب ماركس: ".. إن الشكل البضاعي لمنتجات العمل أو شكل قيمة البضاعة هو شكل الخلية الاقتصادية للمجتمع البرجوازي "([274]).

إن اكتشاف الطابع التاريخي العارض للقيمة يكتسب أهمية علمية وسياسية كبيرة لأنه يدحض الأفكار البرجوازية حول خلود وطبيعة العلاقات البضاعية والمجتمع الرأسمالي.

كان الاقتصاد العربي الكلاسيكي قد ركز الاهتمام حول مقدار القيمة، التحليل

([273]) ماركس وإنجلز، المؤلفات بالروسية، ج31، ص277.

([274]) ماركس وإنجلز، المؤلفات ج 13، ص20.

الكمي، واغفل الجوهر الاجتماعي للقيمة باعتبارها علاقة اجتماعية، أي التحليل النوعي للعلاقات البضاعية.

ج- مقدار القيمة:

لقد كشف ماركس أن مقدار القيمة يتوقف على مستوى تطور قوى الإنتاج، ذلك أن قيمة البضائع تتحدد بنفقات العمل الاجتماعي المجرد الوسطية على إنتاج البضاعة عند كل مستوى معين من تطور قوى الإنتاج. ولقد ميز بين العمل الفردي المبذول فعلاً في إنتاج البضاعة والعمل الضروري اجتماعياً الذي يتكلفه المجتمع وسطياً على إنتاج وحدة البضاعة، كما بين أن مقدار القيمة لا يتحدد بالعمل الفردي وإنما بالعمل الضروري اجتماعياً.

> لقد أوضح ماركس أن قيمة البضاعة في ظروف الرأسمالية لا يمكن أن تقاس مباشرة بساعات العمل المبذول في إنتاج البضاعة. إنها تستطيع أن تعبر عن نفسها فقط في كمية معينة من القيمة الاستعمالية لبضاعة أخرى، معادلة للأولى في قيمتها التبادلية.

وهكذا يكون ماركس قد كشف خطأ نظريات البرجوازية الصغيرة والاشتراكية الطوباوية بخصوص " النقود العمالية " أو أذونات العمل ومصارف العمل التي تقيس القيمة مباشرة بزمن العمل في ظروف الإنتاج الرأسمالي، التي جاء بها برودون وآخرون وثبت فشلها.

إذن تقاس قيمة البضاعة بكمية معينة من قيمة استعمالية لبضاعة أخرى، إن كشف الشكل المعادل للقيمة أصبح ممكناً بعد بحث خصائص العمل الملموس والعمل المجرد، ومن أهم خصائص الشكل المعادل للقيمة أن " العمل الملموس يصبح... شكل ظهور نقيضه، العمل الإنساني المجرد "([275]).

([275]) ماركس وإنجلز، المؤلفات، ج23، ص68.

د- أشكال القيمة، جوهر ووظائف النقود:

شكل بسيط ؟؟ شكل عام شكل مجرد (؟؟ معدنية) شكل () القيمة من الشكل البسيط (بضاعة مقابل بضاعة في عمليات المقايضة) إلى الشكل العام (في تمييز بعض البضائع واستخدامها لقياس قيم جميع البضائع الأخرى) وأخيراً إلى الشكل النقدي للقيمة في النقود المعدنية. فإن الاقتصاد السياسي تعرف لأول مرة على مصدر القيمة ووظائفها، فالنقود هي، حسب ماركس، تجسيد للعمل المجرد، في النقود، كما يقول ماركس: " يظهر زمن العمل العام كشيء خاص، كبضاعة "([276]) فالنقود هي إذن بضاعة خاصة تملك إمكانية قياس قيم جميع البضائع الأخرى لأنها تملك قيمة بحد ذاتها هي مقدار العمل الاجتماعي الضروري المبذول فيها، ويجري قياس قيم جميع البضائع بكمية معينة من القيمة الاستعمالية لهذه البضاعة الخاصة ــ النقود.

ورغم أن المدرسة الكلاسيكية اقتربت من التمييز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، لم تحاول تحليل أشكال القيمة ولذلك لم تتمكن من تفسير الشكل النقدي للقيمة. لقد أصبحت نظرية القيمة الماركسية نقطة الانطلاق في دراسة قوانين الاقتصاد الرأسمالي، وأهم هذه القوانين ــ قانون القيمة الزائدة.

ن- قانون القيمة الزائدة في الرأسمالية:

يرجع اصطلاح القيمة الزائدة بجذوره إلى سيسموندي وبرودون وغيرهم، لكن ماركس هو الذي صاغ النظرية العلمية للقيمة الزائدة التي أصبحت أهم عناصر الانقلاب الثوري في الاقتصاد السياسي. كتب ماركس: " إن إنتاج القيمة الزائدة أو الربح هو القانون المطلق لأسلوب الإنتاج الرأسمالي ".

ولقد كان أهم مؤلفات ماركس " رأس المال " مخصصاً بشكل رئيس لدراسة قانون القيمة الزائدة، فجاء في مقدمة الطبعة الأولى للجزء الأول منه: " إن الهدف

([276]) ماركس وإنجلز، المؤلفات، ج23، ص68.

النهائي من مؤلفي هذا هو كشف القانون الاقتصادي لتطور المجتمع المعاصر.. "[277].

إن أسلاف ماركس، رغم أنهم وجدوا في الربح الدافع الرئيس لنشاط الرأسمالي، لم يدركوا في تعرضهم القيمة الزائدة، أن هذا القانون هو القانون الأساسي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي ولم يروا طابعه التاريخي العارض.

ثانياً- نظرية القيمة الزائدة:

كانت نظرية ماركس حول الطابع الازدواجي للعمل المنتج للبضاعة الدور الأكبر في اكتشاف قانون القيمة الزائدة.

أ- القيمة الزائدة لا تنشأ في عملية التبادل:

من خلال دراسة تداول البضائع والنقود اتضح ماركس أن القيمة الزائدة لا تنشأ في عملية التبادل، وهو يتفق مع أرسطو والفزيوقرطيين في أن التبادل عقيم.

ب- قوة العمل على أنها بضاعة خاصة:

كان لتحليل العلاقات الرأسمالية من وجهة نظر الطابع الازدواجي للعمل الأهمية الكبرى في تحديد مصدر القيمة الاستعمالية، فلقد أمكن اكتشاف بضاعة خاصة في السوق الرأسمالية تعتبر قيمتها الاستعمالية مصدراً للقيمة.

> الضروري للإنتاج الرأسمالي، هو قانونيته الداخلية، وبالتالي إلغاء الاستغلال في أوضاع المجتمع الرأسمالي أمر مستحيل. وكان لهذا الاستنتاج أهمية كبيرة بالنسبة للطبقة العاملة، إذ سلحها بنظرية ثورية كشفت سر الاستغلال الرأسمالي ودحضت النظرية التبريرية حول " انسجام " المصالح الطبقية في الرأسمالية.

أشكال القيمة الزائدة:

ويكشف كارل ماركس عن أشكال القيمة الزائدة التي يميز كل منها مرحلة في تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي. ففي المرحلة الأولى في تطور علاقات الإنتاج

([277]) ماركس وإنجلز، المؤلفات، ج23، ص68.

الرأسمالية بسبب ضعف وسائل الإنتاج كان الشكل السائد للقيمة الزائدة هو القيمة الزائدة المطلقة الناتجة عن تطويل يوم العمل أو زيادة شدة العمل. أما في الرأسمالية المتطورة فإن الشكل الأوسع انتشاراً هو القيمة الزائدة النسبية الناتجة عن تحسين إنتاجية العمل بفضل التقدم التكنولوجي، أي عن طريق تخفيض زمن العمل الضروري وزيادة زمن العمل الإضافي المنتج للقيمة الزائدة حتى في حال انخفاض زمن العمل اليومي المطلق.

نظرية التركيب العضوي لرأس المال:

أ- رأس المال: علاقة اجتماعية:

اقترب الاشتراكيون الطوباويون من فهم رأس المال على أنه ظاهرة أو علاقة اجتماعية، ووسيلة السيطرة على الآخرين، ولكنهم لم يستطيعوا أيضاً اكتشاف جوهر رأس المال بشكل كامل. لقد أوضح كارل ماركس أن رأس المال ليس أشياء محددة، بل هو علاقة إنتاجية خاصة بالمجتمع البرجوازي علاقة استغلال بين الرأسماليين والعمال المأجورين، علاقة إنتاج من جانب العمال وامتلاك من جانب الرأسماليين للقيمة الزائدة.

وتظهر هذه العلاقة نتيجة احتكار البرجوازية لملكية وسائل الإنتاج وتجريد المالكين الصغار من وسائل إنتاجهم وتحويلهم إلى عمال محرومين من وسائل الإنتاج، ومضطرين بسبب ذلك إلى بيع قوة عملهم من الرأسماليين.

ب- قسما رأس المال: رأس المال الثابت ورأس المال المتغير:

يشرح ماركس لأول مرة تركيب رأس المال ويميز بين أجزائه حسب جوهرها الاجتماعي لا حسب شكل تداولها.

كان الفكر الاقتصادي قبل ماركس قد توصل إلى تقسيم رأس المال إلى رأس مال أساسي، ورأس مال دائر، وذلك حسب شكل دوران أجزاء رأس المال. أما ماركس فقد تبين من وجهة نظر إنتاج القيمة التبادلية والقيمة الزائدة، أن رأس المال ينقسم إلى رأس مال ثابت مجسد في وسائل الإنتاج (جميع مستلزمات الإنتاج

المادية) ورأس مال متغير (قيمة قوة العمل ــ الأور). قوة العمل المأجورة هي وحدها مصدر القيمة الزائدة، ولذلك أطلق عليها صفة " المتغير " لأنها تخلق قيمة تفوق قيمتها. أما قيمة رأس المال الثابت فتنتقل بدون زيادة بوساطة العمل إلى البضاعة الجديدة، وهكذا كان هذا التقسيم لرأس المال إلى ثابت ومتغير نقداً للأفكار البرجوازية حول إنتاجية رأس المال التي يعتبرونها مصدر الربح الرأسمالي.

ج- ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال:

ومن جهة أخرى أصبح تقسيم رأس المال إلى ثابت ومتغير أساس النظرية الماركسية حول التركيب العضوي لرأس المال – النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، التي تحتل مكانة هامة في النظرية العلمية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي. فنظرية التركيب العضوي لرأس المال مكنت ماركس اعتماداً على نظرية القيمة الزائدة أن يكشف عن جملة من القوانين التي تعكس الارتباط الكمي بين أهم الظواهر الاقتصادية وبين مستوى تطور قوى الإنتاج، وأن يدرس آلية عمل مجموعة من القوانين الاقتصادية للرأسمالية (قوانين تجديد الإنتاج البسيط والموسع، المعدل الوسطي للربح وسعر الإنتاج، ميل معدل الربح إلى الانخفاض، الريع الفرقي والريع المطلق، وغيرها).

إن الأزمات ليست في نظر ماركس إلا مظهراً لنقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن العمال لا يستطيعون شراء إنتاجهم.

الرأسمالية أنتجت أكثر مما دفعت من أجور، وبالتالي يوجد فيض نسبي في الإنتاج.

ومما يزيد هذه الأزمات تفاقماً هو أن تعمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة فتلقي بالعمال إلى البطالة ويفقد العامل بذلك مورد رزقه وبهذا يفقد قوته الشرائية.

القيمة الزائدة هي مصدر للتراكم الرأسمالي. ذلك لأن الفائض الذي يتلقاه الرأسماليون يزيد بكثير عن استهلاكهم (نظراً لانخفاض ميلهم للاستهلاك) فيستخدمونه في إنتاج وسائل الإنتاج وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة رأس المال الثابت (ث) إلى رأس المال المتغير (م) أي إلى ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال: ث/م باستمرار نتيجة لتزايد القيمة الزائدة، وهذا الاتجاه ذو أهمية كبيرة في تفسير اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض.

د- اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض:

بالنسبة للنظام بمجموعه يؤدي التقدم الفني إلى جعل رأس المال الثابت (الآلات) يزداد على حساب رأس المال المتغير وبما أن القيمة الزائدة تنتج عن رأس المال المتغير ولذلك يفوق معدل القيمة الزائدة معدل الربح، الذي يميل نحو الانخفاض مع ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال، كما في المثال الآتي:

إذا كان رأس المال المتغير (م): 200 مليون، ورأس المال الثابت (ث): 800 مليون يكون معدل الربح:

$$\frac{\text{م} \times 100}{\text{م} + \text{ث}} = \frac{200 \times 100}{200 + 800} = 20\%$$

أما عندما يصبح رأس المال المتغير: 300 مليون، ورأس المال الثابت 1500 مليون فإن معدل الربح يصبح:

$$\frac{300}{1500+300} \quad 16.66\%$$

وتستخدم الماركسية قانون ميل معدل الربح إلى الانخفاض الذي وضعه ريكاردو وميل وأكده باستيا، لتوجيهه ضد الرأسمالية ذاتها.

المبحث الثالث – الأفكار الاقتصادية التبريرية، مرحلة ما قبل الرأسمالية الاحتكارية:

*** المدرسة المالتوسية.. المدرسة التشاؤمية – روبرت مالتوس (1766–1836):**

صاغ مالتوس نظريته في كتاب نشره غفلا عام 1798 بعنوان (بحث في مبدأ السكان) (Essai on the principle of population). حيث دب فيه التشاؤم في علم الاقتصاد ووضع الفكرة القائلة إن العالم يعيش تحت رحمة الأرزاق، تحت رحمة طبيعة لا رحيمة ولا خيرة، بل هي قاسية وبخيلة. وهو يعلن بأن التوازن القائم بين نمو السكان حالياً أو في المستقبل وبين الأرزاق إنما يسري دعائمه على البؤس والعيوب، وأن تكاثر السكان يجب أن يكون محدداً بالضرورة بتزايد الأرزاق. ولكي يبلغ مالتوس غايته من هذه النظرية يعرض المبادئ الآتية:

أ– عدد السكان ينزع إلى الزيادة ويتضاعف كل 25 سنة بموجب 1–2–4–8–32–64 بمعنى أن المرور من 2 إلى 4 يحتاج إلى مدّة 25 سنة وكذلك المرور من 4 إلى 8.. الخ.. ويضرب على ذلك مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية.

ب– أما الأرزاق فهي لا تزداد في نفس الوقت حتى في أحسن الظروف إلا بموجب سلسلة حسابية: 1–2–3–4–5–6–7...

ج–النتيجة الحتمية هي زيادة هائلة في السكان بالنسبة للأرزاق مما يؤدي إلى المجاعات والمرض والحروب.. الخ. وجملة الأفكار التي جاء بها مالتوس وما تولد عنها تسمى (المالتوسية).

وقد عرض مالتوس نظريته في طبعة كتابه الأولى فأثار ذلك ضجة واستنكاراً، ما لبثا أن تفاقما لدى نشره الطبعة الثانية عام 1803 حيث ورد فيها أن (الرجل الذي ليس له من يعيله والذي لا يستطيع أن يجد لنفسه عملاً في المجتمع سوف يجد أن ليس له نصيب من الغداء على أرضه وأنه عضو زائد). وفي (وليمة الطبيعة) حيث لا صحن له بين الصحون، فإن الطبيعة تأمره بمغادرة المكان، وهي لن

تقصر بوضع أوامرها موضع التنفيذ، ويحذف مالتوس ما ورد عن (وليمة الطبيعة) في الطبعة الثالثة كما يميل إلى الاعتدال وإن كان لم يعدل طبعاً عن أفكاره؛ فالعلاج الذي يصفه هو تحديد النسل الطوعي بغية تحقيق التوازن بين عدد السكان والأرزاق:

- على الفقراء ألا يتزوجوا: أن يركنوا إلى العزوبية أو الانتظار على الأقل حتى سن متقدمة يتمكن فيها الفرد من إعالة عائلته.

- التزام العفة قبل الزواج: وهو هنا يتوجه إلى الرجال طالباً منهم نفس ما هو مطلوب من النساء.

ومالتوس لا يقر أبداً استعمال الوسائل والطرق غير المشروعة لمنع إنجاب الأطفال بعد الزواج، هو يريد من الإنسان أن يمتنع طواعية عن الإقدام على عملية الزواج، لما تنتجه من آثار سيئة للمجتمع، ولكن إذا صدف وتزوج فمن الحرام عليه أن يلجأ إلى الطرق غير المشروعة للامتناع عن الإنجاب (وقد أيد المالتوسيون الجدد منذ القرن التاسع عشر عدداً من هذه الطرق غير المشروعة).

يدعو مالتوس الدولة إلى عدم تقديم المساعدات للفقراء، ما دام ذلك يؤدي إلى زيادة أطفالهم، وألا تزيد الأجور كيلا يؤدي ذلك إلى الغرض نفسه، كما يدعو الطبقة الغنية إلى عدم الإحسان إلى الفقراء، لأن ذلك يشجع هؤلاء على الزواج (وقد استجابت الطبقة الغنية إلى هذه النصيحة الثمينة وطبقتها جيداً خلال قرن كامل).

فإن مالتوس يطالب الطبقة الفقيرة المحرومة بالقيام بتضحية جديدة (الامتناع عن الزواج) ويحملها مسؤولية الكوارث التي يمكن أن تحل بالمجتمع من جراء مخالفتها لهذا المبدأ الجوهري، وقد جاء في ذيل الطبعة الرابعة والأخيرة من كتاب مالتوس قوله (إن الهدف العملي لمؤلفي هذا هو تحسين وضع الطبقات الفقيرة والبائسة وزيادة سعادتها) فهو إذن اتخذ موقف (المصلح الاجتماعي) أو هكذا

يتصور رغم كل شيء. والمعروف أن مالتوس قد تزوج في سن الأربعين وأنجب أربعة أولاد.

لكن فضل مالتوس هو في كونه قد وضع نظرية متكاملة في السكان وقد فرضها على علم الاقتصاد، عندما أشار إلى وجود عامل يجب دراسته إلى جانب الإنتاج والتوزيع والتبادل، ذلك لأن العلاقة وطيدة بين تطور عدد السكان وتطور كمية الإنتاج. ويكون مالتوس بذلك قد أدخل من خلال ذلك عنصري الزمن والحركة في دراسة الفعاليات الاقتصادية في وقت كانت هذه الفعاليات ما تزال تدرس وتحلل على أسس سكونية راكدة.

ولقد كان لدخول عامل السكان في صميم السياسة الاقتصادية وما أثير حول هذا الموضوع من نقاش أن تشكل علم خاص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الاقتصاد وهو علم السكان، حيث انصبَّ الاهتمام على مشكلة السكان من وجهات نظر مختلفة:

فأتباع مالتوس (المالتوسين الجدد) ممن يعتقدون بآرائه وبتخوفه من ازدياد عدد السكان يصرون دوماً على ضرورة تحديد النسل بشتى الطرق والوسائل ليس فقط قبل الزواج بل وبعد الزواج (حرصاً على مستقبل البشرية) وردعاً للمآسي التي ستتعرض لها من جراء الزيادة المستمرة في السكان.

- المدرسة الهامشية- مدرسة المنفعة الحدية/الهامشية:

كانت النظريات البسكيولوجية، وخاصة نظرية كوندياك، قد عانت خسوفاً تاماً حتى عام 1780، حيث عكف ثلاثة من المفكرين وهم لا يعرفون بعضهم، كما يجهل كل منهم عمل الآخر، وقد كتبوا بثلاثة لغات مختلفة وليس لأحد منهم الأسبقية على الآخر. ولا شك أن هناك بعض التفاصيل في نظرياتهم جاءت مختلفة أما الجوهر (الأسس والمبادئ) فهو واحد ويرجع هذا الاتفاق إلى الأوضاع التاريخية التي عاشت فيها الرأسمالية في أوربا في تلك الفترة.

1- الاقتصادي النمساوي كارل منجر MENGER 1840 -1921.

2- الرياضي الفلكي الإنكليزي وليم ستانلي جيفونس JEVONS 1882-1835.

3- المهندس الفرنسي ليون فالراس EALRAS 1834-1910 وقد نشروا نظرياتهم عن النفع الهامشي بين 1871 و1873 منطلقين من ظاهرة بسيطة: شدة الحاجة إلى الشيء تخف شيئاً فشيئاً لدى إروائها منه تدريجياً، ثم يخلصون إلى القول أن الوحدة الأخيرة من الشيء (على فرض أنه قابل للتجزئة)، الوحدة الأخيرة في سلم الرغبات تحدد منفعة الشيء كله. فإذا كانت هذه الوحدة الأخيرة لا تملك نفعاً (بسبب غزارة السلعة) فإن قيمتها الاقتصادية تهبط إلى الصفر وربما إلى ما تحت الصفر إذا كانت الكثرة تؤدي إلى الضرر. وبما أن المنفعة تمثل القيمة، حسب رأي هذه المدرسة، فإن المنفعة الهامشية تمثل قيمة الشيء (1).

لماذا ترتبط فكرة القيمة بفكرة الندرة؟ لأن منفعة كل وحدة من الشيء تتعلق بغزارة الحاجات الحالية والملحة التي تريد إشباعها. ومن الطبيعي أن السلعة تفقد مزية النفع كلما كانت غريزة.

وقد قادهم هذا البحث إلى إبداع نظرية المنفعة الحدية للقيمة:

Theorrie de lutilite Marginale de lavaleur... The marginal utility theory of value

- من هذا الاكتشاف لم يحفظ فالراس إلا أساس الفكرة ثم يتجه وجهة أخرى أما جيفونس فيحاول أن يتخلص ما أسما (آلية المنفعة والفائدة الشخصية) على أساس رياضي خالص، لكن منجر ومؤيديه بوهم بافرك وفون وييز وغيرهم من أساتذة جامعة فيينا استثمروا المفهوم في نطاق ما سمي بالمدرسة النمساوية التي نحن بصددها الآن.

اعتقد منجر وأنصاره أن كل الوقائع يمكن فهمها على أساس مفهوم القيمة الجديدة وأنه يمكنه أن يشدو بأسلوب الاستدلال آلية الحياة الاقتصادية وذلك بقلب الهرم على رأسه، وهكذا فقد قدموا توضحاً جديداً للمفاهيم التالية:

1- مفهوم المبادلة:

المبادلة تتم بين طرفين يتوخى كل منهما نفعاً بما سيؤمنه له حصوله على الوحدة الهامشية التي يتخلى عنها الطرف الآخر.

2- مفهوم السعر:

هناك سعر وحيد في السوق بسبب قانون الإحلال أو الاستبدال substitution (أي إمكانية استبدال الشيء بشيء آخر يحل محله) والمبدول لا يمكن أن يكون له سعر أكبر من بديله الذي يروى نفس الرغبة.

3- مشكلة الإعزاء أو إرجاع قيمة السلعة إلى عوامل إنتاجها imputation:

أما منجر فيقول إن تحديد ذلك لا يكون إلا بتصور وجود عامل الإنتاج أو عدم وجوده، أنا أعمل بدون رأس مال وأصلُ إلى نتيجة ما، ثم أعمل برأس مال وأصل إلى نتيجة أخرى. فالفرق بين النتيجتين يعطيني مقدار مساهمة رأس المال في عملية الإنتاج. وعندما نحصل على مقدار مساهمة رأس المال نحذفه من قيمة الشيء، وهكذا نفعل بالنسبة لعامل الأرض فيكون الباقي هو مساهمة العمل.

لكن فون ويبزر Von Wiebser لا يقبل بحل منجر لأنه يعتقد بوجود تعاون بين العوامل الثلاثة: عندي 1000 عامل يعملون مع كمية معينة من عوامل الإنتاج الأخرى، إذا أبقيت منهم 500 فقط فلا يمكن التأكيد أن النتيجة ستكون النصف، ربما كانت أكبر وربما كانت أقل، يجب معرفة كيف سيتصرف نصف العمال إزاء نفس كمية عوامل الإنتاج المحددة.

المبحث الرابع – الأفكار الاقتصادية في مرحلة الإمبريالية ورأسمالية الدولة الاحتكارية

المدرسة الكينزية: تدخل الدولة الاقتصادي – جون ميناردكينز (1883-1946):

النظرية العامة

تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في بداية الثلاثينات من القرن العشرين نشأت بطالة جماهيرية كاسحة في البلدان الرأسمالية، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في بريطانيا عام 1936 حوالي مليون ونصف مليون عامل، وارتفع عددهم عام 1937 إلى 1.750 مليون عامل. وكانت الدولة قد قامت بتخفيض لقيمة الجنيه الإسترليني عام 1931. ولم تكن البلدان الأخرى أفضل حالاً من إنكلترا، بتأثير هذه الظروف قام كينز بصياغة مبادئ التنهيج الحكومي ــ الاحتكاري للاقتصاد الرأسمالي من خلال (نظرية العمالة). وقد وضع على أساس هذه النظرية برنامجاً لسياسة اقتصادية مضادة للأزمات تطبقها الدولة البرجوازية. كان الهدف الرئيس لهذه النظرية إنقاذ نظام الإنتاج الرأسمالي من الانهيار. وفي ذلك الوقت كانت ميزات نظام الإنتاج الاشتراكي على أنه نظام مخطط متفوق سريع التقدم خلال الأزمات قد برزت وانعكست سلباً على النظريات التبريرية للنظام الرأسمالي.

لقد وجد كينز أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة لا يمكن أن تزول عفوياً وكان يرى أن أهم هذه التناقضات هي:

1- البطالة الجماهيرية.

2- عدم كفاية (الطلب الفعال) على البضائع، الذي يؤدي إلى أن عرض البضائع لا يتطابق أوتوماتيكيا مع الطلب عليها.

مشكلة البطالة:

كان عدد من الاقتصاديين البرجوازيين في إنكلترا يطرحون مقولة (البطالة الاختيارية) التي تقول إن العمال هم الذين يختارون البطالة طوعاً عندما يرفضون

الأجور (الاسمية)، (الطبيعية) التي يحددها التقابل الفعلي للعرض والطلب في سوق العمل. وكان أكبر المدافعين عن هذه الموضوعة الاقتصادي الإنكليزي بيغو، الذي كان يقول في حال زوال جميع القيود أمام المزاحمة (يقصد بالقيود الحركة النقابية القوية ونضال العمال ضد تخفيض أجورهم) البطالة ستزول أوتوماتيكيا. وفي أوضاع الاستقرار سيحصل على العمل كل راغب فيه. ويعتبر البطالة إلى حد كبير ناجمة عن ضغط النقابات للحفاظ على الأجور عند مستوى يزيد عن المستوى الذي يحدده تقابل عرض قوة العمل والطلب عليها، ومن وجهة النظر هذه تعتبر الوسيلة الأساسية للنضال ضد البطالة هي تخفيض الأجور.

ويوافق كينز على وجهة نظر بيغو هذا ويؤكد أن حجم العمالة يتغير في علاقة عكسية مع مستوى الأجور، يقول: (يمكن أن تتحقق زيادة التشغيل فقط مع تخفيض الأجور الحقيقية)، ويستند في قراره هذا إلى نظرية الإنتاجية الحدية ذات الانتشار الواسع في الاقتصاد السياسي البرجوازي، وتقوم هذه النظرية على ما يسمى (بقانون الإنتاجية المتناقضة) الذي يعتبر شكلاً من أشكال (قانون الخصوبة ــ أو الغلة المتناقضة).

وإذ يعلن كينز أن تخفيض الأجور الحقيقية هو الشرط الضروري لزيادة حجم العمالة، فهو يصب اهتماماً كبيراً على مسائل سياسة الأجور. إنه يقف ضد التخفيض المباشر للأجور النقدية، ويعتبر تخفيض الأجور الحقيقية عن طريق رفع الأسعار أنسب الطرق بالنسبة لرأس المال لرفع ريعية المشروع، وهو يعتبر هذه الطريقة وسيلة للنضال ضد البطالة.

كان كينز يعلم بأن موضوعة (البطالة الاختيارية) يمكن أن تستثير غضب العمال دون أن يتخلى عن هذه الموضوعة أكملها باعترافه أن هناك (بطالة إجبارية).

كان كينز مضطراً للاعتراف بأن الطلب الإجمالي لا يتطابق بشكل حتمي مع العرض الإجمالي للبضائع، وأن نقص الطلب الإجمالي هو حقيقة واقعة.

وكينز كان مضطراً للاعتراف بأن البطالة الجماهيرية والأزمات الاقتصادية ليست ظواهر عرضية، وقد حاول الإجابة عن سؤال أكثر شمولاً هو: لماذا يتحدد حجم الإجمالي للعاملة؟ كما رأى أن العلاج يكون بتدخل الدولة ولا سيما بالاعتماد على سياسة استثمار عامة تضعها الحكومة للتعويض عن نقص الاستثمارات في القطاع الخاص.

وهكذا الدولة التي تجد الآن لدى كينز مبررات تدخلها أكثر من أي وقت مضى هي التي سيناط بها تحقيق الاستخدام الكامل وتطبيق أسس الضمانات الاجتماعية وهذا ما من شأنه إحداث نوع من التحول الجذري في المنحة الذي عرفه حتى الآن النظام الرأسمالي.

السياسة التمويلية والنقدية

إن السياسة التي يقترحها كينز في المجال التمويلي والنقدي ترتبط بالاعتبارات الأساسية لنظريته وهي التي تتعلق بلزوم تحقيق الاستخدام الكامل.

من ناحية التمويل:

تخفيض الفائدة وتوسيع الإنفاق في موازنة الدولة: ولكي يتم ذلك بشكل عقلاني يجب أن ينتهي خضوع السياسة المصرفية للمعيار الذهبي. الاقتصاد أمر للنقد وليس العكس.

أ- الفائدة:

يجب تخفيض معدل الفائدة، وهذا يدعو المستحدثين إلى تنمية استثماراتهم (نتيجة ترقبهم لربح أكثر) وهكذا يعود للفائدة دورها الاستراتيجي (بعد أن انتزع منها دورهم كناظم لتكوين التوازن بين الاستثمار والادخار) لتصبح ناظماً لمستوى هذا التوازن، بفضل ما لها من تأثير على قرار المستثمرين: إذ كلما صار معدل الفائدة منخفضاً ارتفع مستوى التوازن.

ولا يرى كينز مانعاً من أن يضاف إلى هذه السياسة ما جرت عليه بريطانية من سياسة مالية تدعى سياسة (السوق المفتوحة) Open market وهو عبارة عن بيع وشراء السندات من قبل المؤسسات المالية (الصرف المركزي). لكن كينز يقترح أيضاً وسائل أكثر جرأة:

ب- الإنفاق عن طريق الموازنة:

الاقتصاد يأمر النقد وهو يجب كذلك أن يأمر التمويل الحكومي، ولهذا تتحتم إعادة النظر بقواعد الموازنة:

- لأن كينز لا يخاف من تمويل الاستثمارات بالقروض والدين العام.
- لأن سياسته تقوم على ضرورة الإنفاق الحكومي للتعويض عن نقص الإنفاق الخاص.

ولا يرى مانعاً من أن يكون الإنفاق عن طريق الموازنة أكبر من موارد تلك الموازنة، وسياسة التمويل بالعجز هذه هي أبعد من أن تكون سيئة تصبح في نظره علاجاً ناجعاً.

من ناحية النقد: السياسة النقدية الجديدة – التمويل بالعجز:

كينز لا يخاف من الإصدار الذي لا يستند إلى تغطية. ذلك لأن معدل الفائدة ينخفض نتيجة زيادة الكتل النقدية المتداولة كما أن زيادة النقد (نتيجة الإصدار الذي هو بيد الدولة تؤدي إلى تمويل الاستثمارات الحكومية).

وهكذا يصيغ كينز (وتلاميذه من بعده) مفهوماً جديداً للتضخم النقدي inflation: التضخم في نظره ليس ظاهرة نقدية بل هو ظاهرة اقتصادية وبموجب هذا المفهوم، ليس كمية النقد المتداولة هي التي تخلق التضخم: وإنما يخلقه عدم التوازن بين العرض والطلب الكليين، وهو نتيجة ارتفاع الأسعار خارج حدود الاستخدام الكامل. أما في حالة الاستخدام الكامل فليس هناك معنى للتضخم، ومهمة

النفس (بتمويله للاستثمارات واستمالته للاستهلاك) ليست إلا مهمة تصحيحية تساعد على رفع مستوى الاستخدام والخروج من حالة الضعف الاقتصادي.

ولقد اعطت الحرب فرصة لكينز يوضح فكرته في كتيب صغير عنوانه (كيف تمول الحرب how to pay for the war) يبين فيه كيف أدى إنتاج الحرب إلى خلق (فارق) بين التيار النقدي الممثل بالدخل الموزع (100 مثلاً) والتيار الحقيقي الممثل للسلع الاستهلاكية (60) والسلع الحربية (40). ولما كانت السلع الأخيرة لا تدخل في السوق كان لازماً للتخلص من التضخم، العمل على تلافي الفيض النقدي المعادل (40)، إما بطريقة الضرائب، وإما بنظام جديد اقترحه كينز (وطبقته بريطانيا) وهو ما يدعى بنظام (الادخار الإجباري) بشكل أجور مؤجلة الدفع (يدفع قسم من هذه الأجور إلى صندوق انتظار بحيث لا تعاد إلى أصحابها إلا بعد انتهاء الحرب وعودة الاستهلاك إلى حالته الطبيعية).

وهكذا أمسى نظام كينز الذي قام للقضاء على حالة الانكماش الاقتصادي ومعالجة مشكلة الاستخدام نظاماً يقاوم التضخم النقدي نفسه، ولكن على حساب الطبقات المأجورة.

ولكن كيف يمكن تخليص الاقتصاد القومي من وصاية المعيار الذهبي دون أن نخلصه من سلطة آلية المعيار الذهبي التي تمد يدها إليه من الخارج؟ كيف يمكن مكافحة نقص الاستخدام إذا كانت البلاد مفتوحة على العالم الخارجي تتلقى منه آثار انكماشه الاقتصادي.

السياسة التجارية الجديدة – إقامة نظام اقتصادي دولي جديد:

وهنا أيضاً يبقى كينز منطقياً مع أفكاره: فهو يرى أنه في النظام الكلاسيكي تنعدم الوسيلة الداخلية للكفاح ضد البطالة ويقتصر العلاج على الوسائل الخارجية التي تنشد الازدهار عن طريق التصدير. لكن سياسة كهذه إذا نجحت بالنسبة لدولة فهي لا تنجح بالنسبة للأخرى، لأن سياسة التصدير تنقل مشكلة البطالة إلى البلاد

الأقل ضعفاً في الصراع وهذا يعني أن سياسة التصدير تقيم بين الأوطان حالة من النزاع لا تخدم السلم. (لم تخترع البشرية –في رأي كينز– نظاماً أكثر فاعلية من نظام المعيار الذهبي الدولي لجعل مصالح الأوطان المختلفة في عداء مستمر).

أما في الاقتصاد (الكينزي) فإن التفتيش عن وسائل تحقيق الاستخدام الكامل إنما يتم داخل الوطن نفسه: إقامة مصالح قومية تتم بموجب استثمارات وطنية متحررة من قواعد المعيار الذهبي. مما يؤدي إلى اتكال الدولة على نفسها بحيث لا يعود هم الدولة عرض بضائعها في الخارج أو طلب بضائع جارتها أو رفضها. وهكذا يرى كينز أن الحماية الجمركية من شأنها زيادة العمالة داخل البلاد (وهنا نرى كينز يقترب كثيراً من المركانتيليين).

لا شك أن كينز لا يجهل ماذا تعني سياسة الاكتفاء الذاتي إذا طبقتها هكذا دول العالم، ولكنه أراد أن يسجل بذلك قناعته بأن الدولة التي تريد التخلص من البطالة والضعف الاقتصادي إنما يجب أن تعتمد قبل كل شيء على نفسها، وأن توجد العناصر التي تقيها الشرور التي تغزوها من الخارج. وهو ينتقد الأساس النظري (لحرية العمل) (القائمة على آلية حركة الذهب المستقلة معدل الفائدة) يقترح أيضاً إقامة نظام تبادل دولي جديد.

– المدرسة الكنزية الجديدة:

تيار فكري اقتصادي حديث يقوم على معالجة مشاكل الاقتصاد الرأسمالي المعاصر من منظور الاستقرار الاقتصادي الكنزي حيث يمكننا الإشارة إلى أبرز رواده: روبرت سوسو، جيمس توين، وكذلك فرانكو موديلياني.

إذ قام هؤلاء بتبني السياسات الاقتصادية الكنزية ونادوا بتطبيقها وتعميمها لأنها من وجهة نظرهم تمثل الآلية الأكثر آمناً وفاعلية في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي وخاصة في حال الاقتصاديات الرأسمالية في وقت ما بعد الحرب العالمية الثانية وقد استمرت أفكارهم تعتبر الأفضل والأرقى عالمياً منذ نهاية الحرب الكونية

الثانية حتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي.

والكنزية الجديدة اتجهت من حيث منطقية التفكير الاقتصادي كسابقتها " الكنزية " من عوامل الطلب ودورها المتميز في تحليل وتوجيه إدارة الاقتصاديات الرأسمالية وتحقيق الاستقرار والاستمرارية لها.

المسائل الاقتصادية التي تناولتها الكنزية الجديدة:

كان على الكنزيين الجدد أن يقدموا تحليلاً منطقياً وحلولاً ناجعة لمواجهة أبرز مشكلات الاقتصاديات الرأسمالية في المدة المشار إليها " 1945 – 1973 " والتي تمثلت فيماياتي:

1- التضخم.

2- الركود.

3- البطالة.

وهي مشكلات ما زالت تقلق خبراء الاقتصاد المعاصرين حتى يومنا هذا لكن ما نحن بصدده الآن هو إيضاح التفسير الذي قدمه هؤلاء الاقتصاديون لهذه المشكلات من حيث معرفة أسبابها وطرق معالجتها.

الأسباب: يرى الكنزيون الجدد أن هشاشة الاستقرار الاقتصادي الذي عانت منه الاقتصاديات الرأسمالية وما زالت تعاني منه إنما يحصل بسبب جملة من الصدمات تلقتها الاقتصاديات ولم تحسن التعامل معها، وهي بمجملها صدمات أصابت جانب العرض وليس جانب الطلب حيث كان أبرزها.

1- ارتفاع أسعار النفط الذي كان وما زال يمثل عصب الحياة الاقتصادية المعاصر. فمنذ قيام حرب تشرين التحريرية عام 1973 وتضامن عدد من الدول العربية المنتجة للنفط مع دول المواجهة بدأت أسعار النفط بالارتفاع ضمن اتجاه عام مما يرفع الكلف الإنتاجية ويقلق المستثمرين في البلدان الرأسمالية.

2- تقلبات أسعار الصرف: وهو عامل على جانب كبير من الأهمية نظراً لاعتماد الأسواق الرأسمالية على التعاملات الخارجية بشكل كبير مما يبعد هذه

الاقتصاديات عن الاستقرار والثبات.

3- تقلبات أسعار الفائدة: إذ إنها تعبر عن تغيرات جوهرية في أسواق المال مع ميل دائم إلى الارتفاع مما يخفف من كمية الاستثمارات ويمارس تأثيراً جوهرياً على منحنيات العرض.

4- هذا بالإضافة إلى جملة من الضغوطات الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصاديات الرأسمالية والتي من العسير جداً التعامل معها أو توجيهها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود والتي تمثلت بـــ:

- الدور المتنامي للاحتكارات الرأسمالية في رسم السياسة الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة.
- نقابات العمال: التي تأخذ يوماً بعد يوم دوراً متنامياً في الحفاظ على مكتسبات الطبقة العاملة في تلك الاقتصاديات والعمل على تعظيمها وزيادتها.

النتائج التي توصل إليها الكنزيون الجدد:

1- الانطلاق من معارضة أفكار المدرسة النقدية المطالبة بإبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي الرأسمالي وما يحمله هذا الإجراء من زيادة في معدلات البطالة مع قبول فكرة معدل البطالة الطبيعي كتفسير سهل لمشكلة البطالة.

2- وكذلك معارضتهم للنقديين في تبني معدل ثابت لنمو عرض النقود في الاقتصاد لمعالجة مشاكل التضخم والركود إذ إن هذا الإجراء برأيهم لن يكون ناجحاً في معالجة الصدمات التي تصيب جانب العرض عادة.

3- الانطلاق من ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلدان الرأسمالية إذ إن الاقتصاديات القائمة على المشروعات الخاصة والمستخدمة للنقود لا يمكنها الاستمرار بوضع قلق بعيد عن الثبات وإن الاستقرار الذي نتحدث عنه لا بد أن يحقق وإلا قوضت عوامل القلق التطور السليم لهذه الاقتصاديات وعملت على انهيارها.

4- إن من أخطر المشكلات التي تعاني منها الرأسمالية اليوم هي مشكلة الركود

التضخمي الذي برأيهم يمثل مرضا عضالا لا بد من علاجه كي تستمر الآلية الاقتصادية الرأسمالية بالعمل وعند البحث عن أسباب هذه المشكلة ينطلق الكنزيون الجدد من أنها مشكلة قد وقعت بسبب جملة من صدمات العرض بالإضافة إلى قوة الاحتكارات الرأسمالية والبحث عن مصالحها بغض النظر عن حاجات الاقتصاد واعتماد مبدأ الأجور التعاقدية الذي يعمل على تثبيت الأجور " كعامل تكلفة " وتعطيل آلية العرض والطلب في سوق العمل ناهيك عن أخطاء السياستين المالية والنقدية في البلدان الرأسمالية المتجسدة بزيادة الإنفاق العام الغير مترافق مع زيادة معدلات الضرائب.

5- إن الاقتصاديات الرأسمالية تدور في حلقة مفرغة ولا بد للمجتمع الرأسمالي إن حاول أن يعالج مشكلة ما من أن يقدم جملة من التضخمات على شكل مشاكل أخرى فعلاج مشكلة التضخم مثلاً عن طريق السياسات المالية والنقدية " ضبط عرض النقود " سوف تقود حتماً بالاقتصاد إلى أن تقع في مصيدة البطالة، والبطالة لا تعالج إلا من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الإنفاق العام مما يقود إلى التضخم من جديد.

6- إن الاستمرار الاقتصادي الذي تنشده الرأسمالية اليوم من الممكن الوصول إليه من خلال سياسات مالية ونقدية رشيدة عندما تكون المشكلة في عدم الاستقرار الاقتصادي ناتجة عن قوى الطلب والطلب الفعال، فالحل يكون باتباع السياسة الكنزية في هذا المجال والتي جُربت سابقاً.

أما عندما يكون الأمر متعلق بصدمات العرض " وهي ذات طابع خارجي على الأغلب فإنه لا توجد في هذا المجال وصفة سحرية جاهزة لمعالجتها إذ تصح آلية الطلب الكلي الكنزي عاجزة عن حلها عندها لا يمكن للمجتمع أن يتخطى مثل هذه المشكلة دون تقديم تضحيات على مستويات أخرى وفي مجالات أخرى ويبقى للقائمين على السياستين المالية والنقدية القرار.

- **المدرسة النقدية: مدرسة شيكاغو**

في الربع الأخير من القرن الماضي تعاظمت الدراسات الاقتصادية التي حاولت بشكل أو بآخر معالجة جملة المعضلات التي عانى وما زال يعاني منها النظام الرأسمالي المعاصر والتي أشرنا إليها سابقاً والمتمثلة بالركود والتضخم والبطالة ومن جملة الدراسات المعالجة للمشكلة أنفة الذكر برزت مفاهيم المدرسة الاقتصادية النقدية كتيار فكري جديد يقدم وجهة نظر ومجموعة أفكار نيرة لمعالجتها.

والمدرسة النقدية من حيث النشأة كانت نشأتها في الولايات المتحدة الأمريكية وتحديداً في مدينة شيكاغو، وقد مثل أساتذة جامعتها رواداً لهذه المدرسة التي تضم أسماء لامعة في الفكر الاقتصادي أمثال فريدمان وهوتري وفيكسل وهايك وجمعيهم قاموا بتوحيد وجهة نظرهم في معالجة مشاكل الرأسمالية المعاصرة، مستندين بذلك إلى جملة أفكار المدرسة النيوكلاسيكية في الفكر الاقتصادي التي تصدت إلى مذهب الاشتراكية العلمية.

واستطاعت أن تحدث نقلة نوعية في آلية التحليل الاقتصادي بشكل خاص من كليته إلى جزئيته. حيث تؤكد الدراسات أن أنصار المدرسة النيوكلاسيكية قد اعتمدوا فكرة التحليل الاقتصادي الجزئي عوضاً عن الكلي محققين بذلك إنجازاً يسجل لهم في تفريغ علم الاقتصاد من محتواه الاجتماعي.

ومهما يكن من أمر فإن أنصار المدرسة الاقتصادية النقدية يستندون إلى النيوكلاسيكية في فكرهم وينطلقون قدماً من خلال إعطاء النقود دوراً حاسماً وحيوياً في الاقتصاديات الرأسمالية لهذا سميت مدرستهم بالمدرسة النقدية.

المنطلق الأساسي للمدرسة النقدية: إن النظام الاقتصادي الرأسمالي هو نظام اقتصادي اجتماعي مستقر من حيث المبدأ، والرأسمالية كنظام قادر على إحلال التوازن بين جملة المؤشرات الناظمة لعملها وإن الاختلالات ناشئة عن التدخل في آلية وصيرورة عمل القوانين الاقتصادية الرأسمالية نفسها.

يرى النقديون أن الاختلال المعاصر في الاقتصاديات الرأسمالية ما هو إلا اختلال حاصل نتيجة تغلغل الفكر النقابي المطالب بتحقيق زيادات مستمرة في الأجور في سوق العمل مما يخرج الأسواق الرأسمالية عن مؤشرات تشكل الأجر كعنصر من عناصر التكلفة وفق عوامل العرض والطلب ومن هنا يبدأ الاختلال وعدم التوازن وينتقل ليحمل معه جملة اختلالات أخرى على مستوى الاقتصاديات الرأسمالية بأكملها، والحقيقة التي يحاول النقديون تأكيدها في هذا المجال هو الانطلاق من ضرورة تخلي الدولة الرأسمالية عن دورها الاقتصادي لتعود إلى دورها الإداري فقط وبهذا يعود التوازن إلى هذه الاقتصاديات ويستمر النظام الاقتصادي الرأسمالي بسهولة ويسر بعيداً عن الأزمات.

النقديون يعارضون الكنزية:

إذا كان النقديون ينطلقون من إعطاء النقود دوراً هاماً وحاسماً في النشاط الاقتصادي وينسجون من خلال هذا الدور نظرية اقتصادية متكاملة فهم بذلك يتفقون مع جون مينارد كينز الذي يعارض أفكار المدارس الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي تهمش دور النقود وتعتبرها وسيلة للتداول فقط.

والحقيقة أن الخلاف بين الكنزية والنقدية من حيث الجوهر لا يتوقف على أن إحداها يستخدم التحليل والمؤشرات النقدية والآخر لا يستخدمه، وإنما الخلاف حول كيفية القيام بهذا التحليل والدور المعطى للنقود في رسم السياسة الاقتصادية العامة وقدرتها على تحقيق النتائج المرجوة.

من هنا نقول إن جون مينار وكينز قد أعطى للنقود أيضاً دوراً هاماً في حدوث الدورة الاقتصادية واستخدامها في تحليله النقدي وما تحليل كينز لمستويات التوظيف والاستثمار الرأسماليين المستند أساساً للتغيرات التي تصيب سعر الفائدة المرتبط بالميل الحدي للاستثمار ما هو إلا تحليل نقدي.

فضلاً من هذا وذاك إن سعر الفائدة كمؤشر اقتصادي يستخمه كينز في زيادة

معدلات الاستثمار والاستهلاك ما هو إلا مؤشر نقدي في الحقيقة ويتحدد كما الجميع يعلم من خلال تقاطع منحنيات عرض النقود وطلبها، والنقديون يدركون ذلك جيداً والخلاف الأساسي الذي يركز عليه النقديون معارضتهم لكينز إنما يتركز في آلية التحليل النقدي الذي اعتمده كينز إذ إنهم ينتقدونه في ذلك ويقدمون تحليلاً آخر بديلاً يعبر عن فهم جديد لدور النقود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الرأسمالي المنشود.

أولاً- فيما يخص سعر الفائدة وهو كما رأينا سابقاً أن كينز يعول عليه كثيراً في الخروج من أزمات التوظيف والاستثمار والاستهلاك، يرى النقديون بذلك ويعتبرونه مخطئاً مستندين بقرارهم هذا إلى ما يلي:

1-إن قرار المستثمرين ولا سيما منتجي وسائل الإنتاج في المدى القصير لا يتأثر بسعر الفائدة وتخفيضه كما يعتقد كينز وخاصة إذا ما كان سعر الفائدة هذا لا يشكل إلا جزءاً بسيطاً من التكلفة.

2-في المدى الطويل يعتقد النقديون أن العامل الأساسي والمؤثر في قرار استثمار المستثمرين لا يستند إلى تخفيض أو رفع سعر الفائدة، وإنما قرار الاستثمار هذا يستند بشكل أساسي إلى مجموعة من العوامل الأخرى كالتقدم التكنولوجي أو النمو السكاني وأيضاً السياسات العامة للدولة... الخ.

ثانياً- يعتبر النقديون أنه في الاقتصاد الرأسمالي ليس هناك ما يؤكد وجود علاقة مباشرة بين مستوى الاستثمار وسعر الفائدة وهذا ما يشكل تقويضاً للنظرية الكنزية وتضاداً مباشراً معها.

ثالثاً- كلنا نعلم أن كينز في تحليله لآلية الخروج من الأزمات الاقتصادية الرأسمالية يكسر قواعد التوازن الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وخاصة توازن عرض النقود مع الطلب عليها ويقدم سياسة التمويل بالعجز كحل للركود الاقتصادي خلق الطلب الفعال وبهذا يكمن جوهر معارضة النقديين له.

إذ إن سياسة التمويل بالعجز كحل من وجهة نظر النقديين إلى الإخلال بمستوى التوازن النقدي في الاقتصاد وإن النتيجة المباشرة لزيادة عرض النقود " التمويل بالعجز " سوف تكون الوقوع في مصيدة التضخم التي أصبحت قضية العصر ومسألة اقتصادية يكلف غالباً معالجتها أو الحد من آثارها والخروج منها.

رابعاً- لقد اعتمد كينز سياسة التمويل بالعجز في زيادة عرض النقود بقصد زيادة التشغيل وخلق الطلب الفعال، لكن واقع الاقتصاديات الرأسمالية يؤكد أنه وخاصة في الربع الأخير من القرن الماضي لم تترافق نسبة الزيادة في معدلات التشغيل مع نسبة الزيادة في عرض النقود، أو بتعبير آخر إن هذه السياسة الكنزية لم تكن فاعلة بما يكفي لزيادة معدلات التشغيل، مما أوقع الاقتصاديات الرأسمالية في براثن البطالة المترافقة مع التضخم.

وهذا ما عبر عنه بالداء الجديد للرأسمالية المعاصرة " ظاهرة الركود والتضخمي لهذه الأسباب مجتمعة وقف النقديون وبشكل خاص ميلتون فريدمان بقوة في وجه الكنزية مظهراً خطأها ومسؤوليتها عما أصاب الاقتصاديات الرأسمالية نتيجة إهمالها للسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي متوصلاً إلى نتيجة مفادها: إن الرأسمالية لم تكن لتصاب بداء الركود التضخمي لولا تطبيقها السياسات الكنزية.

ومن جديد بدأ فريدمان وأنصاره من رواد المدرسة النقدية يظهرون الأهمية المحورية للعامل النقدي ويعتبرونه نقطة الانطلاق الأساسية في التنبؤات المستقبلية ورسم السياسات الاقتصادية العامة أيضاً وهذا سماه فريدمان نفسه " بالثورة النقدية المضادة ".

جوهر النظرية النقدية لفريدمان:

ينطلق فريدمان في عرض نظريته النقدية من أن النظام الرأسمالي هو نظام مستقر بطبيعته أو بتعبير آخر إن العمل وفق القوانين الاقتصادية الرأسمالية سوف

يحقق الاستقرار لهذه الاقتصاديات بشكل حتمي فيما لو نزلت قوانين الرأسمالية تفعل مفاعيلها بشكل صحيح. ثم يتابع فريدمان في علاجه لمشكلات النظام الرأسمالي المعاصر المتمثلة بالتضخم والبطالة والركود " الركود التضخمي " منطلقاً من حقيقة أن هذه المشكلات ناتجة بفعل التقلبات الكبيرة التي تصيب الرصيد النقدي للدولة.

أي إن فريدمان يعتبر أن سياسة التمويل بالعجز التي نادى بها جون منارد كينز والتي تنطلق من كونها تعمل على زيادة عرض النقود في الاقتصاد وهي المسؤولة عن خلق مشكلة التضخم وما ينتج عنها من ارتفاع في الأسعار بالإضافة إلى مشكلات الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.

واستناداً إلى ما تقدم يؤكد فريدمان أن التغيرات التي تصيب مستويات الدخل الناتج والتوظيف في الاقتصاديات الرأسمالية مردها تغيرات في عرض النقود، وإن اتباع الدول الرأسمالية للوصفة الكنزية " التمويل بالعجز " قد خلق اختلالات في آليات عمل النظام الرأسمالي المعاصر التي لا يمكن معالجتها إلا من خلال تصحيح الأوضاع النقدية لهذه الدول وإعادة التوازن لأسواق المال وهذا هو المدخل الأساسي لحل مشكلات النظام الاقتصادي الرأسمالي المعاصر.

كما يمكن إيضاح جوهر التحليل النقدي لفريدمان وفق ما يأتي:

إذا ما كانت السياسة الكنزية التي طبقتها الدولة الرأسمالية في زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية قد قادت إلى التضخم والركود بسبب التوسع في الإصدارات النقدية " زيادة عرض النقود " فإن الخروج من هذه المعضلة يتطلب العودة إلى التأثير في كمية النقود على المستوى الاقتصادي وإعادة مستوى عرض النقود إلى الحدة الذي نستطيع من خلاله تجاوز هذه الأزمة. ولتبيان أثر العامل النقدي فيجب حل المعضلات السابقة، ينطلق فريدمان من فرضية أن البنك المركزي في دولة ما سوف يتبع سياسة نقدية توسعية مما يقضي حتماً الزيادة في عرض النقود على

مستوى الاقتصاد عن طريق قيام القائمين بأعمال هذا البنك بشراء السندات الحكومية وهذا ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السندات وارتفاع أسعارها وتخفيض العائد عليها، وهذا طبعاً متعلق بشكل أساسي بإجراء قام به البنك المركزي في هذه الدولة، أما الأفراد ونتيجة بيعهم السندات الحكومية سوف تزداد كمية النقد بين أيديهم زيادة كبيرة مما يدفعهم إلى إنفاق هذه النقود على الاستهلاك والأصول العينية من أراض وعقارات مما يرفع أسعارها انطلاقاً من أن الطلب على النقود حسب رأي فريدمان ثابت في الأجلين القصير والمتوسط وهنا يتوصل فريدمان إلى استنتاج على درجة بالغة من الأهمية هو اتباع المصارف المركزية لسياسة توسعية تعمل على تحقيق زيادات في عرض النقود مما يقود إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار ثم زيادة في الطلب الكلي سوف يكون لها أثار متباينة حسب حالة التشغيل السائد في الاقتصاد.

أ- إذا كان الاقتصاد يعمل في مرحلة التوظيف الناقص فإن اتباع هذه السياسة سيقود إلى زيادة في التوظيف والإنتاج وتخفيض معدل البطالة.

ب-إذا كان الاقتصاد يعمل في مرحلة التوظيف الكامل أو إذا كانت هذه السياسة التوسعية قد استمرت مدّة طويلة من الزمن فإنها سوف تؤدي حتماً إلى التضخم.

أما في الحالة المعاكسة أي حال اعتماد البنك المركزي لدولة، باعتماده سياسة انكماشية " انكماش نقدي متعمد " فإن هذا يقتضي أن يقوم البنك المركزي لهذه الدولة ببيع السندات الحكومية وهذا ما يقلل من عرض النقود ويخفض من حيث النتيجة كمية النقد المتوفرة للأفراد ويخفض الطلب الكلي مما يزيد من معدلات البطالة ويحدث انكماشاً في مستوى الأعمال والإنتاج.

وبذلك تكون السياسة النقدية التي تعتمدها الدولة الرأسمالية هي العامل الحاسم في حدوث ومعالجة أخطر مشاكل الرأسمالية المعاصرة المتمثلة بالركود التضخمي.

تحليل نقدي:

إن الغاية والمقصد من عرض التحليل التالي لفريدمان هو إبراز إحدى أهم

النتائج التي توصل إليها هذا الاقتصادي والتي تمثل طعنة حقيقية للمدرسة الاقتصادية الكنزية والمتمثلة بأنه على المدى الطويل لا توجد أية علاقة بين التضخم والبطالة.

ولشرح هذه الفكرة بالذات ينطلق فريدمان من فرضية أن أحد المصارف المركزية لدولة ما قد قام بتطبيق سياسة انكماشية " التقليل من عرض النقود " كوسيلة لمكافحة التضخم وبرأي فريدمان تطبيق هذه السياسة لن يؤدي فوراً إلى التأثير على معدلات الأسعار والأجور ويقود إلى خفضها أو بتعبير آخر إن مرونة الأسعار والأجور تجاه هذه السياسة الانكماشية سوف تكون قليلة أو بالأحرى ليست فورية.

إذ إن فريدمان يعتقد أن تطبيق السياسة الانكماشية هذه " تخفيض عرض النقود التي تتطلب نزول المصرف المركزي إلى السوق بصفته بائعاً للسندات الحكومية قليل من كمية النقد المتوفرة لدى الأفراد مما يخفض معدلات الطلب الكلي على مستوى الاقتصاد وهذا بحد عينه مكافحة جادة للتضخم وما ينتج عنه من ارتفاع بالأسعار لكن فريدمان لا يرى في هذه السياسة تخفيضاً فورياً لمعدلات الأسعار والأجور على مستوى الاقتصاد وحجته في ذلك أنه لا بد أن تمضي مدّة من الزمن على تطبيق السياسة الانكماشية حتى يقوم رجال الأعمال بتفهم هذه السياسة وتعديل خططهم الإنتاجية بما يتوافق معها ويخفضون بالتالي من مستويات الإنتاج.

أما فيما يخص العمال العاطلين عن العمل فيرى فريدمان أنه لا بد من مرور مدّة من الزمن حتى يقتنعوا بتخفيض معدلات الأجور " إذ إن هناك فئة من العمال العاطلين يرفضون العمل بأجور قليلة ظناً منهم أنهم سوف يجدون عملاً أفضل في المستقبل القريب وبأجر أعلى " وبعد مرور هذه المدّة سوف يقتنع العمال العاطلين عن العمل بمستويات الأجور المنخفضة كتعويض لقوة عملهم.

ومعنى ذلك أن معدلات الأسعار والأجور لن تتكيف فوراً مع انخفاض عرض النقود " السياسة الانكماشية " وأن ارتفاع الأسعار والبطالة سوف يستمر مدّة من الزمن على الرغم من السياسة الانكماشية.

ومن ثم يتوصل فريدمان إلى نتيجة على درجة بالغة من الأهمية محتواها أن التضخم ظاهرة نقدية مستقلة عن ظواهر ارتفاع الأجور وضغط النقابات العمالية أما البطالة فهي ظاهرة راجعة بالأصل إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على نحو يعطل آلية الأسعار في سوق العمل إذ إن منطلق السوق الرأسمالي يقتضي انخفاض الأجور عندما يزيد عرض العمل عن الطلب عليه. وبهذا يرى فريدمان والنقديون من خلفه أن إعانات البطالة المطبقة في البلدان الرأسمالية تتجاوز ما يسمى فكرة معدل البطالة الطبيعي المترافق مع حالة الاستقرار النقدي وأن أية محاولة من قبل الدولة لمعالجة عن طريق خلق دخول وفق الوصفة أو المفهوم الكنزي سوف يؤدي حتماً إلى التضخم وعدم الاستقرار وبهذا تفسير كامل لظاهرة الركود التضخمي التي تعاني منها الاقتصاديات الرأسمالية وبالفهم الصحيح تتضح الحلول المناسبة لها.

- المدرسة المؤسسية (جون كينيث غالبريث):

لقد انطلق رواد هذه المدرسة من نقدهم لمنهج التحليل الاقتصادي الذي اتبعه النيوكلاسيك المنطلقون من أن الرأسمالية قادرة كنظام اقتصادي اجتماعي على تجاوز اختلالاتها دون تدخل من أية جهة كانت أو بتعبير آخر إن قوى السوق التلقائية والعفوية قادرة على إعادة التوازن إلى الاقتصاديات الرأسمالية.

كما يعتقد جون كالبيرت والعديد من أنصاره أن السياسات الاقتصادية الكنزية لم تعد فاعلة في مواجهة مشكلات اقتصاد الرأسمالي المعاصر من ركود وبطالة وتضخم.

حيث إن هذه المشكلات هي من حيث الجوهر مشكلات ناتجة عن الفجوة

القائمة والتي تزداد اتساعاً بين مستويات التطور المرتفعة في الإنتاج والتكنولوجيا من جهة وبين النظام المؤسسي للرأسمالية من جهة أخرى، وإنه كي يتم إصلاح مؤسسي بين الأطراف نجد أنها تتكون من الشركات والعمال والحكومات.

أي أن أنصار هذا المذهب ومن حيث النتيجة يدعون إلى نوع من الإصلاح الاجتماعي للرأسمالية تلعب فيه الحكومة دوراً مهماً لتأمين الاستفادة القصوى من نظام السوق الرأسمالي وتجنب ما أمكن من مساؤها.

ثم بعد ذلك شرح الفكرة الأساسية لهذه المدرسة الفكرية الاقتصادية يقوم كالبريت بإظهار نقده للكنزية ليقول:

" إن السوق الرأسمالية المعاصرة قد نجحت فاعليتها تحت تأثير القوى الاحتكارية المعاصرة في الخروج من مأزق الركود التضخمي، وللخروج من هذا المأزق لا يمكن اعتماد الوصفات الكنزية التقليدية بل إن حل هذه المعضلة لا يمكن أن يتم إلا من خلال التدخل النشط للدولة في الحياة الاقتصادية ويتابع كالبريت حديثه عن إمكانية حل مشكلة التضخم من خلال رقابة الدولة الرأسمالية على الأجور والأسعار وتهيئة المناخ المناسب للارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي من ناحية أخرى.

كما أن كالبريت ينطلق في حل مشكلة التوزيع في الاقتصاد الرأسمالي من خلال وجود قوانين خاصة بالحد الأدنى للأجور أقل من مستوى الأجر السائد في السوق، بالإضافة إلى الأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادي حتى يمكن التنسيق بين:

أ- قطاع الشركات الكبرى " القطاع التكنوقراطي ".

ب- مؤسسات القطاع العام والحكومة " القطاع البيروقراطي ".

هذا بالإضافة إلى التنسيق بين جميع البلدان الصناعية في مجالات نظام النقد الدولي والتجارة الدولية.

مصادر ومراجع مختارة

1. الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، القسم الأول- العلوم الاجتماعية، تأليف عدد من المختصين، ترجمة جماعة من الأساتذة. اليونسكو - المجلد(1)، مطبعة جامعة دمشق 1976.
2. أحمد الحاج فراس العوران، الاقتصاد Economics: سيات ومبادئ ومفاهيم، الجامعة الأردنية، منشورات عمادة البحث العلمي - عمان 1999.
3. أحمد درغام، تاريخ الفكر الاقتصادي، مذاهب اقتصادية، جامعة دمشق 1982، ص13-14.
4. أحمد صادق سعد، تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي، دار ابن خلدون، بيروت 1979.
5. أحمد مراد، دروس في الاقتصاد السياسي، أملية محاضرات ألقيت على طلاب كليتي التجارة والحقوق بجامعة دمشق 1973-1974.
6. أدولف أرمان وهيرمان رانكه، مصر والحياة المصرية في العصور القديمة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1959.
7. أدوين مانسفيلد وناريمان بيهرافيتش - علم الاقتصاد، مركز الكتب الأردني - عمان 1988.
8. أسس المعارف السياسية، مجموعة من المؤلفين، دار التقدم، موسكو 1975.
9. إسماعيل صبري عبد الله، دروس في الاقتصاد السياسي محاضرات ملقاة على طلاب كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.
10. الاقتصاد السياسي دليل العلوم الاجتماعية، مجموعة من المؤلفين السوفييت، ترجمة د. فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق 1985،.
11. الاقتصاد السياسي للرأسمالية، النظرية الماركسية -اللينينية، دار التقدم موسكو 1976.

12.الاقتصاد السياسي، دليل العلوم الاجتماعية، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي، ترجمة د. فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق 1985-1986.

13.أوسكار لانجه ومجموعة من الاختصاصيين البولونيين، مسائل الاقتصاد السياسي للاشتراكية، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار الحقيقة، بيروت 1972.

14.أوسكار لانكه (اقتصادي بولوني مشهور)، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، تعريب د. محمد سلمان حسن، دار الطليعة، بيروت 1967.

15.إيلي غنزبرغ، الاقتصاد البشري،ترجمة عبد الكريم ناصيف، وزارة الثقافة، دمشق 1980.

16.ايلين وموتيليف، ما هو الاقتصاد السياسي، دار التقدم موسكو 1987.

17.بريشكينا وزيركين وباكوفليفا، ما هي المادة التاريخية، دار التقدم موسكو1986.

18.تاريخ ابن خلدون "مقدمة ابن خلدون" المجلد الأول، دار البيان.

19.تيسير شيخ الأرض، ابن خلدون، دار الأنوار، بيروت 1966.

20.جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ت. ناجي الدراوشة، الجزء الثاني، وزارة الثقافة دمشق 1984.

21.جو زيف لاجوجي، المذاهب الاقتصادية، ترجمة د. ممدوح حقي، منشورات عويدات بيروت 1984، الطبعة الثانية.

22.جوان روبنسون وجون إيتويل، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، دار الطليعة – بيروت 1980.

23.حافظ يقظان بو حمدان، مبادئ علم الاقتصاد السياسي (الاجتماعي)، دار يقظان للدراسات العلمية، 1983.

24.خالد الحامض، الاقتصاد السياسي، منشورات جامعة حلب، سورية 1989.

25.خالد واصف الوزني و د. أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر عمان 1999.

26.روجيـــه دوهيم، مدخـــل إلى الاقتصـــاد، ت. د. سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت 1971.

27.صبحي تادرس قريصة و دكتور مدحت محمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983.

28.صفوح الأخرس،علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، وزارة الثقافة،دمشق 1980.

29.عارف الخطيب، علم الاقتصاد، مطبعة الحكومة، دمشق 1925.

30.عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات،1981.

31.عارف دليلة، بحث في الاقتصاد السياسي، دار الطليعة، بيروت 1987 ط2.

32.عارف دليله ود. إسماعيل سفر، تاريخ الأفكار الاقتصادية، جامعة دمشق، مطبعة دار الكتاب، دمشق 1989.

33.عبد القادر العظم، علم الاقتصاد، مطبعة الجامعة السورية، دمشق 1931.

34.عرض اقتصادي تاريخي، الجزء الأول، تشكيلات ما قبل الرأسمالية، جامعة باترس لومومبا للصداقة بين الشعوب، دار التقدم، موسكو.

35.علي أحمد عتيقة، نظرة في علم الاقتصاد والتنمية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الكويت 1982.

36.غاي ستانديغ، المشاركة في القوة العاملة والتنمية، ترجمة عفيف الرزاز منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1984.

37.غسان إبراهيم، مدخل إلى علم الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق، 2011.
38. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة، بيروت1981.
39.فريدريك انجلز "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة"، في كتاب كارل ماركس وفريدريك انجلز، المؤلفات المختارة، المجلد الثالث، دار التقدم، موسكو 1976.
40.فريديريك انجلس، أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة أديب يوسف، منشورات دار الفارابي، المطبعة التعاونية دمشق 1958.
41.كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجمعة، بيروت 1987.
42. الكسندر يوزويف، ما هي الرأسمالية، دار التقدم، موسكو 1987.
43.كلمنيتيف، فاسيلييفا، ما هي الاشتراكية، دار التقدم موسكو 1987.
44.كمال شرف، النقود والمصارف، مطبعة جامعة دمشق.
45.كيريلينكو وكروشونوفا، ماهي الفلسفة، دار التقدم موسكو 1987.
46.لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
47.لويد. ج. رينولدز، عوالم الاقتصاد الثلاثة، ترجمة نايف حسين العطواني مراجعة عيسى عصفور، وزارة الثقافة، دمشق 1982.
48.ليونتيف، موجز الاقتصاد السياسي، دار التقدم موسكو 1975.
49.ماركس – انجلز، منتخبات في ثلاثة مجلدات، المجلد الثالث، الجزء الأول، نقلاً عن كليمنتيف وفاسيلييفا، ما هي الاشتراكية دار التقدم موسكو.
50.المجموعة الإحصائية لعام 1988، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 1988، ص.ص500-503.
51. مجموعة من المؤلفين، نظرات في علم الاقتصاد، ترجمة محمد حنونة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1982.

52.محسن كاظم، مبادئ الاقتصاد النظرية والتطبيق، دار المعرفة للطباعة والنشر والإعلان، الكويت 1986.
53.محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت 1986.
54.محمد حامد دويدار، الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت 1988.
55.محمد سعيد نابلسي، الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق، المطبعة الجديدة، دمشق 198536
56.محمود عبد المولى، تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1986.
57.محمود يونس محمد و د. عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية بيروت 1985.
58.محمود يونس، دكتور أحمد رمضان نعمة الله، مقدمة في علم الاقتصاد، الدار الجامعية بيروت 1992.
59.مصطفى العبد الله، علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، 1993. مقرر لطلاب السنة الأولى في كلية الشريعة – جامعة دمشق.
60.مصطفى رشدي شيحة، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1985.
61.مطانيوس حبيب، الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق 1984، ص225.
62.الموارد والتنمية، تحرير بيتر دورنر ومحمود الشافعي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت 1984.
63.موجز القانون الاقتصادي، مجموع من المؤلفين السوفييت، دار الجماهير.
64.الموسوعة الاقتصادية، تعريب عامل عبد المهدي ود. حسن عبد الهموندي، دار ابن خلدون، بيروت 1980.
65.الموسوعة الاقتصادية، مجموعة من الاقتصاديين، تعريب، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1980.

66.نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت 1990.
67.نيكيتين، أسس الاقتصاد السياسي، دار التقدم موسكو 1984.
68.هانز ياخمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية، ترجمة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977.
69.يعقوب أرتيني (باشا) الأحكام الشرعية في شأن الأراضي المصرية، تعريب سعيد عمون، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية، القاهرة 1306 هـ ط1.
70.يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي الإمبريالية والبلدان النامية، دار التقدم موسكو1984.
71.يوري ف. كانشانفسكي، عبودية، اقطاعية أم أسلوب إنتاج آسيوي؟ ترجمة د. عارف دليلة، دار الطليعة، بيروت1980، ص215.
72.يوسف جميل نعيسة، تاريخ الفكر السياسي، جامعة دمشق، مطبعة رياض، دمشق 1982.

1. A. Moret, Des clams aux empires, La Renaissance du Livre , 1923, Paris
2. Britannica encyclopedia 1994 – 1999.
3. Ekonomia Polityczna, Pod redakcia Noukowa S. Szeflerai
4. J. Nowicki Zarys Ekonomi Politycznej Kapitalizmu, P.W.E. , Warszawa 1971.
5. J.S. Mill, Principles of Political Economy , A shley edition .
6. K. Marks, Kapital, tom I.
7. L. Krzywichi' Rozwoj Spoleczny ws'ro'd zwierzat i urodzaju Ludskiego warszuwa 1955.
8. Oskar Lange, Ekonomia Polityczna, tom I P.W.N. Warszawa 1974,S.178/179
9. S. Marciniaka, P.W.N. , Warszawa 1974. Str. 159- 162.
10. S. Szefler i s. Marciniak, Ekonomia Ploityczna, P.W.E., Warszawa 1974.
11. Stonier. A. and Hague D.A. , Textbook of Economic Theory, 4th ed. London , Longman 1972 , P.P. 11-12
12. Supinski, szkola polska gospodarstwa, spolecznego (1862 – 1865)
13. Y. Varga, Political – Economic Problems of capitalism, Moscow Progress , 1968.

Damascus University

اللجنة العلمية :

أ.د. خضر الاورفلي

أ.د. مطانيوس حبيب

أ.د. معتز نعيم

المدقق اللغوي :

أ.د. عمر مصطفى

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات الجامعية